

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض
قسم النحو والصرف وفقه اللغة

شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى

(٢٩٦ - ٣٨٤ هـ)

من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم

حقيقاً وموازنة

رسالة دكتوراه

إعداد المحاضر : سيف بن عبد الرحمن بن ناصر الحريفي

إشراف الدكتور : تركي بن سهو العتيبي

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في الكلية

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

المجلد الأول

القِسْمُ الثَّانِي التَّحْقِيقُ

أولاً : توثيق نسبة الكتاب إلى الرُّماني :

- الشرح ثابتٌ للرُّماني ، يقيناً لا يُخامرُه شكٌ ، ومن أدلة ذلك ما يأتي :
- ١ - أنه منسوبٌ إليه في النُّسخ ، وذلك في الورقة الأولى من كل مجلدة ، وفي بدايات الأجزاء ، وفي نهاية الشرح .
 - ٢ - منهجه في الشرح يتَّفَق مع منهجه في كتابيه : الجامع لعلم القرآن ، وشرح الأصول ، فقد بنى حديثه على السؤال والجواب في الكتب الثلاثة .
 - ٣ - في الشرح نقلٌ بالمشافهة عن ابن السَّراج ، وهو شيخ الرُّماني .
 - ٤ - نقل القرافي نصوصاً كثيرةً عزاها إلى الرُّماني ، وهي موجودة في الشرح ، وقد أثبت ذلك في هوامش أبواب الاستثناء .
 - ٥ - عزى إليه في كتب التراجم : شرح كتاب سيبويه ^(١) .

ثانياً : وصف نسختي التحقيق :

تقدم في أوَّل الدِّراسة أنَّ لشرح الرُّماني نسخةً في المكتبة الملكية في (فينا) ، وتقع هذه النسخة في ثلاث مجلدات ، لم يبق منها سوى الثالثة ، وتبدأ بباب الهمز ، فالنَّصُّ المحقَّق مفقودٌ مع المجلدتين الأولى والثانية .

أما النسختان المعتمدتان في التحقيق فهما : نسخة (فيض الله) ، ونسخة (داماد إبراهيم) في تركيا ، وفيما يلي وصفٌ لهما :

النسخة الأولى : نسخة (فيض الله) بتركيا (أ) :

وتقع هذه النسخة في خمس مجلدات ، فُقد منها المجلدة الأولى ، والمجلدات الباقية تحمل الأرقام الآتية : ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

وقد كتبت هذه النسخة سنة (٦٥٥هـ) في مدينة دمشق ، كما جاء في نهاية

(١) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥ ، إشارة التَّعيين ٢٢١ .

الأجزاء ، وتعاور نسخها عددٌ من النُسخ ، منهم :

١ - محمد بن أبي بكر بن عمر بن علي الرازي ، جاء في نهاية الجزء المتمم للثلاثين : « فرغ من تعليقه العبد الفقير محمد بن أبي بكر بمدينة دمشق - حرسها الله تعالى - بالجامع المعمور ، في نصف جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وستمائة »^(١) .

٢ - محمد بن علي بن أبي المعالي بن طاهر بن العجمي ، جاء في آخر الجزء الحادي والستين : « كتبه محمد بن علي بدمشق المحروسة في العشر الأخير من شهر رجب المبارك سنة خمس وخمسين وستمائة »^(٢) .

وخطُ هذه النسخة - في الغالب - نسخٌ جميلٌ ، والضبط فيها قليلٌ ، وعدد أسطر الوجه فيها واحدٌ وعشرون سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد ثلاث عشرة كلمة .

وقد تملكها أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي ، قوام الدين الإتقاني المتوفى سنة (٧٥٨هـ)^(٣) ، وتاريخ تملكه إياها سنة خمسین وسبعمئة ، كما جاء في طرة المجلدة الخامسة .

كما تملكها رستم بن أحمد بن محمود الشرواني ، ثم آلت إلى فيض الله ، وعلى مجلداتها ختم مكتبته .

والنصُ المحقق من هذه النسخة يقع في ثمان وسبعين ومائة ورقة ، يبدأ في الورقة (١٩٣) من المجلدة الثانية ، وينتهي في الورقة (١٥٦) من المجلدة الثالثة .

وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً لما يأتي :

(١) انظر : شرح الرمانى ١٧٣/٣ .

(٢) انظر : شرح الرمانى ٧٦/٥ ب .

(٣) انظر : البغية ١/٤٥٩ - ٤٦٠ .

- ١ - أنها متقدمة ، فقد كُتبت سنة (٦٥٥هـ) كما تقدم .
 - ٢ - أنها مقابلة على نسخة أحد تلاميذ الشارح ، أو على نسخة منقولة عنها ؛ إذ جاء في آخر المجلدة الخامسة : « وجدتُ على الأصل ماصورته : فرغ الشيخ -أيده الله - من إملاء هذا الكتاب يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة ، نقله محمد بن إبراهيم بن النحاس » .
 - ٣ - ندرة الأسقاط والتحريفات فيها .
 - ٤ - أن ابن النحاس بهاء الدين المتوفى سنة (٦٩٨هـ) قد قرأ هذه النسخة ، وقابلها على الأصل ، كما تقدم .
- النسخة الثانية : نسخة (داماد إبراهيم) بتركيا (ب) :
- وتقع في ثلاث مجلدات تحمل المجلدة الأولى والثانية رقم (١٠٧٤) ، وتحمل المجلدة الثالثة رقم (١٠٧٥) .
- وقد نسخت سنة (١٠٣٤هـ) ، وناسخها مجهولٌ ، ويتبين من التحريفات في هذه النسخة أن علمه بالنحو قليلٌ .
- وأرجح أن تكون هذه النسخة قد نقلت عن النسخة السابقة أو أنهما نقلتا عن أصل واحد ؛ لاتفاقهما في بعض الأسقاط .
- وعدد الأسطر في الوجه الواحد من هذه النسخة تسعة وعشرون سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر خمس عشرة كلمة .
- ويقع النص المحقق في ثلاث وثلاثين ومائة ورقة ، إذ يبدأ في الورقة (٢٣٣ ب) من المجلدة الأولى ، وينتهي في الورقة (١١٧ أ) من المجلدة الثانية .
- والأسقاط في هذا القسم أنواع : سقط كلمات ، وهذا كثيرٌ ، وسقط أسطر ، وهذا قليل ، وسقط ورقات وهذا نادرٌ ، إذ وقع في موضعين :
- الأول : في باب الندبة ، ومقداره من (أ) صفحة ونصف .

والثاني : في أبواب الضمائر ، ومقداره من (أ) تسع لوحات ، ويبدأ في آخر الجواب عن باب ما يمنع من الضمير المتصل ، وينتهي في أول الجواب عن باب حروف الجر التي لا يجوز فيها الإضمار .

ثالثاً : منهج التحقيق :

سرت في التحقيق على المنهج الآتي :

- ١ - تحرير النص وفق قواعد الإملاء .
- ٢ - الضبط بالشكل لما يحتاج إلى ضبط .
- ٣ - المقابلة بين النسختين ، وإثبات ما رأيت أهمية إثباته .
- ٤ - عزو الآيات القرآنية إلى سورها ، وتوثيق القراءات .
- ٥ - تخريج الأحاديث الشريفة من مظانها .
- ٦ - تخريج الشواهد ، وسرت فيه على النحو الآتي : عزو البيت إلى قائله ، وذكر بحره ، ومطلع قصيدته ، وتوثيقه من ديوان الشاعر ، إن وجد ، ثم من كتب التراث الأول فالأول .
- ٧ - تفسير الغريب .
- ٨ - توثيق الآراء بعزوها إلى مصادرها الأصلية .
- ٩ - التعليق على ما يحتاج إلى التعليق من النص ، وترجيح ما أراه راجحاً من الأقوال .
- ١٠ - التعريف بالأعلام .

**صُورٌ لِبَعْضِ أَوْرَاقِ النُّسخَتَيْنِ
المُعتمَدَتَيْنِ فِي التَّحْقِيقِ**

النَّصُّ الْحَقُّ

١٩٣/ بابُ النُّدْبَةِ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ [مايجوزُ]^(٢) في النُّدْبَةِ ممَّا لايجوزُ^(٣).

مسائلُ هذا الباب :

١. ما الذي يجوزُ في النُّدْبَةِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟^(٤).
٢. ولمَ لايجوزُ فيها حَذْفُ حرفٍ^(٥) النَّدَاءِ كما يجوزُ في غيرها ؟^(٦).
٣. ولمَ جازَ لحاقُ أَلِفِ النُّدْبَةِ في آخرِ الاسمِ ، وحذفُها ؟^(٧).
٤. ولمَ جازتِ النُّدْبَةُ بيا ، أو وا ، ولمَ تجزُ بغيرِ ذلك من حروفِ النَّدَاءِ ؟^(٨).
٥. ولمَ تبعَ ما قبلَ أَلِفِ النُّدْبَةِ الألفَ في الاسمِ الظَّاهِرِ ، ولمَ يتَّبَعُه في المضمَرِ ؟ وهل ذلك لأنَّه في الظَّاهِرِ لا يُلبَسُ كما يُلبَسُ في المضمَرِ ؟^(٩).

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٢١ - ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠ - ٢٢٤ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق ، ومنهج الشارح .

(٣) تضمَّن الباب أغراضاً منها : تعريف المندوب ، وأداتا الندبة ، وأحكام المندوب إذا كان مفرداً ، وإلحاق الهاء ، وغيرها .

وقد استعمل : مايجوز وما لايجوز ، في الغرض من الباب كما هي طريقته في أبواب الشرح ، وكل باب يتضمن أحكاماً منها ما هو جائز كما ذكر - رحمه الله تعالى - ومنها ما هو واجب ، ومنها ما هو ممتنع .

(٤) هذا سؤال عن الغرض الذي أورده الشارح ، وهو سؤال عام ، ومابعده مفرع منه ؛ وهذا منهجه في كل باب .

(٥) أ : حرف حذف .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه (يا) ، أو (وا) » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠ (هارون) .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠ (هارون) .

وهذا النص متقدم على النص السابق في : الكتاب .

(٨) هذا سؤال عن النص السابق في هامش (٦) .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تفتح كل حركة قبلها مضمومة كانت أو مكسورة ؛ لأنها تابعة للألف » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠ (هارون) .

وما حُكِّمَ : وَاَزِيدَاهُ^(١) ، في النَّدْبَةِ ؟ وَلِمَ زِيدَتْ فِيهِ الْأَلْفُ^(٢) ؟ وَلِمَ زِيدَتْ فِيهِ
الْهَاءُ ؟^(٣) .

وما حُكِّمَهُ إِذَا كَانَ مُضَافاً إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ : وَاَزِيدَاهُ^(٤) ، عَلَى إِذْهَابِ
عَلَامَةِ الْإِضَافَةِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ يُفْتَحُ مَاقْبَلُهَا فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، وَكَانَ قَبْلَ
الْإِضَافَةِ : وَاَزِيدُ ، فَفَتَحَتْ الْمَكْسُورَ كَمَا تَفْتَحُ الْمَضْمُومَ فِي : وَاَزِيدُ ؟^(٥) .

وما قِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَثْبَتَ الْيَاءَ سَاكِنَةً ، فَقَالَ : يَا غَلَامِي^(٦) ، وَقَرَأُ :
﴿ يَا عِبَادِي ﴾^(٧) ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَجْهَانِ : الْحَذْفُ ، وَالْإِثْبَاتُ^(٨) ؟

- (١) أ ، ب : وَاَزِيدَاهُ .
- (٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فَأَمَّا مَا تَلَحُّقَهُ الْأَلْفُ فَقَوْلُكَ : وَاَزِيدَاهُ ، وَإِذَا لَمْ تُضِفْ إِلَى نَفْسِكَ » . الكتاب ٣٢١/١ (بولاق) ، ٢٢٠/٢ (هارون) .
- (٣) حديث سيبويه عن زيادة الهاء جاء عَرَضاً عند حديثه عن ندبة المضاف إلى ياء المتكلم ، وإن كان قد زادها في أمثله كالمثال المذكور في الهامش السابق .
- (٤) حديث الشارح - هنا - عن لغة مَنْ حَذَفَ ياء المتكلم ، واجتزأ بالكسرة . فقال : وَاَزِيدُ ، ثُمَّ لَبَّيْكَ فَتَحَتْهُ بَعْدَ لِحَاقِ الْأَلْفِ . وَقَدْ قَدَّمَ سِيبَوِيهٌ هَذِهِ اللَّغَةَ عَلَى غَيْرِهَا . انظر : الكتاب ٢٠٩/٢ (هارون) .
- (٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَإِنْ أَضِفْتَ إِلَى نَفْسِكَ فَهُوَ سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضِفْتَ زَيْدًا إِلَى نَفْسِكَ فَالِدَالُ مَكْسُورَةٌ ، وَإِذَا لَمْ تُضِفْ فَالِدَالُ مَضْمُومَةٌ ، فَفَتَحَتْ الْمَكْسُورَ كَمَا تَفْتَحُ الْمَضْمُومَ » . الكتاب ٣٢١/١ (بولاق) ، ٢٢٠/٢ - ٢٢١ (هارون) .
- (٦) إثبات الياء ساكنة إحدى اللغات الست الواردة عن العرب في ياء المتكلم إذا أُضيف إليها المنادى ، نقلها يونس عنهم . انظر : الكتاب ٢٠٩/٢ ، شرح السيرافي ٤٧/٣ ب .
- وانظر الحديث عن هذه اللغات وعللها في : معاني القرآن للأخفش ٨٠/١ ، المقتضب ٢٤٥/٤ - ٢٤٧ ، معاني القرآن وإعرابه ٣٤٩/٤ ، الأصول ٣٤٠/١ ، إعراب القرآن ١١٩/٤ ، المسائل الشيرازيات ٤٤ ب - ٤٥ ، أمالي ابن الشجري ٧٣/٢ - ٧٤ .
- كما تحدث عنها الشارح في باب إضافة المنادى إلى المتكلم . انظر : الشرح ١٨٧/٢ - ١٩٠ .
- (٧) ﴿ ... تَخَوَّفَ عَلَيْكُمْ آتِيَوْمَ وَلَا آنتُمْ تَحَرَّتُونَ ﴾ الزخرف : ٦٨ .
- وإثبات الياء ساكنة قرأ بها ابن عامر ، ونافع ، وأبو عمرو بن العلاء في رواية اليزيدي . انظر : السبعة ٥٨٨ ، المبسوط ٤٠٠ ، التيسير ١٩٧ ، التبصرة ٦٧٣ ، الإقناع ٧٦٢/٢ ، جمال القراء ٦٢٨/٢ .
- والسؤال عن قول سيبويه : « وَمَنْ قَالَ : يَا غَلَامِي ، وَقَرَأُ : يَا عِبَادِي ؛ قَالَ : وَاَزِيدَا ، إِذَا أَضَافَ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ بِالْأَلْفِ فَالْحَقُّهَا الْيَاءُ وَحَرُّكُهَا فِي لُغَةٍ مَنْ جَزَمَ الْيَاءَ ؛ لِأَنَّ لَا يَنْجُزُ حَرْفَانِ ، وَحَرُّكُهَا بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَاقْبَلُ الْأَلْفِ إِلَّا مُفْتَوْحًا » . الكتاب ٣٢١/١ (بولاق) ، ٢٢١/٢ (هارون) .
- (٨) جواز إثبات الياء وحذفها مذهب المبرد ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن جني . انظر : المقتضب ٢٧٠/٤ ، شرح السيرافي ٥٣/٣ ب ، المسائل المنثورة ٢١٣ - ٢١٤ ، اللمع ٢٠٤ .
- ومذهب سيبويه وجوب إثبات الياء . انظر : الكتاب ٢٢١/٢ ، شرح السيرافي ٥٣/٣ ب .

وهلاً وَجَبَ الإِثباتُ لئلا يَلْتَبَسَ بغيرِ المضافِ ؟ وهل ذلك لأنَّه موضعٌ يرتفعُ فيه اللَّبسُ بشُهرةِ حالِ المندوبِ حتَّى جازَ في وازيدُ : وازيداه ؟ .
وما قياسُ ذلك على مذهب مَنْ يقولُ : يا غلامي أَقبلُ^(١) ؟ وَلَمْ وَجَبَ فيه إثباتُ الياءِ لاغيرُ ؟^(٢) .

وهل يجوزُ / ١٩٣ ب : واغلاميَّ^(٣) ، بحذف ألف النَّدبة ؟ وَلَمْ جاز ؟ وَلَمْ لحقت الهاءُ في الوقف ؟^(٤) .

وما الشَّاهدُ في قول ابن قيسِ الرُّقيَّاتِ^(٥) :
تَبْكِيهِمْ دَهْماءُ مُعَوْلَةٍ . . . وتقولُ سَلْمى وارزيتيَّ^(٦) ؟

-
- (١) إثبات ياء المتكلم مفتوحة في النداء لغة عن العرب . انظر المصادر الواردة في هـ (٦) من الصفحة السابقة . وجعلها ابن مالك أقل من حذفها وإثباتها ساكنة . انظر : شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣ .
(٢) في كلام سيبويه ما يشعر بهذه المسألة ، وذلك حيث يقول : « من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء ، وحركها في لغة من جزم الياء » . الكتاب ٣٢١/١ (بولاق) ، ٢٢١/٢ (هارون) .
فقوله : « وحركها في لغة من جزم الياء » يشعر بأن ما قبله حديث عن إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة .
(٣) ب : اغلاميَّه .
(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أنه يجوز في النَّدبة : واغلاميَّ » إلى قوله : « جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداء » . الكتاب ٣٢١/١ (بولاق) ، ٢٢١/٢ (هارون) .
(٥) ابن قيس الرقيَّات « ... - نحو ٨٥ هـ » .

هو عبيد الله بن قيس بن شريح من بني عامر بن لؤي ، من قريش الظواهر ، شاعر عدّه ابن سلام في الطبقة السادسة من الإسلاميين ، وفي تلقيبه بالرُّقيَّات خلافٌ ، وكان أبو بكر بن الأنباري يختار جعل (الرقيَّات) صفةً ولا يرى أن يقال : ابن الرقيَّات . انظر : تهذيب إصلاح المنطق ٥٦ ، المشوف المعلم ٢٢٤/٢ ، المزهر ٤٣٣/٢ .

وانظر في ترجمته : النسب لأبي عبيد ٢/٨ وما بعدها ، طبقات فحول الشعراء ٢/٢٤٧ ، نسب قريش ٤٣٥ ، الأغاني ١٧١٧/٥ .

- (٦) من الكامل ، من قصيدة رثى فيها أناساً من أهل بيته قتلوا في وقعة الحرة سنة (٦٣ هـ) ، منهم أسامة وسعد ابنا أخيه عبد الله ، مطلعها :

ذَهَبَ الصَّبِيُّ وتركتُ غَيْتِيَّه . . . ورأى الغواني شيبَ لَمْتِيَّه

الدَّهْماءُ : السواد الأعظم من الناس . انظر : غراس الأساس ١٤٩ ، ومعولة : من العَوَل ، وهو رفع الصوت بالكاء . انظر : اللسان ٤٨٢/١١ (عول) والرزنيَّة : المصيبة . انظر : الصحاح ٥٣/١ (رزأ) ، وأصلها : الرزينة ، بالهمزة . انظر : المسائل الشيرازيات ٨٥ ، وقد وردت على الأصل في رواية (الموشح) .

ويروى (تبكي لهم أسماء) وهي رواية الديوان ، و (تبكيكم ...) ، و (تقول ليلي ...) وهي رواية الديوان ، و (سعدى) ، و (يارزيتيَّه) .

ولم جاز في الندبة : وازيد ، ووازيدي ، بإثبات الياء^(١) ؟ ولم حسن الإثبات في الندبة بما لم يحسن في غيره من النداء ؟ وهل ذلك لأنه موضع زيادة وتفخيم ؟ .

وماحكم : وا انقطاع ظهرياه ؟ ولم قوي فيه إثبات ياء الإضافة في : وا انقطاع ظهري ؟ وهل ذلك لأنه غير منادى ؟^(٢) .
ولم ذهب الهاء في الوصل ؟^(٣) .

وماحكم : واغلام زيده ؟ ولم ذهب التنوين فيه ؟ وهلا حرك لالتقاء الساكنين ؟ وهل ذلك لأجل الزيادة التي لحقت للندبة مع طلب الاستخفاف^(٤) في النداء فصارت معاقبة^(٥) ؟

/ = وورد البيت في (الكتاب) المطبوع ، و (المقتضب) :

تبيهم دهماء معولة

بنصب (معولة) على الحال ، فيكون (دهماء) اسم امرأة ، وعلى رواية الشارح وأبي سعيد السيرافي - وهي الرفع تكون (دهماء) نكرة ، أما على رواية (أسماء) ؛ فالنصب على الحال واجب .

انظر : الديوان ٩٩ ، الكتاب ٢٢١ / ٢ ، المقتضب ٢٧٢ / ٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٧ ، شرح السيرافي ٥٣ / ٣ ب ، الموشح ٢٤٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤٩ / ١ ، التبصرة ٣٦٣ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٣٢١ / ١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧ / ٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٤ / ٣ ، ٤١٥ ، شرح الكافية الشافية ١٣٤٢ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ ب ، الارشاف ١٤٣ / ٣ ، توضيح المقاصد ٢٥ / ٤ ، شرح التسهيل للمراذبي ٥٠٥ ، المقاصد النحوية ٢٧٤ / ٤ ، التصريح ١٨١ / ٢ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا لم تلحق الألف قلت : وازيد ، إذا لم تُضف ، ووازيد ، إذا أضفت ، وإن شئت قلت : ووازيدي ، فالإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل ويونس » . الكتاب ٣٢١ / ١ - ٣٢٢ (بولاق) ، ٢٢١ / ٢ (هارون) .

(٢) يعني : إثبات الياء في : ووازيدي .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا أضفت المندوب وأضفت إلى نفسك المضاف إليه المندوب فالياء أبداً بيئة ، وإن شئت ألحقت الألف ، وإن شئت لم تلحق ، وذلك قولك : وا انقطاع ظهرياه ، ووا انقطاع ظهري ، وإنما لزمته الياء ؛ لأنه غير منادى » . الكتاب ٣٢٢ / ١ (بولاق) ، ٢٢٢ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنك إذا وصلت كلامك ذهبت هذه الهاء في جميع الندبة كما تذهب في الصلة إذا كانت تبين لها الحركة » . الكتاب ٣٢٢ / ١ (بولاق) ، ٢٢٢ / ٢ (هارون) .

(٥) في ب : الاستحقاق .

(٦) أي : وقعت موقع التنوين عقب حذفه ، وسبب الشارح مصطلح المعاقبة في باب (ما يمنع فيه ألف الندبة) الآتي .

والسؤال عن قول سيبويه : « وتقول : واغلام زيده ، إذا لم تُضف زيده إلى نفسك ، وإنما حذفت التنوين لأنه لا ينجزم حرفان ، ولم يحركوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادة غير منفصلة من الاسم ، فصارت تعاقب ، وكانت أخف عليهم ، فهذا في النداء أخرى ؛ لأنه موضع حذف » . الكتاب ٣٢٢ / ١ (بولاق) ، ٢٢٢ / ٢ (هارون) .

وهل يجوز : واغلام زيد^(١) ؟ ولم جاز ؟

وما الشاهد في قول رؤية^(٢) :

فهي ترئى يا أبي وابنيما^(٣) ؟

/ ولم جاز :^(٤)

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت قلت : واغلام زيد ، كما قلت : وازيد » . الكتاب ١ / ٣٢٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٢ (هارون) .

(٢) رؤية . . . - ١٤٥ هـ .

ابن عبد الله العجاج بن رؤية البصري التميمي السعدي ، يكنى أبا محمد ، وأبا الجحاف ، سكن البصرة ، ثم خرج منها لما ظهر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب على المنصور سنة ١٤٥ هـ ، وأقام بالبادية حتى أدركه أجله .

انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٧٦١ - ٧٦٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٠٤ ، معاهد التنصيص ١ / ١٥ - ١٨ .

(٣) من أرجوزة لم يرد مطلعها في الديوان ، وهو قوله :

بات الهوى يستصحب الهُموما . . . كما تُسنّي بالرقى السليما

وعاد ما عادك من قطوما . . . فقلت إذ هاج الهوى تسقيما

أورده السيرافي والكوفي ، وذكر الكوفي أن الشاهد بعد هذه الأبيات ، ولا يعضد ذلك المعنى ، وأرى أن بعدها أبياتاً لم أقف عليها ؛ لأن البيت الأول في ملحقات الديوان غير متصل بها في المعنى .

تُسنّي : تستخرج داء بالرقى . انظر : اللسان ١٤ / ٤٠٦ (سنا) ، وقطوم : أراد (قطام) فلم يستقم له الوزن . انظر : التكملة والذيل والصلة ٦ / ١٢٥ (قطم) .

وقبل الشاهد :

تن حين تجذب الخطوما . . . أنين عبرى أسلمت حميما

بكاء تكلّى فقدت حميما . . . فهي ترئى

يصف صوت وتر القوس ، فيشبهه بأنين امرأة فقدت حميما ، و (ما) في : وابنيما ، زائدة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٦١٠ .

ويروى الشاهد (فهي تنادي ...) ، ويروى (بأب وابنيما) وهي الواردة في ملحقات الديوان وعليها يخرج

(أب) من الحكاية ، و (بأب وابنيما) وقد وردت في : المقتضب ٤ / ٢٧٢ ، اللسان ١٤ / ٣٠٩ (رثا) ،

وفي (الكتاب) المطبوع : (بأبي وابنيما) . ورواية الشارح هي رواية السيرافي ، والفارسي ؛ وسيذكر

الشارح بعد رواية : ياأبا وابناما .

انظر : ملحقات الديوان ١٨٥ ، الكتاب ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، المقتضب ٤ / ٢٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٤ ،

التعليقة ١ / ٣٥٨ ، المسائل الشيرازيات ٤٦ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٦٠٩ ، شرح اللمع

للثمانيني ٢ / ٥٨٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٢ ، هدى مهابة الكلّتين ٩٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل

٦١ ب ، ١٦٢ ، اللسان ١٤ / ٣٠٩ (رثا) .

(٤) هنا سقط في : ب مقداره صفحة ونصف من أ ، وينتهي بقوله في الجواب : « فأنبت ياء الإضافة » .

... يَا أَبَا وَابْنَامَا^(١)

مع اختلاف ذلك في القافية ، وقد منع منه أبو العباس^(٢) ؟ فما وجه قول سيبويه فيه ؟ وهل ذلك على أن من العرب من ينشده بالياء ، ومنهم من ينشده بالألف على طريق التمثيل من غير أن يذكر شيئاً من القصيدة التي هو فيها ، ولا يدري كيف هو في القصيدة ، فينشده على ما يجوز في لغته^(٣) ؟ وما وجه الحكاية فيه ؟^(٤) .

(١) هذه رواية أخرى في الشاهد وهي في : الكتاب ١/ ٣٢٢ (بولاق) ، ٢/ ٢٢٣ (هارون) ، شرح السيرافي ٣/ ١٥٤ ، اللع ١٩٧ ، شرح اللع للثمانيني ٢/ ٥٨٥ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٢٢ ، المتبع ٢/ ٤٦١ ، هدى مهة الكتّين ٩٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٦٢ ، اللسان ١٤/ ٣٠٩ (رثا) ، العيون الغامزة ٢٥٣ .

وفي : المسائل الشيرازيات ٤٦ ب : يا أبي وابناما .

(٢) أبو العباس المبرد : ٢١٠ - ٢٨٥ هـ .

محمد بن يزيد بن عمير بن حسان بن سليم ... الأزدي الثمالي ، أشهر نحوئي الطبقة البصرية الشامة ، ولد بالبصرة ، وسكن بغداد ، من شيوخه : الجرمي ، والمازني ، وأبو حاتم السجستاني ، ومن تلاميذه : الأخفش الصغير ، والزجاج ، وابن السراج . له مصنفات من أشهرها : الكامل ، والكتاب المقتضب ، والمذكر والمؤنث ، والفاضل ، والتعازي والمراثي ، ونسب عدنان وقحطان .

انظر : الفهرست ٦٤ - ٦٥ ، جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣٧٧ ، تاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠ - ٣٨٧ ، طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شعبة ٢٨٠ - ٢٨٥ .

ومانقله عنه الشارح عزاه إليه الفارسي في : التعليقة ١/ ٣٥٩ ، وذكره أبو علي غير معزو في : المسائل الشيرازيات ٤٦ ب . وانظر العيون الغامزة ٢٥٣ .

ولم أجد فيما بين يدي من كتب المبرد حديثاً له عن رواية : وابناما ، وإن كان قد أنشد الشاهد ، وذكر أن (أبا) يروي بروايتين :

فهي ترغى بأبي وابنيما

و : فهي ترغى بأبا وابنيما

انظر : المقتضب ٤/ ٢٧٢ .

وأشير - هنا - إلى أن ابن الخباز في (الفريدة) أورد رواية المبرد الثانية ، لكن المحقق الفاضل ظنها محرقة ، فأشار إليها في الهامش ، وأثبت في الأصل رواية سيبويه الثانية . انظر : الفريدة ٥٢ .

(٣) يعني لغة من يقلب ياء المتكلم ألفاً إذا أضيف إليها المنادى . انظر : الكتاب ٢/ ٢١٠ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ويروى : بأبا وابناما ، فد (ما) فضل ، وإنما حكى نديتها » . الكتاب ١/ ٣٢٢

(بولاق) ، ٢/ ٢٢٣ (هارون) . والمراد بالحكاية حكاية كلام الثكلى .

وما حُكِّمُ ياءِ الإضافة إذا كانَ قَبْلَها ياءُ ساكنةً في النُّدْبَةِ ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ :
وَأَغْلَامِيَّاهُ ، وَوَاقِضِيَّاهُ ، وَوَاقِضِيَّاهُ ، وَوَاقِضِيَّاهُ ؟ ^(١) .
وَلِمَ لَا بَدْءٌ مِنْ ^(٢) تَحْرِيكِ ياءِ الإضافة في : وَامْثَنِيَّاهُ ؟ وَهَلَا حُذِفَتْ كَمَا تُحْذَفُ
أَلِفُ (مُثْنَى) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلِفُ النُّدْبَةِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَثَبَّتْ فِي (مُثْنَى) قَبْلَ
لِخَاقِ أَلِفِ النُّدْبَةِ ؟ ^(٣) .

الجواب :

الذي يجوزُ في النُّدْبَةِ لِخَاقِ أَلِفِ النُّدْبَةِ فِي آخِرِ الْاسْمِ ^(٤) مَعَ الْهَاءِ فِي الْوَقُوفِ ،
وَحُذْفُهَا فِي الْوَصْلِ ^(٥) .

- (١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تحذف أبداً ياء الإضافة إلى قوله : « إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف » . الكتاب ٣٢٢/١ (بولاق) ، ٢٢٣/٢ (هارون) .
(٢) معادة في : أ .
(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرك الألف » إلى آخر الباب . الكتاب ٣٢٢/٢ - ٣٢٣ (بولاق) ، ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ (هارون) .
(٤) اختلف النحويون في لحاق ألف الندبة آخر المندوب على النحو الآتي :
أ - ذهب الجمهور إلى أن ذلك جائز ، وليس واجباً .
ب - ذهب ابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠ هـ) إلى وجوب الإلحاق مطلقاً . انظر : التهذيب الوسيط ١٩٢ ، وهو مذهب غريب ؛ لأنني لم أقف على من قال به غيره .
ج - ذهب علم الدين اللورقي (ت ٦٦١ هـ) إلى وجوب الإلحاق مع (يا) ، لتلا يلتبس المندوب بالمنادى ، وجوازه مع غيرها . انظر : المباحث الكاملية ٢/٢٠٩ .
د - ذهب الرضي إلى وجوب الإلحاق مع (يا) إذا لم توجد قرينة حال تدل على الندبة . انظر : شرح الكافية ١٥٦/١ .

والراجع - عندي - أن الإلحاق جائز ؛ لما يأتي :

- ١ - أن الألف قد تلحق المنادى غير المندوب كما في قول المرأة لعمر بن أبي ربيعة : « يا عمره فقال عمر : يا بَيْكَاه ... » . انظر : أمالي القالي ٢/٤٨ - ٤٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٤ - ٤١٥ .

وقد نص الرضي على ذلك بعد أن ذكر مذهبه المتقدم . انظر : شرح الكافية ١٥٦/١ .

٢ - أن دلالة الحال دافعة للبس .

- (٥) حذف الهاء في الوصل مذهب سيبويه ، وأكثر النحويين ، وأجاز الفراء والكوفيون وابن مالك إثباتها في الوصل متحركة بالضم أو بالكسر . انظر : الكتاب ٢/٢٢٢ ، المقتضب ٤/٢٦٨ ، الأصول ١/٣٥٥ ، شرح عيون الإعراب ٢٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٨ ، ٤١٦ ، الارتشاف ٣/١٤٦ - ١٤٧ ، توضيح المقاصد ٣١ - ٣٠/٤ .

ولا يجوز حذف حرف النداء في الندبة كما يجوز في غيره^(١) ؛ لأنه موضع مد الصوت ، مع أن الندبة فرع على باب النداء ، فلا يقوى فيه الحذف^(٢) .
ولا يجوز أن يلحق من أدوات النداء إلا : يا ؛ لأنها أم حروف النداء ، أو وا ؛ لأنها لباب الندبة خاصة^(٣) .
وما قبل ألف الندبة يتبع الألف بالفتح في الاسم الظاهر ؛ لأنه لا يلتبس ، ولا يتبعه في المضمَر ؛ لأنه يلتبس المذكر بالمؤنث ، والتثنية بالجمع^(٤) .
وتقول : وأزيده ، فتلحق : وا ؛ لأنها تخص الندبة^(٥) ، والألف ؛ لأنها علامة الندبة^(٦) مع مد الصوت بها ، وتلحق الهاء في الوقف ؛ لبيان الألف ، فإذا وصلت أسقطتها ؛ للاستغناء عنها بحرف الوصل^(٧) .

- (١) يعني : في النداء فقط ، أما في الاستغاثة والتعجب فلا يجوز الحذف . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٠ ، ٢٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٦ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ ، وسيذكر الشارح ذلك في باب حروف النداء .
- (٢) الشارح يعلل امتناع حذف حرف النداء بعلتين :
إحدهما : أن الندبة موضع مد الصوت ، فلا يناسبها الحذف .
والأخرى : أن الندبة فرع على النداء ، فلا تقوى على أخذ جميع أحكامه .
أما العلة الأولى فقد ذكرها قبله سيويه ، والمبرد ، وذكرها من معاصريه السيرافي . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، المقتضب ٤ / ٢٦٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ .
وأما العلة الثانية فلم أقف على أحد ذكرها قبله .
- (٣) علل السيرافي ذلك بأن (يا) ، و (وا) فيهما مد للصوت . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ، وهذا - في رأيي - يدخل عليه امتناع الندبة بـ (هيا) ، و (أيا) مع أن فيهما مد للصوت .
- (٤) سيأتي تفصيل هذه المسألة في الباب الآتي .
- (٥) قال المبرد : « وتقع (وا) في الندبة ، وفيما مددت به صوتك كما تمدّه في الندبة ، وإنما أصلها للندبة » .
المقتضب ٤ / ٢٣٣ .
- وعزا ابن مالك إلى المبرد القول بجواز استعمالها في نداء البعيد ، وهو ظاهر نصّه السابق . وذكر أبو حيان أنه مذهب البصريين . انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٨٩ ، تذكرة النحاة ٤٤ .
وأوجب ابن مالك استعمالها مع المندوب إذا خيف التباسه بالمنادي ؛ لأنها للمندوب خاصة . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٤١٤ .
- (٦) ولذلك سُميت ألف الندبة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، المقتضب ٤ / ٢٦٩ ، الحروف للرازي ١٣٥ .
- (٧) قال ابن السراج : « وإنما تزداد [يعني الهاء] في الوقف ؛ لخفاء الألف كما تزداد لبيان الحركة في قولك : غلامية ، وما أشبه ذلك . إذا وصلت ألف النداء بشيء أغنى ما بعد الألف من الهاء ، فقلت : يا زيدا أقبل » .
الأصول ١ / ٣٤٨ .

وإذا كان المندوبُ مضافاً إلى المتكلم جاز / ١٩٤ فيه وجهان : وازيداه ، ووازيدياه ^(١) .

أما : وازيداه ، على أن الأصل : وازيد ^(٢) ؛ فلأن الألف تفتح المكسور كما تفتح المضموم . وأما على مذهب من يثبت الياء ساكنة ^(٣) ؛ فيجوز فيه وجهان : الحذف ، والإثبات ^(٤) .

أما الإثبات فلأنها ردت عند الحاجة إلى حركتها إلى أصلها ، وأما الحذف فلالتقاء الساكنين في موضع لا يلبس ، وهو موضع استخفاف ^(٥) ؛ ولذلك جاز في وازيد : وازيداه ^(٦) ؛ لأن المندوب من شأنه أن يشتهر حاله . ومن أثبت الياء متحركة ^(٧) لم يجز على مذهبه إلا إثباتها في الندبة .

= / وقال ابن جني : « ولا بد من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها ، وقام التابع غيرها في إطالة الصوت مقامها » . الخصائص ٣ / ١٢٩ ، ويتبين من هذا أن مراد الشارح بحرف الوصل الحرف الأول من الكلمة التالية للمندوب .

(١) أ : وازيداه .

وقول الشارح قد يفهم منه أن الوجهين جائزان ، والحق أن في ذلك تفصيلاً : ففي لغة من حذف الياء ، واجتزأ بالكسرة وجه واحد ، وهو : وازيداه . انظر : المقتضب ٤ / ٢٧٠ ، الأصول ١ / ٣٥٥ . وفي لغة من أبقي الياء مفتوحة وجه واحد ، وهو : وازيدياه ، وسيذكره الشارح . والوجهان اللذان ذكرهما واردان في لغة من أثبت الياء ساكنة . ويعتذر للشارح بأمرين :

الأول : أنه استغنى عن دقة العبارة بالتفصيل الذي سيذكره ، وهذا من باب التفصيل بعد الإجمال . والثاني : أن مراده : هذا الوجهان لا يرد غيرهما في هذه المسألة .

(٢) أي : على لغة من حذف الياء . واجتزأ بالكسرة .

(٣) انظر ص : ١٦٧ هـ .

(٤) تقدم أن جواز الوجهين مذهب المبرد ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن جني . وأن سيبويه لم يذكر سوى إثبات ياء المتكلم . انظر ص : ١٦٧ هـ .

(٥) أ . استحقاق .

(٦) قال كمال الدين الفرخان : « فإن قيل : أليس قد حكمتهم بأن النداء موضع استخفاف ، فكيف يليق بالمندوب أن تلحق آخره ألفاً زائدة ؟ قلنا : إنما اختص هذا النحو ... بالزيادة المذكورة ؛ لأنه ليس ينادى لأن يخبر ، أو يستخبر ، فيطول في مخاطبته الكلام بما بعد النداء ؛ إذ هو إنما يدعى شجواً عليه ، وامتعاضاً للمصيبة فيه ، فجاز أن يلحق الألف حيث آمنوا بعده الإخبار والاستخبار ، ولأن الاسم كلما كان أزيد كان أطول مكثاً في سمع السامع ، فأجلب للشجو » . المستوفى ١ / ٣٤٤ . وانظر : شرح عيون الإعراب ٢٦٧ .

(٧) انظر ص : ١٦٨ هـ .

وقال ابن قيس الرقيّات :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعَوْلَةٍ . . . وتقول سَلْمَى وَاَرَزَيْتِيَهٗ^(١)

فألحق الهاء في الوقف لبيان الحركة^(٢).

ويجوز في الندبة : وازيدُ ، و وازيدِ ، و وازيدي^(٣) ، بفتح الياء ، كلُّ ذلك جائز حسن^(٤) ؛ لأنَّ الندبة موضعُ تَفْخِيمٍ ، ومدُّ الصَّوت^(٥) .
وتقول : وا انْقِطَاعَ ظَهْرِيَا ، فَتَثْبِتُ الياء ؛ لأنَّه غيرُ منادى ، وإنَّما هو مضافٌ إليه^(٦) ،

(١) تقدم تخريجه في ص : ١٦٨ .

(٢) انظر وجه الاستشهاد في : شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٧ ، شرح السيرافي ٥٣ / ٣ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤٩ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٣٢١ / ١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل للكوفي ٢٠٢ ب ، وعبرة الأخير قريبة من عبارة ابن السيرافي .

وذكر المرزباني أنَّ الأصمعيَّ لحن ابن قيس الرقيّات ؛ لتركه إلحاق ألف الندبة ، وقال : « كان ينبغي أن يقول : وازيتناه ، كما تقول : واعماه ، وواخيّاه » . انظر : الموشح ٢٤٢ .

(٣) أراد بالأوّل ترك إلحاق الألف آخر المندوب المفرد ، وبالثاني حذف ياء المتكلم والاجتزاء عنها بالكسرة ، وبالثالث إثبات الياء ساكنة ، وبالرابع إثباتها متحركة .

(٤) قال سيبويه : « وإذا لم تلحق الألف قلت : وازيدُ ، إذا لم تُضف ، و وازيدِ ، إذا أضفت ، وإن شئت قلت : وازيدي ، والإلحاق وغير الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل - رحمه الله - ويونس » . الكتاب ٢٢١ / ٢ .
وقد يشعر هذا بأنَّه يجعل حذف الياء والاجتزاء بالكسرة أكثر كما كان في النداء ، وهو ماصرّح به المبرّد ، فقال : « ومن لم يرد أن يجعل للندبة علامة قال : يا غلام غلامي ، ويا غلامي ، وإن شاء قال : يا غلام ، وهو الوجه ؛ لأنَّه من لم يجعل للندبة علامة جعلها بمنزلة النداء الصحيح » . المقتضب ٢٧٢ / ٤ .
وقد يؤخذ من ذلك أنَّ الشارح قصد الترتيب ، فبدأ بالأكثر وهو حذف الياء والاجتزاء بالكسرة ، ثم الذي يليه وهو إثباتها ساكنة ، ثم إثباتها مفتوحة .

(٥) الندبة موضع مد للصوت . انظر : الكتاب ٢٣١ / ٢ ، المقتضب ٢٦٨ / ٤ ، شرح السيرافي ٥٣ / ٣ أ .
وهذا التعليل من الشارح - رحمه الله تعالى - يحتمل أمرين :

أ - أنَّ مدَّ الصوت في الأمثلة الأربعة السابقة ، وهو وجه فيها لو حملتها على إشباع الحركة فيما شابهها من مواضع مدَّ الصوت كالنذكر . قال ابن جني : « والمعنى الجامع بين التذكّر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين » ، ثم قال : « وكذلك الحركات عند التذكّر يُمطّلن حتى يفين حروفاً وذلك قولهم عند التذكّر في قمت : قمتا ، أي : قمت يوم الجمعة » . الخصائص ١٢٩ / ٣ - ١٣٠ .

ب - أنَّ مدَّ الصوت في الثالث منها ، وهو ماتثبت فيه الياء ساكنة ؛ لكون الياء بعد الكسرة فيها مد للصوت .
والأوّل والثاني والرابع لو مدَّ فيها الصوت لخرجت الضمة والكسرة والفتحة بها عن بنائها ، وألبس الثاني المكسور بما فيه الياء ثابتة ، وألبس الرابع بما لحقته الألف .

والنص - هنا - مطلق محتمل للأمرين معاً ، وإن كان كلام الشارح في المسائل يشعر برجحان الثاني .

(٦) أي : مضاف إليه المندوب .

فَتَثَبَّتْ فِيهِ الْيَاءُ كَمَا تَثَبَّتْ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ^(١) .
وتقول : واغلامَ زيداه ، فَتَحَذِفُ التَّنوينَ ؛ لِأَنَّ عَلَامَةَ النَّدْبَةِ صَارَتْ مَعَاقِبَةً
له^(٢) ؛ لِأَنَّهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَمَا أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهِيَ زِيَادَةٌ فِي آخِرِ الْاسْمِ
كَمَا أَنَّ التَّنوينَ كَذَلِكَ ، مَعَ الْاسْتِخْفَافِ الَّذِي فِيهِ .
وتقول : واغلامَ زيدٍ ، فَتُسْقِطُ أَلْفَ النَّدْبَةِ كَمَا تُسْقِطُهَا مِنَ الْمُنْدُوبِ إِذَا قُلْتَ :
وازيدُ .

وقال رؤية :

فَهِيَ تَرْتِي يَا أَبِي وَابْنِيمَا^(٣)

(١) وجوب إثبات الياء فيما أضيف إليه المندوب مع لحاق الألف وعدمه مذهب سيبويه والبرد وابن السراج . انظر :
الكتاب ٢/ ٢٢٢ ، المقتضب ٤/ ٢٧١ ، الأصول ١/ ٣٥٦ .

وأجاز السيرافي سقوطها ساكنة إذا لحقت الألف ؛ قياساً على جواز سقوطها من المندوب المفرد - عنده - إذا
دخلت الألف ، إذ يقول : « وأما أبو العباس محمد بن يزيد فقد ذكر سقوطها في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها
ساكنة نحو : يا غلامي ،... ولم يذكر سقوطها في : وا انقطاع ظهري ،... والقياس فيهما واحد ، وهو
جواز سقوطها ؛ لاجتماع الساكنين » . شرح السيرافي ٣/ ٥٣ ب ، وانظر : اللوحة نفسها أ .
والقياس الذي ذكره عندي أنه ضعيف ؛ لما يأتي :

أ - أن أبا سعيد نفسه نص على أن التحريك في المقيس عليه - وهو المندوب المفرد - هو القياس ، إذ
يقول : « القياس أنه إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب ، وهي ساكنة أنه يكون فيها
التحريك ؛ لاجتماع الساكنين » . شرح السيرافي ٣/ ٥٣ ب .

ب - أن الجامع بين المقيس والمقيس عليه - وهو التقاء الساكنين - ضعيف ؛ إذ لو كان معتداً به ؛ لجاز حذف
أول الساكنين مطلقاً .

ج - أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين تحريك الأول بحركة ليست أصلاً فيه . انظر : شرح الشافية
٢/ ٢٣٧ .

والياء - هنا - أصلها التحريك بالفتح ، فمن باب أولى أن تعود حركتها عند الحاجة ، ولا تحذف . انظر
أصل الياء في : الانتصار ١٤٨ .

(٢) علة حذف التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين ، أما المعاقبة فهي عنده علة لامتناع التخلص من التقاء الساكنين
بتحريك التنوين . انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٢ .

أما الشارح فالمعاقبة عنده علة لحذف التنوين ، ثم علل معاقبة ألف الندبة للتنوين بالشبه الذي بينهما في أنهما
على حرف واحد ، وأنهما زيادتان في آخر الاسم .

فسيبويه علل حكمن : حذف التنوين ، وامتناع تحريكه .

والشارح علل حكماً واحداً ، وهو حذف التنوين ، وعلل العلة ، وهي المعاقبة .

(٣) سبق تخريجه في ص : ١٧٠ .

/ (١) فأثبت ياء الإضافة في النُدبة ، ويجوز :

.... ياأبا وابناما

حكاه سيبويه على أنه مسموعٌ على الوجهين (٢) ، ولم يُجزَّ أبو العباس إلا :

.... ياأبي وابنيما (٣)

لأجل القافية ؛ وذلك أن الياء رَدَفٌ (٤) ، والميم حرفُ الروي (٥) ، والألف وصلٌ (٦) ، ولايجوزُ مع الياء الألفُ في الرَدَفِ ، ولكن قد يجوزُ الواوُ مع الياء (٧) .

(١) هنا ينتهي سقط : ب .

(٢) الوجهان : إثبات الياء ساكنة وقلبها ألفاً ، وانظر حكاية سيبويه في : الكتاب ٢/ ٢٢٢-٢٢٣ . ونقل الوجهين عن العرب الفراء ، إذ يقول : « والعرب تقول : بأبا وأما ، يُريدون : بأبي وأمي » . معاني القرآن ٢/ ١٧٦ .

(٣) أجاز هذا المبرد ، وأجاز أيضاً : ياأبا وابنيما . انظر : المقتضب ٤/ ٢٧٢ ، وقد سبقت الإشارة إليه . انظر ص : ١٧١ هـ .

وتبع المبرد في تغليب رواية : وابناما ، الأعلام الشنتمري ، وذكر أن نسخ (الكتاب) اختلفت في الرواية الثانية ، فوردت في بعضها : وابناما ، وفي بعضها : وابنيما ، وجعل قلب الياء ألفاً غلطاً من النسخ . انظر : تحصيل عين الذهب ١/ ٣٢٢ .

وهذا الاختلاف الذي ذكره لم يرد عند غيره من شراح الكتاب ، أو شراح أبياته . انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٥٤ أ ، التعليقة ١/ ٣٥٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٦٢ أ .

(٤) الردف : واو ساكنة ، أو ياء ساكنة ، أو ألف تكون قبل حرف الروي . انظر : الفصول والغايات ٣٢ ، العيون الغامزة ٢٥٢ .

(٥) الروي : آخر حروف البيت في الشعر المقيد ، وماقبل الوصل في الشعر المطلق . انظر : القوافي للتونخي ٩٤ .

(٦) الوصل : الحرف الواقع بعد حرف الروي ، وهو أحد أربعة أحرف : الهاء ، وحروف المد . انظر : القوافي للتونخي ١١٩ ، الروافي في العروض والقوافي ٢٠٢ ، نهاية الراغب ٣٥٦ .

(٧) قال الدماميني : « ويجوز أن تتعاقب الواو والياء في القصيدة الواحدة ، ولاتعاقبهما الألف ؛ لبعدها منهما بكثرة مظهرهما » . العيون الغامزة ٢٥٣ ، وانظر : سر الصناعة ١/ ٢٠ - ٢١ ، الفصول والغايات ٣٢ ، القوافي للتونخي ١١٨ .

ورد الفارسي هذه العلة فقال : « وقد قال قائل : إن الألف لايجوز في قوله : وابناما ؛ لأنه رَدَفٌ ، والألف لاتكون مع الياء رَدَفاً كما يكون معها الواو ، فالقول : إن ذلك لايمتنع إذا أراد حكاية ماتكلم به المتكلم ، وإن كانت القافية تقتضيه ، كما حكى عن أبي عمرو في قوله :

مابألها بالليل زال زوالها

فلا يكون تغيير الرَدَفِ بأكثر من تغيير المجرى » . المسائل الشيرازيات ٤٦ ب ، وانظر : الشعر ٢/ ٥٤٥ - ٥٥١ ، هدي مهة الكلتي ٩٤ ، اللسان ١٤/ ٣٠٩ (رثا) .

ويقصد أبو علي بتغيير المجرى الإقواء ، وهو أحد عيوب القافية . انظر : الغريب المصنف ٣/ ٦٩٩ . والشطر الذي أنشده عجز بيت للأعشى ، من الكامل ، وصدره :

هذا النهارُ بدا لها من همها

والقصيدة حركة رويها الفتحة . انظر : ديوان الأعشى ٣٣٣ .

وهذا كما قال أبو العباس ، إلا أن وجه قول سيبويه على أن الذي روى :

.... وابنهما

عرف القصيدة ، فأنشده على ماتوجه القافية ، ومن روى :

.... وابنهما

فإنه تمثل به ، ولم يعلم كيف هو في القصيدة ؛ لأنه رواه وحده على ماتوجه لغته^(١) .
وحكم ياء الإضافة إذا [كان]^(٢) قبلها ياء ساكنة أن تثبت في الندبة ، فتقول :
واغلامياه ، واقاضياه ؛ لأنها كانت ثابتة قبل الندبة^(٣) ، فجرت على ذلك ،
وكذلك / ١٩٤ ب إذا كان قبلها ألف في قولك : وامثنياه ، ولم يجر أن تحذف في
هذا الموضع ؛ لأنها بمنزلتها في غير الندبة ، فأما ألف مثني^(٤) ؛ فيحذف في الندبة ؛
لالتقاء الساكنين ، ولا يقلب إلى الياء المتحركة ؛ لاستثقال ذلك ، مع أنه موضع
يرتفع فيه الإلباس^(٥) .

(١) توجيه الشارح ذكره أبو سعيد السيرافي ، فقال : « لا يجوز في بيت رؤية : يا أبا وابنهما ؛ لأن القصيدة حرف
الروي منها الميم ، وهي مردفة بالياء ، وما كان ردها الياء ، فلا يجوز أن يقع معها ألف ، ويجوز أن يقع واو
.... ، فإن كانت فيه رواية غير هذه ، فهي : يا أبا ، دون : ابنهما ، أو يكون منشأ من العرب أنشد البيت
وحده ، ولم يعرف القصيدة ، فيكون إنشاد ذلك العربي هو الحجة » . شرح السيرافي ٣ / ٥٤ ب ، ونقله
الكوفي في : شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٦٢ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) ثبتت ياء المتكلم وجوباً إذا سبقت بساكن ؛ لأنها إذا حذفت لم يبق دليل عليها ، قال المبرد : « فإن كان ما قبل
ياء الإضافة ساكناً فلا بد من حركة الياء ، ولا يجوز حذفها ، كما قلت : يا غلام أقبل ؛ لأن هذا يدل على ذهاب
يائه الكسرة ، ولو حذفت الياء وقبلها ساكن لم يكن عليها دليل » . المقتضب ٤ / ٢٧٣ ، وانظر : التعليقة
٣٦٠ / ١ - ٣٦١ .

وعلل السيرافي امتناع حذف الياء من : واقاضياه ، بوقوع اللبس بين المضاف وغير المضاف . انظر : شرح
السيرافي ٣ / ٥٤ ب .

ويضاف إلى ماتقدم أن الياء قويت بالحركة ، ويعضد هذا أنها إذا تحركت وقبلها متحرك ثبتت ، نحو :
واغلامياه .

(٤) ب : مبني .

وحذف ألف (مثني) مقيد بكونها غير مضافة .

(٥) هناك علة أخرى ، فقد وزن السيرافي بين قلب الألف المقصورة في التشنية ، وحذفها في الندبة ، وذكر أن علة
ذلك لزوم علامة التشنية ، فقلبت الألف ، وعدم لزوم علامة الندبة ، فحذفت . انظر : شرح السيرافي
٣ / ٥٤ ب ، وانظر حذف ألف مثني في الندبة في : الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، الأصول ١ / ٣٥٧ .

بَابُ أَلْفِ النُّدْبَةِ الَّتِي تَتَّبَعُ مَا قَبْلَهَا^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي أَلْفِ النُّدْبَةِ التَّابِعَةِ لِمَا قَبْلَهَا مَا لَا يَجُوزُ؟^(٢).

مسائل هذا الباب :

- ما الذي يجوزُ في أَلْفِ النُّدْبَةِ التَّابِعَةِ لِمَا قَبْلَهَا ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .
ولمَ لا يجوزُ إلا أَنْ تَتَّبَعَ فِي الْمُضْمَرِ دُونَ الْمُظْهَرِ ؟ وهل ذلك لما يَلْزَمُ مِنَ الِاتِّبَاسِ
فِي الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَالتَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ ؟^(٣) .
وما النُّدْبَةُ فِي : ظَهْرِهِ ؟ وَلِمَ وَجَبَ : وَاطْهَرُهُوْ ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ : وَاطْهَرَهَاْ ؟^(٤) .
وما النُّدْبَةُ إِلَى : ظَهَرِهِمْ ؟ وَلِمَ وَجَبَ : وَاطْهَرُهُمُوْ ، وَفِي التَّشْنِيعِ :
وَاطْهَرُهُمَاْ ؟^(٥) ؟ وَلِمَ حُذِفَتِ الْأَلْفُ مِنْهُ ؟ وَمَقْيَاسُهُ مِنْ : وَامُثْنَاهُ ؟^(٦) .
وما النُّدْبَةُ فِي : غُلَامِكِ ؟ وَلِمَ وَجَبَ : وَاغْلَامَكِيْهْ ، وَفِي الْمَذْكُورِ :
وَاغْلَامَكَاهُ ؟^(٧) .

-
- (١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ تكونُ أَلْفُ النُّدْبَةِ فِيهِ تَابِعَةً لِمَا قَبْلَهَا . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤-٢٢٥ (هارون) .
(٢) في الباب أغراضٌ ، منها : علة جعل أَلْفِ النُّدْبَةِ تَابِعَةً لِحَرَكَةِ الْمُضْمَرِ ، واختلاف ما تُتَقَلَّبُ إِلَيْهِ الْأَلْفُ باختلاف لغات العرب في الصلة ، وحكم المندوب بالكنية إذا أُضِيفَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وغيرها . ومن هذه الأحكام ما هو واجبٌ ، ومنها ما هو ممتنع .
(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَإِنَّمَا جَعَلُوهَا تَابِعَةً ؛ لِيُفْرَقُوا بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكُورِ ، وَبَيْنَ الْإِثْنَيْنِ ، وَالْجَمْعِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَاطْهَرُهُوْ . » الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .
(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَاطْهَرُهُوْ ، إِذَا أُضِفَتِ الظُّهْرُ إِلَى مَذْكُورٍ ، وَإِنَّمَا جَعَلْتَهَا وَأَوَّافًا لِنَفْرِيقِ بَيْنِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ إِذَا قُلْتَ : وَاطْهَرَهَاْ . » الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .
(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَتَقُولُ : وَاطْهَرُهُمُوْ ، وَإِنَّمَا جَعَلْتَ الْأَلْفَ وَأَوَّافًا لِنَفْرِيقِ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ إِذَا قُلْتَ : وَاطْهَرُهُمَاْ . » الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .
(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَإِنَّمَا حُذِفَتِ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْجُزُ حَرْفَانِ ، كَمَا حُذِفَتِ الْأَلْفُ الْأُولَى مِنْ قَوْلِكَ : وَامُثْنَاهُ . » الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .
(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَتَقُولُ : وَاغْلَامَكِيْهْ ، إِذَا أُضِفَتِ الْغُلَامُ إِلَى مُؤَنَّثٍ ، إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِيُفْرَقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَذْكُورِ إِذَا قُلْتَ : وَاغْلَامَكَاهُ . » الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .

وما النُدْبَةُ في : انْقِطَاعَ ظَهْرِهِ ؟ وَلِمَ وَجَبَ : وا انْقِطَاعَ ظَهْرِهِ هُوَ ، أو وا انْقِطَاعَ ظَهْرِهِ هِيَ ؟^(١) .

وما النُدْبَةُ في قَوْلِكَ : أَبُو عَمْرٍو ؟ وَلِمَ وَجَبَ : وَأَبَا عَمْرِيَا ، عَلَى لِحَاقِ الْعِلَامَةِ فِي عَمْرٍو ، مَعَ أَنَّ الْمُنْدُوبَ هُوَ الْأَبُ ؟ فَلِمَ جَازَ ذَلِكَ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَلِمَ يَصْلُحُ أَنْ تَلْحَقَ الْعِلَامَةُ إِلَّا فِي آخِرِ الْأَسْمِ ؟ وَلِمَ جَازَ : أَبُو عَمْرٍو ، عَلَى لِحَاقِ الْيَاءِ فِي عَمْرٍو ، وَإِنَّمَا الْمُضَافُ إِلَيْكَ هُوَ الْأَبُ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَمْرٍو تَمَامَ الْأَسْمِ ؛ صَارَ كَأَنَّهُ لَكَ ، كَمَا تَقُولُ : يَا أَبَا عَمْرٍو ؟^(٢) .

وما في امْتِنَاعِ : هَذَا أَبُو النَّضْرِكِ^(٣) ، وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَثَوَابِكِ ، مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الثَّانِي كَأَنَّهُ الْمُضَافُ إِلَى الْخَاطِبِ فِي الْحَقِيقَةِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ بِهِ ؟ وَلَوْ كَانَتْ إِضَافَةٌ لَفِظِيَّةً ؛ لَمْ يَتَعَرَّفْ ، وَلِجَازِ : هَذَا أَبُو النَّضْرِكِ ، وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَثَوَابِكِ ؟^(٤) .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : وا انقطاع ظهره هوه ، في قول من قال : مررت بظهره هوه قبل ، وتقول : وا انقطاع ظهره هيه ، في قول من قال : مررت بظهره هيه قبل » . الكتاب ٣٢٣ / ١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ - (هارون) .

(٢) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « وتقول : وا أبا عمروياه ، وإن كنت إنما تندب الأب ، وإياه تضيف إلى نفسك لا عمراً ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ عَمْرًا مَجْرَاهُ هُنَا كَمَجْرَاهُ لَوْ كَانَ لَكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ لَكَ إِضَافَةُ الْأَبِ إِلَيْكَ حَتَّى تَجْعَلَ عَمْرًا كَأَنَّهُ لَكَ ، لِأَنَّ يَاءَ الْإِضَافَةِ عَلَيْهِ تَقَعُ ، وَلَا تَحْذِفُهَا لِأَنَّ عَمْرًا غَيْرُ مُنَادٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : يَا أَبَا عَمْرٍو » . الكتاب ٣٢٣ / ١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ (هارون) .

(٣) النَّضْرُ : عِلْمٌ مَنْقُولٌ ، وَاللَّامُ قَارَنْتَ نَقْلَهُ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ ، وَتَحْذِفُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ ، وَالنَّدَاءُ . انظر : الارتشاف ٤٩٩ / ١ ، الهمع ٧٢ / ١ ، نتائج التحصيل ٦٨١ / ٢ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومما يدلُّك على أنَّ (عمراً) هاهنا بمنزلة لو كان لك » . إلى آخر الباب . الكتاب ٣٢٣ / ١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ (هارون) .

وقول الشارح هذا يفهم منه جواز الإضافة في نحو : هذا الضَّارِبُكَ ، وهو ما عزاؤه إليه الرضي وذكر أنه أحد قولي المبرد ، ولم أجد للمبرد فيما بين يدي من كتبه سوى أنَّ الضمير في محل نصب ، وهو قول الجمهور وممن نص على جواز الإضافة في نحو هذا الزمخشري .

انظر : المقتضب ١ / ١٩٥ ، ٣٨٣ ، ٣٩٨ ، الفصل ٨٤ ، شرح الكافية ١ / ٢٨٤ .

بَابُ مَا يَمْتَنَعُ فِيهِ أَلْفُ النَّدْبَةِ^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَمْتَنَعُ فِيهِ أَلْفُ النَّدْبَةِ مِمَّا لَا يَمْتَنَعُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

- ما الذي يمتنع فيه ألف الندبة ؟ وما الذي لا يمتنع ؟ ولم / ١٩٥ أ ذلك ؟ .
ولم امتنعت من الصفة ، ولم تمتنع من المضاف إليه ؟^(٣) .
ولم جاز : وأزيد الظريف ، والظريف^(٤) ، بالرفع ، والنصب مع لحاق ألف
الندبة الموصوف دون الصفة ؟ وهل ذلك لأن (الظريف) ليس بمنادى ، ولاداخل في
اسم المنادى على معاينة حرف منه^(٥) ، فيجب له مثل حكمه ؟^(٦) .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب . الكتاب ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٧ (هارون) .

(٢) استعمل الشارح - رحمه الله تعالى - في أكثر الأبواب عبارة : (... ما يجوز ... مما لا يجوز) ماعدا الأبواب التي في ترجماتها لفظ الامتناع ، فإنه يستعمل عبارة : (... ما يمتنع ... مما لا يمتنع) ، كهذا الباب ، وباب (ما يمتنع فيه الندبة) الآتي .

وقد تضمن الباب أمورا منها : حكم لحاق الألف لصفة المندوب ، والفرق بين المضاف إليه ، والصفة ، ورأي يونس في لحاق الألف للصفة ، وحكم لحاق الألف للمندوب المسمى بجمع المذكر السالم ، والمركب ، والفعل المسند إلى الضمير ، والاسم المضاف إلى الضمير .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : وأزيد الظريف ، والظريف » إلى قوله : « والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لأعلى الوصف » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ (هارون) .

وهو سؤال عام تفصيله فيما بعده من أسئلة إلى قوله : وما وجه قول يونس .

(٤) في (الكتاب) المطبوع ١ / ٢٨١ (الألمانية) ، ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) : وأزيد الظريف ، والظريف ، بترك لحاق ألف الندبة ، ولم يذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن النسخ اختلفت في ذلك . وما أثبتته الشارح مراد وموافق لما في نسخة أبي سعيد السيرافي . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٦ .

(٥) أي : لم تقع الصفة معاينة لحرف حذف من الموصوف .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول : الظريفاه ، أن (الظريف) ليس بمنادى » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ (هارون) .

وهل يلزم من ألحق الصفة علامة الندبة أن يقول : وازيدا أنت الفارسُ البطلاه^(١) ؟ وهل وجه هذا الإلزام أن الثاني هو الأول مع أنه غير منادى ، ولاداخل في اسم المنادى^(٢) ؟ وهلا انفصل ذلك من جهة أن الصفة والموصوف بمنزلة اسم

(١) هذا الإلزام نقله سيبويه عن الخليل ، وقد ورد بروايتين :

إحدهما : وازيدا أنت الفارس البطلاه ، بنصب المندوب ، وإلحاق الألف آخر الجملة التالية للمندوب ، وضميره فيها المبتدأ وصفته في المعنى هي الخبر ، وهي رواية الشارح ، وأبي سعيد السيرافي ، وأثبتت في الطبعة الألمانية وطبعة (بولاق) . انظر : الكتاب ٢٨١ / ١ (الألمانية) ، ٣٢٣ / ١ (بولاق) ، شرح السيرافي ١٥٦ / ٣ ، ب .

وعليها يكون الإلزام من وجهين :

الأول : نصب المندوب الذي تليه جملة المبتدأ فيها ضميره والخبر صفته في المعنى ؛ حملاً على المندوب الموصوف في مقتضى قول يونس ؛ لأنه يجعل الصفة مفردة كانت أم جملة من تمام الموصوف ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

والثاني : إلحاق الألف صفة المندوب في المعنى التي هي خبر عن ضميره ، وواقعة في جملة بعده . والرواية الأخرى : وازيدا أنت الفارس البطلاه ، ببناء المندوب ، وإلحاق الألف آخر الجملة ، وعليها يكون الإلزام من وجه واحد ، هو الوجه الثاني في الرواية السابقة . وهذه الرواية هي التي أثبتها عبد السلام هارون ، ولم يذكر أن النسخ التي اعتمدها اختلفت فيها ، وحكم على ما في طبعة بولاق بأنه تحريف . ويحسن التنبيه - هنا - على أمرين :

أحدهما : جاء في (المقتضب) المطبوع : « وكان يونس يجيز أن يلقي علامة الندبة على النعت ، فيقول : وازيد الظريفاه ، وازيداه أنت الفارس البطلاه ، وهذا عند جميع النحويين خطأ » . المقتضب ٢٧٥ / ٤ .

وهذا مخالف لما نقله سيبويه عن شيخه ، إذ ذكر أن المثال الأخير ألزم به الخليل يونس . وقد تعقب أبو علي الفارسي المبرد ، فقال : « حكي (د) [يعني المبرد] في (المقتضب) عن يونس أنه كان يلحق الندبة غير وصف المنادى ، نحو : أنت الفارس البطلاه ، ويونس لم يجز هذا ، وإنما أجازاه في وصف المنادى خاصة ، نحو : يازيد الظريفاه ، ... فقال الخليل : لو جاز أن تلحق علامة الندبة مالميس بمنادى ؛ لجاز أن تلحق به (أنت الفارس البطلاه) ؛ لأنه مثل صفة المنادى في أنه غير منادى ، فإذا لم يجز هذا لم يجز ذلك . فهذا الذي حكاه عن يونس إنما هو إلزام ، ليس هو قوله » . المسائل البصريات ٦٨٠ / ١ - ٦٨١ .

والآخر : ذكر ابن الحاجب أن الخليل ألزم يونس أن يجيز : جاءني زيد الظريفاه . انظر : شرح الوافية ٢٠٢ . ونقل ركن الدين الاسترأبادي ، والمرادي نص ابن الحاجب ، ولم يشيرا إليه . انظر : الوافية ١٠٤ ، شرح التسهيل ٥٠٦ ، وماذكروه - رحمة الله عليهم - فيه نظر من وجهين : أولهما : أنه مخالف لما نقله سيبويه عن شيخه .

وثانيهما : أن المثال الذي ذكروه ليس فيه ندبة ، فالإلزام به بعيد ؛ لسهولة الانفصال عنه . هذا سؤال عن قول سيبويه نقلاً عن الخليل : « ولو جاز ذا قلت : وازيدا أنت الفارس البطلاه ؛ لأن هذا غير نداء كما أن ذلك غير نداء » . الكتاب ٣٢٣ / ١ (بولاق) ، ٢٢٥ / ٢ (هارون) .

(٢)

واحد، وليس كذلك الجملة مع الاسم المنادى^(١) ؟ وهل يردُّ إلى الإلزام أنَّ الثاني هو الأول ، وإنَّ^(٢) انفصلَ من جهة أنَّه في الجملة^(٣) ، كما أنَّ الثاني في الصِّفة هو الأولُ مع جوازِ الانفصالِ بالخبرِ ، فجوازُ الانفصالِ بالخبرِ يقتضي المنعَ من لحاقِ العلامةِ كما أنَّ الانفصالَ بالاسمِ المخبرِ عنه^(٤) يقتضي المنعَ من لحاقِ العلامةِ ، وإنَّ كان أحدهما^(٥) أوكدَ من الآخرِ كما يكونُ ذمُّ^(٦) الظَّالمِ بالقتلِ أوكدَ من ذمِّ^(٦) الظَّالمِ بالغصبِ ، وأحدهما لازمٌ من الآخرِ ؛ لأنَّ المُقتضى فيهما واحدٌ ، فمن أعطى ذمَّ^(٦) الظَّالمِ بالقتلِ ؛ لزمه ذمُّ^(٦) الظَّالمِ بغصبِ المالِ ؟^(٧) .

وما النَّدبةُ في : أمير المؤمنين ؟ ولمَ جاز : وأمير المؤمنين ، وفي (عبد القيس) : واعبد قيساهُ ، وواعبد القيساهُ^(٨) ؟ وما في أنَّه لا يجوزُ (عبدٌ) ، أو (أميرٌ) مع إرادةِ الإضافةِ ، ويجوزُ (زيدٌ) مع إرادةِ الصِّفةِ ، وإنَّ لم تذكر ؛ من الدِّلِيلِ^(٩) ؟ وهل ذلكَ لأنَّه إذا نُونَ الأولُ بطلتْ^(١٠) نيةُ الإضافةِ ، وليس كذلك في الصِّفةِ ، فهذا دليلٌ على

(١) أي جملة : أنت الفارس ، فالخبر فيها صفة المندوب في المعنى .

(٢) ب : ولن . وهو تحريف .

(٣) مراده : أنَّه في الجملة التي بعد المندوب وذلك أن (البطل) هو (زيد) المندوب ، وإن كان داخلًا في الجملة التي وليت المندوب ، إذ هو خبر ثانٍ لـ (أنت) .

(٤) هو (أنت) .

(٥) هو الصِّفة ، وسيذكر الشارح هذا في الجواب .

(٦) أ : ذمٌ ، بالدال المهملة ، وهو تصحيف . وقد تقدّم في التمهيد أن للشارح كتاباً في (استحقاق الذم) .

(٧) هذا السؤال والذي قبله مفرعان عما قبلهما .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ليس هذا مثل : وأمير المؤمنين ، ولا مثل : واعبد قيساهُ ؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم » . الكتاب ٣٢٣ / ١ (بولاق) ، ٢٢٦ / ٢ (هارون) .

ولم يذكر الشارح في الجواب علة امتناع حذف (أل) من (أمير المؤمنين) ، وجواز حذفها من (عبد القيس) ، وهي أن (عبد القيس) يبقى على تعريفه إذا حذفت منه ، أما (أمير المؤمنين) فإذا حذفت منه أصبح المضاف إليه نكرةً ، وضعف اختصاص المضاف . وفي نص سيبويه ما يشعر بهذا الفرق .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنك لو قلت : عبداً ، أو أميراً ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك ، ولو قلت : هذا زيد ، كنت في الصِّفة بالخيار ، إن شئت وصفت ، وإن شئت لم تصف » . الكتاب ٣٢٣ / ١ (بولاق) ، ٢٢٦ / ٢ (هارون) .

(١٠) أ : وبطلت .

المُعاقبة لما هو حرفٌ من الاسم ، فألفُ النُدبةِ لآخرِ الاسم ، وآخرُ الاسمِ المضافُ إليه ؟ ^(١) .

وما وجهُ قولِ يونسَ ^(٢) : وازيدُ ^(٣) الظريفاه ^(٤) ؟ وهل ذلك لأنه رأى الصفةَ والموصوفَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ؟ .

ولمَ زعمَ الخليلُ أن هذا خطأً ^(٥) ؟ وهل ذلك لأنه ليس بآخرِ الاسم ، وإنما تلحقُ ألفُ النُدبةِ في آخرِ الاسم ، وإنما تشبهُ آخرَ الاسمِ من وجهٍ لا يقوى به الحكمُ كحكمِ آخرِ الاسمِ كما يقوى المضافُ إليه ؟ ^(٦) .

وما النُدبةُ في : قنسرين ^(٧) ؟ ولمَ وجبَ فيه : واقنسرُوناه ^(٨) .

وما النُدبةُ في رجلٍ اسمه : اثنا عشر ؟ ولمَ وجبَ فيه : وا اثنا عشرَاهُ ؟ ^(٩) وهل

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولست في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدلٌ من التنوين ، ويدلُّك على ذلك أن ألف النُدبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف النُدبة عليه لا على الوصف » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(٢) انظر قول يونس في : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، المقتضب ٤ / ٢٧٥ ، الأصول ١ / ٣٥٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٦ ب ، المسائل المنثورة ٢١٥ .

(٣) في نسخة أبي سعيد السيرافي وحده : وازيداً الظريفاه ، بالنصب . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٦ أ ، وهو قياس قول يونس ؛ لأنه يجعل الصفة من تمام الموصوف ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف . وما ذكره الشارح موافق لما في : الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) ، المقتضب ٤ / ٢٧٥ ، الأصول ١ / ٣٥٨ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيدُ الظريفاه » . الكتاب ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

والسؤال الذي بعده مفرَّع عنه .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا خطأ » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(٦) تقدم مثل هذا السؤال ص : ١٨١ هـ ٦ .

(٧) ب : قيسرين .

وقنسرين : مدينة في الشام بينها وبين حلب مرحلة . انظر : مراصد الاطلاع ٣ / ١١٢٦ .

(٨) هذا السؤال عن ندبة جمع المذكر السالم إذا سُمِّيَ به ، وهو مأخوذ من قول سيبويه : « وتقول : واقنسرُوناه ؛ لأنَّ هذا اسمٌ مفردٌ » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك رجلٌ سُمِّيَ بـ (اثني عشر) ، تقول : وا اثنا عشرَاهُ ؛ لأنه اسمٌ مفردٌ بمنزلة قنسرين » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

والسؤال الذي بعده مفرَّع عنه .

ذلك واجبٌ مما هو أوكدُ في المضاف إليه ؛ لأنه أشدُّ اتصالاً بالأوّل من المضاف إليه ؟
وما النُّدْبَةُ في رَجُلٍ سُمِّيَ ^(١) : ضربوا ؟ / ١٩٥ ب ولم وَجَبَ فيه : واضْرَبُوهُ ،
وفي (ضَرْبًا) : واضْرِبَاهُ ، وفي (غَلامِهِم) ، إذا سُمِّيَ به : واغْلَامَهُمُوه ، وفي
(غَلامَهما) : واغْلَامَهُمَا ؟ ^(٢) .

فَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَلْفُ النُّدْبَةِ تَابِعَةً فِي التَّسْمِيَةِ كَمَا تَتَّبَعُ فِي غَيْرِهِ ؟ وهل
ذلك لِيُظْهَرَ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ تَثْنِيَةٍ ، أَوْ جَمْعٍ ، أَوْ مُذَكَّرٍ ، أَوْ مُؤَنَّثٍ ؟ ^(٣) .

(١) ب : يسمّى .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا نُدِبْتَ رجلاً يسمّى (ضربوا) ؛ قلت : واضْرَبُوهُ ، وإن سُمِّيَ (ضربًا) ؛ قلت : واضْرِبَاهُ ، فهذا بمنزلة : واغْلَامَهُوه ، وواغْلَامَهُاه ، جعلت ألف النُّدْبَةِ تَابِعَةً لِتَفْرُقَ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ، وَلَوْ سُمِّيَتْ رَجُلًا بِغْلَامِهِمْ أَوْ غْلَامَهُمَا ؛ لَمْ تَحْرُفْ وَاحِدًا مِنْهُمَا عَنْ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، وَلِتَرَكْتَهُ عَلَى حَالِهِ الْأَوَّلَى فِي كُلِّ شَيْءٍ ، فَكَذَلِكَ : ضَرْبًا وَضَرَبُوا ، إِنَّمَا تَحْكِي الْحَالَ الْأَوَّلَى قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْمَيْنِ » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وصارت الألفُ تَابِعَةً لِهَما كَمَا تَبَعَتِ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْمَيْنِ ، نَحْوُ : غْلَامَهُمَا ، وَغْلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمَا كَمَا لَمْ يَتَغَيَّرَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ لَمْ يَتَغَيَّرَا فِي النُّدْبَةِ » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧ (هارون) .

الجواب عن باب ألف الندبة التي تتبع ما قبلها :

الذي يجوز في ألف الندبة أن تتبع حركة المضمرة ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث ،
والثنية والجمع ^(١) ، ولا يجوز أن تتبع حركة المظهر ؛ لأن المظهر بالبيان الذي فيه من
جهة ظهوره لا يقع فيه التباس ^(٢) ؛ لقوة بيانه .
والندبة في (ظهـه) : وَاظْهَرَهُوهُ ^(٣) ، وفي المؤنث : وَاظْهَرَهَا ، وفي
(ظَهَرِهِمْ) : وَاظْهَرَهُمُوهُ ، فيمن قال : رَأَيْتُ ظَهَرَهُمْ قَبْلُ ، وَمَنْ قَالَ : رَأَيْتُ ظَهَرَهُمْ
قَبْلُ ^(٤) ؛ لَأَنَّكَ تَرُدُّ الضمة كما تَرُدُّهَا فِي : رَأَيْتُ ظَهَرَهُمْ الْيَوْمَ ^(٥) .
وتقول في الثنية : وَاظْهَرَهُمَا ، فَتَحْذِفُ الْألفَ كما تَحْذِفُهَا مِنْ : وَأَمْثَلُهُ ^(٦) ؛

-
- (١) قال السيرافي : « عرضت الحاجة إلى فصل بين ثنية وجمع ، ومؤنث ومذكر ، فعدلوا إلى إحدى أختي الألف ، وهما الواو والياء ؛ لأنهما شريكتهما في المد واللين وبعد الصوت » . شرح السيرافي ٣ / ١٥٥ .
(٢) ب : القياس .
(٣) أصله : وَاظْهَرَهُوَاهُ . التقى ساكنان حرف الصلة ، وألف الندبة ، فوجب حذف الصلة ، وقلب الألف واواً تبعاً لحركة ما قبلها ؛ لثلاثي يلتبس المفرد الغائب بالغائبة . انظر تفصيل المسألة في : التعليقة ١ / ٣٦٣ .
ومابعده مثله في الحذف والقلب ماعدا المضاف إلى الغائبة ففيه الحذف فقط .
(٤) إثبات الصلة بعد ميم الجمع ، وحذفها مع إسكان الميم لغتان عن العرب . انظر : الكتاب ٤ / ١٩١ - ١٩٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٩ ، التذكرة في القراءات ١ / ١٣٦ - ١٣٧ ، النشر ١ / ٢٧٣ .
وروي عن بعض العرب حذف الصلة وإثبات حركة الميم في الشعر . قال الأخفش : « وذا لا يكاد يُعرف » . معاني القرآن ١ / ٣٠ .
ومراد الشارح أن الوجهين : تسكين الميم وضمها يستويان إذا دخلت ألف الندبة ؛ إذ يجب تحريك الميم ؛ لثلاثي يلتقى ساكنان . وانظر : التعليقة ١ / ٣٦٤ .
(٥) حُرِّكت الميم بالضمة ؛ لأنها الأصل ، ولاتخرج عنه إلا إذا سبقت هاء الغائب بياء ساكنة ، أو كسرة . انظر : الكتاب ٤ / ١٩٣ ، ١٩٥ ، التذكرة في القراءات ١ / ١٣٦ - ١٣٧ .
(٦) إذا أردت ندبة نحو : ظههما ، وألحقت ألف الندبة اجتمع ألفان ، فتحذف الألف الدالة على الثنية ، كما تحذف لام الكلمة في (مثنى) إذا نُدبت ولحقتها ألف الندبة ، وهذا قول البصريين ومن وافقهم . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، المختضب ٤ / ٢٧٤ ، التبصرة ١ / ٣٦٤ ، المقرب ١ / ١٨٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٥ . أما أهل الكوفة فمذهبهم أن الساكن إذا كان ألفاً لا يحذف ، وأن العرب استغنت به عن علامة الندبة . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٣٢ .

للمعاقبة مع [التقاء]^(١) الساكنين^(٢).

والندبة في (غلامك) للمؤنث : واغلامكيه ، وفي المذكر : واغلامكاه^(٣) .
والندبة في (انقطاع ظهره) : وا انقطاع ظهرهوه ، ووا انقطاع ظهرهيه ، على
المذهبين في : مررت بظهره قبل ، و : مررت بظهره قبل^(٤) .

والندبة في (أبي عمري) : وأبا عمرياه ، على لحاق العلامة في (عمري) ،
وإن كان المندوب هو الأول ؛ لأن المضاف إليه داخل في الاسم الأول ، ولا يجوز أن
يفصل بألف الندبة كما لا يفصل بالظرف^(٥) ، والخبر ، وكذلك تقول : ياأبا عمري ،
فتلحق الياء في : عمرو ، والمضاف^(٦) في المعنى هو الأول ، وفي امتناع : هذا أبو
النضرك ، وهذه ثلاثة الأثوابك ، دليل على أن الثاني كأنه المضاف إلى المخاطب في

(١) ساقط من : ب .

(٢) علل الشارح حذف الألف بعلتين : التقاء الساكنين ، والمعاقبة ، وهي وقوع ألف الندبة موقع الألف بعد حذفها ،
وقد ذكر العلة الأولى سيويه .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، المقتضب ٤ / ٢٧٤ ، الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٤) ضم هاء الغائب وإحاقها وأوا مطلقاً لغة أهل الحجاز ، وينو تميم يكسرونها ويلحقونها ياء إذا وقعت بعد كسرة
أو ياء ساكنة . انظر : الكتاب ٤ / ١٩٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧ - ٢٨ .

ونقل عن أزد السراة إسكان الهاء . انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٨ ، الخصائص ١ / ١٢٨ ، وعن بني
عقيل وبني كلاب حذف الصلة وإبقاء حركة الهاء . انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٦٧ .

وانظر هذين الوجهين في : المقتضب ٤ / ٢٧٤ ، الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٥) أطلق الشارح في هذا الباب والذي يليه منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ استغناء بما قدمه في المجلد الأول ،
إذ ذكر جواز الفصل يشبه الجملة في الشعر .

انظر : شرح الرماني ١ / ٥٥ ب .

وماذهب إليه هو مذهب البصريين والفراء . انظر : الكتاب ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٨١ -

٨٢ ، ٣٢١ - ٣٢٢ ، المقتضب ٤ / ٢٢٧ - ٢٢٩ . وانظر المسألة في : مجالس ثعلب ١ / ١٢٥ - ١٢٦ ،

المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٩٨ ، علل القراءات ١ / ٢٠٤ -

٢٠٥ ، إعراب القراءات السبع ١ / ١١٧ ، الحجة ٣ / ٤١٢ - ٤١٣ ، الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، الكشف

١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، كشف المشكلات ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ - ٤٣٦ ، إبراز المعاني

١٤٩ / ١ - ١٥٧ ، ائتلاف النصرة ٥١ - ٥٤ .

(٦) أ ، ب : المضاف ، من دون حرف العطف ، والسياق يقتضيه .

الحقيقة من جهة أنه يتعرّف به ؛ إذ لو لم يتعرّف به ؛ لجازت الألف واللام^(١) ،
وليست إضافة لفظية ؛ لأنها لو كانت لفظية ؛ لاجتمعت مع الألف واللام كما
تجتمع في : الحسن الوجه ، والضارب الرجل^(٢) .

(١) مراد سيبويه والشارح أن الياء في : واأبا عمري ، لا تحذف كما تحذف في : واغلام ، وإن كان المضاف إليها في الحقيقة المندوب ؛ لأنها دخلت - هنا - على ما أضيف إليه المندوب ، فصار كالمضاف في الحقيقة ، ويدل على ذلك أن المتكلم إذا أراد إضافة (أبو) في (أبو النضر) ، و (ثلاثة) في (ثلاثة الأثواب) إلى المخاطب ؛ أدخل الكاف على (النضر) ، و (الأثواب) ، وحذف (أل) منهما ؛ لأن الإضافة أثرت فيهما ، فأصبحا كالمضاف في الحقيقة .

وانظر : شرح السيرافي ٣/ ٥٥ ب ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٤ ، الملخص ٤٧٢ .

(٢) انظر ص : ١٨٠ هـ .

الجواب عَنْ بَابِ مَا يَمْتَنَعُ فِيهِ أَلْفُ النَّدْبَةِ ^(١):

الذي يجوز فيه امتناع ألف الندبة من كل مُنْفَصِلٍ من الأول بما يصلح أن يقع بينه وبينه من ظرف ، أو خبر ^(٢) ، فلا يلحق الصفة لهذه العلة ، ولا ما الثاني فيه هو الأول إذا بُني على مُخْبِرٍ عنه ^(٣).

ولا يمتنع من المضاف إليه ، ومن المركب ؛ لأنه لا يصلح أن ينفصل بظرف ^(٤) ، أو خبر .

وتقول : وازيدا الظريف ، والظريف ، فتلحق ألف الندبة الاسم ، ولا تلحقها الصفة ^(٥) ، وتجري الصفة على حكم اللفظ - إن شئت - أو / ١٩٦ أ موضع ؛ لأن

(١) تقدمت أسئلة الباب في ص : ١٨١ ومنهج الشارح في بعض الأبواب أن يورد مسائل بابين أو ثلاثة ، ثم يجيب عنها على التوالي .

(٢) الفصل بين الصفة وموصوفها جائز بأشياء منها الظرف إذا كان متعلقاً بأحدهما ، وخبر الموصوف . انظر : الارتشاف ٢ / ٥٩٨ - ٥٩٩ .

(٣) يريد ما كان في جملة بعد المندوب ، وهو في المعنى صفة للمندوب ، وخبر عن ضميره نحو (الفارس) في : وازيد أنت الفارس .

(٤) انظر ص : ١٨٧ هـ .

(٥) ما اختاره الشارح في هذه المسألة هو مذهب أبي عمرو بن العلاء ، والخليل ، وسيبويه ، وأكثر البصريين ، والتأخرين ، وفي المسألة مذاهب آخر :

١ - جواز لحاق ألف صفة المندوب ، وهو مذهب يونس ، وتبعه الكوفيون وسيذكره الشارح بعد .
٢ - جواز الإلحاق إذا كان المندوب الموصوف (أي) ، وهو مذهب خلف الأحمر ، ويلزم من هذا أنه يجيز ندبة (أي) وهي اسم مبهم ، وقد ذكر النحويون أن الأسماء البهمة لا تندب إذا كانت الندبة للتفجع .
وسياتي بيان ذلك في : باب ما يمتنع فيه الندبة .

٣ - جواز الإلحاق في كل كلام ، وهو مذهب الأخفش .

٤ - الجواز إذا وصف العلم المندوب بـ (ابن) مضاف إلى علم ، نحو : وازيد بن عمراه . وهو قول ابن الخطّاب ، وذكر أن النحويين مجمعون على جوازه ، ولم أجد أحداً من المتقدمين نص على ما ذكره .

انظر : الكتاب ١ / ٢٢٥ ، المقضب ٤ / ٢٦٨ ، ٢٧٥ ، الأصول ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٦ ، المسائل المنثورة ٢١٥ - ٢١٦ ، التبصرة ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، الإنصاف ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، شرح المفصل ٢ / ١٤ ، شرح الوافية ٢٠٢ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ ، لباب الإعراب ٣٠٩ ، الارتشاف ٣ / ١٤٤ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٦ ، المساعد ٢ / ٥٣٧ - ٥٣٨ ، الفوائد الضيائية ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، التصريح ٢ / ١٦٩ ، ١٨٢ ، الهمع ١ / ١٨٠ .

اللفظ في حكم المضموم ، وإن انفتح ^(١) لألف الندبة .
 ويلزم من ألحق الصفة علامة الندبة أن يقول : وازيدا أنت الفارس البطلاء ^(٢) ؛
 لأنه ألحق العلامة الثاني الذي هو الأول مع جواز الانفصال بغيره من الكلام ،
 ولا يعصم من ذلك أن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ^(٣) ، فأمرها أوكد ؛ لأن العلة
 الصحيحة من جواز الانفصال بالطرف والخبر تقتضي استواء الحكم فيهما في الجواز
 والامتناع ، وإن كان أحدهما أوكد ^(٤) .

والندبة في (أمير المؤمنين) : وأمير المؤمنين ، وفي (عبد القيس) :
 وأبد القيساه ، وإذا امتنع (عبد) ، أو (أمير) مع إرادة الإضافة ، ولم يمتنع مع
 إرادة الصفة ^(٥) ؛ ففي ذلك دليل على دخول المضاف إليه في الاسم المضاف الأول من
 وجهين :

أحدهما : أن ذكر التنوين قد أبطل الإضافة ؛ لبطلان المعاقبة ^(٦) .

-
- (١) ب : الفتح .
 (٢) تقدم في مسائل الباب أن لهذا المثال روايتين .
 (٣) أطلق الشارح القول بأن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ، وقيد الفارسي بمسائل ليست منها هذه المسألة ،
 وهو مفهوم كلام سيبويه وابن السراج . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، ٢٨٩ ، الأصول ١ / ٣٨٤ ، المسائل
 البصريات ١ / ٥١٣ - ٥١٩ .
 (٤) قال السيرافي : وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر الذي هو : وازيدا أنت الفارس البطلاء ،
 وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ؛ لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه ، ومن حجة الخليل
 أن الصفة والخبر جميعاً خارجان عن النداء ، فقد اتفقا في خروجهما ، وإن كانا مختلفين في معنى آخر ، وإنما
 الندبة للمنادي ، ولا يدخل في غيره ، فما كان خارجاً عن النداء فالندبة مفارقة له . شرح السيرافي
 ٣ / ٥٦ ب ، وانظر : المسائل البصريات ١ / ٥١٣ - ٥١٤ .
 (٥) يريد أن المتكلم إذا قال : هذا عبد ، بالتنوين ؛ امتنع ذكر المضاف إليه ؛ لأنه يعاقب التنوين ، ولم يمتنع ذكر
 الصفة ؛ لأنها لا تعاقب التنوين ؛ أي : لا تقع موقعه بعد حذفه . هذا ما فهمه الشارح عن كلام سيبويه . انظر :
 الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٤ .
 وفهم الصيغري منه أن (عبداً) لا يجوز مع إرادة الإضافة حتى يذكر المضاف إليه ، أما الصفة فالتكلم في ذكرها
 بالخيار . انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٤ .
 وما ذكره الشارح - عندي - أدل على أن اتصال المضاف إليه بالمضاف أقوى من اتصال الصفة بالموصوف .
 (٦) يعني : بطلان وقوع المضاف إليه موقع التنوين ؛ لأنه لا يقع موقعه إلا بعد حذفه . وإذا بطل ذلك بطلت
 الإضافة .

والوجه الآخر : أن فيه الإيدان بأنه لا يُذكر المضاف إليه ، فلو ذكر ؛ لنقض ذلك ، وليس كذلك الصفة ، فألف النُدبة لآخر الاسم ، وآخر الاسم المضاف إليه بمعاقبته حرفاً منه يُمنع أن يفصل عنه ^(١) .

ويونس يقول : وأزید الظريفاه ^(٢) ، فيلحق ألف النُدبة في الصفة ^(٣) ، وهو خطأ عند الخليل ؛ لما بينا ^(٤) ، ووجه ذلك أن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ، إلا أنه - وإن كان هكذا - فإنه مما لا يَمنعُ ألف النُدبة أن تلحق الأول ، كما لا يَمنعُ من الفصل بالظرف ، والخبر ^(٥) .

(١) يريد : أن التنوين يُمنع فصله عن الاسم ، فما عاقبه أخذ حكمه .

(٢) نقل سيبويه عن يونس مثلاً آخر ، وهو : واجمعتي الشاميتناه ، حيث يقول : « وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وأزید الظريفاه ، واجمعتي الشاميتناه » . الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

ولم يقطع السيرافي بأنه محكي عن العرب ، فقال : « والذي حكاه سيبويه عن يونس من قوله : واجمعتي الشاميتناه ، لست أدري لحاق علامة النُدبة من قياس قول يونس ، أو لما حكاه عن العرب ، فيحتج به له ، ويقال : إن الجمجمة هي : القَدح ، وأن إنساناً ضاعت له قَدْحَان ، فندبهما ، ويُقال لعظام الرأس : الجمجمة . ويُقال : جماجم العرب رؤوسها ، ووضعت الجزية على الجماجم ، كما يقال : وضعت على رؤوس الناس ، وقد يجوز أن تكون (جمعتي الشاميتناه) من جماجم العرب » . شرح السيرافي ٣ / ٥٦ ب . وانظر : الإنصاف ١ / ٣٦٥ ، المساعد ٢ / ٥٣٧ - ٥٣٨ .

وذكر عدد من النحويين أن هذا المثال من قول العرب ، ومن هؤلاء : الأنباري وابن عصفور ، وابن مالك ، وابنه بدر الدين ، والرضي ، وابن القواس ، وابن جماعة ، والمرادي ، والسلسلي ، والجامي .

انظر : أسرار العربية ٢٤٥ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٤٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٥٩ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٦٠ ، شرح الكافية لابن جماعة ١٣١ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٦ ، شفاء العليل ٢ / ٨٢١ ، الفوائد الضيائية ١ / ٣٤٨ .

(٣) ذهب مذهب يونس الكوفيون ، وأبو الحسن بن كيسان ، ثم تبعهم ابن مالك ، وابنه بدر الدين ، وابن جماعة .

انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٦ ب ، الإنصاف ١ / ٣٦٤ ، شرح المفصل ٢ / ١٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٨٦ ، شرح الكافية لابن جماعة ١٣١ .

(٤) يريد الإلزام الذي قدمه في ص : ١٩٠ .

(٥) يفهم من كلام الشارح أن الأصل الذي يصدر عنه في لحاق الألف جواز الفصل عن المندوب ، وامتناعه ، فما جاز فصله منع لحاق الألف به ، وإن كان مع المندوب بمنزلة اسم واحد ، وما امتنع فصله جاز أن تلحقه الألف .

والنُدْبَةُ فِي (قَنْسَرَيْنِ) : وَقَنْسَرُونَاهُ ^(١) ، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ [اثْنَا عَشَرَ : وَ] ^(٢)
 اثْنَا عَشْرَاهُ ^(٣) ، وَهُوَ فِي هَذَا أَوْ كَدُّ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ - مَعَ مُعَاقِبَةِ التَّنْوِينِ ^(٤) -
 مَبْنِيٌّ مَعَهُ ، حَتَّى يَكُونَ كِبْعُضِ حُرُوفِهِ ^(٥) .
 وَالنُدْبَةُ فِي رَجُلٍ يُسَمَّى (ضَرْبُوا) : وَأَضْرَبُوهُ ، وَفِي (ضَرْبَا) : وَأَضْرَبَاهُ ،
 وَفِي (غُلَامِهِمْ) - إِذَا سُمِّيَ بِهِ - : وَأَغْلَامَهُمُوهُ ، وَفِي (غُلَامِيهِمَا) : وَأَغْلَامَهُمَا ^(٦) ،
 تَتَّبَعُ أَلْفُ النَّدْبَةِ فِي التَّسِيمَةِ كَمَا تَتَّبَعُ فِي غَيْرِهَا ؛ لِيُظْهَرَ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ تَثْنِيَةٍ ، أَوْ
 جَمْعٍ ، أَوْ مُذَكَّرٍ ، أَوْ مُؤَنَّثٍ ^(٧) .

(١) جَوَازُ نَدْبَةِ الْمُسَمَّى بِالْجَمْعِ السَّالِمِ الْمَذْكُورِ مُطْلَقاً هُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ ، وَاشْتَرَطَ الْكُوفِيُّونَ لِلْجَوَازِ أَنْ يَعْرَبَ
 بِالْحُرُكَاتِ وَيَلْزَمَ الْيَاءُ ، وَقَالُوا : إِنْ أَعْرَبْتَهُ بِالْحُرُوفِ لَا تَجُوزُ نَدْبَتُهُ كَمَا لَا يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ .
 فَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ : وَقَنْسَرِينَاهُ ، وَيَمْتَنِعُ : وَقَنْسَرُونَاهُ . انْظُرْ : شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ٥٧ أ . شَرْحُ الْكَافِيَةِ
 ١٥٨ / ١ .

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٣) مَاذَهَبٌ إِلَيْهِ الشَّارِحُ مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ ، وَهُوَ جَعَلَ (اثْنَا عَشَرَ) كَاسْمٍ مُفْرَدٍ ، وَ (عَشْرَ) بِمَنْزِلَةِ النَّونِ ، وَبَنَاءُ
 (اثْنَا) عَلَى الْأَلْفِ .

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَجْعَلُونَهُ مَجْرَى الْمُضَافِ ، فَيَقُولُونَ : وَاثْنِي عَشْرَاهُ ، وَوَجْهَ الشُّبْهِ عِنْدَهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ
 سَقُوطُ النَّونِ .

وَأَجَازُ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ كَيْسَانَ الْوُجْهَيْنِ .

انْظُرْ : شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ٥٧ أ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ ١ / ١٥٨ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ ٥٠٥ .

(٤) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ ، وَلَعَلَّ الشَّارِحَ يَرِيدُ (النَّونَ) ؛ لِأَنَّ الْغَدُوفَ هُوَ النَّونُ مِنْ (اثْنَيْنِ) ، وَهِيَ تَعَاقِبُ التَّنْوِينِ .

(٥) يَعْنِي أَنَّ أَلْفَ النَّدْبَةِ لَحَقَتْ الْمُضَافَ إِلَيْهِ ؛ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ بَعْدَ حَذْفِهِ ، وَفِي : وَاثْنَا عَشْرَاهُ ، انْضَافَ إِلَى
 ذَلِكَ أَنَّ (عَشَرَ) مُرَكَّبَةٌ مَعَ (اثْنَا) ، فَلَحَاقُ الْأَلْفِ لِلْمُرَكَّبِ أَوْ كَدُّ مِنْ لَحَاقِهَا الْمُضَافِ .

وَانْظُرْ : مَسْأَلَةُ مُعَاقِبَةِ (عَشَرَ) لِلنَّونِ فِي : الْكِتَابِ ٣ / ٣٠٧ ، مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ١٤٣ .

(٦) ب : وَأَغْلَامَهُمَا .

(٧) مَاذَهَبٌ إِلَيْهِ الشَّارِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ قَوْلُ سَبِيئِيهِ وَالْمُبْرَدِ وَابْنِ وَلَادٍ وَالسِّيْرَافِيِّ وَالْفَارَسِيِّ .

انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، الْإِنْتِصَارُ ١٤٧ - ١٤٨ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ٥٧ أ - ب ، التَّعْلِيلَةُ
 ١ / ٣٦٤ - ٣٦٨ .

وَذَهَبَ الرُّضِّيُّ إِلَى أَنَّ الْوَائِيَّ فِي (ضَرْبُوا) أَغْنَتْ عَنْ أَلْفِ النَّدْبَةِ ، وَأَجَازَ أَنْ تَكُونَ الْوَائِيَّ فِي (وَأَغْلَامَهُمُوهُ) حَرْفَ
 الصَّلَةِ أَغْنَى عَنْ الْأَلْفِ ، أَوْ أَلْفُ النَّدْبَةِ قَلْبَتْ ؛ لِدَفْعِ الْبَلَسِ بِالْمَثْنَى . انْظُرْ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ ١ / ١٥٧ - ١٥٨ .

بَابُ مَا يَمْتَنَعُ فِيهِ النَّدْبَةُ ^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَمْتَنَعُ فِيهِ النَّدْبَةُ مِمَّا لَا يَمْتَنَعُ ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يَمْتَنَعُ فِيهِ النَّدْبَةُ ؟ وما الذي لَا يَمْتَنَعُ ؟ وَلِمَ ذَلِكَ ؟ ^(٣) .
وَلِمَ اِمْتَنَعَتْ مِنَ الْمُبْهَمِ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ ^(٤) ؟ وَهَلَا كَانَ التَّعْرِيفُ الَّذِي فِيهِ قَدْ
أَظْهَرَهُ إِظْهَارَ الْعِلْمِ الَّذِي تَجُوزُ فِيهِ النَّدْبَةُ ^(٥) ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَجْتَمَعَ الْإِبْهَامُ مَعَ التَّعْرِيفِ ؟
وَهَلِ الْإِبْهَامُ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ / ١٩٦ ب أَنَّهُ لَا يَقْوَى بِنَفْسِهِ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ ،
وَالتَّعْرِيفُ مِنْ جِهَةٍ مَصْحَبِهِ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الشَّيْءِ بَعِيْنِهِ ؟ ^(٦) .
وَلِمَ لَا يَجُوزُ : وَاهَذَا ، إِذَا كَانَ (هَذَا) مَعْرِفَةً ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ عَنْ
مَعْنَى يُعْذَرُ مِنْ أَجْلِهِ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ ؟ ^(٧) .
وَلِمَ جَازَ : وَأَزِيدَاهُ ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الصِّفَاتِ يُعْذَرُ لِأَجْلِهِ
بِالتَّفَجُّعِ عَلَيْهِ ^(٨) ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَدُلُّ عَلَى مَعَانِي الصِّفَاتِ كَمَا يَدُلُّ : مُحَمَّدٌ

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ ما لا يجوز أن يُندب . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ،
٢ / ٢٢٧-٢٢٨ (هارون) .

والباب معقودٌ للمندوب المتفجع عليه ، أما المتوجع منه فتجوز ندبته وإن كان نكرة . انظر : شرح الكافية
١ / ١٥٨ .

(٢) تقدم أن الشارح يستعمل عبارة (... ما يمتنع مما لا يمتنع) إذا كان في ترجمة الباب لفظ الامتناع . انظر
ص : ١٨١ هـ .

(٣) هذا سؤال عام عن الغرض الذي أورده الشارح ، وقد استغنى به عن ذكر سؤال عن حكم ندبة النكرة ، وهو ما
استهل به سيبويه الباب ، فقال بعد ترجمة الباب : « وذلك قولك : وأرجلاه ، ويارجلاه ، وزعم الخليل
- رحمه الله - ويونس أنه قبيح » ، وأنه لا يقال ، وقال الخليل رحمه الله : « إنما قبح لأنك أبهمت » . الكتاب
١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنك لو قلت : واهذا ، كان قبيحاً ؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن
تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ،
٢ / ٢٢٧ (هارون) . ومراد سيبويه بالقبح هنا المنع .

(٥) يعني تعريف البهم : اسم الإشارة والموصول . انظر الباب في الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) .

(٦) هذان سؤالان يناهما الشارح على مفهوم كلام سيبويه عن إبهام اسم الإشارة في الباب .

(٧) وازن الشارح هنا بين ندبة العلم وندبة البهم ، ولم يعرض لها سيبويه في هذا الباب .

ابن عبد الله^(١) ، على معنى النبي ، وكما يدل : موسى بن عمران^(٢) ، على معنى : رسول الله ؟^(٣) .

ولم لا يجوز : وأرجلاً ظريفاً ، مع أن فيه معنى يُعذر بالتفجع عليه ، وإن كان^(٤) ؟ وهل ذلك لأنه لا يُعذر بالتفجع على ماهو نكرة لم يوجه التفجع إليه بعينه فيما يدل عليه اسمه ؛ لأن خلطه بغيره يُضعف التفجع عليه ، حتى لا يعتد به ، واختصاصه بعينه يقوي التفجع عليه ، كما أن ذم إنسان بطريق النكرة على أنه واحد من جملة الناس يُضعف الذم حتى يصير بمنزلة مالم يقع ؛ إذ لا يلحقه بذلك غم ، ولا عيب يوجه إليه ، ولا معنى يصرف الوجه عنه ، فهو بمنزلة مالم يقع ؟^(٥) . ولم لا بد في كل ندبة من شيئين : تعريف للشيء بعينه ، ومعنى يحسن أن يتفجع لأجله في دلالة اسمه ؟^(٦) .

وهل الندبة إظهار مصيبة قد وقع صاحبها في عظيم ، وأصابه جسيم ؟^(٧) . وهل يجوز : وأمن في الدأراه^(٨) ؟ ولم لا يجوز هذا كما جاز : وأمن حفر زمزماه^(٩) ؟

(١) صلى الله عليه وسلم .

(٢) عليه السلام .

(٣) هذا السؤال مفرع عما قبله .

(٤) مراده : وإن كان فيه ذلك المعنى .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه - بعد منعه (واهذاه) - : « ولو جاز هذا لجاز وأرجلاً ظريفاً ، فكنت نادباً نكرة ، وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا ، وأن يتفجعوا على غير معروف » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧ (هارون) .

(٦) هذا سؤال أخذه الشارح من جملة تعليل سيبويه لمنع ندبة النكرة والمبهم وجواز ندبة المعروف بعينه ، ومنه قوله : « فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ... لأن الندبة على البيان » ، وقوله : « لأن هذا معروف بعينه ، وكان التبين في الندبة عذر للتفجع فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب » ، وقوله : « فإذا كان ذا ترك ؛ لأنه لا يُعذر أن يتفجع عليه ، فهو لا يُعذر بأن يتفجع ويُبهم » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨ (هارون) .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « لأنك إذا نذبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك وأمن في الدأراه ، في القبح » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم أنه لا يستقيح : وأمن حفر بئر زمزماه ؛ لأن هذا معروف بعينه ، وكان التبين في الندبة عذر للتفجع » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

وهل ذلك لأنَّ مَنْ حَفَرَزَمَزَمَ معروفٌ بِعَيْنِهِ ^(١) ، وهو على معنىٍ مِنَ الْجَلَالَةِ يُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ لِأَجْلِهِ ؟ .

ولم صار المبهمة بمنزلة قول القائل : وَأَمِنْ لَا يَعْنِينِي أَمْرُهُ ^(٢) ؟ وهل ذلك لأنه لو اكتفي بالتعريف فقط في النُدْبَةِ ؛ لجاز هذا ؛ لأنه معرفةٌ ، ولكن يُحْتَاجُ إِلَى معرفةٍ ومعنى يَصْلُحُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لِأَجْلِهِ ، فليس في المبهمة دلالةٌ على معنى يَصْلُحُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لِأَجْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ؟ .

(١) الذي حَفَرَزَمَزَمَ هو عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بن هاشم جدُّ المصطفى صلى الله عليه وسلم . انظر : السيرة النبوية ١٦٦/١ ، أخبار مكة ١/١١٣ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيويه : « وَلَوْ قُلْتَ هَذَا لَقُلْتَ : وَأَمِنْ لَا يَعْنِينِي أَمْرُهُ » ، فإذا كان ذا تَرْكٍ لَأَنَّهُ لَا يُعَذَّرُ عَلَى أَنْ يُتَفَجَّعَ عَلَيْهِ فَهُوَ لَا يُعَذَّرُ بَأَنْ يُتَفَجَّعَ وَبِهِمْ ، كما لَا يُعَذَّرُ عَلَى أَنْ يُتَفَجَّعَ عَلَى مَنْ لَا يَعْنِيهِ أَمْرُهُ » . الكتاب ٣٢٤/١ (بولاق) ، ٢٢٨/٢ (هارون) .

بابُ الاسْمِ المَعْطُوفِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ المَوْصُولِ فِي النَّدْبَةِ والنِّدَاءِ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في المعطوفِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ المَوْصُولِ فِي النِّدَاءِ^(٢) ، ممَّا لا يجوزُ^(٣) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الَّذِي يجوزُ في المعطوفِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ المَوْصُولِ فِي النِّدَاءِ ؟ وما الَّذِي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

ولم لا يجوزُ أن يَجْريَ مَجْرىَ غيرِهِ من المعطوفِ ؟ وهل ذلك / ١٩٧ لأنه قد انعقدَ الثاني مع الأولِ انعقادَ الاسْمِ الواحدِ ؟^(٤) .

وما حُكْمُ : ثلاثةٍ وثلاثينَ ، في النَّدْبَةِ^(٥) ؟ ولم جاز : واثلاثةٌ وثلاثيناهُ ؟ وهل ذلك لأنه معرفةٌ بالإقبالِ عليهم بأعيانِهِمْ ، وفيه معنى يُتَفَجَّعُ عليهم لأجلِهِ بكثرةِ عددهم ؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يكونُ الاسمانِ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ممتولٍ ، وآخرُ الاسمينِ مضمومٌ إلى الأولِ بالواو . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ (هارون) .

(٢) قال الصِّمْرِي عن الموصولِ في بابِ النِّدَاءِ إنه : « كلُّ اسمٍ لا يتمُّ بنفسه ويحتاجُ إلى تمامٍ ، كقولك : ياخيراً من زيد ، وياحسناً وجهه ؛ لأنك لم تُرد أن تنادي (خيراً) ، و (حسناً) على الإطلاق ، فكان مابعدهما من تمامهما » . التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٣٩ .

(٣) عقد سيبويه هذا البابَ للمنادى والمندوبِ الشَّبِيهِين بالمضاف ، وذكر فيه أغراضاً منها : حكمها الإعرابي ، والفرق بين المعطوفِ على المنادى المفردِ العلمِ والمعطوفِ على المنادى الشَّبِيهِ بالمضاف ، وتعريفُ نحو : يا ضارباً رجلاً ، مع بقاء التنوين ، وحكمه إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ وأريدَ معنى التنوين ، والفرق بينه في هذه الحال وبين المنادى الجامدِ المضافِ إلى نكرةٍ .

وبعضُ الأحكامِ التي ذكرها واجبٌ ، وبعضها جائزٌ ، وبعضها ممتنعٌ .
ويتبينُ مما سبق أن ذكرَ سيبويه والشارحُ في ترجمة البابِ المعطوفِ فقط من بابِ إطلاقِ جزءٍ وإرادةِ كلٍّ . كما أن في قولهما : (المعطوف) تسامحاً ؛ لأنَّ الحُكْمَ للمعطوفِ والمعطوفِ عليه .

(٤) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « وليس هذا بمنزلةِ قولك : يا زيدُ وعمروُ » إلى قوله : « ولا الثلاثين من الثلاثة » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .
وسياأتي تفصيلُ ذلك في الأسئلة الآتية .

(٥) هذا السؤالُ عن قولِ سيبويه في صدرِ البابِ : « وذلك قولك : واثلاثةٌ وثلاثيناهُ » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .
والسؤالان اللذان بعده مفرعان عنه .

وما حُكِّمَهُ فِي النِّدَاءِ مِنْ غَيْرِ نُدْبَةٍ^(١)؟ وَلَمْ جَازَ : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي : يَازِيدُ وَعَمْرُو ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ لِهَذَا الْعَدَدِ كَقَوْلِكَ : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَإِنَّمَا مَنَعْتَ النُّونَ بِقُوَّتِهَا أَنْ يُبْنَى بِنَاءً : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، فَيُقَالُ : ثَلَاثَةُ ثَلَاثِينَ ، فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ - وَإِنْ دَخَلَهُ حَرْفُ الْعَطْفِ - كَمَا هُوَ مُقَدَّرٌ فِي : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ؟^(٢) .

وَلَمْ جَازَ : يَازِيدُ وَيَاعْمَرُو ، عَلَى نِدَائَيْنِ ، وَلَمْ يَجْزُ : يَا ثَلَاثَةً وَيَا ثَلَاثُونَ ، عَلَى نِدَائَيْنِ فِي هَذَا ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمْ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الثَّلَاثِينَ مِنْهُمْ^(٣) ؟ وَهَلْ لَوْ تَمَيَّزَ [الثَّلَاثَةُ]^(٤) بِمَكَانِهِمْ مِنَ الثَّلَاثِينَ حَتَّى يَكُونَ هَؤُلَاءِ يَمْنَةً ، وَأُولَئِكَ يَسْرَةً بِفَصْلِ بَيْنَهُمْ ، قَدْ تَبَاعَدَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ عَنِ الْآخَرَى ؛ لِحَاجَةِ : يَا ثَلَاثَةً وَيَا ثَلَاثُونَ أَقْبَلُوا ؟^(٥) .

وَمَا حُكِّمَهُمْ فِي : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، إِذَا انفصلوا هذا الانفصال ؟ فَهَلْ يَجُوزُ : يَا ثَلَاثَةً وَيَا عَشَرَ ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى : ثَلَاثَةَ عَشَرَ^(٦) ؟ وَهَلْ امْتِنَاعُهُ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَغْنَى عَنِ الْوَائِ فِيهِ كَمَا يُسْتَغْنَى إِذَا قُلْتَ : يَا ثَلَاثَةً وَيَا ثَلَاثُونَ ، عَنِ الْوَائِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى (ثَلَاثِينَ) بِدخولِ الْوَائِ عَلَى حَرْفِ النِّدَاءِ ، فَإِنَّمَا يَجُوزُ عَلَى أَنَّهُ نُودِيَ ثَلَاثَةً

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وَإِنْ لَمْ تَنْدُبْ قُلْتَ : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَاضَارِباً رَجُلًا » . الكتاب ٣٢٤/١ (بولاق) ، ٢٢٨/٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : يَازِيدُ وَعَمْرُو ؛ لِأَنَّكَ حِينَ قُلْتَ : يَازِيدُ وَعَمْرُو ، جَمَعْتَ بَيْنَ اسْمَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَفْرُودٌ يَتَوَهَّمُ عَلَى حَيَالِهِ ، وَإِذَا قُلْتَ : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ، فَلَمْ تَفْرُدِ الثَّلَاثَةَ مِنَ الثَّلَاثِينَ ؛ لِتَتَوَهَّمُ عَلَى حَيَالِهَا ، وَلَا الثَّلَاثِينَ مِنَ الثَّلَاثَةِ » . وقوله : « فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَفْصَلَ ثَلَاثَةً مِنَ الْعَشْرَةِ ؛ لِتَتَوَهَّمُوهَا عَلَى حَيَالِهَا » . الكتاب ٣٢٤/١ (بولاق) ، ٢٢٨/٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : يَازِيدُ وَيَاعْمَرُو ، وَلَا تَقُولُ : يَا ثَلَاثَةً وَيَا ثَلَاثُونَ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَيَالِهِ » . الكتاب ٣٢٤/١ (بولاق) ، ٢٢٨/٢ (هارون) .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا سؤال بناه الشارح على مفهوم قول سيبويه السابق .

(٦) بنى الشارح هذا السؤال على مفهوم قول سيبويه : « فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَفْصَلَ ثَلَاثَةً مِنَ الْعَشْرَةِ ؛ لِتَتَوَهَّمُوهَا عَلَى حَيَالِهَا » . الكتاب ٣٢٤/١ (بولاق) ، ٢٢٨/٢ (هارون) .

على حيالهم ، ونودي عشرة على حيالهم ، ويصلح أن يجمع هذا ، فيقال : نودي ثلاثة عشر ، كما يضرب ثلاثة في وقت ، ويضرب عشرة في وقت ، ثم يجمع ذلك ، فيقال : ضرب ثلاثة عشر ؟^(١).

ولم جاز : ياثلاثة وثلاثين ، بمنزلة : ياضارباً رجلاً ، مع أن الأول عامل في الثاني ، وليس كذلك : ثلاثة وثلاثون^(٢) ؟ وهل ذلك لأن العمل يعقد الثاني بالأول عقد الاسم الواحد ، فكذلك كل ما عقد الثاني بالأول عقد الاسم الواحد ، فعقد الواو (ثلاثة وثلاثين) بالأول عقد (خمسة عشر) ، وإن لم يعمل (خمسة) في (عشر) ؟^(٣).

ولم وجب : ياخييراً منك ، بالنصب مع أنه معرفة ؟^(٤).

وهل يجوز : ياضارب رجل ، على أنه معرفة ؟^(٥).

ولم لايجوز في : ياأخا رجل ، أن يكون معرفة كما جاز في : ياضارب رجل ، أن يكون معرفة ؟ وهل ذلك لأن هذه الإضافة حقيقية ، وتلك لفظية على تقدير الانفصال ؟^(٦).

(١) هذا السؤال مفرغ عما قبله .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن لم تندب قلت : ياثلاثة وثلاثين ، كأنك قلت : ياضارباً رجلاً » . وقوله : « ولزمها النصب كما لزم : ياضارباً رجلاً ، حين طال الكلام » . الكتاب ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ (بولاق) ، ٢٢٨ / ٢ (هارون) .

(٣) هذا السؤال مبني على مفهوم ما قبله .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنك لو سميت رجلاً (خيراً منك) ؛ لقلت : ياخييراً منك ، فالزمت التثنية وهو معرفة ؛ لأن الرأ ليست آخر الاسم ولا منتهاه ، فصار بمنزلة (الذي) إذا قلت : هذا الذي فعل » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢٢٩ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك (ضارب رجل) إذا ألقيت التثنية تخفيفاً ؛ لأن الرجل لا يجعل ضارباً نكرة إذا أردت معنى التثنية ، كما لا يجعله معرفة في غير النداء إذا أردت معنى التثنية وحذفته نحو قولك : هذا ضاربك قاعداً ؛ ألا ترى أن حذف التثنية كسبته لا يغير الفاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريد معناه » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢٢٩ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما قولك : ياأخا رجل ؛ فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرة » إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢٢٩ / ٢ (هارون) .

الجواب^(١):

الذي تَمْتَنِعُ فيه التُّدْبَةُ المَبْهَمُ^(٢)، والنَّكْرَةُ^(٣)؛ لَأَنَّ المَبْهَمَ ليس فيه معنى يُعْذَرُ المتَفَجِّعُ^(٤) لِأَجْلِهِ، وَأَمَّا النَّكْرَةُ / ١٩٧ ب فلا يجوزُ لَأَنَّهُ لم يُوجَّهْ التَّفَجُّعُ بالمعنى إلى الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ الذي هو أَهْلٌ أَنْ يَتَفَجَّعَ عليه، فيصيرُ التَّفَجُّعُ بِمَنْزِلَةِ مَالَم يَكُنْ، كما أَنَّ الذَّمَّ لِلنَّكْرَةِ - وهو واحدٌ من جملةِ النَّاسِ لم يُوجَّهْ الذَّمُّ إِلَيْهِ بَعَيْنِهِ - لَا يَشِينُ ذَلِكَ الذي هو مُسْتَحَقٌّ لَهُ، وَلَا يَعْمُهُ، وَلَا يَصْرِفُ الوجوهَ عَنْهُ، وَلَا يَحُطُّ مِنْ مَنْزِلَتِهِ، فيصيرُ على هذا الوجْهِ بِمَنْزِلَةِ مَالَم يَقَعُ، فكذلك التَّفَجُّعُ على ما هو نَكْرَةٌ لَا يُعْرَفُ، فقد بَانَ عِلَّةُ كُلِّ واحدٍ منهما^(٥).

(١) الجواب عن باب ما تمتنع فيه التُّدْبَةُ.

(٢) يعني المعرفة المبهمة، وهي أسماء الإشارة. و (أي)، والاسم الموصول. انظر: الكتاب ٥/٢، ١٨٨، المقتضب ٣/١٨٦، ١٩٧، الأصول ١/١٤٩، ٣٣٧، ١٢٧/٢، نتائج الفكر ٢٢٧.

والمنع مذهب جمهور النحويين، وأجاز خلف الأحمر ندبة (أي). انظر: شرح الجمل ٢/١٢٩. منع ندبة النكرة مطلقاً مذهب البصريين ماعدا الرياشي الذي أجاز ندبتها من غير قيد، وعزا الأنباري وعبد اللطيف الزبيدي إلى الكوفيين كافة الجواز مطلقاً، وهذا تسامح منهما، فالكوفيون يشترطون للجواز أن توصف النكرة، أو تكون خلفاً من موصوف، يدل على ذلك أمران:

أحدهما: نقل عن الكسائي والفراء وعامة الكوفيين أنهم اشترطوا لنداء النكرة غير المقصودة أن توصف، أو تكون خلفاً من موصوف بعد حذفه، وهناك نص للفراء ذكر فيه أن النكرة إذا لم توصف في النداء ترجع بناؤها، إذ يقول: «والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء أثرت النصب، يقولون: يارجلأ كريماً أقبل...، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون». معاني القرآن ٢/٣٧٥.

كما أن أبا بكر بن الأنباري ذكر ما يفهم منه الاشتراط المذكور، إذ يقول: «وكل نكرة إذا نوديت نصبت هي ونعتها، لأنهما يشبهان بالمضاف». الزاهر ٢/١١.

فإذا كان هذا مذهبهم في النداء، فاشتراط الوصف في التُّدْبَةِ ألزم؛ لأنها تفجع، وهو لا يكون على مبهم موغل في الإبهام.

والآخر: أنهم احتجوا بقول بعض العرب: وارجلاً مسجأه، والنكرة فيه موصوفة.

انظر: الكتاب ٢/٢٢٧، المقتضب ٤/٢٦٨، شرح السيرافي ٣/١٥٨، المسائل البصريات ١/٣٢٥، الإنصاف ١/٣٦٢، شرح الكافية ١/١٣٥، ١٥٩، شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٥٨، الارتشاف ٣/١٢٠، ١٤٣، توضيح المقاصد ٤/٢٧، المساعد ٢/٥٣٥، ائتلاف النصرة ٤٩، التصريح ٢/١٨٢، الهمع ١/١٧٣، ١٧٩.

(٤) ب: التفجع.

(٥) قال السيرافي: «أصل التُّدْبَةُ حُزْنٌ وبكاءٌ ونوحٌ على فائت لا عوض منه من فضل، وإحسان، وشجاعة، وقيام بأمر لا يقوم بمثله غير المندوب، وظهور البكاء والحزن والنوح ضعفٌ ممن يظهر ذلك منه فهم محتاجون إلى تعظيم الأمر الذي حزنوا له، وبكوا عليه؛ ليكون عُذْراً، فلا يحسن أن يأتوا فيه من اللفظ بما لا يعرف، وماليس يعلم موضوع له من الأسماء، وليس كل ما جاز نداؤه جاز ندبته». شرح السيرافي ٣/٥٧ ب - ١٥٨. وانظر: المقتضب ٤/٢٦٨.

وتجاوزُ ندبةَ العلم ، وإن لم يكن فيه ذكرُ المعنى الذي يُعذرُ بالتفجع عليه ، إلا أنه دليلٌ على معنى صفته من حيث هو علمٌ عليه ^(١) ، كما يدلُّ الاسمُ العلمُ في : محمد بن عبد الله ^(٢) ؛ أنه نبيٌّ ، فعلى هذا جاز في العلم ، ولم يُجزَ في المبهمة وإن كان معرفة ؛ لأنَّ التعريفَ بتعيين ^(٣) الشيء بعينه يحتملُ أن يكون ممن لا يلتفت إليه ، ولا يحسنُ التفجعُ عليه ، ويحتملُ أن يكون ممن هو على خلاف هذه الصفة ؛ لأنه بمنزلة رؤية إنسان بعينه حتى قد عُرف بمعرفةٍ تخصه ^(٤) من غير أن يعلم ما يستحقه من الصفات التي هو عليها ، فلا يصلح أن يتفجع عليه وهذه منزلته ، كما لا يصلح أن يُحمد أو يُذم ، ولا أن يُعظم ، ولا أن يُحقَّر حتى تُعرف منزلته ، فهذه العلة جاز أن يجتمع الإبهام مع التعريف ^(٥) ، فيجوز : وأزيداه ، ولا يجوز : واهذاه ؛ لما بينا من أن (هذا) ^(٦) مبهمة ، و (زيد) علمٌ ^(٧) .

ولا يجوز : وأرجلاً ظريفاً ^(٨) ، وإن ذكرَ معنى يحسن أن يتفجع لأجله ؛ لأنه نكرة يقع التفجعُ عليه موقع اللغو كما يقع الدَّم لرجلٍ من الناس لا يُعرف بعينه موقع اللغو الذي لا يلتفت إليه .

وإنما الندبة علامة لمصيبة في خطبٍ عظيم ، وأمرٍ جسيم ، فإذا لم تدلَّ العلامة على هذا المعنى ؛ خرجت عن هذا الحد .

(١) العلم يقوم مقام عدد من الصفات أغنى هو عنها .

(٢) صلى الله عليه وسلم .

(٣) ب : بتغيير .

(٤) ب : لخصه .

(٥) مراد الشارح باجتماع التعريف والإبهام - هنا - أن المشار إليه قد عرفته الإشارة من غير أن تدلَّ على صفاته . وانظر : المقتضب ٢٧٥ / ٤ .

(٦) ب : هذ .

(٧) قال السيرافي : « وجملة ما يجوز نَدْبُهُ من الأسماء ما يكونُ علماً كـ (زيد) ، (عمرو) ، أو يكونُ في جملة الاسم ما يدلُّ على فضيلة ، وشرَف » . شرح السيرافي ٣ / ٥٨ ، وانظر : المقتضب ٢٧٥ / ٤ .

(٨) تقدم أن الكوفيين يجيزون هذا ؛ لأنَّ النكرة قد وصفت .

ولا يجوز : وأمن في الداراه ؛ لأنه مبهم ، ولكن يجوز : وأمن حفر زمزماه ^(١) ؛ لأن هذا قد دل على أمر كبير يحسن أن يتفجع لأجله ، وهو معروف بعينه ^(٢) .
ولو جاز : واهذه ، مع إبهامه ؛ لجاز : وأمن لا يعنيني أمرهوه ^(٣) ؛ لأن التعريف بعينه يحتمل أن يكون ممن لا يعنيه ^(٤) أمره ، ويحتمل أن يكون ممن ^(٥) يعنيه ^(٦) أمره ، فلا يحسن التفجع عليه ؛ لاحتمال ذلك ، كما لا يحسن التفجع عليه مع القطع على ذلك ^(٧) ؛ لأنهما جميعاً يقتضيان رفض التفجع على ماهذه منزلته ^(٨) .

(١) قال يسن العليمي : « الظاهر أن الموصول - هنا - مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال الغل بسكون البناء الأصلي في محل نصب ، وهذا إذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف ، فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك » . حاشية التصريح ١٨٢ / ٢ .

ويعضد الوجه الثاني أن الموصول لا يتم إلا بصلته ، فشرط النصب - وهو طول الكلام - متحقق ، والدليل على هذا لحاق ألف الندبة آخر الصلة ، وهي لا تلحق إلا ما كان داخل في النداء .

(٢) يفهم من كلام الشارح جواز ندبة الاسم الموصول غير المبدوء بـ (أل) إذا اشتهرت صلته شهرة تزيل إبهامه ، والشرط الأول لم يصرح به ؛ استغناء بما ذكره في أبواب النداء ، إذ نص على منع نداء مافيه (أل) إلا في الشعر . انظر : شرح الرماني ١٧٠ / ٢ - أ - ب ، وذكر الأزهري أن النحويين اتفقوا على منع ندبة الموصول بال ، وإن اشتهرت الصلة . انظر : التصريح ١٨٢ / ٢ .

وما ذهب إليه الشارح هو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وأكثر المتأخرين ، يقول سيبويه : « فلا ينبغي لك أن تبهم ، وكذلك : وأمن في الداراه ، في القبح ، وزعم أنه لا يستقبح : وأمن حفر زمزماه ؛ لأن هذا معروف بعينه » . الكتاب ٢٢٨ / ٢ .

ونقل الأنباري ، وخالد الأزهري عن البصريين المنع مطلقاً ، والحكم على ماسمع بالشذوذ ، ولم يظهر لي ما اعتمدا عليه ، ولم يذكر كثير من المتأخرين خلافاً بين النحويين فيه .

أما الكوفيون فاختلف النقل عنهم ، فالأنباري وابن الخباز عزوا إليهم الجواز وإن لم تشتهر الصلة ، والأزهري ذكر أنهم يجيزون ذلك إذا اشتهرت الصلة ، وعليه يكون مذهبهم مذهب الخليل وسيبويه ، والمبرد .

انظر : المقتضب ٢٧٥ / ٤ ، شرح السيرافي ٥٨ / ٣ ، اللمع ٢٠٣ ، شرح اللمع للثمانيني ٦٠٦ / ٢ ، الإنصاف ١ / ٣٦٢ - ٣٦٤ ، شرح المفصل ١٤ / ٢ ، شرح الكافية الشافية ١٣٤١ / ٣ ، شرح الكافية ١٥٩ / ١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩ ، شرح ألفية ابن معط ١٠٥٨ / ٢ ، الارتشاف ١٤٨ / ٣ ، توضيح المقاصد ٢٧ / ٤ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٥ ، أوضح المسالك ٢٨٣ / ٣ ، المساعد ٥٣٥ / ٢ ، شفاء العليل ٨٢٠ / ٢ ، التصريح ١٨٢ / ٢ ، الهمع ١٧٩ / ١ .

(٣) ب : أمنهوه .

(٤) أ : يعينه .

(٥) ب : بمن .

(٦) في كلام الشارح طي ونشر على الترتيب ، فلاحتمالان في قوله : واهذه ، والقطع في قوله : وأمن لا يعنيني أمرهوه .

(٧) لأن الندبة يخبر بها المتكلم أنه قد ناله بفقد المندوب أمر عظيم ، ووقع في خطب جسيم ، وليس في المثالين ما يدل على ذلك . انظر : الكتاب ٢٢٧ / ٢ ، المقتضب ٢٦٨ / ٤ .

الجواب عن الباب الذي يليه^(١) :

الذي يجوز في المعطوف الذي بمنزلة الموصول^(٢) في النداء النَّصْبُ ، وَلِحَاقُ
علامة النُّدْبَةِ في الثَّانِي ؛ لَأَنَّهُ مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ / ١٩٨ أ وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا
عَلَيْهِ .

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَعْطُوفٍ ؛ لَأَنَّهُ إِذَا صَلَحَ تَفْصِيلُ النَّدَاءِ^(٣) لَهُ كَمَا يَصْلُحُ :
يَا زَيْدُ وَيَا عَمْرُو ؛ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ؛ فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ مَا وَجَبَ
فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي يَصِيرُ الثَّانِي فِيهِ مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ لِلْعَدَدِ ، فَتَقُولُ : يَا ثَلَاثَةً
وِثْلَاثِينَ أَقْبَلُوا ، وَتَقُولُ فِي النُّدْبَةِ : وَاثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ، وَلَا يَجُوزُ فِي (زَيْدٍ وَعَمْرُو)
مِثْلُ هَذَا ؛ لِمَا بَيْنَا^(٤) ، وَصَارَ (ثَلَاثَةً وَثَلَاثُونَ) بِمَنْزِلَةِ (ثَلَاثَةِ عَشَرَ) ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
فِيهِ : ثَلَاثَةٌ وَعَشْرَةٌ^(٥) ، حُذِفَتِ الْوَائُ ، وَجُعِلَ الْاسْمُ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ
وَاحِدٍ^(٦) ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ فِي كُلِّ مَا بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ ، كَمَا وَجَبَ فِيمَا بَيْنَ الْعَشْرَةِ
وَالْعَشْرِينَ ، فَكَانَ يَجِبُ فِيمَا بَيْنَ الْعَشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَمَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ
وَالْأَرْبَعِينَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، وَهُوَ قُوَّةُ النَّوْنِ
بِحَرَكَتِهَا عَنْ أَنْ تُحْدَفَ ، كَمَا تَقْوَى فَتَمْنَعُ بِقُوَّتِهَا أَنْ تُحْدَفَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ،

(١) يعني باب الاسم المعطوف الذي بمنزلة الموصول في النُّدْبَةِ والنِّدَاءِ .

(٢) تقدم في المسائل أَنَّ الْبَابَ مَعْقُودٌ لِلْمُنَادَى الشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ ، وَمِنْهُ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِهِ .

(٣) يعني دخول حرف النداء على المعطوف .

(٤) من أَنَّ (عَمْرًا) ليس من تمام (زَيْدٍ) ، وَلِذَا صَلَحَ تَفْصِيلُ النَّدَاءِ لَهُ . وَهَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ بِهِ ، أَمَّا إِذَا سُمِّيَ رَجُلًا

(زَيْدًا وَعَمْرًا) ، اِمْتَنَعَ تَفْصِيلُ نَدَائِهِ ، وَوَجِبَ نَصْبُهُ ، فَيُقَالُ : (يَا زَيْدًا وَعَمْرًا) . انظر : الْمُقْتَضِبُ

٤ / ٢٢٥ ، اللَّعْمُ ١٩٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩١ .

(٥) ب : عَشْرٌ .

(٦) قَالَ الْمَبْرَدُ : « فَأَمَّا (خَمْسَةُ عَشَرَ) فَإِنَّ حُدُوثَهَا أَنْ تَكُونَ (خَمْسَةً وَعَشْرَةً) ، فَلَمَّا جُعِلَتِ الْأَسْمِينَ اسْمًا وَاحِدًا

حُذِفَتْ وَاءُ الْعَطْفِ مَغْيَرًا لَهُ عَنْ جِهَتِهِ ، فَالْزَمَتْهُ الْبِنَاءُ لِذَلِكَ » . الْمُقْتَضِبُ ٤ / ٢٩ ، وَجُعِلَ السِّيَرُ فِي تَضَمُّنِ

خَمْسَةِ عَشْرٍ مَعْنَى الْحَرْفِ عِلَّةُ لِبْنَائِهَا . انظر : شرح الكتاب ١ / ١٨٨ .

فَعُدِلْ لهذه العلة عن الاسم المركب من جهة حُكْمِ اللَّفْظِ^(١) ، والمعنى فيه كالمعنى في (ثلاثة عشر) في أنه كله عَدَدٌ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ عليه الاسم الواحد .

ويجوز : يازيدُ وياعمرُ ، على ندائين ، ولا يجوز : ياثلاثةُ وياثلاثون ، على ندائين ، إذا كانوا مختلطين^(٢) ، ولكن لو كان الثلاثة في جهة ، والثلاثون في جهة أخرى منفصلة عن تلك الجهات ؛ لجاز : ياثلاثةُ وياثلاثون أقبلوا ، على ندائين . ولا يجوزُ في (ثلاثة عشر) : ياثلاثةُ وياعشرُ أقبلوا ؛ لأنَّ هذا اسمٌ مركَّبٌ قد منع التركيبُ من أنْ يُفصلَ بحرفِ النداء ، أو بغيره ، ولكن يجوزُ في (ثلاثة وعشرة) ، إذا كان أحدُ القسمين في جهةٍ منفصلةٍ عن الجهة التي فيها القسم الآخر ؛ أن تقول : ياثلاثةُ وياعشرةُ أقبلوا .

(١) يفهم من تعليل الشارح لامتناع تركيب عشرين وبابه مع النيف أن التركيب يوجب حذف النون ، وهذا قد يُعترض بتركيب (لا) مع اسمها المثني أو المجموع على حدّ التنثية ، وبقاء النون فيهما . انظر ص : ٣٦٤ ، وانظر : الحلبيات ٣١٠ .

هذا وقد ذكر في امتناع تركيب عشرين وبابه مع النيف عللٌ منها :

أ - بعد هذه الأعداد عن الآحاد . انظر : أسرار العربية ٢٢١ ، شرح الكافية ٨٧ / ٢ .
ب - أن عشرين وبابه جمعٌ ، فلو رُكِبَ مع ما قبله لجعل ثلاثة أشياء أو أكثر بمنزلة شيء واحد . انظر : المتبع ٥٩٣ / ٢ - ٥٩٤ .

وتعترض هذه العلة بما اعترضت به علة الشارح .

وانظر : شرح المفصل ١١٣ / ٤ .

(٢) مذهب الشارح في (ثلاثة وثلاثين) النصب إذا نوديت سواء أكانت علماً ، أم أريد بها جمعاً مختلطاً هذه عدته ، فيقول : ياثلاثة وثلاثين أقبل ، وياثلاثة وثلاثين أقبلوا .

وما ذهب إليه هو مذهب الأخفش ، وظاهر قول سيبويه : « وإذا قلت : ياثلاثة وثلاثين ، فلم تفرّد الثلاثة من الثلاثين ؛ لتوهم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة ؛ ألا ترى أنك تقول : يازيدُ وياعمرُ ، ولا تقول : ياثلاثةُ وياثلاثون ؛ لأنك لم تُرد أن تجعل كل واحد منهما على حياله ، فصار بمنزلة قولك : ثلاثة عشر ؛ لأنك لم تُرد أن تفصل ثلاثة من العشرة ؛ ليتوهموها على حيالها ، ولزمها النصب كما يلزم : يا ضارباً رجلاً ، حين طال الكلام » . الكتاب ٢٢٨ / ٢ ، وانظر : شرح الكافية ١٣٤ / ١ .

وذهب المبرد ، والفارسي ، والجرجاني ، وابن يعيش إلى أنها لا تنصب لشبهها بالمضاف إلا إذا كانت علماً ، أما إذا لم تكن علماً ، فيقال : (ياثلاثة والثلاثون) على اللفظ ، أو (والثلاثين) على اخل ، إذا قصد جماعة بعينها ، وتنصب نصب النكرة غير المقصودة إذا لم تُعين .

انظر : المقتضب ٢٢٤ - ٢٢٥ ، الإيضاح العضدي ٢٤٩ ، المقتصد ٧٨٣ / ٢ - ٧٨٤ ، شرح المفصل ١٢٨ / ١ ، الارتشاف ١٢٢ / ٣ ، المساعد ٤٩١ / ٢ .

وثلاثة وثلاثون يتصل الثاني بالأول كاتصال : ضارب رجلاً ، وإن كان أحدهما عاملاً في الثاني ، والآخر ليس بعامل ، فإنه بمنزلة في السبب الذي يعقد الثاني بالأول حتى يصير بمنزلة اسم واحد ، فأحدهما^(١) يعقد العمل ، والآخر يعقد حرف العطف عقداً يخلطه به حتى يكون معه بمنزلة اسم واحد ، كما يقال : هذا حلو حامض ، فتعقد الصفة حتى يصير بمنزلة : هذا مز^(٢) .

وتقول : يا خيراً من زيد ، بالنصب ؛ لأنه موصول بمعموله ، كما تقول : يا ضارباً في الدار .

وتقول : يا ضارب رجل ، على أنه معرفة ، كما يتعرف : يا إنسان^(٣) ، ولا يجوز : يا أخا رجل ، على أنه معرفة ؛ لأن هذه إضافة حقيقية يتعرف الأول فيها بالثاني المعرفة ، ويتنكر بالثاني النكرة ، فيكتسي من الثاني تنكيره / ١٩٨ ب كما يكتسي منه تعريفه^(٤) ، وليس كذلك الإضافة اللفظية ؛ لأنها بمنزلة المنفصل في قولك : يا ضارباً رجلاً .

(١) ب : فأحدهما .

(٢) بين ابن يعيش علّة إدخال (ثلاثة وثلاثين) في الشبيه بالمضاف ، فقال : « لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة ؛ فكان الثاني من الأول ، وتابعاً له في إعرابه بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني ، فانتصب كما ينتصب : يا خيراً من زيد ، فحرف النداء نصب الاسم الأول ، والثاني يتبعه في الإعراب » . شرح المفصل ١٢٨ / ١ .

(٣) يتعرف : يا ضارب رجل ، ويا ضارباً رجلاً ، ويا خيراً من زيد ، ونحوها من وجهين : أحدهما : ما ذكره الشارح ، وهو أن يوجه الخطاب إلى واحد بعينه . والآخر : أن يسمى به رجل .

وهذا مفهوم كلام سيبويه فيما نقله عن الخليل ، وذكر هذين الوجهين - أيضاً - المبرد والسيرافي والفارسي وعبدالقاهر الجرجاني والشلوبين .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٩ ، المقتضب ٤ / ٢٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٨ ب ، الإيضاح العضدي ٢٤٩ ، التعليق ١ / ٣٧٠ ، المقتصد ٢ / ٧٨٢ - ٧٨٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٥٣ .

(٤) قال السيرافي : « (رجل) في قولك : يا أخا رجل ، لا يتعرف ؛ لأنه ليس بالاسم المنادى ، وليس في (أخا) معنى التنوين ، بإضافته صحيحة ، والمضاف إليه نكرة ، فيصير المضاف نكرة بتكثير المضاف إليه » . شرح السيرافي ٣ / ١٥٩ .

بَابُ حُرُوفِ النَّدَاءِ^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي حُرُوفِ النَّدَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

- ما الذي يجوزُ في حُرُوفِ النَّدَاءِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .
ولمَ لا يجوزُ أَنْ تَسْتَوِيَ فِي وَقُوعِ بَعْضِهَا مَوْضِعَ بَعْضٍ ؟ وهل ذلك لِأَنَّ مِنْهَا
مَوْضِعَ لِلْبَعِيدِ ، وَمِنْهَا مَوْضِعَ لِلْقَرِيبِ ، وَمِنْهَا مَوْضِعَ لِلْجَمِيعِ ؟^(٣) .
وَكَمْ حُرُوفُ النَّدَاءِ ؟^(٤) .
وما الفرقُ بَيْنَ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي هِيَ لِلنَّدَاءِ : يَا ، وَأَيَّا ، وَهَيَّا ، وَأَيُّ ،
وَالْأَلْفِ ؟^(٥) .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ الحُرُوفِ الَّتِي يَنْبَغُ بِهَا الْمَدْعُو . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦

(بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ - ٢٣١ (هارون) .

(٢) ذكر سيبويه في الباب أغراضاً ، منها : عدد حُرُوفِ النَّدَاءِ ، واستعمالاتها ، وحكم حذفها ، وبعض ما ذكره من أحكامها واجب ، وبعضه جائز ، وبعضه ممتنع .

(٣) قد يفهم من هذا السؤال أَنَّ حُرُوفَ النَّدَاءِ جَمِيعُهَا لَا تَتَعاقَبُ عَلَى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالْحَقُّ أَنَّ مُرَادَهُ - كَمَا أَبَانَ فِي الْجَوَابِ - السُّؤَالُ عَنْ امْتِنَاعِ وَقُوعِ الْهَمْزَةِ مَوْضِعَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ النَّدَاءِ ، وَهُوَ مَا خُوِّذَ مِنْ قَوْلِ سِيبَوِيهِ : « وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ الَّتِي لِلْمَدِّ فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ الْأَلْفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَمْدُونُ فِيهَا » . الْكِتَابُ ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .

وسيعيد الشَّارِحُ هَذَا السُّؤَالَ بَعْدَ أُسْطَرِ بَلْفِظٍ يَدْفَعُ اللَّبْسَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَلَمْ جَازَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ الَّتِي لِلْمَدِّ إِلَى قَوْلِهِ : « فَيَجُوزُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَنْ يَنَادِيَ بِحَرْفِ الْمَدِّ ؟ » . انظر ص : ٢٠٧ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فَأَمَّا الْأَسْمُ غَيْرُ الْمَدْدُوبِ فَيَنْبَغُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ : بَيَّا ، وَأَيَّا ، وَهَيَّا ، وَأَيُّ ، وبِالْأَلْفِ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « إِلَّا أَنَّ الْأَرْبَعَةَ غَيْرَ الْأَلْفِ قَدْ يَسْتَعْمَلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمْدُوا أَصْوَاتَهُمْ إِلَى قَوْلِهِ : « إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ قَرِيباً مِنْكَ ، مَقْبِلاً عَلَيْكَ ، تَوَكِيداً » . الْكِتَابُ ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ (هارون) .

وَيُلْحِظُ أَنَّ السُّؤَالَ السَّابِقَ : « وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَسْتَوِيَ فِي وَقُوعِ بَعْضِهَا مَوْضِعَ بَعْضٍ » دَاخِلٌ فِي هَذَا السُّؤَالِ ، كَمَا يُلْحِظُ أَنَّ الْأَسْئَلَةَ الَّتِي تَلِيهِ تَفْصِيلٌ لَهُ إِلَى قَوْلِهِ : « فَيَجُوزُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَنْ يَنَادِيَ بِحَرْفِ الْمَدِّ » .

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ (يا) أَمْ حُرُوفِ النَّدَاءِ^(١)؟ وهل ذلك لأنها تدور في جميع وجوهه؟.

وما الشاهد في قوله^(٢):

أَحَارُ بْنُ عَمْرِو كَأَنِّي خَمِرٌ^(٣).....؟

(١) لم ينص سيوييه على أن (يا) هي أم حروف النداء، غير أنه ذكر استعمالها في جميع الوجوه: نداء البعيد، نداء القريب، والاستغاثة، والتعجب، والتدبئة. وهذا يشعر بما ذكره الشارح.

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي:

أ - قال المفضل الضبي والأعلم: هو مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو الكندي (٨٠٠ - ٨٠٠ ق هـ) الشاعر الجاهلي، يكنى أبا وهب، وأبا الحارث، ولقبه الملك الضليل، وذو القروح، انظر: ديوان امرئ القيس ١٥٤ (رواية المفضل)، مختارات الأعلام ١/ ١١٢. وانظر ترجمة امرئ القيس في: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، الأغاني ٩/ ٣١٩٧ - ٣٢٢٧، الخزائن ١/ ٣٢٩ - ٣٣٥.

ب - ذكر أبو عمرو بن العلاء، وأبو عبيدة، والأصمعي، وأبو حاتم السجستاني، وابن قتيبة أن القصيدة لربيعة بن جشم النمر من بني النمر بن قاسط.

انظر: مجاز القرآن ٢/ ١٠٠، المعاني الكبير ٣/ ١٢٥٩، فصل المقال ٣٠٤ - ٣٠٥، حدائق الآداب ٧٦، شرح أبيات المغني ٤/ ٢١٦. وانظر نسب ربيعة وبعض أخباره في: المؤلف واختلف ١٥٩، جمهرة أنساب العرب ٣٠٠، نشوة الطرب ٢/ ٦٥١، الأقوال الكافية ٢٢٣.

ج - قال أبو عمرو الشيباني: «لم يشك أحد أن هذه القصيدة لامرئ القيس، ولكن تخلط بها أبيات هي للنمري». انظر: المقاصد النحوية ١/ ٩٨.

د - ذكر أبو منصور الأزهري أنه للنمر بن تولب نقلاً عن أبي عبيدة. انظر: التهذيب ١٥/ ٢٩٤ (أمر)، اللسان ٤/ ٢٩ (أمر).

وفي القصيدة علامات تشعر بأن القول الثاني مرجوح، ومنها:

١ - أن الحارث بن عمرو هو جد امرئ القيس، وقد ردّد اسمه في شعره، وإذا ناداه نزله منزلة القريب. انظر: الديوان ٢٤، ١٤٣، ١٤٧.

٢ - في القصيدة افتخار بقبيلة كندة، وهي قبيلة امرئ القيس.

٣ - أن في القصيدة تشبيهاً بهراً. وقد وردت في شعر امرئ القيس. انظر: الديوان ١١٠. وانظر: الفصول والغايات ٤٤٣، الخزائن ١/ ٣٧٥.

وأما ما ذكره الأزهري - رحمه الله - فلعله سهو سببه انتقال النظر؛ وذلك أن أبا عبيدة أنشد قول النمر بن تولب:

أَرَى النَّاسَ قَدْ أَحْدَثُوا شَيْمَةً . . . وفي كلِّ حادثة يُؤْتَمَرُ

ثم قال: «وقال ربيعة بن جشم النمري: أحار بن عمرو.....». مجاز القرآن ٢/ ١٠٠.

(٣) مطلع قصيدة من المتقارب، وعجزه:

وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

خمر: الذي يخالطه سكر أو داء، يعدو: يرجع، ما يأتُر: ما يريد أن يوقعه بغيره. / =

وَلَمْ جَازَ الْمَدُّ فِي الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْأَلْفِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا
مَوْضُوعَةٌ لِلْقَرِيبِ مَعَ إِخْلَائِهَا مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ ؟ ^(١) .

وَلَمْ كَانَ : أَيَا ، وَهِيَ ؛ لِلْبَعِيدِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَهُ مَعَ تَمَكُّينِ حَرْفِ
الْمَدِّ فِيهَا بِالْيَاءِ ، وَالْأَلْفِ ؟ ^(٢) .

وَلَمْ كَانَتْ (أَيُ) لِلْوَسْطِ بَيْنَ الْقَرِيبِ ، وَالْبَعِيدِ ^(٣) ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ
لَهُ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّينِ حَرْفِ الْمَدِّ فِيهَا ؛ إِذْ هُوَ عَلَى يَاءٍ سَاكِنَةٍ ، وَالْمَدُّ لَا يَتِمَكَّنُ إِلَّا بِحَرْفِ
الْمَدِّ الَّذِي مَاقِبَلَهُ [مِنْهُ] ؟ ^(٤) .

وَلَمْ جَازَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ الَّتِي لِلْمَدِّ فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ ، (وَلَمْ يَجْزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ الْأَلْفُ
فِي مَوْضِعِ الَّتِي) ^(٥) لِلْمَدِّ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا مَدَّ فِي الْهَمْزَةِ ؛ إِذْ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ مَدٍّ ،

/ = وَمَعْنَى الْبَيْتِ : كَأَنِّي خَاطَرْتُ دَاءً ؛ لِأَجْلِ عَدْوَانِ الْإِتِمَارِ بِأَمْرِ لَيْسَ بِرَشْدٍ . انْظُرْ : شَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ
٥٨/٣ ، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٦٣٧/٢ .

وَجِهُ الِاسْتِشْهَادِ : اسْتِعْمَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفَ نَدَاءٍ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّارِحُ الشَّاهِدَ فِي الْجَوَابِ ، وَقَدْ أورد سيبويه
لَفْظَيْنِ مِنَ الشَّاهِدِ ، فَقَالَ : « نَحْوُ قَوْلِكَ : أَحَارِبُ بْنُ عَمْرٍو » . الْكِتَابُ ١/٣٢٥ (بُولَاق) ، ٢٢٩/٢ ، (هَارُونَ) ؛ وَلِذَا لَمْ يَعِدْهُ الْأَعْلَمُ ، وَالْأَسَاطِذُ عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ ، وَالشَّيْخُ عَظِيمَةُ وَالدَّكْتُورُ خَالِدُ عَبْدِ الْكَرِيمِ
جَمْعَةً شَاهِدًا . انْظُرْ : فَهَارِسُ كِتَابِ سَبْيُوهِ ٧٨٧ ، شَوَاهِدُ الشَّعْرِ فِي كِتَابِ سَبْيُوهِ ٢٩٤ .

انْظُرْ : الدِّيَّوَانُ ١٥٤ (رَوَايَةُ الْمُفْضَلِ) ، مَجَازُ الْقُرْآنِ ٢/١٠٠ ، الْأَمْثَالُ ٢٧٠ ، الْمَعَانِي الْكَبِيرُ ٣/١٢٥٩ ،
تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتَيْبَةَ ٣٣٠ ، الْمُقْتَضَبُ ٤/٢٣٤ ، التَّهْذِيبُ ١٥/٢٩٤ ، الْأَزْمَنَةُ وَالْأَمَكْنَةُ
١/٢٧٣ ، شَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٣/١٠٧٧ ، الْعَمْدَةُ ١/١٥٤ ، ١٧٥ ، مَخْتَارَاتُ الْأَعْلَمِ ١/١١٢ ،
فَصْلُ الْمَقَالِ ٣٠٥ ، تَثْقِيفُ اللِّسَانِ ٧٠ ، شَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٣/٥٨ ، مَجْمَعُ الْبَلَاغَةِ ١/٢٦١ ، الْأُمَالِي
الشَّجَرِيَّةُ ٢/٣٠٣ ، مَوَائِدُ الْحَيْسِ ٢٢٤ ، الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ١/٩٦ ، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٢/٦٣٥ ، الْهَمْعُ
٢/١٤٣ ، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١/١٥ ، شَرْحُ الْخُدُودِ لِلْفَاكِهِي ٢٩٥ ، الْخَزَانَةُ ١/٣٧٤ ، ٢/٣٧٩ ، شَرْحُ
أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٥/٢٨ ، الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ٥/١٧٩ .

(١) هَذَا سَوْأَلٌ عَنْ قَوْلِ سَبْيُوهِ : « إِلَّا أَنَّ الْأَرْبَعَةَ غَيْرَ الْأَلْفِ قَدْ يَسْتَعْمَلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمْدُّوا أَصْوَاتَهُمْ لِلشَّيْءِ
الْمُتَرَاخِي عَنْهُمْ ، وَالْإِنْسَانُ الْمَعْرُضُ عَنْهُمْ الَّذِي يَرُونَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ ، أَوْ النَّائِمُ الْمُسْتَثْقَلُ » .
الْكِتَابُ ١/٣٢٥ (بُولَاق) ، ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ (هَارُونَ) .

(٢) هَذَا السَّوَالُ مَفْرَعٌ عَمَّا قَبْلَهُ .

(٣) لَمْ يَتَحَدَّثْ سَبْيُوهِ عَنْ نَدَاءِ الْوَسْطِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَجَعَلَ (أَيُ) مَعَ : يَا ، وَهِيَ ، وَأَيَا .

(٤) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) مَعَادُ فِي : أ .

وَأَتَمَّا تُنْزِلُ الْقَرِيبَ مَنْزِلَةَ الْغَافِلِ ، أَوْ مَنْزِلَةَ الْمُؤَكَّدِ عِنْدَهُ الْأَمْرُ ، فَيَجُوزُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَنْ يُنَادَى بِحَرْفِ الْمَدِّ ؟ ^(١) .

وَلَمْ جَازَ حَذْفُ (يَا) مِنَ النَّدَاءِ فِي الْعَلَمِ ، وَلَمْ يَجْزُ فِي النِّكَرَةِ ، وَلَا الْمُبْهَمِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي كَانَ نَكْرَةً فَتَعَرَّفَ بِالنَّدَاءِ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ (أَيُّهَا) ، وَكَذَلِكَ الْمُبْهَمِ ، فَلَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ حَذْفَانِ : حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ ، وَحَذْفُ الْمَعْرِفِ الَّذِي يَصِيرُ حَرْفُ ^(٢) النَّدَاءِ عَوِضًا مِنْهُ ؟ فَلَمْ جَازَ : زَيْدٌ أَقْبَلَ ، وَلَمْ يَجْزُ : رَجُلٌ أَقْبَلَ ، وَلَا : هَذَا تَعَالَى ، عَلَى حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ ؟ ^(٣) .

وَهَلْ يَجُوزُ : مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَفْعَلَ ، عَلَى حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ ؟ وَلَمْ جَازَ ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْمُبْهَمِ ؟ ^(٤) .

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ ^(٥) :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي ^(٦) عَذِيرِي ^(٧) ؟

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك ، مقبلاً عليك ؛ تأكيداً » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاقي) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .

(٢) أ : حَذَفَ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت حذفتهن كلهن ؛ استغناءً ، كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبه ، ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد : يا هذا ، ويارجل ، ولا يجوز ذلك في المبهم ؛ لأن الحرف الذي ينبئ به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من (أي) حين حذفته ، فلم تقل : يا أيها الرجل ، ولا يا أيها » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاقي) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولكنك تقول إن شئت : من لا يزال مُحْسِنًا أَفْعَلَ كذا وكذا ؛ لأنه لا يكون وصفاً لـ (أي) » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاقي) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .

(٥) العجّاج (... - ٩٠ هـ) .

هو عبدالله بن ربيعة بن بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، أبو الشعثاء ، ولد في الجاهلية ، ومات في أيام الوليد بن عبد الملك .

انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٥٩١ - ٥٩٣ ، الموشح ٢٧٥ - ٢٧٩ ، شرح أبيات المغني ١ / ٥٧ .

(٦) أ : تستنكر .

(٧) ب : عذري .

والبيت مطلع أرجوزة طويلة ، وبعده :

سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

العذير : الحال ، يقول : يا جارية لاتنكري سيري وإشفاقي على بعيري ، فقد بلغت سناً من بلغها فَعَلَ فعلي .

انظر : الخزائن ٢ / ١٢٧ .

ولمَ جَازَ في الضَّرورةِ حَذَفُ (يا) من النُّكْرةِ ؟^(١) .
وما الشَّاهدُ في قولِ العربِ : افْتَدِ مخنوقُ^(٢) ، وأَصْبَحَ لَيْلُ^(٣) ، و :
أَطْرَقَ كَرًا ؟^(٤) .

/ ١٩٩ أ وهل ذلك على طريقِ النَّادرِ في الكلامِ للإيذانِ بقوةِ تعريفِ النَّداءِ ؟^(٥) .
ولمَ لا يجوزُ في المُستَغاثِ به حَذَفُ (يا) كما يجوزُ في غيره من المنادى ؟ وهل
ذلك لأنَّه موضعٌ هو أحقُّ بمَدِّ الصَّوتِ ، مع أنَّه فرعٌ على أصلِ النَّداءِ ؟^(٦) .
وهل يجري التَّعَجُّبُ ذلك المجرى في : يَا لِلنَّاسِ ! ، و يَا لِلْمَاءِ ! ؟^(٦) .

/ = انظر : ديوان العجاج ٢٢٧ ، الكتاب ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١ ، المقتضب ٤ / ٢٦٠ ، الأصول ١ / ٣٦١ ، الانتصار
١٥١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩ ، المسائل المنشورة ٢٢٢ ،
العفو والاعتذار ١ / ٤٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٨ ، شرح
عيون كتاب سيبويه ٦٨ ، ضرائر الشعر للقرظي ٤١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٥ ، ٣٣١ ، نظام الغريب ٨ ،
أمالى ابن الشَّجَرِي ٢ / ٣١٥ ، نظم الفرائد ١٥٣ ، شرح شواهد الإيضاح ٣٥٥ ، شرح أبيات سيبويه
والمفصل ١٦٤ أ ، الخزانة ٢ / ١٢٥ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز حذف (يا) من النُّكْرة في الشعر » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ،
٢ / ٢٣٠ (هارون) .

(٢) هذا مثلٌ يُضْرَبُ لكلِّ مشفوقٍ عليه ، مضطربٌ ، انظر : مجمع الأمثال ٢ / ٤٥١ ، المستقصى ١ / ٢٦٥ .

(٣) هذا مثلٌ يُضْرَبُ عند كراهة شيءٍ وقتني زواله . انظر : جمهرة الأمثال ١ / ١٩٢ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٣٢ ،
المستقصى ١ / ٢٠٠ ، النزاع والتخاصم ٤١ .

(٤) هذا جزءٌ من مثلٍ ، تمامه :

.... أَطْرَقَ كَرًا . . . إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقَرْيِ

ويُضْرَبُ للرجل يُتَكَلَّمُ عنده فيظنُّ أنَّه المراد بالكلام أو للحقير يتكلم في الموضع الجليل .

و كَرًا : قيل : هو ذكر طائر يشبه البطة ، وجمعه : كِرَوَان ، كفتى وفتيان ، وقيل : هو ترخيمٌ شاذٌّ لـ (كَرَوَان)
على لغة : يا حارٌّ ، حُذِفَتْ نونُه ، وألفُه ، ثم قلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

انظر : الزاهر ٢ / ٣٦٢ ، جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٥ ، المستقصى ١ / ٢٢١ ، سفر
السَّعادة ١ / ٤٤٤ - ٤٤٧ .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال في مثلٍ : افْتَدِ مخنوقُ ، وأَصْبَحَ لَيْلُ ، وأَطْرَقَ كَرًا ، وليس هذا بكثير
ولا قوي » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما المُستَغاثُ به فـ (يا) لازمةٌ له ؛ لأنَّه يجتهدُ ، فكذلك المتعجبُ منه ، وذلك :
يَا لِلنَّاسِ ، وَيَا لِلْمَاءِ » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ (هارون) .

وهل المُسْتَغَاثُ به بمنزلة^(١) الغافل^(٢) عن الآبِدةِ النَّازِلَةِ ، أو المتراخي عنها؟^(٣) .
ولمَ لَزِمَتِ النُّدْبَةُ (يا) ، و (وا) دونَ غَيْرِهما مِنْ أَدَوَاتِ^(٤) النَّدَاءِ ؟ وهل ذلك
لأنَّ (يا) أمُّ حُرُوفِ النَّدَاءِ ، فهي لازِمةٌ في كُلِّ وَجْهِه ، وأما (وا) فلأنَّها مُخْتَصَّةٌ
بالنُّدْبَةِ ؛ لِتَدُلَّ عَلَيْهَا خَاصَّةً ، مع أنَّ النُّدْبَةَ مَوْضِعُ مَدِّ الصَّوْتِ بِالْمَنْدُوبِ^(٥) في أَبْعَدِ
البُعْدِ بِهَلَاكِه ، ومع ذلك أنَّ النُّدْبَةَ مَّا^(٦) يَتَرَنَّمُونَ فِيهَا ، [فَيَلْزِمُهَا]^(٧) المدُّ لهذه
العِلَّةِ ؟^(٨) .

(١) ب : بمنزلته .

(٢) ب : العاقل .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنَّما اجْتَهِدَ لَأَنَّ المُسْتَغَاثَ عِنْدَهُمْ مَتْرَاخٌ ، أو غافل » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ (هارون) .

(٤) ب : أَوَات .

(٥) أ ، ب : المندوب ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٦) ب : فما .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والنُّدْبَةُ يَلْزِمُهَا (يا) ، و (وا) ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْتَطِطُونَ وَيَدْعُونَ مَا قَدَفَاتِ وَبَعْدَ عَنْهُمْ ، ومع ذلك أنَّ النُّدْبَةَ كَأَنَّهُمْ يَتَرَنَّمُونَ فِيهَا ، فَمِنْ ثَمَّ أَلْزَمُوهَا المدَّ ، وألحقوا آخرَ الاسمِ المدَّ مبالغةً في التَّرَنُّمِ » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ (هارون) .

باب الجاري على طريقة النداء من غير أن يكون منادى^(١)

الغرض فيه :

أن يُبين مايجوز في الجاري على طريقة النداء من غير أن يكون منادى مما لايجوز^(٢).

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الجاري على طريقة النداء ؟ وما الذي لايجوز ؟ ولم ذلك ؟ .
ولم لايجوز أن تدخل فيه (يا) ؟ وهل ذلك لأنه ليس بنداء ، وإنما هو على معنى الاختصاص ، كاختصاص المنادى بمعنى النداء ؟^(٣) .
وما نظيره من التسوية التي تجري على طريقة الاستفهام في : ما أدري أفعل أم لم يفعل ؟^(٤) .

وما حُكم قولهم : أمّا أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل ، ونحن نفعل كذا وكذا

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ماجرى على حرف النداء وصفاً له . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢٣١ - ٢٣٢ (هارون) . والباب معقود للاختصاص .

ويقصد سيبويه بحرف النداء (أيها) ، يقول السيرافي محققاً ترجمة الباب : « أول ما أذكره من الباب ترجمته ؛ لأنه قال : ماجرى على حرف النداء وصفاً له ، أو صلة . وحرف النداء يعني (أيها) ؛ لأنه لا يستعمل إلا في النداء ، وما بعد (أيها) وصف له على ما تقدم من قوله ، وقال في هذا الموضع : أو صلة ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، وقد تقدم كلامنا عليه فيه ، ولم أر (أو صلة) في النسخ كلها ، ولعله زيادة من كلام الأخفش ، كتبت مع ترجمة الباب » . شرح السيرافي ٣ / ٦٠ ب .

(٢) عقد سيبويه هذا الباب لأحكام أحد نوعي الخصوص ، وهو (أي) ، وقد تحدث فيه عن الشبه بين الاختصاص ، والنداء ، والغرض من الاختصاص ، وأحكام (أي) في الاختصاص . وغير ذلك .

(٣) هذا سؤال مأخوذ من نصين : أحدهما في مستهل الباب ، وهو قول سيبويه : « وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من بين أمته لأمره أو نهيه أو خبره » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢٣١ - ٢٣٢ (هارون) .

والآخر : قوله في آخر الباب : « ولأندخل (يا) هاهنا ؛ لأنك لست تنبه غيرك » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢٣١ - ٢٣٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء » إلى قوله : « فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢٣٢ (هارون) .

أَيُّهَا الْقَوْمُ ؟ وهل (الرجل) ، و (القوم) في هذا على معنى المخاطب ، أم على معنى المتكلم ؟ ولم وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى معنى المتكلم الذي يختصُّ نَفْسَهُ بذلك الأمر ؟ ومادليله من قول العرب : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ؟ ^(١) .

وماحكم قولهم : على المضاربِ الوضعيةُ أَيُّهَا البائع ؟ وهل (البائع) في هذا هو نفسُ المتكلم ؟ ^(١) .

ولم جازَ هذا الاختصاصُ مع دلالة (أنا) ، و(نحن) عليه ؟ وهل ذلك لما فيه من البيان أَنَّهُ يَلْزَمُهُ بَأَنَّهُ بَائِعٌ ، وقد يجيءُ على التأكيدِ توطئةً لهذا البيانِ في قولك : أنا أَفْعَلُ كذا وكذا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟ ^(٢) .

ومانظيره من قولهم للذي هو مُقْبِلٌ عليهم : كَانَ الْأَمْرُ كَذَا يَا أَبَا فَلَانٍ ؟ ^(٣) . ولم جازَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى طريقةِ النداءِ في : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ، / ١٩٩ ب ، ولم يَجْزُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى حرفِ النداءِ في : يَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ؟ وهل ذلك لأنَّهُ لم يستوفِ معنى النداءِ ؛ إذ هو على الاختصاصِ ، وطلَبِ الإجابةِ ، وإنما هذا البابُ على الاختصاصِ فقط ؟ ^(٤) .

(١) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « وذلك قولك : أما أنا فأفعلُ كذا وكذا أَيُّهَا الرجلُ ، ونفعلُ نحن كذا وكذا أَيُّهَا القومُ ، وعلى المضاربِ الوضعيةُ أَيُّهَا البائعُ ، واللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأردت أن تختصُّ ولأثبهم حين قلت : أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ، وأَيُّهَا الرجلُ ؛ أراد أن يؤكد ؛ لأنه قد اختصَّ حين قال : (أنا) ، ولكنه أكد » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « كما تقول للذي هو مقبلٌ عليه بوجهه مستمعٌ منصتٌ لك : كذا كان الأمرُ يا أبا فلان ؛ توكيداً » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولأتدخل (يا) هاهنا ؛ لأنك لست تنبه غيرك ، يعني : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) .

الجواب عن باب حروف النداء :

الذي يجوز فيه إجراء الحروف التي يُنادى بها على أربعة أوجه :

حرفٌ للبعيد ، وحرفٌ للقريب ، وحرفٌ للوسط بين القريب والبعيد ، وحرفٌ للجميع ؛ ليكون أم حروف النداء .

ولا يجوز أن يُستعمل الحرف الذي هو للقريب في موضع البعيد ؛ لأنه ليس فيه شيء من حروف المد واللين ^(١) .

وحروف النداء خمسة ^(٢) : أيا ، وهيا ، وأي ، والألف ، ويا ، فـ (أيا) ، و (هيا) للبعيد ؛ لأنه قد مُكِّن ^(٣) حرف المد فيه بالألف ، والياء ، وهما حرفا المد ، وإنما (هيا) على بدل الهاء من الهمزة ؛ للمناسبة التي بينهما بمخرج الحرف ^(٤) .

فأما (أي) فللوسط بين القريب والبعيد ؛ لأن فيه حرف مد لم يُمكن تمكين (أيا) ؛ إذ ليس ما قبله [منه ^(٥) ، وهو حرف واحد ، وهي الياء ^(٦) .

-
- (١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٠ ، الأصول ١/ ٣٢٨ ، شرح المفصل ٨/ ١١٨ .
- (٢) زاد الأخفش والكوفيون (آ) ، وزاد الكسائي والفراء (أي) . انظر : شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٤٢ - ٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٦ ، الارتشاف ٣/ ١١٧ ، الجنى الداني ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، المغني ١/ ٢٠ ، المساعد ٢/ ٤٨٢ ، جواهر الأدب ١٨٣ .
- (٣) ب : قد مُكِّن إن ...
- (٤) تبع الشارح ابن السكيت في أن الهاء بدل من الهمزة ، ثم وافقهما الجوهري ، وابن الخشاب ، وابن أبي الربيع والمالقي . انظر : الإبدال ٨٨ ، سرح الصناعة ٢/ ٥٥٤ ، الصحاح ٦/ ٢٥٦٢ (هيا) ، المرجل ١٩١ ، الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٧٢ ، رصف المباني ٤٧٢ ، الارتشاف ٣/ ١١٧ ، الجنى الداني ٥٠٧ ، جواهر الأدب ٣٣٢ ، إبدال الحروف ١١٩ - ١٢١ .
- (٥) يعني أن ما قبله مفتوح ، والفتحة ليست من الياء ، وإنما هي من الألف .
- (٦) ظاهر كلام سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج أن (أي) لنداء البعيد ، وتبعهم الصيمري . انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠ ، المقتضب ٤/ ٢٣٣ ، الأصول ١/ ٣٢٩ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٧ .
- وذهب جماعة من النحويين إلى أنها لنداء القريب ، ومنهم الزمخشري ، وابن معط ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي . انظر : المفصل ٣٠٩ ، الفصول الخمسين ٢١٠ ، شرح المفصل ٨/ ١١٨ ، الكافية ٢٢٨ ، شرح الكافية ٢/ ٣٨١ ، مصابيح المعاني ١٣١ .
- أما مذهب الشارح فقد اختاره ابن أبي الربيع ، والمالقي . انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٧٢ ، رصف المباني ٢١٣ ، التصريح ٢/ ١٦٤ .

وأما النداء^(١) الذي للقريب ؛ فالألفُ ، كقولك : أزيدُ أقبلُ [^(٢)] ، كما قال ذو الرمة^(٣) :

أَدَاراً بِحُزْوَى^(٤) هَجَتْ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً^(٥) . . فمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّقُ^(٦)
فهذا دليلٌ على أنه منها قريبٌ ، وإنما وقف عليها ، فقال هذا القول .
وأما (يا) فهي للجميع ؛ لأنَّ فيها حرفي المدِّ على أتمِّ حالٍ ، مع إيجازِ لفظه ،
فهو أحقُّ بأن يكونَ أمَّا ؛ لتمكُّنه مع خِفَّتِهِ^(٧) .

(١) أ : الياء .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ذو الرمة : (٧٧ - ١١٧ هـ) .

غيلان بن عقبة بن بهيش من بني عدي بن عبدمناة بن أد ، أبو الحارث ، عده ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الإسلام ، وقال عنه أبو عمرو بن العلاء : « خِمْ الشَّعْرُ بِذِي الرُّمَّة » .

انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٣٤ ، الأغاني ١٩ / ٦٧٣٣ - ٦٨٠١ ، وفيات الأعيان ٤ / ١١ - ١٧ .

(٤) ب : لحزوى .

(٥) ب : غيره .

(٦) مطلع قصيدة من الطويل ، يذكر فيها الشاعر صاحبتَه مَيَّة ، ويصف ناقته ، ومامرُّ به في رحلته من الفيافي والمياه .

حُزْوَى : موضعٌ في ديار بني تميم وهو جبلٌ من رمال الدهناء لا يزال معروفاً . انظر : معجم ما استعجم ٢ / ٤٤٣ ، الأماكن ١ / ٣٤٦ ، معجم البلدان ٢ / ٢٥٥ ، ماء الهوى : الدمع الذي يدمعه من الهوى . ويرفض : يسيل متفرقاً . يترقق : يجيء ويذهب في العين من غير أن ينحدر . انظر : ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر ١ / ٤٥٦ .

وجه الاستشهاد : نداء القريب بالهمزة .

ولم يستشهد سيبويه بالبيت في هذا الباب ، وإنما استشهد به في باب : ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم ، على نصب النكرة المقصودة في النداء إذا وصفت ، وطال الكلام ؛ تشبيهاً بالمضاف . انظر : الكتاب ٢ / ١٩٩ ، شرح الرُّماني ٢ / ١٨١ أ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣١١ .

انظر : الديوان ١ / ٤٥٦ ، المقتضب ٤ / ٢٠٣ ، خلق الإنسان ١٤١ ، الزاهر ٢ / ٢٥١ ، أخبار أبي تمام ٣٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣٩ ، الجمل ١٤٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٤٤ أ ، المسائل البصريات ١ / ٥٥٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٨٨ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٣٩ ، العمدة ١ / ١٧٥ ، الجمان ١٥١ ، الإفصاح ١٤٢ ، الحلل ١٩١ ، المنازل والديار ٣١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٠ ب ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٧٨ ، شرح الجمل لابن هشام ٢٣٠ ، الخزانة ٢ / ١٩٠ ، حاشية البغدادى على شرح بانت سعاد ١ / ١٤٨ .

(٧) أوجه تمكُّن (يا) أربعة ، هي : نداء القريب والبعيد بها ، ووقعها في باب الاستغاثة والندبة والتعجب ، ودخولها على (أي) ، وأن القرآن المجيد لم يأت فيه غيرها . انظر : الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

ويجوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ الْأَحْرَفُ الَّتِي لِلْبَعِيدِ وَالْوَسْطِ بَيْنَهُمَا^(١) فِي مَوْضِعِ الْقَرِيبِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ^(٢) :

إِمَّا عَلَى تَنْزِيلِ الْمَنَادِ مَنْزِلَةَ الْغَافِلِ عَنْكَ بِضَرْبٍ مِمَّا يَشْغَلُهُ ، فَيُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِيهِ . وَإِمَّا لِلتَّوَكِيدِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ مُبَالِغَتِكَ فِي أَنَّكَ مَنَادٌ لَهُ بِخَطَابِكَ إِيَّاهُ دُونَ غَيْرِهِ . إِلَّا أَنَّ الْأَغْلَبَ هُوَ مَا بَدَأْنَا بِهِ قَبْلُ .

وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَلْفِ أَنْ تَكُونَ لِلْبَعِيدِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَدٌّ^(٣) .

وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنَ الْأَسْمِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ الَّذِي فِيهِ بِكَوْنِهِ عِلْمًا ، مَعَ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ قَدْ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ حَرْفِ^(٤) النَّدَاءِ^(٥) ، كَقَوْلِهِمْ^(٦) :
حَارِبْنَ كَعَبٍ^(٧)

-
- (١) بينهما : يعني بين البعيد والقريب .
(٢) أشار سيبويه وابن السراج إلى الوجهين . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، الأصول ١ / ٣٢٩ .
(٣) يعني بالألف الهمزة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٣٣ ، الأصول ١ / ٣٢٩ .
(٤) أ : حذف .
(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٣٣ ، الأصول ١ / ٣٢٩ .
(٦) القائل حسان بن ثابت رضي الله عنه : « ... - ٥٤ هـ » .
ابن المنذر بن حرام الأنصاري الخزرجي ، شاعر الرسول ﷺ ، وصاحبه ، عاش في الجاهلية ستين سنة ، وفي الإسلام مثلها ، قدمه ابن سلام على شعراء المدينة .
انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢١٥ - ٢٢٠ ، الشعر والشعراء ١ / ٣٠٥ - ٣٠٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٥٦ - ١٥٨ .
(٧) جزء من مطلع قصيدة من البحر البسيط ، يهجو فيها بني الحارث بن كعب المذحجي ، وتقام البيت :
.... أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ . . . عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ
الجُوفُ : جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف ، والجماخير : جمع جُمُخُور ، وهو العظيم الجسم الخَوَّار .
انظر : الحلل ٢٣٤ .
ورواية المقتضب ٤ / ٢٣٣ : حار بن عمرو
وقد أورد سيبويه في الباب لفظين من الشاهد ، فقال : « كقولك : حار بن كعب » . الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، وكان قد أنشده قبلاً مع البيت الذي يليه في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ، ولا شاهد فيه هناك .
انظر : الكتاب ٢ / ٧٣ - ٧٤ .
انظر : الديوان ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٠ ، الجمل ١٦٩ ، شرح السيرافي ٢ / ١٩١ ب ،
الحجة ١ / ٢٢٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٥٤ ، الحلل ٢٣٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٢ ،
لباب الأبواب ١٨٦ أ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، اللسان ٩ / ٣٥ (جوف) ، المقاصد النحوية ٢ / ٣٦٢ ،
الخزانة ٤ / ٧٢ .

وفي التنزيل : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١) ، وفيه : ﴿رَبَّنَا وَعَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾^(٢) ، و ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾^(٣) .
ولا يجوز حذف حرف النداء من النكرة ، ولا المبهم^(٤) ؛ لأنه قد حذف منه (أيها) ؛ إذ الأصل : يا أيها الرجل ، ويا أيها ، فلم يجمع عليه حذف حرف النداء ، وحذف الوصلة إلى نداءه ؛ لئلا يخل به^(٥) .
/ ٢٠٠ أ ويجوز : مَنْ لا يزال مُحْسِنًا أَفْعَلْ كَذَا وكذا ؛ لأنه ليسَ مَّا حُذِفَ معه (أيها)^(٦) ، فيصلح حذف حرف النداء ؛ لأنه لا يخلُ به .
وقال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي^(٧)

-
- (١) تمامها : ﴿.... وَاسْتَقْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِّنَ الْخَاطِئِينَ﴾ يوسف : ٢٩ .
(٢) تمامها : ﴿.... وَلَا تَحْزِنَا يَوْمَ الْفَيْصَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ آلِإِمِّيَّعَادَ﴾ آل عمران : ١٩٤ .
(٣) تمامها : ﴿.... فَمَنْ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ مَيِّتٌ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ كَافِرٌ تَوَّابٌ﴾ إبراهيم : ٣٦ .
(٤) نُقِلَ عن الكوفيين جواز الحذف مع اسم الإشارة ، وضعفه جامع العلوم الباقولي ، وجعله ابن مالك قليلاً .
انظر : كشف المشكلات ١/ ٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٦ ، شرح الكافية ١/ ١٦٠ .
(٥) هذا تعليل سيبويه وابن السراج ، وقال به المبرد في (المقتضب) بعد أن خطأه في (مسائل الغلط) ، وأرجع امتناع الحذف مع اسم الإشارة والنكرة المقصودة إلى أن حرف النداء عوض في الأول عن الإشارة التي أزالها النداء ، وهو قول المازني ، وعوض في الثاني عن (أل) . وقد تعقبه ابن ولاد في حديث طويل .
وتعليل سيبويه ومن تبعه يدخل فيه أسماء الإشارة وغيرها من المبهمات ؛ ولذا اكتفوا به .
انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٠ ، المقتضب ٤/ ٢٥٨ - ٢٥٩ ، الأصول ١/ ٣٣٨ ، الانتصار ١٤٨ - ١٥٠ ، شرح السيرافي ٣/ ٥٩ - ٦٠ أ ، أسرار العربية ٢٢٨ ، الملخص ٤٧٣ ، شرح الكافية ١/ ١٦٠ .
(٦) هذا تعليل سيبويه . انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٠ .
ويظهر منه أن ضابط الحذف مع المبهم ، والنكرة المقصودة عند سيبويه والشارح هو : جواز الحذف مَّا لا توصفُ به (أي) ، ومنعه مَّا توصفُ به .
وقد ألزم الرضيُّ من جعل هذا ضابطاً لحذف حرف النداء مطلقاً أن يجيز الحذف من : يا غلامَ رجلٍ ، ويا خيراً من زيدٍ ، لأنَّ المنادى فيهما لا يوصفُ بـ (أي) . انظر : شرح الكافية ١/ ١٦٠ .
(٧) تقدم تخريج البيت في ص : ٢٠٨ .

فحذف (يا) مع النكرة للضرورة على تشبيهه بالمعرفة التي تُحذف معه (يا) ^(١).

وقيل في مثل : افتد مخنوق ، وأصبح ليل ، و :

أطرق كرا ^(٢) ...

وهو قليل نادر ، وإنما جاز للإيدان بقوة النداء على التغيير ، مع أن المثل نادر ، فشوكل به النادر في حذف حرف النداء .

ولا يجوز في المستغاث به إلا (يا) ؛ لأنها أم حروف النداء ، تدخل في سائر وجوهه ^(٣) من أصله وفرعه ، فأصله النداء المجرد ، وفرعه نداء المستغاث به ، ونداء

(١) فهم المازني والبرذ من إطلاق سيبويه مصطلح النكرة - هنا - أنه يجعل المنادى المقصود في البيت والأمثال نكرة بعد النداء ، فرداً عليه .

وقد تعقبها ابن ولاد ، والسيرافي ، وأبو نصر القرطبي ، فائبتوا أن سيبويه نظر إلى حال المنادى قبل النداء ، يقول السيرافي : (ادعاء أبي العباس هذا على سيبويه هو الخطأ ، والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه ! أترى سيبويه يعتقد أن (مخنوق) ، و (ليل) نكرتان ، وهو يضمها بغير تنوين ، وإنما معنى : حذف (يا) من النكرة ، يعني ما كان نكرة قبل النداء ، فورد النداء ، فصار معرفة من أجله وبه ، ومثل هذا كثير في الكلام . شرح السيرافي ٣ / ١٦٠ أ . وانظر : الانتصار ١٥١ - ١٥٢ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٤٤ ، التعليقة ٣٧٣ / ١ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٨ ، شرح المعلقات للتبريزي ٦٤ .

وإنما أثر سيبويه - هنا - مصطلح النكرة ناظراً إلى ما قبل النداء ؛ لسببين :

أحدهما : أنه قصد التفريق بين ما تحذف منه (يا) بكثرة ، وهو ما كان معرفة قبل النداء ، وما يقل حذفها منه ، وهو ما كان نكرة قبل النداء ، فلو أطلق عليهما جميعاً مصطلح المعرفة ؛ لكان ذلك ملبساً .

والآخر : أنه استغنى بما ذكره قبلاً في باب : ما ينصب على المدح والتعظيم أو الشتم ، فقد نص على أن النكرة المقصودة تتعرف بالنداء ، إذ يقول : (وزعم الخليل - رحمه الله - أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخل في النداء ؛ من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : يارجل ، ويا فاسق ، فمعناه كمعنى : يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ، وصار معرفة ؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده . الكتاب ٢ / ١٩٧ .

(٢) تقدم تخريج هذه الأمثال في ص : ٢٠٩ .

(٣) استعمل الشارح (سائراً) بمعنى (جميع) ، وقد خطأ هذا الاستعمال الزبيدي والحريري وابن الجوزي وأبو السعادات بن الأثير والصفدي ، ورأوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الباقي ؛ وصححه ابن بري وابن منظور وابن الحنبلي ، وأنشد ابن بري قول ذي الرمة :

معرساً في بياض الصبح وقعته . . . وسائر السير إلا ذاك منجذب

وفي (اللسان) أن (سائراً) بمعنى الباقي إذا كانت من (سأرسار) ، وبمعنى الجميع إذا كانت من (ساريسير) .

انظر : لحن العامة ٢١٥ (الملحق) ، درة الغواص ٣ - ٤ ، حواشي ابن بري وابن ظفر ٨ ، تقويم اللسان ١٢٢ ، النهاية في غريب الحديث ٢ / ٣٢٧ ، تهذيب الخواص ١١٦ - ١١٧ ، اللسان ٤ / ٣٤٠ (سار) ، ٣٩٠ (سير) ، تصحيح التصحيف ٣٠٢ - ٣٠٣ ، عقد الخلاص ١٧١ - ١٧٤ ، حاشية البغدادى على شرح بانة

سعاد ١ / ٧٣٥ - ٧٣٨ .

المدوب .

ولايجوز حذفها من المستغاث به ؛ لأنه أحقُّ بمدِّ الصوت للاجتهاد في الاستغاثة ، مع أنه يطلبُ الإجابة ، وكشف البلية ، فهو موضعُ تحقيقٍ ، وتوكيدٍ ^(١) .
وكذلك التعجبُ يلزمه (يا) ^(٢) ؛ لأنه قد دخله مع النداء معنى التعجب ، فلم يصلح فيه الحذف ؛ لأنه لما زاد المعنى ؛ اقتضى زيادة اللفظ ، أو تمامه ^(٣) .
ولايجوز حذف (يا) ، أو (وا) من الندبة ؛ لأنها موضعُ اجتهادٍ في مدِّ الصوت للبيان عن عظيم ما نزل من المصيبة ، ومع ذلك أنَّ الندبة موضعُ ترنُّمٍ على طريق التحزُّن ، فلا يصلح فيها الحذف ^(٤) .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ .

(٢) مثال التعجب : ياللناس . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٦ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ ، الارتشاف ٣ / ١١٧ .

(٣) انظر تفصيل مسألة اقتضاء زيادة المعنى زيادة اللفظ في : الخصائص ٣ / ٢٦٤ - ٢٦٩ ، الأشباه والنظائر ١ / ٣٤٨ - ٣٥١ .

(٤) ذكر الرضيُّ علّةً أخرى لمنع الحذف من المتعجب منه والمدوب ، وهي أنَّ هذين مناديان مجازاً ، ولا يقصد فيهما حقيقة التنبية والإقبال ، فلما نُقِلَا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما ألزِمَا لفظَ علَمِ النداء ؛ تنبيهاً على الحقيقة المنقولين هما منها . انظر : شرح الكافية ١ / ١٦٠ .
وانظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، المقتضب ٤ / ٢٦٨ ، الأصول ١ / ٣٥٥ .

الجواب عن باب الجاري على طريق النداء من غير أن يكون منادى :

الذي يجوز فيه إجراؤه على طريق النداء في (أيها) ، ونصب المضاف^(١) .
ولا يجوز إدخال حرف النداء عليه ؛ لأنه ليس بمنادى^(٢) ، وإنما^(٣) هو مُشَبَّهٌ
للمنادى في الاختصاص الذي يدلُّ عليه الكلام دلالة التضمن^(٤) من غير إفصاح
بذكر الاختصاص ، فوجب له ما يدلُّ على هذا الاختصاص ، ولم يجب له حرف
النداء ؛ لأنه ليس بمنادى .

ونظير ذلك إجراء الكلام على طريق الاستفهام من غير استفهام للتسوية التي
يكون عليها الاستفهام ، كقولك : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ، و ما أَدْرِي أَفَعَلَ

(١) يُشير الشارح إلى نوعي الاختصاص :

أحدهما : (أي) التي تجري في الاختصاص مجراها في النداء ، فتبنى على الضم ، وتوصف بما فيه (أل) ، ولها
عقد هذا الباب .

والآخر : ما يجري مجرى المنادى المضاف في النصب ، وهو موضوع الباب الآتي .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٢ ، المقتضب ٣/ ٢٩٩ ، الأصول ١/ ٣٦٧ ، شرح السيرافي ٣/ ٦٠ ب ، شرح
المفصل ٢/ ١٧ ، شرح الكافية ١/ ١٦١ .

(٣) ب : فإنما .

(٤) ذكر الشارح في أول الشرح أن دلالة الألفاظ على وجهين :

الأول : دلالة تصريحية ، وهي التي يوضع فيها اللفظ لمعنى لينبئ عنه من جهة الوضع ، ويسمى أهل المنطق
دلالة المطابقة كدلالة لفظ (الحائط) على الحائط .

والثاني : دلالة تضمنية ، وهي التي تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر ، لامن جهة الوضع . وقد مثل لها
الشارح بدلالة اسم الفاعل على المفعول . انظر : المجلد الأول ١٣ أ .

وعرفها الشلوبين بأنها دلالة اللفظ على بعض ما وضع له كدلالة الفعل على الحدث . انظر : شرح المقدمة
الجزولية ١/ ٢٣٨ .

وقد تحدث عن هذه الدلالة أهل المنطق والأصوليون والبلاغيون .

وذكروا نوعاً ثالثاً للدلالة وهو دلالة الالتزام . انظر : معيار العلم ٤٣ ، الإيضاح لتلخيص المفتاح ٣/ ٣ ،
شروح التلخيص ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٦ ، تحرير القواعد المنطقية ٢٩ ، الإيهاج في شرح المنهاج ١/ ٢٠٤ ، شرح
السلم ٥١ - ٥٣ .

ومراد الشارح - هنا - أن أسلوب الاختصاص دل على معنى (أختص) من غير تصريح به ، كما دل أسلوب
النداء على (أدعو) من غير تصريح به .

أَمْ لَمْ يَفْعَلْ^(١) ، إِلَّا أَنْ هَذَا أَتَى بِصِيغَةِ الاستفهامِ عَلَى التَّمَامِ ، وَاخْتَصَّ أَتَى بِطَرِيقَةِ
النَّدَاءِ مِنْ غَيْرِ تَمَامٍ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقَةِ^(٣) مِنْ غَيْرِ حَرْفِ النَّدَاءِ ، وَلَيْسَ
/ ٢٠٠ ب كَذَلِكَ الاسْتِفْهَامُ .

وَتَقُولُ : أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَأَيُّهَا الرَّجُلُ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ^(٤) لَا
الْمُخَاطَبُ ، عَلَى جِهَةِ اخْتِصَاصِهِ بِالْفِعْلِ الَّذِي ذَكَرَ لَهُ ؛ تَحْقِيقاً^(٥) لَذَلِكَ وَتَوْكِيداً ،
وَدَلِيلُهُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ .

يَتْلُوهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَتَقُولُ : نَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ .
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَصَحْبِهِ ، وَأَتْبَاعِهِ
أَجْمَعِينَ ، وَسَلِّمْ تَسْلِيماً كَثِيراً ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

(١) بَيْنَ السِّيْرَافِيِّ هَذَا التَّنْظِيرَ فَذَكَرَ أَنَّ (أَيُّهَا) اسْتَعِيرَ مِنَ الْمَنَادَى لِلْمَخْتَصِّ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْاِخْتِصَاصِ كَمَا
اسْتَعِيرَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لِمَا شَارَكَ الاسْتِفْهَامُ فِي التَّسْوِيَةِ . انْظُرْ : شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ١٦١ . وَانْظُرْ : الْكِتَابُ
٢ / ٢٣٢ ، الْمُقْتَضِبُ ٣ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، الْأَصُولُ ١ / ٣٦٧ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢ / ١٧ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ
١ / ١٦١ ، الْمُلَخَّصُ ٤٧٥ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ٣ / ٢٢٩ .

وَأَشِيرُ إِلَى أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ قَدْ نَقَلَ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِاخْتِصَارٍ . انْظُرْ : تَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ ٣٦٣ .
(٢) يَعْنِي أَنَّ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ ذَكَرَ فِي : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ، أَمَّا الْاِخْتِصَاصُ فَلَا يَذْكُرُ فِيهِ حَرْفُ
النَّدَاءِ .

(٣) يَعْنِي بِالطَّرِيقَةِ طَرِيقَةُ النَّدَاءِ ، وَهِيَ وَرُودُ الْاِخْتِصَاصِ بِلَفْظِ (أَيُّهَا) الَّذِي لَا يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ . انْظُرْ :
شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ٦٠ ب .

(٤) هَذَا يَدْخُلُ فِيمَا يَسْمِيهِ الْبَلَاغِيُونَ التَّجْرِيدَ الْمُخَصَّصَ ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ بِكَلَامٍ هُوَ مُخَاطَبٌ لْغَيْرِهِ وَهُوَ يَرِيدُ بِهِ
نَفْسَهُ . انْظُرْ : الْمَثَلُ السَّائِرُ ١ / ٤٠٦ ، مَقْدَمَةُ تَفْسِيرِ ابْنِ النَّقِيبِ ٣٥٠ ، طَرَاذُ الْحُلَّةِ ٥٣٥ .

(٥) أ : تَخْفِيفاً .

٢٠١ / الجزء الخامس والعشرون من شرح كتاب سيبويه ، إملاء أبي
الحسن علي بن عيسى النحوي ، رحمه الله عليه .

٢٠١ ب بسم الله الرحمن الرحيم ، رب يسر ولا تعسر .
وتقول : نحن نفعل كذا وكذا أيها القوم ، وعلى المضارب الوضيعة أيها
البائع^(١) ، فالبائع^(٢) هو المتكلم .

وإنما جاز ذلك - مع قوله : أنا - على طريق التوكيد ؛ لئلا يتوهم أنه يدخل
معه في خبره غيره ممن يتبعه ، ويوافقه على رأيه ، فحقق الاختصاص بهذا الأمر .
ونظيره قولك لمن^(٣) هو مقبل عليك ، قريب منك ، منصت لك : يا أبا فلان ،
فهذا تحقيق لتوجيه الخطاب إليه ؛ لئلا يتوهم أنه يدخل في الخطاب غيره ممن حضر ،

(١) نص سيبويه على عدم جواز مجيء الاختصاص بعد الغائب . انظر : الكتاب ١ / ٢٣٦ .
وهذا المثال الذي أورده الشارح تابعاً لسيبويه ظاهره وقوع الاختصاص بعد الغائب ، وهو (المضارب) ، أي :
المقارض . وقد وجه ذلك بتوجيهين :
أحدهما : أنه تحريف وقع في بعض النسخ ، وصوابه : علي صارت الوضيعة أيها المضارب وأيها البائع . وهذا
الوجه نقله السيرافي عن بعض العلماء ، ورجحه ، إذ يقول : « وقيل : في بعض النسخ : علي صارت ،
وهذا أشبه بالصواب » .
والآخر : أنه من وضع الظاهر موضع المضمرة ، والمعنى : علي صارت الوضيعة ، أو على المضارب الذي هو
أنا أو أنت الوضيعة أيها البائع .
ويبعد التوجيه الأول الأمور الآتية :

- ١ - تمثيل المبرد بهذا المثال كما ورد في (الكتاب) .
- ٢ - قول الفارسي لما سئل عنه : « لاعلم لي بوجه ذلك » . وهو ممن وصفوا بالناية بالكتاب .
- ٣ - أن السيرافي ناقل هذا الوجه اعتمد في توثيق نص (الكتاب) على نسخ عديدة ، منها : نسخة
القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري ، ونسخة المبرد ، ونسخة الزجاج ، ونسخة ابن السراج ،
ونسخة مبرمان ، فلما قال - هنا - : « وقيل في بعض النسخ ... » دل ذلك على أن النسخ التي بين
يديه مطبقة على إيراد المثال بلفظ الغائب .

انظر : الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) ، المقتضب ٣ / ٢٩٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٦١ ب ،
الارتشاف ٣ / ١٦٦ ، المساعد ٢ / ٥٦٨ .

(٢) ب : فالتابع .

(٣) أ : أين .

أَوْ قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُوجَّهَ الْكَلَامُ إِلَيْهِ ^(١) ، فَيَجُوزُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ،
وَلَا يَجُوزُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا [يَا] ^(٢) أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنَادَةٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ
مَخْتَصَّةٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذُكِرَ مِنْ طَلَبِ الْمَغْفِرَةِ لَهُ .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، الأصول ١ / ٣٦٧ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

باب الاختصاص الذي يجري^(١) على طريقة النداء في النصب^(٢)

الغرض فيه :

أن يُبين ما يجوز في الاختصاص الذي يجري على طريقة النداء في النصب مما لا يجوز^(٣).

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاختصاص الذي يجري على طريقة النداء في النصب ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟^(٤).

ولم لا يجوز أن يمتنع منه الألف واللام كما امتنع من المنادى ؛ إذ هو على طريقة النداء ؟ وهل ذلك لأن الاختصاص ليس فيه ما يعرف الاسم من أجل امتناع حرف النداء منه ، كما بينا قبل ؟^(٥).

وما حكم قولهم : إنا - معشر العرب - نفعل كذا وكذا ؟ ولم انتصب : معشر العرب ؟ وهل ذلك على معنى : أعني ، أو أختص ، كما ينتصب المضاف في النداء

(١) أ : يجوز .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٧ - ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٩ (هارون) .

(٣) عقد سيبويه الباب للنوع الثاني من نوعي الاختصاص ، وهو ما كان اسماً دالاً على مفهوم الضمير ، مقترناً بـ (أل) ، أو مضافاً ، أو علماً . وتحدث فيه عن العامل فيه ، والفرق بينه وبين المنادى ، وأكثر الأسماء وروداً فيه ، والغرض من الاختصاص ، وما يمتنع بعده الاختصاص ، وغير ذلك .

(٤) معاد في : ب .

(٥) انظر ص : ٢١٩ .

والسؤال عن نصيب لسيبويه : أحدهما قوله في صدر الباب : « ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء ؛ لأنهم لم يجروها على حروف النداء » . والآخر : قوله : « فإنما أدخلت الألف واللام ؛ لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه [يريد : النصب] ، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء ؛ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول : يا العرب » . الكتاب ١ / ٣٢٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ (هارون) .

وسعيد الشارح السؤال بعداً ، انظر ص : ٢٢٦ .

على تقدير : أعني ، وإن لم يظهر العامل ؟^(١) .

ولم لا يجوز أن يظهر العامل في الاختصاص ، كما جاز أن يدخله الألف واللام ؟ وهل ذلك للاستغناء عن العامل الذي يخرجُه عن طريقة النداء^(٢) ، ولا يستغني عن الألف واللام ؛ للحاجة إلى تعريف الاسم ؟ .

وهل إظهار العامل يخرجُه إلى الخبر ، كما أنه لو ظهر العامل في النداء ؛ لأخرجُه عن حد النداء إلى الخبر في قولك : عبد الله ، لو قلت : أعني عبد الله ؛ لبطل النداء ، فكذلك لو قلت : إنا أعني معشر العرب ؛ لخرج عن حد الاختصاص الذي على طريقة النداء إلى الخبر ، فلا يجوز أن يظهر العامل في الاختصاص كما لا يجوز أن يظهر في النداء ؛ لأنه يخرجُه / ٢٠٢ أ عن حده ، ولا يخرجُه لحاق الألف واللام ، ولا امتناع حرف النداء ؛ لأن ما بقي فيه من خاصّة النداء دليل على الاختصاص الذي يجري على طريقة النداء ، ولو ظهر العامل لم يبق ما يدل على تلك الطريقة ؟ .

وما الشاهد في قول عمرو بن الأهتم^(٣) :

إنا - بني منقر - قوم ذوو حسب . . . فينا سراة بني سعد وناديها^(٤) ؟

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : إنا - معشر العرب - نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : أعني ، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتفوا بعلم مخاطب ، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن مابعد محمول عليه » . الكتاب ١ / ٣٢٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٣ (هارون) . ومابعد من الأسئلة مفرغ عنه حتى قوله : « ولو ظهر العامل لم يبق ما يدل على تلك الطريقة .

(٢) يعني : لو ظهر العامل لخرج الاختصاص عن طريقة النداء في النصب بعامل مضمّر .

(٣) عمرو بن الأهتم (٥٧ - ٥٠٠ هـ) .

هو عمرو بن سنان بن سمي المنقري التميمي ، رضي الله عنه ، لقب أبوه بالأهتم ؛ لأن ثنيته هُتمت يوم الكلاب ، شاعر مضمّر ، كان في وفد تميم إلى المصطفى ﷺ ، يكنى أبا ريعي ، وبه يضرب المثل في البيان . انظر : من اسمه عمرو من الشعراء ١١٦ - ١١٩ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٣٢ - ٦٣٤ ، الاستيعاب ٢ / ٥٣٥ - ٥٣٨ ، سرح العيون ١٤٨ - ١٥١ .

(٤) من البسيط ، من قصيدة يفتخر فيها بقومه .

منقر : هو ابن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . انظر : جمهرة النسب ٢٣١ - ٢٣٢ ، النسب ٢٣٩ ، جمهرة أنساب العرب ٢١٦ - ٢١٧ .

وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى الْاِفْتِخَارِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الاختصاصَ بالذِّكْرِ لِمَا قَدْ دُلَّ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ إِنَّمَا هُوَ لِتَحْقِيرٍ ، أَوْ تَعْظِيمٍ ، فَلَمَّا قَالَ : إِنَّا ، دَلَّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، فَصَارَ ذِكْرُهُ بَنِي مَنْقَرٍ لِلتَّعْظِيمِ فِي مَفْهُومِ الْكَلَامِ ؟ ^(١) .

وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ ^(٢) :

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ . . . زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ ^(٣)

فهذا على الافتخار ؟ .

وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤَبَةَ ^(٤) :

/ = سَرَاةٌ : جَمْعُ (سَرِيٍّ) جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَهُوَ الرَّفِيعُ مِنَ النَّاسِ . النَّادِي : الْجُلُوسُ يَنْدُو إِلَيْهِ مِنْ حَوَالِيهِ ، وَلَا يُسَمَّى نَادِيًّا حَتَّى يَكُونَ فِيهِ أَهْلُهُ . انْظُرْ : التَّهْذِيبُ ١٣/ ٥٣ (سَرَى) ، ١٤/ ١٩٠ (نَدَا) .
وَفِي الْحِمَاسَةِ الشَّجَرِيَّةِ ، وَاللِّسَانِ (عَفَفَ) بَنُو مَنْقَرٍ ، وَاعْتَمَدَهَا جَامِعُ شُعْرَابِنِ الْأَهْتَمِ ، وَلَا شَاهِدَ فِيهَا .
وَرَوَايَةُ النَّصَبِ أَبْلَغُ فِي تَأْدِيَةِ الْاِفْتِخَارِ الَّتِي أَرَادَهَا الشَّاعِرُ .

انْظُرْ : شُعْرَابِنِ الْأَهْتَمِ ١٠٠ ، الْكِتَابُ ٢/ ٢٣٣ ، الْكَامِلُ ١/ ٣٩٤ ، الْاِنتِصَارُ ١٥٣ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِلنَّحَاسِ ٢٤٨ ، شَرْحُ السَّيْرَافِيِّ ٣/ ٦١ ب ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِابْنِ السَّيْرَافِيِّ ٢/ ٢٠ ، النُّكْتُ ١/ ٥٧١ ، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١/ ٣٢٧ ، الْحِمَاسَةُ الشَّجَرِيَّةُ ١/ ١٨٩ ، الْمَجْمُوعُ الْمَغِيثُ ١/ ١٢٠ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/ ١٨ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ وَالْمَفْصَلِ ٢١٦ ب ، اللِّسَانُ ٩/ ٢٥٣ (عَفَفَ) ، الْهَمْعُ ١/ ١٧١ ، الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ٣/ ١٣ ، رَغْبَةُ الْأَمَلِ ٢/ ٦٨ .

(١) هَذَا سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ بَعْدَ إِشَادَةِ بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ : « فَإِنَّمَا اخْتَصَّ الْأَسْمَ هَاهُنَا ؛ لِيُعْرَفَ بِمَا حُمِلَ عَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وَفِيهِ مَعْنَى الْاِفْتِخَارِ » . الْكِتَابُ ١/ ٣٢٧ (بُولَاق) ، ٢/ ٢٣٤ (هَارُون) .

(٢) الْفَرَزْدَقُ (. . . - ١١١٠ هـ) .

أَبُو فِرَاسٍ ، هَمَّامُ بْنُ غَالِبٍ بْنُ صَعْصَعَةَ مِنْ بَنِي مُجَاشِعٍ بْنِ دَارِمٍ التَّمِيمِيِّ ، وَالِدُهُ سَيِّدُ بَادِيَةِ تَمِيمٍ ، وَهُوَ مِنْ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ الْأُمَوِيِّينَ ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ : « كَانَ الْفَرَزْدَقُ يُشَبَّهُ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ بِزُهَيْرٍ » .
انْظُرْ : الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ١/ ٤٧١ - ٤٨٢ ، وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ ٦/ ٥٦ - ١٠٠ .

(٣) مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ، مَطْلَعُهَا :

عَرَفَتْ الْمَنَازِلَ مِنْ مَهْدَدٍ . . . كَوَحِي الزُّبُورِ لَدَى الْغَرْقَدِ

مَهْدَدٌ : اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَالْمِيمُ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً ؛ لَأَدْغَمْتَ الدَّالَانَ . انْظُرْ : اللِّسَانُ ٣/ ٤١١ (مَهْدَد) .
الْغَرْقَدُ : مَا عَظُمَ مِنْ شَجَرِ الْعُوسَجِ ، سُمِّيَتْ بِهِ مَقَابِرُ بَقِيْعِ الْغَرْقَدِ . انْظُرْ : عَمْدَةُ الطَّبِيبِ ٢/ ٤٦٣ ، مَرَاوِدُ الْاِطْلَاعِ ٢/ ٩٩٠ . زُرَّارَةٌ : هُوَ ابْنُ عُدُسَ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمٍ ، وَمَعْبُدٌ أَحَدُ أَوْلَادِهِ الْعَشِيرَةِ . انْظُرْ :
النَّسَبُ لِأَبِي عُبَيْدٍ ٢٣٣ ، الْإِنْبَاسُ ٢٠٧ - ٢١٠ ، الْمَنَاقِبُ الْمَزِيدِيَّةُ ٢/ ٥١٤ وَمَابَعْدَهَا .

انْظُرْ : دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ ١/ ٢٠٢ ، الْكِتَابُ ٢/ ٢٣٤ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِلنَّحَاسِ ٢٤٨ ، شَرْحُ السَّيْرَافِيِّ ٣/ ٦١ ب ، النُّكْتُ ١/ ٥٧١ ، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١/ ٣٢٧ ، الْمُلَخَّصُ فِي ضَبْطِ قَوَائِنِ الْعَرَبِيَّةِ ٤٧٤ .

(٤) فِي (شَرْحِ السَّيْرَافِيِّ ٣/ ٦١ ب) : ذُو الرُّمَّةِ ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا فِي غَيْرِهِ ، فَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ .

بنا - تميماً - يُكشَفُ الضَّبَابُ^(١) ؟

وما وجه قولهم : نحنُ - العربُ - أقرى الناسِ لضيْفٍ ؟ ولم جاز دخول الألفِ واللامِ في (العربُ) ، وهو في موضعِ المنادى على طريقته ؟ وهل ذلك لأنه لما امتنعَ حرفُ النداءِ الذي يُعرِّفه ؛ لحقت الألفُ واللامُ للتعريفِ ؛ لأنه لا يصلحُ الافتخارُ على طريقة الاختصاصِ بما هو نكرةٌ ؟^(٢)

ولم وجب فيه النصبُ ، ولم يَجْزُ الرُّفْعُ كما يجوزُ في صفةِ المنادى المضموم ؟ وهل ذلك لأن الصِّفةَ تَبَعَتِ الموصوفَ على شبهِ المرفوعِ ، وليس كذلك ما فيه الألفُ واللامُ من غيرِ إتياعٍ ولا وقوعِ مَوْقِعِ المنادى في الخطابِ ؛ لأنه لا يَجِبُ للاسمِ في النداءِ أن يُبْنَى إلا بأن يكونَ مَعْرِفَةً ، مُفْرَداً ، مخاطباً ، فإذا بطلَ الخطابُ ؛ بطلَ البناءُ ؛ لخروجه عن شبهِ المكنيِّ ؟^(٣)

ولم لو قال شاعرٌ : يا العربُ ؛ لضمَّ الاسمَ ، كما قال في الضَّرورةِ^(٤) :

(١) من الرجز ، وقبله :

رَأَحَتْ وَرَاحَ كَعَصَا السَّيْسَابِ

السَّيْسَابُ : أصله (السَّيْسَان) ، وهو شجرٌ للزينة ينبت من حبه ، ويطول ، ولا يبقى مع الشتاء ، وله ثمرٌ كخرايط السَّمْسَمِ . انظر : التكملة والذيل والصلة ١٥٧/١ .

الضَّبَابُ : جمع (ضَبَابَةٍ) ، وهو ندى كالغبار يَغْشَى الأرضَ بالغدوات ، فضرِبَ الضَّبَابُ مثلاً لشدة الأمر ، أي : بنا تُكشَفُ الشَّدائدُ في الحروبِ وغيرها . انظر : لباب الألباب ١٨٧ أ ، الخزانة ٤١٣/٢ - ٤١٤ .

انظر : ديوان رؤبة ١٦٩ ، الكتاب ٢٣٤/٢ ، شرح السيرافي ٦١/٣ ب ، النكت ٥٧١/١ ، تحصيل عين الذهب ٣٢٧/١ ، لباب الألباب ١٨٧ أ ، شرح المفصل ١٨/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٤/٣ ، شرح الكافية ١٦١/١ ، الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٧٤ ، شرح ألفية ابن معط ١٠٨٤/٢ ، الارتشاف ١٦٧/٣ ، توضيح المقاصد ٦٣/٤ ، شرح التسهيل للمراي ٥١٦ ، المساعد ٥٦٧/٢ ، المقاصد النحوية ٣٠٢/٤ ، الهمع ١٧١/١ ، شرح الأشموني ١٩١/٢ ، الخزانة ٤١٣/٢ ، الدرر اللوامع ١٥/٣ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال : نحنُ العربُ أقرى الناسِ لضيْفٍ ، فإنما أدخلت الألفَ واللامَ ؛ لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه ، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء ، ألا ترى أنه لا يجوزُ لك أن تقول : يا العربُ » . الكتاب ٣٢٧/١ (بولاق) ، ٢٣٤/٢ (هارون) .

(٣) المقصودُ بالمكنيِّ - هنا - ضميرُ المخاطبِ . انظر : شرح الكافية ١٣٣/١ ، والمسألة مفرَّعة عن السؤال السابق .

(٤) لم أقف على قائله .

فيا الغلامان اللذان فرّا^(١) . . . إيا كما أن تُكسبانا شرّاً^(٢)

وإذا قال : نحنُ - العربُ - أقرى الناسِ لضيْفٍ ؛ لم يَجْزُ إلا النَّصْبُ ، وكذلك لو قال : نحنُ - الغلامينِ - أشجعُ الناسِ ، على الاختصاصِ والافتخارِ ؛ لم يَجْزُ إلا النَّصْبُ ؟^(٣) .

ولمَ جاز دُخُولُ (أي) وَحْدَهَا مِنْ علاماتِ النداءِ ، ولمَ يَجْزُ دُخُولُ غيرها مِنْ حروفِ النداءِ^(٤) ؟ وهل ذلك لأنَّ (أيّاً) وَصْلَةٌ إِلَى ذِكْرِ مَا فِيهِ الألفُ واللامُ في النداءِ ، يَصْلُحُ أَنْ تُذَكَّرَ ، وَيَصْلُحُ أَنْ تُتْرَكَ فِي النداءِ ، فيقالُ : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ويارجلُ ، وليس كذلك حروفُ النداءِ ؛ لأنها تَدْخُلُ لِيُجِيبَ الْمَنَادَى الْمُخَاطَبُ ، وليس ذلك في الاختصاصِ ؛ لأنه للمتكلِّمِ ، لا للمخاطَبِ ؟

ولمَ جاز : إني - أَيُّهَا الرَّجُلُ - أفعلُ كذا ، ولم يَجِبْ / ٢٠٢ ب مثل ذلك في قولهم : نحنُ - أَيُّهَا العربُ - أقرى الناسِ لضيْفٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ (أيّاً) في النداءِ يَصْلُحُ أَنْ تُذَكَّرَ ، وَأَنْ تُتْرَكَ ، فجرتْ [في]^(٥) الاختصاصِ على تلك الطريقة^(٦) ؟ وما الشَّاهدُ في قول لبيدٍ^(٧) :

(١) ب : قرأ .

(٢) من الرجز .

انظر : المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، الأصول ١ / ٣٧٣ ، اللامات ٥٣ ، اشتقاق أسماء الله تعالى ٣٠ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٧ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٥٥ ، الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، أسرار العربية ٢٣٠ ، التبيين ٤٤٦ ، شرح المفصل ٩ / ٢ ، التوطئة ٢٩٠ ، شرح الجمل ٢ / ٩٠ ، لباب الإعراب ٣٠٦ ، شرح الكافية ١ / ١٤٦ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٤٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ٢١٥ ، التصريح ٢ / ١٧٣ ، المطالع السعيدة ١ / ٣٤٦ ، الخزانة ٢ / ٢٩٤ .

(٣) هذا السؤال مبني علي ما قبله .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء (أي) وحدها ، فجرى مجراه في النداء » . الكتاب ١ / ٣٢٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٤ (هارون) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) هذه المسألة مفرغة عن المسألة التي قبلها .

(٧) لبيد رضي الله عنه : (... - ٤١ هـ) .

هو ابن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب ، من بني عامر بن صعصعة ، كان شريفاً في الجاهلية والإسلام ، قدم على رسول الله - ﷺ - مع وفد قومه بني كلاب ، فأسلم ، وهاجر ، وحسن إسلامه / =

نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَةِ^(١) ؟

فَلِمَ رُفِعَ (بنو) ؟ وَهَلَّا نُصِبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَفْخَرٌ ؛ إِذْ هُوَ كَثِيرٌ^(٢) فِي النَّاسِ أَنْ يَكُونُوا بَنِي أُمِّ الْبَنِينَ ، فَلَا مَعْنَى لِلْاِفْتِخَارِ بِهَذَا ، فَجَاءَ عَلَى طَرِيقِ الْخَبَرِ ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْاِفْتِخَارِ ؟^(٣) .

وَمَا وَجَّهَ قَوْلُهُمْ : إِنَّا - مَعْشَرُ الصَّعَالِيكِ - لِأَقْوَى بَنَى عَلَى الْمُرُوءَةِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى تَصْغِيرِ أَمْرِهِمْ ؛ إِذْ يَجْرِي النَّقِيزُ فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّعْظِيمِ مَجْرَى وَاحِدًا ؟^(٤) .

/ = ثم نزل الكوفة أيام الفاروق - رضي الله عنه - فأقام بها حتى مات .

انظر : المعمرين ٨٥ - ٨٧ ، الأغاني ١٦ / ٥٧١٨ - ٥٧٤١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٧٠ - ٧١ ، الإصابة ٣ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(١) من أرجوزة قالها بين يدي النعمان بن المنذر ، مطلعها :

لَا تَزْجُرِ الْفَتَيَانِ عَنْ سُوءِ الرَّعَةِ

الرَّعَةُ : حالة الأحمق التي رضي بها . انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٣٨١ .

أُمُّ الْبَنِينَ : هي ليلي بنت عمرو بن عامر بن ربيعة بن صعصعة ، كانت تحت مالك بن جعفر جد لبيد ، وولدت له خمسة أبناء : ملاعب الأسنّة عامراً ، وفارس قرزل طفلياً ، ومعوذ الحكماء معاوية ، وربيع المقتربين ربيعة والد لبيد ، وعبيدة الوضّاح . انظر : المحبر ٥٨ ، أمالي المرتضى ١ / ١٣٧ ، الروض الأنف ٣ / ٢٣٨ ، المناقب الزيدية ١ / ٥٩ - ٦٠ .

وقد خرّج قوله : (الأربعة) تخريجات منها : أ - أنه ضرورة شعرية . ب - أن والد لبيد قد مات ، وعدّ أعمامه وهم أربعة . ج - أن عبيدة الوضّاح لم يكن كإخوته ، فلم يعدّه منهم . انظر : تأويل مشكل القرآن ٢٠٠ ، الزاهر ٢ / ١٨١ ، فرحة الأريب ٩٧ - ٩٨ ، الروض الأنف ٣ / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الخزانة ٩ / ٥٥٤ - ٥٥٦ .

انظر : إضافة إلى المصادر السابقة - : الديوان ٣٤١ ، الكتاب ٢ / ٢٣٥ ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٤٤١ ، المعارف ٨٩ ، مجالس ثعلب ٢ / ٣٧٤ ، تلقيب القوافي ٢٦٥ ، الانتصار ١٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٦١ ب ، ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٤ ، جمهرة الأمثال ٢ / ٣٢٦ ، أمالي المرتضى ١ / ١٣٦ ، اختيار المتع في صنعة الشعر ١٧٩ ، العمدة ١ / ٥١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٧ ، اللآلئ ١ / ١٩١ ، مجمع الأمثال ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥ ، أمالي السهيلي ١٢١ ، التخمير ١ / ٤٩٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦ أ ، اللسان ٨ / ٧٤ (خضع) ، شرح العيون ١٣١ ، المقاصد النحوية ٢ / ٦٨ .

(٢) ب : كبير .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فَلَا يُشَدُّونَهُ إِلَّا رَفْعًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ أَنْ يَجْعَلَهُمْ إِذَا افْتَخَرُوا أَنْ يَعْرِفُوا بِأَنْ عَدَّتْهُمْ أَرْبَعَةً ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَ الْأَرْبَعَةَ وَصَفًا ، ثُمَّ قَالَ : الْمُطْعَمُونَ الْفَاعِلُونَ ، بَعْدَمَا حَلَّاهُمْ لِيَعْرِفُوا » . الكتاب ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٥ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَإِذَا صَغُرَتِ الْأُمُورُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ تَعْظِيمِ الْأُمُورِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِنَّا - مَعْشَرُ الصَّعَالِيكِ - لِأَقْوَى بَنَى عَلَى الْمُرُوءَةِ » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٥ (هارون) .

وهل يجوز على ذلك : إنا - المساكين - مرحومون ، وإنا - الضعفاء - معرضون للمكاره ؟ ^(١).

وما وجه قولهم : بك - الله - نرجو الفضل ، و سبحانك الله العظيم ؟ وهل هذا على اختصاص النداء ؟ وهل أسقطوا حرف النداء ؛ لأنه لم يستوف شروطه في المعنى ، فلم يستوف شروطه في اللفظ ؟ ^(٢).

وهل يجوز : إني - هذا - أفعل ؟ ولم لا يجوز ؟ وهل ذلك لأنه لا يصلح الافتخار على طريق الاختصاص لما قد ذكر بمبهم ؛ لأن ذكر المختص عذر في الافتخار به ، فإذا أبهم ؛ بطل هذا المعنى ؛ لأنه لا يدل على معنى يفتخر بمثله ؟ ^(٣).
ولم لا يجوز الاختصاص بالنكرة ؟ وهل ذلك بمنزلة ندبة النكرة على العلة التي بينا ؟ ^(٤).

ولم لا يجوز : إنا - قوماً كراماً - نرى الجود لازماً ، على الاختصاص ؟ وهل ذلك لأن توجيه ^(٥) الافتخار إلى المفتخر به بعينه أحق به من أن يكون شائعاً يحتمله وغيره ؟ وهل يلزم من ذلك : إنا - قوماً - نرى الجود واجباً ؟ ومن أين لزم هذا ، وليس في قوله (قوماً) ما يفتخر به ، كما في قوله : قوماً كراماً ؟ وهل ذلك لأنه مدلول

(١) هذه المسألة مفرعة عن المسألة السابقة .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أن قولهم : بك الله نرجو الفضل ، و سبحانك الله العظيم . نصبه ك نصب ما قبله ، وفيه معنى التعظيم » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول : إني هذا أفعل كذا وكذا ، ولكن تقول : إني زيدا أفعل ، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً ؛ لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً ، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ (هارون) .

(٤) يريد قوله في باب ما يمنع فيه الندبة : « وأما النكرة فلا يجوز ؛ لأنه لم يوجه التفجع بالمعنى إلى الشيء بعينه » إلى قوله : « فكذلك التفجع على ما هو نكرة لا يعرف » . انظر ص : ١٩٩ .

والسؤال عن قول سيبويه : « ولو جاز هذا لجازت النكرة ، فقلت : إنا قوماً ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ (هارون) .

(٥) ب : توجه .

عليه بقوله : نرى الجودَ فضلاً واجباً ، فكان يلزم من هذه الجهة ، فلا يحسن ذلك حتى يقع الإفصاحُ بالشئ بعينه الذي يدلُّ على معنى الافتخار ؟ ^(١) .
ولم كثر في هذا الباب : بنو فلان ، ومَعَشَرٌ مضافةً ، وأهلُ ^(٢) البيت ، وآلُ فلان ؟ وهل ذلك لأن جميعه يُشرفُ إلى ما يُتَشَرَّفُ به ويُعَظَّمُ ؛ لأنَّ الأبَّ الأكبرَ مُعَظَّمٌ ، ومَعَشَرُ المسلمين مُعَظَّمُونَ ، وأهل بيت الرُّسُولِ ، وآل النبيُّ على هذه المنزلة في التَّعْظِيمِ ؟ ^(٣) .

وهل يجوز : إِنَّهُمْ فَعَلُوا أَيُّهَا العصابة ؟ ولم لا يجوز ذلك في الغائب أصلاً ؟ وهل ذلك لأنه إنما يجوز في الحاضر المتكلم ؛ لأنه على طريقة الحاضر المنادى ، فأما الغائب فخرج عن طريقة / ٢٠٣ أ المنادى ؟ ^(٤) .
وما الشاهد في قول الصَّلَتان العبدَيَّ ^(٥) :

-
- (١) هذه المسألة مفرعة عن المسألة السابقة .
(٢) ب : هل .
(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأكثرُ الأسماء دخولاً في هذا الباب : بنو فلان ، ومَعَشَرٌ مضافةً ، وأهل البيت ، وآل فلان » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ (هارون) .
(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : إِنَّهُمْ فَعَلُوا أَيُّهَا العصابة ، إنما يجوز هذا للمتكلم ، والمنادى ، كما أن (هذا) لا يجوز إلا لحاضر » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ (هارون) .
(٥) الصَّلَتان العبدَيَّ : (... - نحو ٨٠ هـ) .
هو قُثم بن خبيثة ، أحد بني محارب بن عمرو بن وداعة ، من عبد القيس . شاعر أموي ، قال عنه المرزباني : « شاعر مشهور خبيث » .
انظر : الشعر والشعراء ١ / ٥٠٠ - ٥٠٢ ، المؤلف واختلف ١٨٦ ، اللآلئ ١ / ٥٣١ - ٥٣٢ .
وعزا الزمخشريُّ الشاهد إلى خُلَيْد عَيْنِ أَحَدِ بني دارم ، كان ينزلُ قريةً بالبحرين يقال لها : عينين . انظر : المستقصى ٢ / ٣٤١ . وترجمة خُلَيْد في : الشعر والشعراء ١ / ٤٦٣ ، اللآلئ ٢ / ٧٦٦ ، الخزنة ١٧٨ / ٢ .

والمشهور أنَّ البيت للصَّلَتان ، وأنَّ جريراً لم يرضَ حكمه ، فهجاه بقوله :
أقول ولم أملك سوابقَ عُبْرَةٍ . . متى كان حكمُ اللَّهِ في كَرَبِ النَّخْلِ
ثم نقض هجاءه خُلَيْد فقال :
أعيرتنا أن كانت النخلُ مالنا . . وودَّ أبوك الكلبُ لو كان ذا نخلٍ
انظر : الشعر والشعراء ١ / ٥٠١ ، اللآلئ ٢ / ٧٦٦ .

وما نظير الزائدين معاً من ياء النسبة ؟ ^(١).

و [من] ^(٢) علامة الجمع والتثنية ؟ ^(٣).

وما الزائدان اللذان زيدا معاً ^(٤) ؟ وما الزائدان اللذان زيد أحدهما قبل الآخر ؟ وهل ذلك ما يتعاقب على الحرف الزائد ، فثبتت تارة ، ويحذف تارة ، نحو : علقاة ، وعلقى ^(٥) ، وأرطاة ، وأرطى ^(٦) ؛ لأن الألف زيدت للإلحاق ، فهي تجري مجرى الأصول ، والهاء زيدت للتأنيث على أن تذهب في التذكير ، وكذلك (رعشنان) ^(٧) ، اسم رجل ، النون في (رعشن) أثبت من علامة التثنية ؛ لأنها تتعاقب ^(٨) عليها ؟ ^(٩).

/ = انظر : ديوان لبيد ٢٨١ ، شعر أبي زيد (شعراء إسلاميون ٦٧٤) ، الكتاب ٢/٢٥٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٦ ، الجمل ١٧١ ، شرح السيرافي ٣/١٧٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٣٥ ، التبصرة والتذكرة ١/٣٦٩ ، النكت ١/٥٨٥ ، تحصيل عين الذهب ١/٣٣٧ ، الخلل ٢٣٦ ، الأمل الشجرية ٢/٣١٤ ، قواعد المطارحة ٤٦ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٣ أ ، شرح ألفية ابن معطر ٢/١٠٧٢ ، المقاصد النحوية ٤/٢٨٨ ، التصريح ٢/١٨٦ ، شرح الأشموني ٢/١٨٢ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « كما أن ياء الإضافة وقعت معاً ، ولم تلحق الآخرة بعدما كانت الأولى لازمة » . الكتاب ١/٣٣٨ (بولاق) ، ٢/٢٥٨ (هارون) .

(٢) في أ ، ب ، ما ، والصواب ما أثبتته .

(٣) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في قوله : « وكذلك ترخيم رجل يقال له : (مسلمون) ، يحذف الواو والنون جميعاً ، من قبل أن النون لم تلحق واو ولا ياء قد كانت لزمت قبل ذلك » . الكتاب ١/٣٣٨ (بولاق) ، ٢/٢٥٩ (هارون) .

(٤) لم يُعرف سيبويه في هذا الباب الزائدين اللذين زيدا معاً .

(٥) العلقى : شجر تدوم خضرته في القيظ ، ولها أفنان طوال دقاق ، وورق لطاف ، قيل : ألفه للإلحاق ، وقيل : للتأنيث ، والأول قول سيبويه والشارح . انظر : الكتاب ٣/٢١١ (هارون) ، اللسان ١٠/٢٦٤ (علق) .

(٦) الأرطى : شجر ينبت بالرمل شبيه بالفضا ، واختلف في ألفه ، فقيل : هي أصلية ، ووزنه (أفعل) وقيل : هي زائدة للإلحاق ، ووزنه (فعلى) ، وهو ما قال به سيبويه والشارح وابن جني ، أما المبرد فقال بالقولين في موضعين مختلفين . انظر : الكتاب ٣/٢١١ (هارون) ، المقتضب ٢/١٠٥ ، ٢٣١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٠ ، المنصف ١/٣٥ - ٣٦ ، اللسان ٧/٢٥٤ - ٢٥٥ (أرط) .

(٧) الرعشن : المرتعش ، نونه زائدة . والجمل الرعشن : السريع . انظر : الحکم ١/٢٢٧ (رعش) .

(٨) يريد بالتعاقب أن علامة التثنية تدخل على النون عند التثنية ، ولا تدخل عند الأفراد ، وأصل التعاقب : أن يركب كل واحد على الراحلة عقبه ؛ أي : نوبة . انظر : التوقيف على مهمات التعاريف ١٠٠ .

وهو - عند الشارح - غير المعاقبة ؛ إذ تقدم أن المعاقبة الوقوع موقع الشيء بعد حذفه . انظر ص : ١٨٧ .

(٩) هذا السؤال يطرق إليه قول سيبويه : « وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة ؛ من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرف رابعهن الألف من قبل أن تزيد النون التي في (مروان) ، والألف التي في (فعلاء) » . الكتاب ١/٣٣٨ (بولاق) ، ٢/٢٥٨ (هارون) .

وماترخيمُ رجلُ اسمه : مُسلمون ؟ وَلِمَ وَجَبَ حَذْفُ / ٢١٢ أ الواوِ ،
والنُّونِ^(١) ؟ وَلِمَ لو كانت الواو قد لَزِمَتْ ، حتَّى تكونَ بمنزلةِ شيءٍ مِنْ نفسِ الحرفِ ،
ثم لَحِقَتْها زيادةٌ ؛ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ الإعرابِ ؟ وهل ذلكَ لأنَّها كانت تجري مجرى
(أرطاةٍ) في أنَّ حَرْفَ الإعرابِ الزائدُ الذي لَحِقَ ، وقد بَطَلَ أن يكونَ الأوَّلُ حَرْفَ
إعرابٍ ؟^(٢) .

وَلِمَ وَجَبَ في ترخيمِ رجلٍ اسمه (مُسلمانِ) : يامُسلمَ أَقْبِلْ ؟^(٣) .
وماترخيمُ رجلٍ اسمه : بنون ؟ وَلِمَ وَجَبَ فيه : يابنُو ، بِطَرَحِ النُّونِ وَحَدَّها ؟
وهل ذلكَ لئلا يَبْقَى الاسمُ على أَقلِّ مِنْ ثلاثةِ أَحْرَفٍ ؟ وماترخيمه على : يا حارُ ؟
وَلِمَ وَجَبَ فيه : يابني ؟^(٤) .

-
- (١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه المتقدم في ص : ٢٩١ هـ ٣ .
(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو كانت قد لَزِمَتْ حتَّى تكونَ بمنزلةِ شيءٍ مِنْ نفسِ الحرفِ ثم لَحِقَتْها زائدةٌ لم تكن حَرْفَ الإعرابِ » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٩ (هارون) .
(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك رجلُ اسمه (مُسلمانِ) ، تحذفُ الألفُ والنُّونُ » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٩ (هارون) .
(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما رجلُ اسمه (بنون) فلا تطرح منه إلا النُّونُ ؛ لأنَّك لا تُصَيِّرُ اسماً على أَقلِّ من ثلاثةِ أَحْرَفٍ ، وَمَنْ جَعَلَ ما بقى من الاسمِ بعد الحذفِ بمنزلةِ اسمٍ يتصرَّفُ في الكلامِ لم تكن فيه زيادةٌ قطُّ ؛ قال : يابني ؛ لأنَّه ليس في الكلامِ اسمٌ يتصرَّفُ آخرُهُ كآخر : بنو » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٩ (هارون) .

بابُ تَرْخِيمِ الاسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ [زَائِدٌ يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ^(١)]

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الاسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ
وَاحِدٍ .

مسائلُ هذا الباب :

ما الَّذِي يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الاسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ
وَاحِدٍ ؟ وما الَّذِي لَا يَجُوزُ ؟ وَلِمَ ذَلِكَ ؟ .

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ الْآخِرُ ، دُونَ الزَّائِدِ ؟ وهل ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ حَذْفُ
الزَّائِدِينَ مَعًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَثْبَتَ مِنَ الْآخِرِ ، ثُمَّ وَجَبَ حَذْفُ الْأَصْلِيِّ الَّذِي هُوَ
أَثْبَتٌ ؛ فَوَاجِبٌ أَنْ يَتَّبَعَ الزَّائِدُ الَّذِي لَيْسَ بِأَثْبَتٍ ، مَعَ أَنَّهُ سَاكِنٌ مَيِّتٌ ، وَلَيْسَ يَتَّبَعُ
الزَّائِدُ فِي الْحَذْفِ إِلَّا وَهُوَ سَاكِنٌ مَيِّتٌ ؟ ^(٢) .

وماترخيمُ : منصورٌ ، وعمارٌ ، وشِمْلَالٌ ^(٣) ، وعَنْتَرِيسٌ ^(٤) ، اسمُ رَجُلٍ ؟ وَلِمَ
وَجَبَ فِيهِ : يَامَنْصُ أَقْبَلُ ، وَيَاعَمٌّ ، وَيَاشِمْلُ ، وَيَاعَنْتَرِ أَقْبَلُ ؟ ^(٥) .

(١) ساقط من : ب .

وترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يكونُ فيه الحرفُ الَّذِي مِنْ نَفْسِ الاسْمِ وَمَاقْبَلُهُ بِمَنْزِلَةِ زَائِدٍ وَقَعَ وَمَاقْبَلُهُ
جَمِيعًا . الكتاب ٣٣٨ / ١ (بولاق) ، ٢٥٩ / ٢ (هارون) .
والضمير في قول الشَّارِحِ (معه) يعود على الآخر .

(٢) لم يذكر سيبويه علة إتياع غير الأثبت لما هو أثبت ، وإنما ذكر علة أخرى ، وهي أَنَّ الْأَصْلِيَّ وَالزَّائِدَ الَّذِي قَبْلَهُ
سَاوِيَا الزَّائِدِينَ مَعًا ، فَالْأَصْلِيُّ سَاوِيَا الزَّائِدَ الثَّانِي فِي الْحَذْفِ لِلتَّرْخِيمِ ؛ لِأَنَّهُمَا طَرَفَا الزَّائِدَ قَبْلَ الْأَصْلِيِّ سَاوِيَا
الزَّائِدَ الْأَوَّلَ فِي الزِّيَادَةِ وَالسَّكُونِ ، وَعَدَمَ اللَّزُومِ . انظر : الكتاب ٣٣٨ / ١ (بولاق) ، ٢٥٩ / ٢ - ٢٦٠ -
(هارون) .

(٣) الشِّمْلَالُ : الجمل السريع . انظر : اللسان ٣٧١ / ١١ (شمل) .

(٤) الْعَنْتَرِيسُ : الناقة الصُّلْبَةُ الشَّدِيدَةُ ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ . انظر : الصحاح ٩٤٦ / ٣ (عتريس) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ذلك قولك في (منصور) : يَامَنْصُ أَقْبَلُ » إلى آخر الباب . الكتاب
٣٣٨ / ١ (بولاق) ، ٢٥٩ / ٢ - ٢٦٠ (هارون) .

وهلاً جاز حذفُ الزائدينِ معاً ؛ لمشاكلةِ حالِ الحذفِ لحالِ الثُّبوتِ ، ولمْ يَجِبْ
مثلاً ذلك في الأصليِّ مع الزائدِ ؟ وهل [ذلك] ^(١) لقوةِ الأصليِّ على الزائدِ ^(٢) في
حذفه معه ، وحذفه على انفراده ، فهذا نظيرُ تلكِ العِلَّةِ في الحذفِ ؟ ^(٣) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) ب : زائد .

(٣) وازن الشَّارح بين عِلَّة حذف الزائدين معاً ، وعلة حذف الأصليِّ والزائد ، ولم يذكر ذلك سببويه .

الجواب^(١):

الذي يجوز في ترخيم الاسم الذي آخره زائدان زيدا معاً حذفهما معاً كما زيدا معاً^(٢).

ولا يجوز أن يحذف الآخر منهما فقط؛ لأنهما لما اصطحبا في الثبوت على اللزوم، اصطحبا في الحذف على اللزوم^(٣).

وتقول في ترخيم (عثمان): يا عثم أقبل، وفي (مروان): يا مرو، وفي (أسماء): يا أسم أقبلي^(٤)، وقال الفرزدق:

يامرو إن مطيتي محبوسة . . . ترجو الحباء، وربها لم يئس^(٥)
فرخم (مروان) بحذف الألف، والنون.
وقال الراجز:

يانعم هل تحلف لاتدينها^(٦)

فحذف الألف والنون من نعمان.

وقال لبيد:

-
- (١) الجواب عن مسائل باب ترخيم ما آخره زائدان زيدا معاً .
(٢) الزائدان معاً سبعة أصناف: زيادتا التثنية، وزيادتا جمع المذكر السالم، وزيادتا جمع المؤنث السالم، وزيادتا نحو (مروان)، وياء النسب وما أشبهها، وألفا التانيث، وهمزة الإحاق مع الألف التي قبلها .
انظر: شرح الكافية ١/ ١٥١، وانظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٣١٣، المستوفى ١/ ٣٤٢، المقدمة الجزولية ١٩٨ - ١٩٩، قواعد المطارحة ٤٦ ب - ٤٧ أ .
(٣) انظر: المقتصد ٢/ ٧٩٤، المتبع ٢/ ٤٩٦ .
(٤) أسماء هذه مأخوذة من الوسامة، فأصلها (وسماء)، ووزنها (فعلاء) وألفاها للتانيث، أما أسماء التي هي جمع اسم، فوزنها (أفعال). وليست من هذا الباب، وإنما تدخل في الباب الآتي؛ لأن الحرف الأخير أصلي .
انظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٣١٣، شرح الكافية ١/ ١٥١ .
وقد مثل بأسماء لهذا الباب قبل الشارح سيبويه وابن السراج والرجاجي، كما مثل بها بعده الصيمري، والفرخان، والشلوبين، وابن إياز . انظر الكتاب ٢/ ٢٥٨، الأصول ١/ ٣٥٩، الجمل ١/ ١٧١، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٩ - ٣٧٠، المستوفى ١/ ٣٤٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٦٦، قواعد المطارحة ٤٦ ب .
(٥) تقدم تخريجه في ص: ٢٩٠ .
(٦) سبق تخريجه في ص: ٢٩٠ .

وقول مجنون بني عامر^(١) :

أَلَا يَالَيْلَ إِنَّ خُسْرًا فِينَا . . . بِنَفْسِي فَأَنْظُرِي أَيْنَ الْخِيَارِ^(٢)

وقول أوس بن حجر^(٣) :

تَنْكَرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي^(٤)

وقول امرئ القيس :

(١) مجنون بني عامر : (... - نحو ٨٠ هـ) .

هو قيس بن الملوّح بن مُزَاحِم بن عُدَسَ من بني عامر بن صعصعة ، شاعرٌ أُمَوِيٌّ غَزَل ، اختلف في اسمه ، وفي بعض أخباره .

انظر : الأغاني ٢ / ٤١٩ - ٥١٣ ، فوات الوفيات ٣ / ٢٠٨ - ٢١٣ ، تزيين الأسواق ١ / ١٥٠ - ١٩٠ .
وعزا ابن السيرافي وابن بُرّيّ الشاهد إلى البَختري الجعديّ ، وذكر ابن بُرّيّ أنّه في شعره . انظر : شرح أبيات
سيبويه ١ / ٦٠١ ، اللسان ١١ / ١٥٥ (حظّل) .

والبَختري هو عمرو بن طرفة بن عمرو بن الحصين بن ربعة بن جعدة . انظر : من اسمه عمرو من الشعراء
٢١ .

هذا وذكر أبو عبيدة وغيره أنّ المجنون اسمه البحتريّ بن الجعد . انظر : الأغاني ٢ / ٤٢٣ ، تزيين الأسواق
١ / ١٥٠ ، فالخلط بين الشاعرين غير بعيد .

(٢) مطلع مقطوعة من البحر الوافر ، وبعده :

وَلَا تَسْتَبْدِلِي مِنِّي دَنِيًّا ... وَلَا بَرَمًا إِذَا حُبَّ الْقَتَارِ

البرَم : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر ، والقَتَار : دخان اللحم الذي يُصْلَح ، ويُحَبُّ في الشتاء وفي الجذب ،
وقوله : (بنفسي) أراد به : بنفسِي أنتِ ، فهي جملة معترضة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي
١ / ٦٠٢ .

انظر : ديوان المجنون ١٢٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٥ ، الأغاني ٢ / ٤٣٢ ،
شرح السيرافي ٣ / ٦٩ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٦٠٢ ، النكت ١ / ٥٨٢ ، تحصيل عين
الذهب ١ / ٣٣٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٢ أ ، اللسان ١١ / ١٥٥ (حظّل) ، تزيين الأسواق
١ / ١٥٤ .

(٣) أوس بن حجر : (... - نحو ٢ ق هـ) .

من بني أُسَيْد بن عمرو بن تميم ، اختلف في نسبه ، ويُكنى أبا شريح ، شاعرٌ جاهليّ ، عدّه ابن سلام في
الطبقة الثانية ، وقال : (وهو المقدم عليهم) .

انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٩٧ ، اللآلئ ١ / ٢٩٠ ، معاهد التنصيص ١ / ١٣٢ - ١٣٥ .

(٤) مطلع قصيدة من الطويل ، وعجزه :

وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ الْمُكْرَمِ

الشَّاهد : ترخيم (ليس) ، وهو ليس من الأسماء التي تكثر التسمية بها .

انظر : الديوان ١١٧ ، الكتاب ٢ / ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي
١ / ٤٥٦ ، الصاحبي ٣٨٣ ، النكت ١ / ٥٨٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٦ ، الأماشي الشجرية ٢ / ٣٠٤ ،
قواعد المطارحة ٤٧ أ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٤ أ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ١٠٧٤ .

لِنَعْمَ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ . . . طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ^(١)
فَلِمَ جَازَ تَرْخِيمُ (مَالٍ) فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ؟^(٢) .
وَقَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَازَنٍ^(٣) :
عَلِيَّ دِمَاءُ الْبُدْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِي . . . أَبَا حَرْدَبٍ - لَيْلًا - وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ^(٤)

(١) أول بيتين من الطويل ، والثاني :

إِذَا الْبَازِلُ الْكُومَاءُ رَاحَتْ عَشِيَّةً . . . تَلَاوُذُ مِنْ صَوْبِ الْمُبْسِنِ بِالشَّجَرِ

تعشو : تسير في العشاء ؛ وهو الظلام ، والخصر : شدة البرد ، والبازل : المسنة من الإبل وهي أجلدها وأقواها .
والكوماء : العظيمة السنام . والمبسون : الداعون لها للحلب ، فيقولون : بَسْ بَسْ . انظر : المقاصد النحوية
٢٨٠ / ٤ - ٢٨١ .

وموضع الشاهد فيه روايتان : إحداهما التي ذكر الشارح ، وعليها يكون الممدوح هو طريف بن مالك بن
جُدعان الطائي ، والأخرى : (طريف بن مل) . ولا شاهد فيها ، والممدوح عليها - هو طريف بن مل بن
عُميرة بن تيم الطائي . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٥١ ، فرحة الأديب ٩٦ ، جمهرة
أنساب العرب ١٣٨ ، ٤٠٠ .

انظر : الديوان ١٤٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ، الموشح ١٣٠ ، شرح أبيات سيبويه
لابن السيرافي ١ / ٤٥١ ، فرحة الأديب ٩٦ ، مختارات الأعلام ١ / ١٠٨ ، النكت ١ / ٥٨٢ ، تحصيل عين
الذهب ١ / ٣٣٦ ، شرح ملحمة الإعراب ٢٥٩ ، المستوفى ١ / ٣٤٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٧٠ ،
شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٢ ب ، شفاء العليل ٢ / ٨٣١ ، القلادة الجوهريّة ٣٢٥ ، المقاصد النحوية
٢٨٠ / ٤ ، التصريح ٢ / ١٩٠ ، الهمع ١ / ١٨١ ، شرح الأشموني ٢ / ١٨٨ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : (جَعَلَ مَا بَقِيَ بَعْدَمَا حَذَفَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ ، كَمَا جُعِلَ مَا بَقِيَ بَعْدَ
حَذَفِ الْهَاءِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَمْ تَكُنْ فِيهِ الْهَاءُ » . الكتاب ١ / ٣٣٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ (هارون) .

(٣) هو مالك بن الرّيب بن حوط بن قُوط من مَازَن تميم (... - نحو ٦٠ هـ) ، كان لصّاً يقطع الطريق ، ثم تاب ،
وخرج مع سعيد بن عثمان إلى خراسان ، ومات هناك ، وأشهر شعره الياثية التي رثى فيها نفسه .
انظر : الشعر والشعراء ١ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، ذيل الأمالي ٣ / ١٣٥ ، الخزنة ٢ / ٢١٠ - ٢١٢ .

(٤) ثالث ثلاثة أبيات من الطويل ، وأولها :

سَرَتْ فِي دُجَى لَيْلٍ فَأَصْبَحَ دُونَهَا . . . مَفَاوِزُ حُمْرَانَ الشَّرِيفِ وَغُرْبٍ

يخاطب ناقلته بعد أن فارق صاحبه أبا حردبة ؛ وهو شاعر أمويّ لصّ ، وحُمران : ماء في ديار الرّباب .
والشّريف : تصغير الشرف ، والشرف كبد نجد ، والشّريف إلى جانبه يفصل بينهما التّسريّر ، فما كان
مشرقاً فهو شريف ، وما كان مغرباً فهو الشرف ، وغرب : ماء بالشّريف من مياه بني تميم . انظر : معجم
البلدان ٢ / ٣٠١ ، ٣ / ٣٤١ ، ٤ / ١٩٢ . وانظر : أشعار اللصوص وأخبارهم ١٣٠ .

انظر : الديوان ٣٠١ ، الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ،
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٢٨ ، فرحة الأديب ١٨٨ ، النكت ١ / ٥٨٣ ، تحصيل عين الذهب
١ / ٣٣٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٦ ، معجم البلدان ٢ / ٣٠٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٩ .

وقول طرفة^(١):

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا . . . وذو^(٢) الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ^(٣) ؟
ولمَ لا يجوزُ ترخيمُ اسمٍ على ثلاثةِ أحرفٍ ، لَيْسَتْ فِيهِ الهَاءُ ؟ وهل ذلكَ لأنَّه^(٤)
لما كان^(٥) المطلوبُ بالترخيمِ تخفيفَ الاسمِ ، وكانتِ الثلاثةُ أخفَّ الأسماءِ ،
وأمكنها ، وأكثرها استعمالاً ؛ لم يَجُزْ أَنْ يُرَخِّمَ ؛ لأنَّه الأخفُّ ، وترخيمه يُخرِجهُ
عن المطلوبِ بالترخيمِ - وهو التَّخْفِيفُ - إلى الإِخْلَالِ به ، والإِخْلَالُ ثَقِيلٌ على
الطَّبَاعِ في الكلامِ ؟^(٦)

ولمَ لا يجوزُ ترخيمُ غيرِ الاسمِ العَلَمِ ، إذا لم تَكُنْ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ ؟ وهل ذلكَ
لأنَّ العَلَمَ أكثرُ ، فهو أحقُّ بأنَّ يُخَفَّفَ ؟^(٧)

(١) اختلف في القائل على النحو الآتي :

أ - قال الشَّارِحُ ، وابن السيرافي : هو طرفة بن العبد بن سفيان البكري . شاعرٌ جاهليٌّ مقدَّم . هجا عمرو
ابن هند ، فأمر عامله على البحرين بقتله ، وكان عمره خمساً وعشرين سنة .
انظر : أسماء المغتالين (نواذر المخطوطات ٢ / ٢١٢ - ٢١٤) ، الشعر والشعراء ١ / ١٨٥ - ١٩٦ ،
حاشية بانث سعاد ١ / ٥٨٩ .

ب - وفي الكتاب ، وشرح السيرافي ، وتحصيل عين الذهب أنه مصنوعٌ على طرفة ، وهو لبعض العباديين
وقد أثبتته محققاً ديوان طرفة في صلته ، وأخفاه بمقطوعة أولها :
لَقِيتُ بِأَسْفَلِ ذِي جَاشِمٍ . . . حَنَانَةً كَالْجَمَلِ الْأَوْزَقِ

(٢) ب : أو .

(٣) من المتقارب ، وسعد بن مالك هم قوم طرفة .

انظر : ديوان طرفة ١٨٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٦ ، شرح السيرافي
٣ / ١٧٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٨ ، النكت ١ / ٥٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٧ ،
شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٨ أ .

(٤) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٥) ب : لمكان .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ كلَّ اسمٍ على ثلاثةِ أحرفٍ لا يُحذفُ منه شيءٌ إذا لم يكن آخره الهاءُ
..... » إلى قوله : « لأنَّه أخفُّ شيءٍ عندهم في كلامهم مالم يُنتقصْ ، فكروهوا أن يُحذفوه إذا صار قصاراهم أن
ينتهوا إليه » . الكتاب ١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّه ليس من اسمٍ لا تكون في آخره الهاءُ يُحذفُ منه شيءٌ إذا لم يكن اسماً
غالباً نحو (زيد) و (عمرو) ؛ من قبل أنَّ المعارفَ الغالبةَ أكثرُ في الكلامِ ، وهم لها أكثرُ استعمالاً » . الكتاب
١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ (هارون) .

ومناظيره من قولهم : هذا زيد بن عمرو ، ولا يجوز : هذا زيد بن أخينا ؟ ^(١) .
وهل يلزم من رخم غير العلم أن يقول في ترخيم (مسلمين) : يأمسلم
أقبلوا ؟ ^(٢) .

ولم جاز : ياصاح ، ولم يجز : ياراك ؛ وكلاهما غير علم ؟ وهل ذلك لكثرة
استعمال (صاحب) ، فجاز كما جاز : لم يك ، و [لا] ^(٣) أدر ، ولم أبل ؟ ^(٤) .

الجواب :

الذي يجوز في الترخيم على : ياحار ، إجراء المعتل مجراه لو لم يحذف منه
شيء في الكلام ، فما كان يجب أن يعل ^(٥) / ٢١٠ ب بالقلب إلى الياء ، أو إلى
الألف ، أو الهمزة أجري على ذلك المجري ؛ لأنه قد جعل بمنزلة اسم لم يحذف منه
شيء .

وأما على : ياحار ؛ فيترك على حاله ؛ لأنه ينوي فيه الحرف المحذوف ، فكأنه
موجود في الاسم ، فلا يغير بأكثر من الحذف ^(٦) .

ولا يجوز أن يسوى بينهما ؛ لاختلاف التقدير فيهما ؛ إذ أحدهما على تقدير
اسم لم يحذف منه شيء ، يضم آخره كضم ما لم يحذف منه شيء ، والآخر على

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وهم لكثرة استعمالهم إياها حذفوا منها في غير النداء ، نحو قولك : هذا زيد بن

عمرو ، ولم يقولوا : هذا زيد بن أخيك » . الكتاب ٣٣٧ / ١ (بولاق) ، ٢٥٦ / ٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو حذف من الأسماء غير الغالبة لقلت في (مسلمين) : يأمسلم أقبلوا » .

الكتاب ٣٣٧ / ١ (بولاق) ، ٢٥٦ / ٢ (هارون) .

(٣) في النسختين : لم ، والتصحيح من : الكتاب ٢٥٦ / ٢ (هارون) ، شرح السيرافي ٧٠ / ٣ .

(٤) في النسختين : أبك ، والتصحيح من : الكتاب ٢٥٦ / ٢ (هارون) ، شرح السيرافي ٧٠ / ٣ .

والسؤال عن قول سيبويه : « ولو حذف من الأسماء غير الغالبة لقلت في (راكب) : ياراك أقبل ، إلا

أنهم قد قالوا : ياصاح ، وهم يريدون : ياصاحب ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف ، فحذفوا كما قالوا : لم

أبل ، ولم يك ولا أدر » . الكتاب ٣٣٧ / ١ (بولاق) ، ٢٥٦ / ٢ (هارون) .

(٥) أ : يعد .

(٦) انظر : الأصول ٣٦٣ / ١ .

تقدير المحذوف ، فترك آخره على حاله . فعلى هذا قياس المعتل اللام .
وترخيم (قَمَحْدُوَّة) على ياحار : ياقمَحْدِي^(١) ، وعلى ياحار : ياقمَحْدُو
أقبل ، وكذلك ترخيم (رَعُوم) - اسم رجل - : يارَعِي^(٢) على : ياحار ، ويارَعُو ،
على : ياحار .

وترخيم (قَطَوَان) : ياقَطَا^(٣) ، وياقَطُوا أقبل ، على الأصلين .
وترخيم (طُفَاوَة) : ياطُفَاءُ^(٤) أقبل ، وياطُفَاوُ أقبل ، على الأصلين ؛ لأنه
بمنزلة (شَقَاوَة) ، إذا حُذِفَتْ منه الهاء ؛ فليس فيه إلا (شَقَاء)^(٥) .
والترخيم على : ياحار ، أكثر ؛ لأنه أدلُّ على الأصل^(٦) ، ويجوز الترخيم
على : ياحار ؛ للمشاكلة بينه وبين نظائره في النداء بضم آخره كضمها .
وقال العجاج :

فَقَدْ رَأَى الرَّأُوْنَ غَيْرَ الْبُطْلِ . . . أَنْكَ يَامَعَاوِ يَابْنَ الْأَفْضَلِ^(٧)
وإنما جاز حذف الياء من (معاوية) ؛ للإيدان بأنَّ للهاء منزلة ليست لغيرها في قُوَّة
الحذف ، حتَّى إنَّ الاسم يصيرُ مع حذفها بمنزلة ما لم يُحذف منه شيء ، فعلى هذا جاز
ترخيمه بعد حذف الهاء بأنه بمنزلة اسم لم يُرْخَمْ ، فرُخِمَ بحذف الياء^(٨) .

(١) قُلبت الواو ياء ؛ لأنها وقعت آخر الكلمة ، وقبلها ضمة . انظر : النصف ١١٧/٢ - ١١٨ ، التكملة ٥٩٨ ،
المتع ٥٥٨/٢ .

(٢) أبدلت الألف من الواو ؛ لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها . انظر : النصف ١١٦/٢ ، شرح الملوكي ٢١٨ .

(٣) قُلبت الواو همزة في المثاليين ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة . انظر : الكتاب ٣٤٨/٤ ، المقتضب ٢٠٠/١ .
ومن الصّرفيين من فصل المسألة ، فقال : إنَّ الواو قلبت ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة ؛ لاجتماع ألفين ، واختلفوا
في سبب قلبها ألفاً ، فهو عند المازني وابن جنّي وقوعها متحركة بعد الألف ، وعند بعض المتأخرين وقوعها
متحركة بعد الفتحة ، ولم يُعدَّ الألف فاصلاً بينهما ؛ لزيادته وسكونه . انظر : النصف ١٣٧/٢ - ١٣٨ ،
التتمة في التصريف ١٢٢ ، المتع ٣٢٦/١ .

(٤) انظر ص : ٢٤٨ .

(٥) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٤ .

(٦) (معاوية) رُخِمَ أولاً على لغة : ياحار ، ثم رُخِمَ على لغة : ياحار . انظر : الخصائص ٣١٦/٣ .

وذهب السيرافي إلى أنَّ الأقيس والأجود أن يكون الإنشاد :
= /

وترخيم (حَيَوَة) : يَاحَيَوُ ، وَيَاحَيَوُ ، عَلَى الْأَصْلَيْنِ ، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ بِأَكْثَرِ
مِنِ الضَّمِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأِسْمَ قَدْ ظَهَرَتْ فِيهِ (الْوَائِ) ^(١) ؛ لِلإِذَانِ بِالْأَصْلِ ، فَهُوَ يَجْرِي
عَلَى ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْمَوَاقِعِ مِنْ فَاعِلٍ ، وَمَفْعُولٍ ، وَمُضَافٍ ، وَمُرْخَمٍ ^(٢) عَلَى قِيَاسِ
وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَازِمَةً لَهُ ^(٣) .

وَتَقُولُ : يَاطْلُحُ أَقْبَلُ ، وَلَا يَجُوزُ فِي (خَبِيثَةٍ) : يَاخْبِيثُ أَقْبَلِي ^(٤) ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ
لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي الْمَعْنَى ، فَلَوْ جَازَ هَذَا ؛ لَجَازَ : هَذِهِ خَبِيثٌ قَدْ أَقْبَلْتُ ،
وَهَذَا خَطَأٌ ^(٥) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (طَلْحَةُ) ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ فِيهِ لِتَأْنِيثِ الْأِسْمِ فَقَطْ ، فَلَا يُخِلُّ
بِالْمَعْنَى حَذْفُهَا ، وَلَا بِالْأِسْمِ ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ زَائِدٌ يَجْرِي مَجْرَى مَا زِيدَ لِكَثِيرِ الْأِسْمِ ،
فَهُوَ يُحَذَفُ ^(٦) فِي حَالِ التَّقْلِيلِ ، وَالتَّخْفِيفِ .

وَتَرَكُ الْحَذْفَ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ أَكْثَرَ ^(٧) ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْأِسْمِ
بِحَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَإِذْهَابِ ^(٨) الْإِعْرَابِ ، وَحَذْفِ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْأِسْمِ ، وَلَكِنَّهُ
جَائِزٌ ؛ لِمَا يَكُونُ فِي النَّدَاءِ مِنَ الْبَيَانِ بِالْإِقْبَالِ عَلَى الْمَنَادَى ، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ ، فَيَصِيرُ

= / أَنْتَ يَا مَعَارِي أَبْنَ الْأَفْضَلِ

فَتَكُونُ الْبَاءُ مِنْ (مَعَارِي) ، وَ (ابْن) صِفَةً . انْظُرْ : شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ١٦٩ / ٣ ، وَانْظُرْ : النُّكْتُ ٥٨٠ / ١ .
وَنَقَلَ ابْنَ السِّيْرَافِيِّ عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ إِنْكَارَ إِنْشَادِ سَيَّبِيهِ ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ ؛ وَأَنْشَدَ شَاهِدًا آخَرَ فِيهِ تَرْخِيمٌ بَعْدَ
تَرْخِيمٍ ، وَهُوَ قَوْلُ سَعْدِ بْنِ الْمُتَنَحَّرِ الْبَارِقِيِّ ، وَهُوَ جَاهِلِيٌّ :

أَيَا بَجِي أَيَا بَجِي أَذُّ أَخِي

أَرَادَ : يَا بَجِيلَةَ . انْظُرْ : شَرْحُ أَبِياتِ سَيَّبِيهِ ٥٦٣ / ١ - ٥٦٤ .

- (١) بَيَاضٌ فِي : ب .
- (٢) ب : وَبِرْخَم .
- (٣) كَانَ الْقِيَاسُ فِي (حَيَوَة) قَلْبَ الْوَائِ بَاءً ؛ لِأَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ . انْظُرْ : شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ
٦٩ / ٣ ، الْمَمْنَعُ ٥٦٩ / ٢ .
- (٤) هَذَا الْحُكْمُ خَاصٌّ بِلُغَةِ : يَاحَارُ ، انْظُرْ : شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ١٦٩ / ٣ - ب .
- (٥) إِنَّمَا كَانَ خَطَأً ؛ لِأَنَّهُ يُلْبِسُ الْمُؤَنَّثَ بِالْمَذْكَرِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٥١ / ٢ .
- (٦) ب : مُحَذَرٌ .
- (٧) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٥١ / ٢ ، الْأَصُولُ ٣٦٥ / ١ .
- (٨) ب : فِإِذْهَاب .

لذلك تخفيفاً لا يُخِلُّ بالاسم ، ويجوز لهذه العلة .

والترخيمُ في : حارث ، / ٢١١ أومالك ، وعامر ، أكثر ؛ لكثرة هذه الأسماء في الاستعمال ؛ لأنَّ العرب تسمي بها أكثر^(١) . وقال مهلهل بن ربيعة :

يا حارٍ لا تجهل على أشياخنا . . . إنا ذوو السُّورَاتِ^(٢) والأحلام^(٣)

وقال امرؤ القيس :

أحارٍ ترى برقاً أريك وميضه . . . كَلَمَعَ اليدين في حبي مكلل^(٤)

وقال الأنصاري :

..... . . . يامال ، والحقُّ عنده فقفوا^(٥)

وقال الذُّبْيَانِيُّ :

فصالحونا جميعاً إن بدا لكم . . . ولا تقولوا لنا أمثالها عام^(٦)

ويجوزُ الترخيمُ في غير هذه الأسماء ؛ لأنه تخفيفٌ ، من غير إخلالٍ ، وإن كان في تلك أكثر ، وقال يزيد بن مخرم :

فقلتم : تعال يايزي بن مخرم . . . فقلت لكم إني حليفُ صداء^(٧)

وقال مجنون بني عامر :

ألا ياليل إن خيرت فينا . . . بنفسِي فانظري أين الخيار^(٨)

فهذه شواهد في غير الأسماء التي كثرت في التسمية .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٥١ ، الأصول ١ / ٣٦٥ ، شرح القصائد السبع ٩٩ ، الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٨ .

(٢) ب : السورات .

(٣) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٦ .

(٤) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٧ .

(٥) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٧ .

(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٨ .

(٧) سبق تخريجه في ص : ٢٧٨ .

(٨) سبق تخريجه في ص : ٢٧٩ .

وقال امرؤ القيس :

لِنَعْمِ الْفَتَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ . . . طَرِيفُ بَنٍ مَّالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ^(١)
فَرَحَّمْ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى : يَاحَارُ .

وقال رجلٌ من بني مازن :

عَلِيٌّ دِمَاءُ الْبُذْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِي . . . أَبَا حَرْدَبٍ [لَيْلًا، وَأَصْحَابَ] حَرْدَبٍ^(٢)
أَرَادَ (لَيْلَى) ، فَرَحَّمْ^(٣) ، وَصَرَفَ ، كَأَنَّهُ سَمَّى بـ (لَيْلَى) . وليس هذا على ترخيم
(حَرْدَبَةَ) : لَأَنَّهُ فِي ذِكْرِ تَرْخِيمٍ مَا لَيْسَ فِيهِ الْهَاءُ^(٤) .

وقال طَرْفَةُ :

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا . . . وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ^(٥)
وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَيْسَتْ فِيهَا الْهَاءُ^(٦) ؛ لَأَنَّهُ أَخَفُّ الْأَبْنِيَةِ ،

(١) تقدّم تخريجه في ص : ٢٨٠ .

(٢) بياض في : ب .

(٣) سبق تخريجه في ص : ٢٨٠ .

(٤) قول الشّارح - رحمه الله - مرجوح ؛ لما يأتي :

أ - أن (لَيْلًا) ظرف زمان ، يدلّ على ذلك رواية :

أَبَا حَرْدَبٍ يَوْمًا وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ

انظر : شرح أبيات سيبويه ٥٢٨/١ .

ب - أن الشّاعر لا يخاطب امرأة ، وإنما يخاطب ناقته . انظر ص : ٢٨٠ هـ ٤ .

ج - أن قوله يقتضي أن يكون في البيت ضرورة أخرى ، وهي إعراب المنادى المفرد المعرفة .

(٥) لعلّ الشّارح يعرض بالنّحاس ، والسّيرافي اللّذين ذهبا إلى أن الشّاهد ترخيم (حَرْدَبَةَ) ، وتبعهما ابن السّيرافي ، والأعلم ، والكوفي . انظر : شرح أبيات سيبويه للنّحاس ٢٥٦ ، شرح السّيرافي ١٧٠/٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٥٢٨/١ ، تحصيل عين الذهب ٣٣٦/١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٩ .

(٦) سبق تخريجه في ص : ٢٨١ .

(٧) هذا رأي جمهور البصريين والكسائي وجمهور الكوفيين ، وذهب الأخفش ، والفراء ، والجرمي إلى جواز ترخيم الثلاثي إذا تحرك وسطه ، واحتجوا بأن حركة العين تقوم مقام حرف رابع في الترخيم كما قامت ذلك المقام في منع الصّرف ، وأضاف الفراء أن من الأسماء الثلاثية ما حذف لأمه لغير الترخيم كيّد ، ودم ، فبقاء الاسم على حرفين لا يخلّ به . انظر : الأصول ٣٦٥/١ ، شرح السّيرافي ١٧٠/٣ ، شرح عيون الإعراب ٢٦٩ - ٢٧٠ ، توضيح المقاصد ٤٣/٤ .

وفي الإنصاف ٢٥٦/١ عزي هذا الرأي إلى الكوفيين ، وفيه نظر ؛ لخالفته مانقله ابن السّراج ، والسّيرافي . =/

وأكثرها ، وأمكنها^(١) ، فلما بلغ من التخفيف إلى الأعلى في الحقة الذي ليس فوقه ما هو أعلى منه ؛ صار ترخيمه لا يجوز ؛ لأنه يصير ثقيلًا^(٢) على الطباع بإخراج المتمكن عن البناء الذي هو أمكن ، كإخراجه لو جعل على حرف واحد . وليس التخفيف كله بالحذف ، إذ قد يكون بكثرة الاستعمال ، وقد يكون بالتمكن الذي يخف النطق به على الطباع .

/ ٢١١ ب ولا يجوز ترخيم غير الاسم العلم ، إذا لم تكن فيه الهاء ؛ لأن العلم أكثر ، فهو بالتخفيف أحق ، ونظير ذلك قولهم : هذا زيد بن عمرو ، بحذف التنوين ؛ لوقوع (ابن) صفة بين علمين ، ولا يجوز : هذا زيد ابن أخينا إلا بالتنوين ؛ لأن (أخانا) ليس بعلم .

ويلزم من رخم غير العلم أن يقول في ترخيم (مسلمين) : يأمسلم أقبلوا . فإن قال : هذا يلبس ؛ قيل له : وترخيم الثلاثي يخل بالاسم ، فإذا جاز الإخلال للتخفيف ؛ جاز الإلباس لما يصحبه من البيان الذي ينفيه عن الاسم .

ويجوز : يصاح ؛ لكثرة استعمال (صاحب) ، ولا يجوز في (راكب) : يارك ؛

/ = هذا ورد السيرافي الحجة الثانية بأن تلك الأسماء قليلة ، وعلة حذف لامها استثقال الحركة على حرف العلة ، وليست استكثار العدة ، فلا يقاس عليه حذف الترخيم . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ - ب .
وأما الحجة الأولى فهي غير مدفوعة ؛ ولذا علق عليها الجرجاني بقوله : « ولم ينكره أصحابنا ؛ لأنه قياس ، وذلك أنهم ينزلون الحركة منزلة الحرف ، فيقولون : (جمزي) في (جمزي) ، كما يقولون في (حباري) : (حباري) ، ولا يجوزون (جمزوي) ، كما يجوزون (حبلوي) ؛ لأن الحركة في الميم قد تنزلت منزلة حرف حتى كأنه (جمآزي) » . المقتصد ٢ / ٧٩١ - ٧٩٢ .

ولكن لم يرد سماع في ترخيم الثلاثي غير المختوم بـ التانيث . ذكر هذا السيرافي . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧١ .

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ، شرح عيون الإعراب ٢٦٩ .

(٢) ب : ثقيلًا .

لأنه لم يكثر استعماله إلى ذلك الحد^(١)، كما يجوز (لم يكُ) في : لم يكنُ،
ولا يجوز في (لم يحن) : لم يح .

(١) قال السيرافي : « وإنما شذَّ (صاح) بكثرة النداء له ؛ لأنَّ كلَّ من كانَ معك في سفرٍ فهو لك صاحبٌ ، وكلُّ من لا يسك في أمرٍ فهو صاحبك فيه ، فشبه بالأسماء » . شرح السيرافي ٣ / ١٧١ ، وانظر : الأصول ١ / ٣٦٥ ، شرح ملحة الإعراب ٢٦٤ .

بابُ تَرْخِيمِ مَا آخِرُهُ زَائِدَانِ زَيْدًا مَعًا^(١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي آخِرُهُ زَائِدَانِ زَيْدًا مَعًا مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي آخِرُهُ زَائِدَانِ زَيْدًا مَعًا ؟ وما الذي لَا يَجُوزُ ؟ ولم ذلك ؟.

ولم لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْذَفَ الزَّائِدُ الْأَخِيرُ ، دُونَ الْأَوَّلِ ؟ وهل ذلك لِأَنَّهُمَا زَيْدًا مَعًا ، فَحُذِفَا مَعًا ؛ لِاصْطِحَابِهِمَا عَلَى اللَّزُومِ فِي الْحَذْفِ وَالثَّبُوتِ ؟^(٣).

وماترْخِيمُ : عُثْمَانُ ، وَمَرْوَانُ ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ : يَاعُثْمَ أَقْبَلُ ، وَفِي (مَرْوَانَ) : يَامَرْوَةَ أَقْبَلُ ؟^(٤).

وماترْخِيمُ : أَسْمَاءُ ، وَحَمْرَاءُ^(٥) ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ : يَا أَسْمَ أَقْبَلِي^(٦) ، وَيَا حَمْرَ ؟ . وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما يَحْذَفُ مِنْ آخِرِهِ حَرْفَانِ لِأَنَّهُمَا زِيَادَةٌ وَاحِدَةٌ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ زَائِدٍ . انظر : الكتاب ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨ (بولاق) ، ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٩ (هارون) .

(٢) ب : مما يجوز .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه في ترجمة الباب « لِأَنَّهُمَا زِيَادَةٌ وَاحِدَةٌ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ زَائِدٍ » ، وقوله : « وَلَكِنَّهُمَا زِيَادَتَانِ لِحَقَّتَا مَعًا ، فَحُذِفَتَا جَمِيعًا كَمَا لِحَقَّتَا جَمِيعًا » . الكتاب ١/ ٣٣٧ ، ٣٣٨ (بولاق) ، ٢/ ٢٥٦ ، ٢٥٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (عُثْمَانَ) : يَاعُثْمَ أَقْبَلُ ، وَفِي (مَرْوَانَ) : يَامَرْوَةَ أَقْبَلُ » . الكتاب ١/ ٣٣٧ (بولاق) ، ٢/ ٢٥٦ (هارون) .

(٥) ب : جراً .

(٦) أ ، ب : أَقْبَلُ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وَفِي (أَسْمَاءَ) : يَا أَسْمَ أَقْبَلِي » . الكتاب ١/ ٣٣٧ (بولاق) ، ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧ (هارون) .

يَا مَرَوْا إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ . . . تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْئَسْ^(١)
وقول الرّاجز^(٢):

يَا نَعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا^(٣)

وقول لبيد^(٤):

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ . . . إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ^(٥) ؟

(١) أول ثلاثة أبيات من البحر الكامل . يخاطب فيها مروان بن الحكم عامل المدينة لمعاوية رضي الله عنه ، ورواية الديوان : (مروان إن مطيتي معكوسة) ، ولا شاهد فيها .
والحباء : العطاء . انظر : تحصيل عين الذهب ٣٣٧/١ .

انظر : الديوان ٤٨٢/٢ ، الكتاب ٢٥٧/٢ ، التلقين ٣٣٣ ، اخلّى ١١٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٦ ، الجمل ١٧٢ ، شرح السيرافي ٣/٧٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٠٥ ، اللمع ١٩٩ ، التبصرة ١/٣٦٩ ، النكت ١/٥٨٤ ، تحصيل عين الذهب ٣٣٧/١ ، الحلل ٢٣٩ ، الأمالي الشجرية ٣١٣/٢ ، شرح المفصل ٢/٢٢ ، قواعد المطارحة ٤٦ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٢ ب ، ١٩٤ أ ، أوضح المسالك ٣/٢٩٤ ، شرح الجمل لابن هشام ٢٥٥ ، المساعد ٢/٥٥٠ ، المقاصد النحوية ٤/٢٩٢ .
(٢) لم أقف عليه .
(٣) بيت مفرد من الرجز .

قال الأعلم : « ومعنى (تدينها) : تُجازيها ، يقال : دنته بما صنع ، أي : جازيته ، ومنه المثل : كما تدين تدان ، أي : كما تفعل تجازي ، فسمي فعله ديناً ، وإن لم يكن جزاء ؛ لأنه سبب الجزاء ، فسماه باسمه » .
تحصيل عين الذهب ٣٣٧/١ .

وللبيت رواية أخرى استشهد بها سيبويه والشارح على نون التوكيد الخفيفة ، وهي :
هَلْ تَحْلِفُنْ يَا نَعْمَ لَا تَدِينُهَا

انظر : الكتاب ٣/٥١٤ ، شرح الرمانى ٤/١١٥ .

انظر : الكتاب ٢/٢٥٧ ، التلقين ٣٣٥ ، شرح السيرافي ٣/٧٢ ، النكت ١/٥٨٥ ، تحصيل عين الذهب ٣٣٧/١ ، قواعد المطارحة ٤٦ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٢ ب ، الخزانة ١١/٣٨٤ .

(٤) عزا الشّارح البيت إلى لبيد بن ربيعة ، وهو موافق لما في الكتاب ٢/٢٥٧ (هارون) ، شرح السيرافي ٣/١٧٢ ، تحصيل عين الذهب ٣٣٧/١ ، وانظر : الديوان ٢٨١ .

وعُزي إلى أبي زبيد الطائي « ... - نحو ٦٠ هـ » . حرّملة بن المنذر بن معدي كرب ، شاعر مخضرم ، وعمر خمسين ومائة سنة ، كان في الجاهلية نصرانياً ، واختلف في إسلامه . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢/٥٩٣ - ٦١٥ ، المعمرين ١١٧ ، الأغاني ١٢/٤٢٩٣ - ٤٣٠٥ ، معجم الأدباء ١٠/١٩١ - ٢٠٩ .

وعُزي إليه الشاهد في : نقد الشعر لقدامة ١٤٠ - ١٤١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٣٥ ، الحلل ٢٣٦ ، وانظر : شعره (شعراء إسلاميون ٦٧٤) .

(٥) من البحر البسيط ، من قصيدة بقي منها أبيات ، أولها :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلاً حِينَ تَسْأَلُهُ . . . وَلَا مَخَالَجَهُ الْخُلُوجَةُ الْكَثُرُ

الخلوجة : الطعنة ذات اليمين وذات الشمال ، أو الآراء المختلطة . انظر : اللسان ٢/٢٥٩ (خلع) ، وملقيٍّ ومنتظرٌ مبتدآن حُذِفَ خبرهما ، والتقدير : منها ملقيٍّ ، ومنها منتظرٌ . انظر : المقاصد النحوية ٤/٢٨٩ = / .

وَيَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الزَّوَائِدِ أَنْ يَحْذِفَ الْأَصْلِيَّ ، فيقول في
(فاطمة) : يافاطِ أَقْبَلِي ، وَإِنَّمَا لَزِمَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْأَثْبِتَ تَابِعاً لِمَا لَيْسَ بِأَثْبِتَ ،
فَلَزِمَهُ فِي كُلِّ مَا هُوَ أَثْبِتُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فِي الثُّبُوتِ .

بابُ ترخيمِ مافيه الهاءُ على : يا حارُ ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ مايجوزُ في ترخيمِ الاسمِ الذي فيه الهاءُ على : يا حارُ ، ممَّا لايجوزُ ^(٢) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ الاسمِ الذي فيه الهاءُ على : يا حارُ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

ولمَ لايجوزُ ترخيمُهُ في غيرِ النداءِ ؛ لقُوَّةِ حَذْفِ الهاءِ ؟ ^(٣) .

ولمَ كانَ ترخيمُ مافيه الهاءُ أقوى من غيرِهِ ؟ ولمَ قُويَ فيه المذهبانِ في : يا حارِ ، ويا حارُ ، ممَّا ^(٤) ليس لغيرِهِ ؟ ^(٥) .

وما الشَّاهدُ في قولِ عَنَتْرَةَ العَبْسِيِّ ^(٦) :

يَدْعُونَ عَنَتْرَ والرَّمَّاحُ كَأَنَّهَا . . . أَشْطَانُ بَيْرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ ^(٧) ؟

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يكون فيه الاسمُ بعدما يُحذف منه الهاءُ بمنزلة اسمٍ يتصرفُ في الكلام ، لم تكن فيه هاءٌ قطُّ . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٨ (هارون) .

(٢) في الباب أغراضٌ منها : تعليلُ لغةٍ من لاينوي الحذفَ ، وحكم (مي) في شعر ذي الرُّمَّة ، و (عنتر) في شعر عنترَة ، وحكم (قُل) ، وترخيم (فلان) في الضرورة .

(٣) لم ترد هذه المسألة في هذا الباب من (الكتاب) ، وإنما وردت في باب الترخيم المتقدم . انظر ص : ٢٤٤ .

(٤) ب : بما .

(٥) هذه المسألة لم ترد في هذا الباب من (الكتاب) ، وتقدم جزؤها الأول في باب ترخيم ما آخره هاء التانيث . انظر ص : ٢٥٦ .

(٦) عنترَة العبسي : « ... - نحو ٢٢ ق هـ » .

هو ابن عمرو بن شداد بن عمرو بن قُرَاد ، أحد فرسان العرب ، ادَّعاه أبوه على كِبَر ؛ لأنَّ أُمَّهُ أمةٌ سوداء ، عدَّه ابن سلام من فحول الطبقة الجاهلية السادسة .

انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥٢ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٥٠ - ٢٥٤ ، الأغاني ٨ / ٢٩٨٣ - ٢٩٩٢ .

(٧) من الكامل ، وهو من معلقته ، ومطلعها على الأرجح :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مَتَرْدَمٍ . . . أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

الأشطان : جمع (شَطْن) ، وهو جبل البئر ، واللَّبَان : الصُّدْر ، والأدهم : فرس الشاعر .

يقول : إِنَّ الرَّمَّاحَ فِي صَدْرِ الْفَرَسِ بِمَنْزِلَةِ حَبَالِ الْبَيْرِ مِنَ الدَّلَاءِ . انظر : شرح القصائد المشهورات ٢ / ٤٣ . = /

ولم جاز (عنتر) بالضم على وجهين ؟^(١).

وما الشاهد في قول الأسود بن يعفر^(٢) :

وهذا ردائي عنده يستعيره . . . ليسلبي نفسي أمال بن حنظل^(٣) ؟

ولم جاز ترخيم (حنظلة) في غير النداء على : يا حار ، ولم يجز على : يا حار ؟

وهل ذلك لأن من رخم على : يا حار^(٤) ، فقد جعل الاسم بمنزلة مالم يحذف منه شيء ،

= / ويروى الشاهد : (عنتر) ، وفيه وجهان : أن يكون مرخماً على لغة من ينتظر ، أو يكون غير مرخم ونصب بـ (يدعون) . انظر : أسماء خيل العرب للأعرابي ١٢٠ ، جمهرة أشعار العرب ١ / ٤٩١ ، شرح القصائد السبع ٣٥٩ ، الأنوار ومحاسن الأشعار ١ / ٥٠ .

وانظر - إضافة إلى ما سبق - : ديوانه ٢١٦ ، الكتاب ٢ / ٢٤٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥١ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٦ ب ، الملمع ٧٢ ، المختص ١ / ١٠٩ ، سر الصناعة ١ / ٤٠٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٧ ، النكت ١ / ٥٧٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٢ ، مختارات الأعلام ٢ / ١٢١ ، شرح المعلقات للزوزني ٢٥٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٧٦٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٩٧ ، المغني ٢ / ٤١٤ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٣٤ ، شرح أبيات المغني ٦ / ٢٦٦ ، الدرر ٣ / ٥٦ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يكون قولهم : يدعون عنتر ، بمنزلة (مي) ؛ لأن ناساً من العرب يسمونه عنتراً في كل موضع ، ويكون أن يجعله بمنزلة (مي) بعد ما حذف منه ، وقد تكون (مي) - أيضاً - كذلك ، يجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاء بعدما تحذف الهاء » . الكتاب ١ / ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٨ (هارون) .

(٢) الأسود بن يعفر : « ... - نحو ٢٢ ق هـ » .

من بني عبد الأسود بن جندل بن نهشل ، يكنى أبا الجراح ، ويلقب أعشى بني نهشل من شعراء الجاهلية المقدمين ، كان ينادم النعمان بن المنذر ، ولما أسن كف بصره .

انظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، المؤلف والمختلف ١٨ ، الخزائن ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) من قصيدة من الطويل ، مطلعها :

ألا هل لهذا الدهر من متعلل . . . سوى الناس مهما شاء بالناس يفعل

ويروى الشاهد : (ليسلبي حقّي) ، و (عزي) . والرواية الثانية سيذكرها الشارح في الجواب .

يقول : هذا الدهر يذهب بشباب الإنسان ، ويتعلل تعلل المتجنّي على غيره ، ثم قال : وهذا ردائي ، أي : شبابي ، فكنتي عن الشباب بالرداء ؛ لأنه أجمل اللباس ، وجعل ماذهب به من شبابه حقاً غصبه إياه ، وغلبه عليه ، ثم نادى بني مالك بن حنظلة مستنصراً بهم ، لأنهم قومه ، فهو من بني نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٢ .

انظر : الديوان ٥٦ ، الصبح المنير ٣٠٦ ، الكتاب ٢ / ٢٤٦ ، النوادر ٤٤٧ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١١٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٢ ، الجمل ١٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ أ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٩٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦٤ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٩ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٤ ، المختص ١٤ / ١٩٥ ، النكت ١ / ٥٧٨ ، الإفساح ١٩٠ ، اللآلئ ٢ / ٩٣٥ ، الحلل ٢٤٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، ٢ / ٣١٦ ، نظم الفرائد ٢١١ ، التبين ٤٥٤ ، المقرب ١ / ١٨٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٥ أ ، شرح الجمل لابن هشام ٢٥٧ .

(٤) أ : يا حار .

فاقتضى له ذلك أن يجري في غير النداء ؛ إذ هو بمنزلة ما لم يُحذف منه شيء؟^(١).

وما الشاهد في قول رؤبة :

/ ٢٠٨ أَمَا تَرِنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ . . . قَارَيْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي؟^(٢)

ولم جاز (أُمَّ حَمَزٍ) بالكسر ، ولم يَجْزُ (أُمَّ حَمَزٍ) بالفتح على حركة الأصل ، كما يجوز في المنادى : ياحمَز ، وياحمَز ؟^(٣).

وما الشاهد في قول ذي الرمة :

ديار مية إذ مي تُساعِفُنَا . . . ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^(٤) ؟

(١) يفهم من كلام الشارح - هنا - منع ترخيم غير المنادى في الضرورة على لغة من ينوي المحذوف ، وهذا المذهب عزى إلى المبرد . انظر : شرح السيرافي ١٨٠ / ٣ .

وسيدكر الشارح في باب : الترخيم في ضرورة الشعر ، أن ذلك ضرورة شاذة .

(٢) من أرجوزة طويلة يمدح فيها أبان بن الوليد البجلي ، ومطلعها :

يا أيها الجاهل ذو التنزي . . . لا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالنَّكْرِ

النكر : نكزته الحية ؛ أي : لسعته بأنفها ، والعنق والحَمَز : ضربان من السير ، والثاني أشد من الأول . انظر :

مجمل اللغة ١٩٧ / ١ (جمز) ، ٦٣٣ / ٣ (عنق) ، اللسان ٤٢٠ / ٥ (نكر) .

يقول : كبر سني ، فتقاربت خطاي .

انظر : ديوانه ٦٤ ، الكتاب ٢٤٧ / ٢ ، المقتضب ٢٥١ / ٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٢ ، شرح

السيرافي ١٦٧ / ٣ ، المسائل المنشورة ٢٢٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥٨ / ١ ، غريب الحديث

للخطابي ٣٦٥ / ١ ، التبصرة والتذكرة ٣٧٣ / ١ ، الاختصاص ١٩٥ / ١٤ ، النكت ٥٧٨ / ١ ، تحصيل عين

الذهب ٣٣٣ / ١ ، الإنصاف ٣٤٩ / ١ ، أسرار العربية ٢٤٠ ، المستوفى ٣٤٠ / ١ ، شرح المفصل ٦ / ٩ ،

شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٤ أ .

(٣) انظر : هـ ١ .

(٤) من البسيط ، من بانيته المشهورة ، ومطلعها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب . . . كأنه من كُلى مفرية سرب

الكُلى : جمع (كُلية) ، وهي رقعة ترقع على أصل عروة المزادة ، ومفرية : مخروزة ، وسرب : مصدر جعله

اسماً للماء الذي خرج من عيون الخرز ، وذلك إذا كانت المزادة مقطوعة .

وديار : يروى بالرفع خبراً مبتدأ محذوف ، وبالنصب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (اذكر) . تُساعِفُنَا :

تؤاتينا . انظر : ديوانه بشرح أبي نصر ١٠ / ١ ، ٢٥ ، الكتاب ٢٨٠ / ١ .

وأنشد سيبويه والشارح البيت قبلاً شاهداً على نصب (ديار) بفعل محذوف وجوباً ، لكثرة في كلامهم .

انظر : الكتاب ٢٨٠ / ١ ، شرح الرمانى ٨٣ / ١ .

انظر : ديوانه ٢٣ / ١ ، الكتاب ٢٤٧ / ٢ ، النوادر ٢٠٨ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١١١ ، الكامل ٤١ / ٣ ،

جمهرة أشعار العرب ٩٤٤ / ٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٢ ، ٢٥٢ ، شرح السيرافي ١٧٠ / ٢ ،

١٦٧ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤٨ / ١ ، مقاييس اللغة ٧٤٢ (عجم) ، = /

ولم^(١) جاز في قوله (مي) أن يكون على الترخيم في الضرورة ، وجاز أن يكون على تسميتها (ميأ) من غير ضرورة ؟ وهل ذلك لأن هذه الضرورة قد ثبتت بالقياس ، والاستعمال ، فلا يمتنع أن يكون أجراها على ذلك ؛ إذ ليس فيه قبح^(٢) ، وإن ضعف عن منزلة غيره ؟^(٣) .

ولم جاز : يأفل ، على حذف حرفين^(٤) ، يبقى الاسم فيه على أقل من ثلاثة أحرف ؟ وهل ذلك لأنه ليس على الترخيم ، ولكن على تغيير النداء الذي يكون تارة بالنقصان ، وتارة بالزيادة ، كقولهم : ياهناه ، ويانومان ؟^(٥) .

وما في امتناعهم^(٦) أن يقولوا : يافلا^(٧) ، من الدليل على أن : يافل ، بمنزلة

/ = التبصرة ١/ ٣٦٧ ، النكت ١/ ٥٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١/ ١٤١ ، ٣٣٣ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣١٧ ، المنازل والديار ٣٣٣ ، لباب الألباب ١٢٣ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٣٧ ب ، شرح الكافية ١/ ١٤٩ ، الملخص ٤٨٩ ، الارتشاف ٢/ ٢٨٠ ، شرح شواهد الكشف ٣٢٦ ، الخزانة ٢/ ٣٣٩ .

(١) ب : ولو .

(٢) ب : فتح .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فزعم يونس أنه كان يُسميها مرة (مئة) ، ومرة (مي) ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء ، وفي غيره » ، وقوله : « وقد تكون (مي) - أيضاً - كذلك ، تجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاء بعد ما تحذف الهاء » . الكتاب ١/ ٣٣٣ (بولاق) ، ٢/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ (هارون) .

(٤) يفهم من كلام الشارح - هنا - أن (فل) أصله (فلان) ، وقد صرح بهذا بعداً في أبواب التصغير ، انظر : المجلد الرابع ٧٥ ب .

وليس الشارح بدعاً في هذا ، ففي كلام سيبويه ما يشعر به ، كما قال به الكوفيون وابن السراج في (الموجز) ، أما في (الأصول) فذكر أن (فل) قبل الحذف على ثلاثة أحرف . انظر : الكتاب ٢/ ٢٤٨ ، ٣/ ٤٥٢ ، الموجز ٨٣ ، الأصول ١/ ٣٥٠ ، الارتشاف ٣/ ١٤٩ ، وانظر : العين ٨/ ٣٢٦ (فلن) ، التهذيب ١٥/ ٣٥٤ - ٣٥٥ (فلن) ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٧ ، شرح المفصل ٥/ ١١٩ ، اللسان ١٣/ ٣٢٤ - ٣٢٥ (فلن) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما قول العرب : يافل أقبل ، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين » . الكتاب ١/ ٣٣٣ (بولاق) ، ٢/ ٢٤٨ (هارون) .

(٦) ب : امتناعهم .

(٧) في طبعة هارون : ٢/ ٢٤٨ (يافل) بالفتح على لغة من لا ينتظر ، وعدم رد الألف ، وسيأتي في الجواب أن طريقة الاستدلال بامتناعهما مختلفة . انظر ص : ٢٧١ .

وما أثبتته الشارح هو مقتضى سياق كلام سيبويه ؛ إذ استدل بامتناعه على أن الحذف في (فل) لازم كالحذف في (دم) ، والحذف اللازم هو ما لا يرد فيه المحذوف إلا في مواضع محصورة كالتثنية ، وجمع التكسير ، والتصغير .

(دم) ^(١) في الحذف ؟ وهل ذلك للزوم الحذف فيهما ، من غير جواز الرد إلى الأصل ؛ إذ الأصل في ترخيم (فلان) : يافلا ، فلم يرد إلى الأصل في : يافلا ، كما لم يرد (دم) ^(١) إلى الأصل في (دمي) ؟ ^(٢) .

وهل يجوز في المرأة : يافلة ؟ ولم جاز ذلك ؟ وهل هو لقوة هذا الحذف ؛ للزومه ، حتى صارت هاء التأنيث تلحق اللام فيه ، كما تلحق حرف الأصل ؟ ^(٣) . وما الذي اقتضى له هذا من جهة أنه كناية ؟ وهل ذلك لأن الكناية على نقصان بيان ، فاقترض له نقصان الاسم ؛ ليؤذن بنقصان البيان ؟ .

وما الفرق بين الكناية في قولهم : ياهناه ، وبينها في قولهم : يافل ، حتى زيد في أحدهما ، ونقص في الآخر ؟ وهل ذلك لأن قولهم : (هن) ناقص ، لم يحتمل النقصان في النداء ، فصارت الزيادة على اللفظ الكثير الاستعمال بالنقصان بمنزلة النقص في الاسم الذي يدل على نقص البيان ، وليس كذلك (فلان) ؛ لأنه تام يحتمل النقصان في الاسم ؛ لنقصان البيان ؟ ^(٤) .

- / = يضاف إلى هذا أنه موافق لما في طبعة (بولاق) ، ونسختي ابن السراج والسيرافي . ولا يمتنع ما أثبتته عبد السلام هارون ؛ إذ يستدل بامتناع (يافل) على أن الحذف لازم ؛ لأنه لا ينوي فيه المحذوف . انظر : الكتاب ١/ ٣٣٣ (بولاق) ، الأصول ١/ ٣٤٩ ، شرح السيرافي ٣/ ١٦٧ .
- (١) ب : دم .
- و دم : حذفت لامه حذفاً لازماً وهي الواو ، أو الياء ، وعند سيبويه ، والشارح ، وجماعة من النحويين أن أصله على (فعل) ، وعند المبرد وابن السراج على (فعل) .
- انظر : الكتاب ٣/ ٥٩٧ ، المقتضب ١/ ٣٦٦ ، الأصول ٣/ ٣٢٣ ، الانتصار ٢١٠ - ٢١١ ، العضديات ٢١٥ - ٢١٨ ، شرح الرمانى ٤/ ١٦٤ - أ - ب ، المنصف ٢/ ١٤٨ ، شرح قصيدة كعب لابن هشام ١٢٩ .
- (٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وجعلوه بمنزلة (دم) ، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول : يافلا » . الكتاب ١/ ٣٣٣ (بولاق) ، ٢/ ٢٤٨ (هارون) .
- (٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإن عنوا امرأة قالوا : يافلة » ، وهذا اسم اختص به النداء . الكتاب ١/ ٣٣٣ (بولاق) ، ٢/ ٢٤٨ (هارون) .
- (٤) هذه المسألة والتي قبلها يطرق إليها قول سيبويه : « وإنما بُني على حرفين ؛ لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجر في غير النداء ؛ لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كنايةً لمنادى ، نحو : ياهناه ، ومعناه : يارجل ، وأما (فلان) فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه ، خاص غالب » . الكتاب ١/ ٣٣٣ (بولاق) ، ٢/ ٢٤٨ (هارون) .

وما الشاهد في قول أبي النجم^(١):

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فَلاناً عَنْ قُلٍّ^(٢)

وهل ذلك لأنه لما استعمله في غير النداء ؛ أجراه على قياس ما لم يُحذف منه شيء ، وهو في هذا أقوى مما فيه الهاء ؛ لأن الحذف له ألزم ؟ .

ولم لا يجوز : يا قُلٍّ أَقْبِلْ ، كما يجوز : يا حَمَزَ أَقْبِلْ ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة (دم) ^(٣) في لزوم الحذف ، وليس كذلك : / ٢٠٨ يا حَمَزَ ؟ ^(٤) .

(١) أبو النجم : ١ - ... - ١٣٠ هـ .

الفضل بن قدامة بن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن الحارث العجلي ، من بكر بن وائل ، أحد رُجَازِ الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجاج في النعت .

انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٣ - ٦٠٩ ، معاهد التنصيص ١/ ١٩ - ٢٦ ، الخزانة ١/ ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) من أرجوزته اللامية ، أنشدها بديهة بن ידי هشام بن عبد الملك ، ومطلعها :

الحمد لله الوهب المجزّل

وقبل الشاهد قوله يصف إبلاً وردت الماء :

تُثِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقَسْطَلِ . . . إِذْ عَصَبَتْ بِالْعَطَنِ الْمَغْرِبِلِ

تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَسْمُ تَقْتِيلِ . . . فِي لَجَّةٍ . . .

الْقَسْطَلُ : الغبار ، والعجاج : ما ارتفع منه ، وعصبت : اجتمعت ، والعطن : مَبْرَكُ الإِبِلِ قرب الماء ؛ والمغربل : المنخول ، يريد أن تراب مبركها كأثثه منخول ؛ لكثرة ما انسحق منه ، وتدافع الشَّيْبُ تقديره : تدافعت تدافعا مثل تدافع الشيوخ ، وخص الشيوخ ؛ لأنهم أصحاب حلم يتدافعون ولا يقتتلون . واللجة : اختلاط الأصوات ، والحجار والمجرور متعلقان بـ (تدافع) وقوله : أمسك فلاناً . . . ، مقول قول محذوف .

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٣٩ - ٤٤٠ ، الخزانة ٢/ ٣٩٨ - ٣٩٩ .

ويروى الشاهد (أمسك فلان) جعله منادى مبنياً .

انظر : ديوانه ١٩٩ ، الكتاب ٢/ ٢٤٨ ، تأويل مشكل القرآن ٢٦٣ ، ٣٠٨ ، المقتضب ٤/ ٢٣٨ ، الأصول

١/ ٣٤٩ ، جمهرة اللغة ١/ ٤٠٧ (قتل) ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٣ ، الجمل ١٦٤ ، شرح

السيرافي ٣/ ٦٧ أ ، المسائل المنثورة ٢٢٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٣٩ ، الصاحبى ٣٨٢ ،

النكت ١/ ٥٧٩ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٣٣ ، الخلل ٢١٩ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٧ ، شرح الفصيح

للخمي ١٦٥ ، شرح المفصل ١/ ٤٨ ، المقرب ١/ ١٨٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٠ أ ، اللسان

١٣/ ٣٢٤ (فلن) ، شرح الجمل لابن هشام ٢٤٦ ، أوضح المسالك ٣/ ٢٧٢ ، شرح الألفية لابن عقيل

١٤٢ ، شرح المكودي ١٥٣ ، المقاصد النحوية ٤/ ٢٢٨ ، الخزانة ٢/ ٣٨٩ ، الطرائف الأدبية ٦٦ .

(٣) ب : دم .

(٤) هذه المسألة لم ترد في هذا الباب من الكتاب .

الجواب :

الذي يجوز في ترخيم الاسم الذي فيه الهاء على : يا حار ، حذف الهاء على أنه أقوى في ذلك من كل ما ليست فيه الهاء ؛ لأن الهاء لما كانت تتغير في الوصل عن حالها في الوقف ؛ آنس ذلك بتغيير الترخيم ، وطرق إليه ^(١) .
ولا يجوز - وإن كان على هذه القوة - ترخيمه في غير النداء إلا ضرورة ؛ لأنه إنما اقتضى له ذلك قوة النداء على الترخيم ، مع قوته بالتغيير ، فإذا خرج عن النداء ؛ كان الأصل أحق به .

وقال عنترة العبسي :

يَدْعُونَ عَنَّتْرَ ، والرَّماحُ كأنَّها . : . أَشْطَانُ بَيْرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ ^(٢)

فيجوز في (عنتر) وجهان :

أحدهما : الترخيم على : يا عنتر .

والآخر : إجراؤه على مذهب من يسميه (عنتراً) من غير هاء في سائر

المواضع ^(٣) .

وقال الأسود بن يعفر :

وهذا ردائي عنده يستعيره . : . لَيْسَلْبَنِي عَزِيَّ أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ ^(٤)

فرخم (حنظلة) في غير النداء على : يا حار ، وجاز ذلك للضرورة ^(٥) ، ولم يجر

(١) انظر ص : ٢٦٠ .

(٢) تقدّم تخريجه في ص : ٢٦٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، شرح القصائد المشهورات ٢ / ٤٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ ب ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٨ .

(٤) تقدّم تخريجه في ص : ٢٦٣ .

(٥) قال السيرافي - بعد أن ذكر نحو قول الشارح - : قال أبو بكر محمد بن علي مبرمان : قرأت على أبي العباس - يعني المبرد - : أمال بن حنظل ، فالشاهد في هذه الرواية في ترخيم (مالك) ، و (حنظلة) ، وذلك أنه جعل (مال) بعد حذف الكاف منه للتخيم بمنزلة من اسمه (مال) ، فإذا ناداه على هذا ؛ جاز أن يقول : أمال بن حنظل ، كما تقول : أزيد بن عمرو ، ويجوز : أمال بن حنظل ، كما تقول : أزيد بن حنظل . شرح السيرافي ٣ / ٦٧ ب .

على : يا حار^(١) ؛ لأنَّ مَنْ يقولُ : يا حارُ ، إِنَّمَا يجوزُ له ذلك على أَنَّهُ^(٢) يَجْعَلُهُ بمنزلةِ اسمٍ لم يُحذفْ منه شيءٌ ، وهذا يُطَرِّقُ عليه أنْ يَجْرِيَ في غيرِ النداءِ كما جرى^(٣) في النداءِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ ما لم يُحذفْ منه شيءٌ .

وقال رؤبة :

إِما تريني اليومَ^(٤) أمَّ حَمَزٍ . . . قاربت^(٥) بينَ عَنَقِي وَجَمَزِي^(٦)
فرخَمَ في غيرِ النداءِ ، وجازَ (أمَّ حَمَزٍ)^(٧) - بالكسر - على : يا حارُ ، ولم يَجْزُ (أمَّ حَمَزٍ) - بالفتح - على : يا حارُ ، وإنْ كانَ أقوى الوجْهَيْنِ^(٨) ؛ لأنَّه لَمْ يَجْعَلْهُ بمنزلةِ اسمٍ [حُذِفَ]^(٩) منه شيءٌ ، وما لم يُحذفْ منه شيءٌ فهو يجري في النداءِ ، وغيرِ النداءِ على طريقةٍ واحدةٍ .

وقال ذو الرُّمَّة :

ديارَ مِيةٍ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا . . . ولا يرى مِثْلَها عَجْمٌ ولا عَرَبٌ^(١٠)
ويجوزُ في قوله : (مَيُّ) وجهان على أَصْلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ :
أحدهما : أنْ يكونَ على أنْ اسمُها (مِيةٌ) ، فلا يجوزُ إلا على ترخيم
الضرورة .

(١) انظر ص : ٢٦٤ هـ ١ .

(٢) معاد في : أ .

(٣) ب : يجري .

(٤) ب : اجزم ، كذا في المخطوط .

(٥) ب : قارنت .

(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٢٦٤ .

(٧) غير واضحة في : أ ، بسبب الرطوبة .

(٨) إنما كان (يا حار) أقوى الوجْهَيْنِ ؛ لأنَّ فيه دليلاً على المحذوف ، ولأنَّه لا يُلبس . انظر : المسائل المنشورة ٢٢٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٤٢٤ ، وقد ذكر الشارح العلة الأولى في باب الترخيم ، انظر : ص ٢٤٨ ، وسيدكرها في

الباب الآتي .

(٩) أ ، ب : واحذر .

(١٠) سبق تخريجه في ص : ٢٦٤ .

والآخر : على أن يكون اسمها (مياً) ، فلا يجوز على الضرورة ، ولكن على هذا الأصل الذي يقتضي إجراء الاسم هذا المجرى ^(١) .

فإن قال قائل : ولم جاز - مع توجه الكلام على غير الضرورة - أن يحمل على الضرورة ؟

قيل له : لأنه على أصليْن مختلفين بمنزلة لغتين تداخلتا ، فلا يكون على إحدى اللغتين / ٢٠٩ أ إلا ضرورة ، وعلى اللغة ^(٢) الأخرى إلا غير ضرورة ، وهذا يصلح في الشعر ، ولو جاء مثله في غير الشعر ؛ لم تحمله إلا على الوجه الذي ليس فيه ضرورة ؛ لأن الكلام الذي ليس بشعر لا يجوز فيه الضرورة أصلاً .

وتقول : يافل ، وإنما جاز ذلك على تغيير النداء المؤذن بقوته على التغيير ، لا على الترخيم ^(٣) . والدليل على ذلك أنه لا يقول عربي : يافل ^(٤) ، ولو كان على الترخيم ؛ لجاز فيه الوجهان ، كما يجوز : يا حار ، ويا حار .

(١) هذا قول يونس . انظر : الكتاب ٢/ ٢٤٧ .
ونقل عن البرد أنه اختار الوجه الأول ، وقال : « لأن الرواة كلها تنشد :
فيامي ما يدريك أين مناخنا . . . معرفة الألحي يمانية سَجراً
على الترخيم ، فهذا يدل على أنه يقصد قصد (مية) » . انظر : شرح السيرافي ٣/ ٦٧ ب - ٦٨ أ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣١٨ .
هكذا ضبطت (مي) بالضم في : ديوان ذي الرمة ٣/ ١٤١٧ ، شرح السيرافي ٣/ ٦٨ أ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٨ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣١٨ .
وضبطها ابن الأنباري بالفتح نقلاً عن الفراء . انظر : شرح القصائد السبع ٤٣ .
وسياق كلام البرد يقتضي أن تكون مفتوحة على لغة : يا حار ؛ لأن ضمها ليس فيه دليل قاطع على الترخيم ؛ إذ يجوز أن يكون سماها (مياً) ، وبنائها على الضم . أما الفتح فلا وجه له سوى الترخيم . وانظر : الجليس الصالح الكافي ٢/ ١٩٥ .

(٢) ب : اللغو .

(٣) هذا مذهب البصريين وجمهور المتأخرين . انظر : الكتاب ٢/ ٢٤٨ ، المقتضب ٤/ ٢٣٧ ، الأصول ١/ ٣٥٠ ، الجمل ١٦٣ ، المسائل المنشورة ٢٢٤ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٦ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٩ ، لباب الإعراب ٣١٥ ، شرح ابن الناطم ٢٢٧ ، توضيح المقاصد ٤/ ٥ ، شرح المكودي ١٥٣ .

وذهب الأصمعي والكوفيون إلى أنه مرخم . انظر : المسائل المنشورة ٢٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٦ ، الارتشاف ٣/ ١٤٩ .

وفي المصدرين الأول والثاني رد لهذا المذهب .

(٤) في أ ، ب : يافلاً ، وما أثبتته يقتضيه سياق الكلام .

وقد وَقَعَ في (الكتاب) : « لا يقولُ عربيٌّ : يا فلاناً »^(١) بالألفِ ، ووجهُ الاستشهادِ بذلك أنه لو كانَ على التَّغييرِ العارضِ الذي لا يجري مجرى الحذفِ في (دَمِ)^(٢) ؛ لجاز رَدُّه إلى الأصلِ في التَّرخيمِ ، فكان يجوزُ : إليَّ^(٣) يا فلاناً^(٤) ، فلما امتنعَ من ذلك كما يمتنعُ من (دَمِي) بالردِّ إلى الأصلِ ؛ دلَّ على أنه حذفٌ لازمٌ ، كالحذفِ في (دَمِ)^(٥) . والشَّاهدُ الأوَّلُ أبينُ ، وكلاهما دليلٌ^(٥) .

وإنما جاز هذا النقصانُ في : يا فلُ ، لأنَّه كنايةٌ على نقصانِ بيانٍ ، فاقْتَضَى له نقصانُ الاسمِ ؛ ليؤدَّنَ بنقصانِ البيانِ .

ولا يلزمُ^(٦) مثلُ ذلك في : يا هَنَاهُ^(٧) ؛ لأنَّه ناقصٌ قَبْلَ النداءِ في قولهم : هُنَّ^(٨) ، فلمَ يَحْتَمِلِ النقصانُ ، وَغَيْرُ تَغْيِيرٍ يُؤدَّنُ بنقصانِ البيانِ بما لَحِقَهُ مِمَّا يُخْرِجُهُ عن الطَّرِيقَةِ التي يكونُ عليها في أكثرِ الاستعمالِ .

وتقولُ للمرأةِ : يا فُلَّةُ ؛ لأنَّه لما لَزِمَ الحذفُ ؛ صار اللَّامُ فيه بمنزلةِ آخرِ الاسمِ في لحاقِ العلاماتِ .

وقال أبو النجم :

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً^(٩) عَنْ فُلٍ^(١٠)

(١) انظر ص : ٢٦٥ هـ ٧ .

(٢) ب : دَمِ .

(٣) ب : إني .

(٤) حكى الجرميُّ عن الأصمعيِّ أنه سمعَ العربَ يقولون : يا فلاناً تعال . انظر : البصريَّات ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، وهذا ينقضُ ما قطع به سيبويه والشارح ، رحمهما الله تعالى .

(٥) الشَّاهدُ الأوَّلُ هو امتناع : يا فلُ ، والشَّاهدُ الثَّاني امتناع : يا فلاناً ، وإنَّما كان الأوَّلُ أبينَ ؛ لأنَّه دليلٌ مباشرٌ على أنَّ الاسمَ غيرَ مرخَّمٍ ؛ إذ لم يسمعَ عن العربِ مجيئه على لغةٍ : يا حارِ ، وهي اللغةُ الأقوى . أمَّا (يا فلاناً) فهو دليلٌ على أنَّ الحذفَ لازمٌ ، وإذا كان الحذفُ لازماً ، ثبت أنَّه ليس للتَّرخيمِ .

(٦) ب : ويلزم .

(٧) في النسختين : يا هَنا .

(٨) انظر : اللسان ١٥ / ٣٦٦ - ٣٦٩ (هَنا) .

(٩) ب : فَلَيا .

(١٠) تقدم تخريجه في ص : ٢٦٧ .

فأجراه^(١) - للضرووة - في غير النداء ، وهو أقوى مما فيه الهاء ؛ لأنَّ الحذف له ألزم .
وإنَّما لم يَجْزُ : يَأْفُلَ - بالفتح - كما يجوزُ : [يَحْمَزُ]^(٢) أَقْبِلُ^(٣) ؛ لِلزُّومِ
الحذف له كما يلزمُ في (دم) ، ولا يلزمُ (حمزة) الحذفُ ، وإنَّما هو ترخيمٌ يجري
في النداءِ خاصَّةً ، ويجوزُ فيه الإتمامُ .

(١) ب : ماجازاه .

(٢) بياضٌ في : ب .

(٣) ب : قبل .

بابُ التَّرخيمِ على : يا حارُ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في التَّرخيمِ على : يا حارُ ، ممَّا لا يجوزُ^(٢) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في التَّرخيمِ على : يا حارُ ، وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .
ولمَ لا يجوزُ في المعتلِّ اللامِ على : يا حارُ ، ما يجوزُ على : يا حارُ ؟ وهل ذلك لأنَّه
يُجَعَلُ بمنزلةِ اسمٍ لم يُحذفْ منه شيءٌ ؛ من أجلِ أنَّه يُضَمُّ آخرُه كما يُضَمُّ ما لم يُحذفْ
منه شيءٌ ؟^(٣) .

وماترَخيمُ (قَمَحْدُوَة) ^(٤) على : يا حارُ ؟ ولمَ وجَبَ فيه على هذا الأصلُ :
يا قَمَحْدِي ، وعلى يا حارِ : يا قَمَحْدُو أَقْبَلُ ؟^(٥) .

وماترَخيمُ (رَعُومِ) ^(٦) - اسمَ رجلٍ - على الأصْلَيْنِ ؟ ولمَ وجَبَ / ٢٠٩ ب في
أحدهما : يارَعي ، وعلى الآخرِ : يارَعُو ؟^(٧) .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ إذا حذفتْ منه الهاءُ وجعلتْ الاسمَ بمنزلةِ ما لم تكنْ فيه الهاءُ أبدلتْ حرفاً
مكانَ الحرفِ الذي يلي الهاءَ ، وإنْ لم تجعلْهُ بمنزلةِ اسمٍ ليس فيه الهاءُ لم يتغيَّرْ عن حاله التي كان عليها قبلَ أنْ
تُحذفَ . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٣ - ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٦ (هارون) .
وعبارة سيبويه أدلُّ على مضمون الباب من عبارة الشَّارح .

(٢) تضمَّنَ البابُ أغراضاً ، منها : ترخيمُ المختومِ بقاءِ التانيثِ المسبوقةِ بواوٍ بعد ضمةٍ ، وترخيمُ ما آخره زائدانِ زيذاً
معاً ، وولياً واواً مفتوحاً ما قبلها ، وترخيمُ ما آخره تاءُ تانيثٍ قبلها واوٌ بعد ألفٍ زائدةٍ ، والموازنة بين لغتي
الترخيمِ ، وترخيمِ المختومِ بقاءِ التانيثِ التاليةِ لواوٍ مسبوقةٍ بساكنٍ ، وحكم ترخيمِ غيرِ الأسماءِ الغالبةِ ، وغيرِ
ذلك .

(٣) هذا السؤالُ مأخوذٌ من جملةِ كلامِ سيبويه وأمثله في الثُلثِ الأولِ من البابِ ، وتفصيله فيما يليه من الأسئلةِ .
(٤) القَمَحْدُوَة : الهنةُ الناشئةُ فوق القفا ، وهي بين الذُّوابة والقفا منحدرَةٌ عن الهامة ، إذا استلقى الرجلُ أصابت
الأرضَ من رأسه . انظر : المحكم ٤ / ٣٣ (قَمَحْد) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « وذلك قولك في (عَرْقَوَة) ، و (قَمَحْدُوَة) - إنْ جعلتْ الاسمَ بمنزلةِ اسمٍ لم
تكنْ فيه هاءٌ على حالٍ - : يارَعي ، ويا قَمَحْدِي ؛ من قَبْلِ أنَّه ليس في الكلامِ اسمٌ آخرُه كذا » . الكتاب
١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٩ (هارون) .

(٦) الرَعُومُ : النَّفْسُ ، والشَّدِيدُ الهُزالُ . انظر : القاموس المحيط ٤ / ١٢٢ (رَعَم) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « وكذلك إنْ رَخَّمتْ (رَعُومٌ) ، وجعلتْ بهذه المنزلة ؛ قلت : يارَعي » . الكتاب
١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٩ (هارون) .

وماترخيم : قَطَوَانٌ^(١) ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ : يَاقُطَا ، وَيَاقُطَو ، عَلَى الْأَصْلَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ ؟^(٢) .

وماترخيم : طُفَاوَةٌ^(٣) ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ : يَاطُفَاءُ ، وَيَاطُفَاوْ أَقْبَلُ ؟^(٤) .
وَلَمْ كَانَ التَّرْخِيمُ عَلَى : يَاحَارِ ، أَكْثَرُ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَدَلُّ عَلَى الْأَصْلِ بِتَرْكِ الْحَرْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَذْفِ ، مَعَ أَنَّ الْحَذْفَ عَارِضٌ ؟^(٥) .
وَلَمْ جَازَ الْوَجْهَ الْآخَرَ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيُشَاكِلَ نَظَائِرَهُ فِي النَّدَاءِ بَضْمَ آخِرِهِ ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ انْفَصَلَ مِنْهُ بِالْحَذْفِ^(٦) الَّذِي وَقَعَ فِيهِ ، فَجَازَ حَرَصًا عَلَى طَلَبِ الْمَشَاكِلَةِ ؟^(٧) .

وما الشاهد في قول العجاج :

فَقَدْ رَأَى الرَّأُوْنَ غَيْرَ الْبُطْلِ . . . أَنْكَ يَامَعَاوِ يَابْنَ الْأَفْضَلِ^(٨) ؟

- (١) قَطَوَانٌ : مِنَ الْقَطْوِ ، يُقَالُ : رَجُلٌ قَطَوَانٌ ، إِذَا تَقَارَبَ خَطْوُهُ مِنَ النَّشَاطِ . انظر : التهذيب ٩ / ٢٤٠ (قطا) .
- (٢) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سِيبَوِيهِ : « وَإِنْ رَحِمْتَ رَجُلًا يُسَمَّى (قَطَوَانٌ) ، فَجَعَلْتَهُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ؛ قُلْتَ : يَاقُطَا أَقْبَلُ » .
الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٩ (هارون) .
- (٣) ب : طُفَاوَةٌ ، وَالطُّفَاوَةُ : دَارَةُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَمَاطِفًا مِنْ زَيْدِ الْقَدْرِ وَدَسْمَهَا . انظر : اللسان ١٥ / ١٠ (طفا) .
- (٤) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سِيبَوِيهِ : « وَإِنْ رَحِمْتَ رَجُلًا اسْمُهُ (طُفَاوَةٌ) ؛ قُلْتَ : يَاطُفَاءُ أَقْبَلُ . . . » إِلَى قَوْلِهِ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : يَاطُفَاوْ أَقْبَلُ ، إِذَا لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٠ (هارون) .
- (٥) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سِيبَوِيهِ : « وَاعْلَمْ أَنَّ مَا يُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَيْسَتْ فِيهِ هَاءٌ أَقْلٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَتَرَكْتُ الْحَرْفَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تُحْذَفَ الْهَاءُ أَكْثَرُ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ حُرِفَ الْإِعْرَابُ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ عَرَبِيٌّ » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٠ (هارون) .
- (٦) ب : الْحَذْفُ .
- (٧) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ تُرَدِّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْكِتَابِ ، غَيْرَ أَنَّ قَوْلَ سِيبَوِيهِ السَّابِقَ يُطَرِّقُ إِلَيْهَا .
- (٨) مِنْ أَرْجُوْةٍ طَوِيلَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا يَزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ ، وَمُطْلَعُهَا :
مَابَالُ جَارِي دَمْعُكَ الْمَهْلَلُ

وبعد الشاهد :

إِذْ زَلَزَلَ الْأَقْوَامُ لَمْ تُزَلْزَلِ

الْبُطْلُ : أَصْحَابُ الْبَاطِلِ ، يُرِيدُ أَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّكَ ثَابِتٌ عَلَى الدِّينِ ، وَلَمْ تُزَلْزَلْ عَنْهُ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٢ ، وقوله : يَامَعَاوِ ، أَرَادَ : يَابْنَ مَعَاوِ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ لِلضَّرُورَةِ . وانظر : الشعر ٢ / ٣٥٠ ، الْخَصَائِصُ ٢ / ٤٥٢ - ٤٥٣ ، الْخَزَانَةُ ٤ / ٣٧٢ ، ٥ / ٣٧٧ .

ورواية الشاهد في (الديوان) :

أَنْكَ يَازِيدُ يَابْنَ الْأَفْعَلِ

ولاشاهد فيها .

ولمَ جازَ في هذا أن يُحذفَ مع الهاءِ غيرها ، وهو مُخالفٌ للأصولِ المطردة في هذا الباب ، والتي ينبغي أن يكونَ عليها الكلامُ في القياسِ ؟ وهل ذلك لأنه قدره تقديرَ ما لمَ تكن فيه الهاءُ ؛ للإيدانِ بقوةِ حذفِ الهاءِ ، حتى كأنَّ الاسمَ لم يُحذفْ منه شيءٌ ، وهذا على طريقِ النَّادرِ ؛ للإيدانِ بهذا المعنى ؟ ^(١).

وماترخيمُ (حَيوة) ^(٢) على الأصلينِ ؟ ولمَ وجبَ فيه : ياحيو ، وياحيو ، ولمَ يَجزُ قلبُ الواوِ ياءً كما تُقلبُ ^(٣) في قوله : لويتُ يده لياً ؟ وهل ذلك لأنَّ هذا الاسمَ قد أظهرَ فيه الواوُ ؛ للإيدانِ بحروفِ الأصلِ ، فالعلةُ فيه في حالِ الترخيمِ كالعلةِ قبلِ الترخيمِ ؟ ^(٤).

ولمَ جازَ : ياطلحُ أقبلُ ، في (طَلْحَة) ، ولمَ يَجزُ : ياخيثُ أقبلي ؟ وهل ذلك لأنَّ الهاءَ في هذا ؛ للفرقِ بينِ المؤنثِ ، والمذكرِ ، فلا يجوزُ ^(٥) أن تُحذفَ على : ياحارُ ، وهو صفةٌ ، ويجوزُ أن تُحذفَ على : ياحارُ ، والاسمُ عَلَمٌ ؟ ^(٦).

/ = انظر : الديوان ١٨٦ ، الكتاب ٢ / ٢٥٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٣ ، شرح السيرافي ١٦٩ / ٣ ، البصريات ١ / ٣٤١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٢ ، الخصائص ٣ / ٣١٦ ، النكت ١ / ٥٨٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٤ ، المستوفى ١ / ٣٤١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢٠٨ ، الهمع ١ / ١٨٤ ، الخزانة ٢ / ٣٧٨ ، الدرر ٣ / ٥٥ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد حملهم ذلك على أن رَحَّموه حيث جعلوه بمنزلة مالاهاه فيه » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٠ (هارون) .

(٢) حَيوة : اسم رجل ، وقال سيبويه : كأنه من (حَيوت) ، وإن لم يُقلْ ، وقال ابن سيده : هو من (حي) قلبت الياء واواً ؛ لضرب من التوسع ، وكراهة لتضعيف الياء . انظر : الكتاب ٤ / ٣٩٩ ، المحكم ٣ / ٣٠٣ (حي) ، وانظر : الاشتقاق ٣٦٨ ، اللسان ١٤ / ٢١٥ (حيا) .

(٣) أ : تقلب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول في (حَيوة) : ياحيو أقبلُ ، فإن رفعت الواوَ تركتها على حالها ؛ لأنه حرفٌ أجري على الأصل ، وجعل بمنزلة (غَزو) ، ولم يكن التغيير لازماً وفيه الهاء » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .

(٥) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز أن تُحذفَ الهاءُ ، وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاءُ إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ؛ من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنثُ بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة : ياخيثُ أقبلي ، وإنما جاز في الغالب ؛ لأنك لا تُذكر مؤنثاً ، ولا تؤنثُ مذكراً » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .

ولمَ كانَ تَرَكُ الحَذْفِ فيما ليستُ فيه الهاءُ أكثرَ^(١)؟ وهل ذلكَ لأنَّهُ أبعدُ من الإخلالِ بالاسمِ بحذفِ التَّنوينِ ، وإذهابِ الإعرابِ ، وحذفِ حَرَفٍ مِنْ نَفْسِ الاسمِ ، فهذا كالإجحافِ به ، فَقُلْ في الكلامِ ؛ لهذه العِلَّةِ ؟^(٢) .

ولمَ جازَ مع هذا الإجحافِ ؟ وهل ذلكَ للتخفيفِ مِنْ غيرِ إجحافٍ ؛ للبيانِ الذي يَقَعُ في الحالِ للمخاطبِ من الإقبالِ عليه ، والإشارةِ إليه ؟^(٣) .

ولمَ كانَ التَّرخيمُ في حارثٍ ، ومالكٍ ، وعامرٍ أغلبَ منه في غيرها من الأسماءِ ؟ وهل ذلكَ لكثرةِ التَّسميةِ بها على منزلةٍ تزيدُ على غيرها ؟^(٤) .

وما الشَّاهدُ في قول مُهَلِّهِلِ بنِ ربيعة^(٥) :

يا حارِ لا تَجْهَلْ على أشياخنا . . . إنا ذوو السُّورَاتِ والأَحلامِ^(٦)

(١) ب : كثر .
(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ الأسماءَ التي ليس في أواخرها هاءٌ أن لا يُحذفَ منها أكثرُ ؛ لأنَّهم كرهوا أن يُخلَّوا بها ، فيحملوا عليها حذفَ التَّنوينِ ، وحذفَ حرفٍ لازمٍ للاسمِ لا يتغيَّرُ في الوصلِ ولا يزولُ » . الكتاب ٣٣٤ / ١ - ٣٣٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنَّ حذفَ فحسَنَ » . الكتاب ٣٣٥ / ١ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .
(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وليس الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماءِ ألزَمُ منه لحارثٍ ، ومالكٍ ، وعامرٍ ؛ وذلك لأنَّهم استعملوها كثيراً في الشعرِ ، وأكثرُوا التَّسميةَ بها للرجالِ » . الكتاب ٣٣٥ / ١ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .

(٥) مُهَلِّهِلِ بن ربيعة : « ... - نحو ١٠٠ ق هـ » .
عدي بن ربيعة بن الحارث بن زهير بن جُشم التَّغَلَبِيّ ، لُقِّبَ مُهَلِّهلاً ؛ لأنَّهُ هَلَّلَ الشعرَ ؛ أي أرقه ، أخوه كُليبُ الذي هاجَ بمقتله حربَ البسوسِ بين بني بكرٍ وتغلبٍ ابني وائلِ بن قاسطٍ ، وهو خال امرؤ القيسِ . انظر : الشعر والشعراء ٢٩٧ / ١ - ٢٩٩ ، سرح العيون ٩٦ - ١٠٢ ، الخزائن ١٦٤ / ٢ - ١٧٤ .
وعُزِّي البيت - أيضاً - إلى شُرَحْبِيلِ بن مالكٍ من بني عُصَمَ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٦ ، وانظر : الاشتقاق ٣٣٨ .

وظنَّ بعضهم أنَّ الأصمعيَّ قال : إنَّ المقطوعةَ التي منها الشاهد مؤلَّدة . انظر : الأصمعيات ١٥٦ .

(٦) من البحر الكامل ، وهو مطلع مقطوعةٍ قالها في حربِ البسوسِ .
الحارث هو ابن عباد البكري ، والسُّورَات : جمع (سَوْرَة) ؛ وهي ارتفاعُ الغضبِ .
أراد أنَّهم يضعون كلَّ شيءٍ موضعه ، فيغضبون في موضعِ الغضبِ ، ويحلِّمون في موطنِ الحِلْمِ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٦ .

انظر : ديوان مهلهل ٨٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥١ ، الأصمعيات ١٥٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٦ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٥ ، النكت ١ / ٥٨١ ، شرح المفصل ٢ / ٢٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٧ ب .

وقال (١) امرئ القيس :
 ٢١٠ / أَحَارِ تَرَى بَرَقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ . . . كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مَكْلَلٍ (٢)
 وقول الأنصاري (٣) :

..... يامال ، والحقُّ عنده ، فقفوا (٤)

(١) هكذا في النسختين ، وله وجه ، قرأ ابن مسعود - رضي الله عنه - : ﴿ ذَاكَ عَيْسَى آتِيَتْ مَرِيَمَ قَالَتْ اللَّهُ الْحَقُّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ مريم : ٣٤ ، قال الفراء موجهاً القراءة : « القول والقال في معنى واحد » . معاني القرآن ١٦٧ / ٢ ، وانظر : اللسان ١١ / ٥٧٣ - ٥٧٤ (قول) .

(٢) من البحر الطويل ، وهو من معلقة ، ومطلعها :
 قفا تبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل . . . يسقط اللوى بين الدخولِ وحوملِ
 قوله : (وميضه) معناه : خطرانه وبريقه ، وقوله : (كلمع اليدين) معناه : كحركة اليدين ، والحبي : ما ارتفع من السحاب ، والمكلل : الذي بعضه على بعض .
 ويروى البيت : أعني على برقٍ ولا شاهد فيها . انظر : شرح القصائد السبع ١٠٠ ، الخصائص ٦٩ / ١ .

انظر : الديوان ٢٤ ، الكتاب ٢ / ٢٥٢ ، المقتضب ٤ / ٢٣٤ ، عيار الشعر ٣٩ ، جمهرة أشعار العرب ١ / ٢٧٠ ، شرح القصائد السبع ٩٩ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٤٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ ب ، الخصائص ١ / ٦٩ ، الأزمنة والأمكنة ٢ / ١٠٥ ، المقتصد ٢ / ٧٩٢ ، النكت ١ / ٥٨١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٥ ، شرح المعلقة للزوزني ٧٤ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٨٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٥ ، القواعد والفوائد ١٠٣ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٤ ، شرح المفصل ٩ / ٨٩ ، موائد الحيس ٢٠٦ ، الخزانة ٩ / ٤٢٥ .
 (٣) الأنصاري : « ... - نحو ٥٠ ق هـ » .
 عمرو بن امرئ القيس ، من بني الحارث بن الخزرج ، شاعر جاهلي ، وهو أحد أجداد عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - لأبيه .

انظر : من اسمه عمرو من الشعراء ٧٥ ، معجم الشعراء ٥٥ - ٥٦ ، الخزانة ٤ / ٢٧٩ .

(٤) من البحر المنسرح ، من قصيدة مطلعها :
 يامال ، والسيد المعمم قد . . . يئطره بعض رأيه السرف
 وصدرة :

إِنْ بُجِيرَ عَبْدٌ لَغَيْرِكُمْ
 مالك هو ابن العجلان الخزرجي ، وبجير مولاة قتله أحد بني عمرو بن عوف الأوسي ، فقامت بينهم الحرب لذلك ، ثم حكّموا عمرو بن امرئ القيس ، ف قضى لمالك بدية المولى ، وهي خمس من الإبل ، فلم يرض الحكم . انظر : الخزانة ٤ / ٢٧٩ ، وانظر : الكامل في التاريخ ١ / ٦٥٨ .
 انظر : الكتاب ٢ / ٢٥٢ ، جمهرة أشعار العرب ٢ / ٦٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩٢ ، النكت ١ / ٥٨١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٩ ب .

وانظر : ماسياتي في ص : ١٠٢٨ هـ ٦ .

وقول النابغة^(١):

فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إِنْ بَدَأَ لَكُمْ . . . وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٌ^(٢) ؟
وَلَمْ جَازَ التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، مَعَ أَنَّهَا أَحَقُّ بِهِ ؛ لِكَثْرَتِهَا ؟ وَهَلْ ذَلِكَ
لِلتَّخْفِيفِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْأَسْمِ ؟^(٣)
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ مُخَرَّمٍ^(٤) :
فَقُلْتُمْ : تَعَالِ يَا يَزِيدُ بْنُ مُخَرَّمٍ . . . فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَلِيفُ^(٥) صُدَاءِ^(٥)

- (١) الذبياني ، وفي شرح السيرافي ٦٩/٣ ب ، غزي البيت إلى النابغة الجعدي ، وهو سهو .
(٢) من قصيدة من البحر البسيط ، قالها لبني عامر بن صعصعة لما طلبوا من بني ذبيان أن يقطعوا حلفهم مع بني
أسد ، ومطلعها :
قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنِي أَسَدٍ . . . يَأْبُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامٍ
وَسَيَاتِي بَعْدًا فِي بَابِ النُّفَى بِلَامِ الْإِضَافَةِ . انظر ص : ٣٤٩ .
خَالُوا : اقطعوا حلفهم ، وعام : ترخيم عامر بن صعصعة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي
٢١٨/٢ .
انظر : ديوانه ٨٢ ، الكتاب ٢/٢٥٢ ، التلقين في النحو ٣٣٢ ، أغلَى ١١٢ ، شرح السيرافي ٦٩/٣ ب ،
البغداديات ٤٥٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٦٦/١ ، النكت
٥٨١/١ ، تحصيل عين الذهب ٣٣٥/١ ، الأمالي الشجرية ٣٠٣/٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٥٢أ ،
الخزانة ١٣٣/٢ .
(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكلُّ اسمٍ خاصٍّ رَحْمَتُهُ فِي النَّدَاءِ فَالتَّرْخِيمُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
الثَّلَاثَةُ أَكْثَرُ » . الكتاب ٣٣٥/١ (بولاق) ، ٢٥٣/٢ (هارون) .
(٤) يزيد بن مخرم : « ... - ... » .
ابن شريح بن مخرم بن حزن ، من أشرف بني الحارث من أهل اليمن ، يُعرف بابن فكهة ، وهي جدته ، أم
أبيه ، جاهلي كثير الشعر ، قُتل يوم الكلاب الثاني فيما قيل .
انظر : كنى الشعراء (نواد الخطوط ٢٩١/٢) ، معجم الشعراء ٤٧٩ - ٤٨٠ ، الخزانة ٣٧٩/٢ -
٣٨٠ .

(٤) ب : خليف .

(٥) من البحر الطويل ، وقبله :

أَرَدْنَاهُمْ أَنْ يَنْقِمُوا أَوْ يِقَاتِلُوا . . . فَكَلْتَاهُمَا أَعِيَتْهُمُ بَعْيَاءُ
صُدَاءُ : حيٌّ من اليمن ، وكان يزيد بن مخرم ومعه ابنه وأربعة رجال من صُدَاءِ وقع بقوم من أهل اليمن ،
فأصاب منهم نَعْمًا ، ثم عارضوه في جمع ، وعرضوا عليه أَنْ يَسْتَأْسَرَ أَوْ يُعْطِيَهُمْ يَمِينًا لَا يَغْزُوهُمْ أَبَدًا ، وقَاتَلَهُمْ
فهزَمَهُمْ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦/٢ .
انظر : الكتاب ٢/٢٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٦٩/٣ ب ، الموشح ١٣٠ ،
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦/٢ ، النكت ٥٨٢/١ ، تحصيل عين الذهب ٣٣٥/١ ، الأمالي
الشجرية ٣٠٤/٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٤ ب ، شرح الكافية ١٥١/١ ، اللسان ٤٥٧/١٤
(صدي) ، الخزانة ٣٧٨/٢ .

هذا المعنى في النفس ؟ ^(١) .

ولم ^(٢) لزمت الهاء في : ياطلحه ، في الوقف عند بعض العرب ، من غير أن يكون المتكلم بالخيار في حذفها ، أو إثباتها ؟ وهل ذلك لأنها لما كانت تلحق في الوقف ؛ لبيان الحركة فقط ، ثم اجتمع مع بيان الحركة حذف يقتضي العوض منه ؛ كانت ألزم وأثبت - لهذه العلة - منها في : سلطانية ، ونحوه ؟ وهل قياس ذلك كقياس : أرمة ؟ وهل قياسه [قياس] ^(٣) : قه ؟ ولم صار على / ٢٠٦ ب قياس : أرمة ، ولم يكن بمنزلة : قه ؟ وهل ذلك لأن في (قه) ثلاثة أسباب تقتضي لحاق هاء التانيث ^(٤) : بيان الحركة ، والحذف ، وكونه على حرف واحد ، إلا أنه قد جرى مجراه في لزوم الهاء في الوقف ، وإن كان السبب في (قه) أوكد ؟ ^(٥) .

وما حكم هاء الوقف في ضرورة الشاعر على مذهب هذا الفريق من العرب ؟ ولم جاز حذفها ؟ وهل ذلك لأن حرف الوصل عوض منها ؟ ^(٦) .

وما الشاهد في قول ابن الخرع ^(٧) :

كادت فزارة تشقى بنا . . فأولى فزارة أولى فزارا ^(٨)

(١) هذه المسألة متصلة بمسألة هاء الإقحام .

(٢) ب : ولو .

(٣) ساقط من : ب . (٤) كذا في النسختين ، والوجه : هاء السكت .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف كما لزمت الهاء وقف : أرمة » إلى قوله : « فبينت الحركة بالهاء في السكوت ؛ ليكون ثباتها في الاسم على كل حال ؛ لتلا يخلوا به » . الكتاب ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أن الشعراء إذا اضطرّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف ؛ وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها » . الكتاب ١ / ٣٣١ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٢ (هارون) .

(٧) ب : ابن الجزع .

وابن الخرع هو عوف بن عطية بن الخرع عمرو بن عيش من بني تيم بن عبدمناة ، شاعر جاهلي ، جعله ابن سلام في الطبقة الثامنة من الجاهليين .

انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥٩ ، ١٦٤ - ١٦٦ ، معجم الشعراء ١٢٥ ، الخزانة ٦ / ٣٧٠ .

(٨) من قصيدة من المتقارب ، مطلعها :

أمن آل مي عرفت الديارا . . بجنب الشقيق خلا ففارا

الشقيق : ماء لبني أسيد بن عمرو بن تميم . انظر : معجم البلدان ٣ / ٣٥٦ ، مراصد الاطلاع ٢ / ٨٠٧ . = /

وقول القطامي^(١):

قفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا^(٢)

وقول هُدْبَة^(٣):

/ = أولى : كلمة وعيد ، وهي مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : أولى لك ، و (أولى) الثانية تأكيد ، و (فزارة) في الشطر الثاني منادى . انظر : شرح اختيارات المفضل ٣ / ١٦٧٠ ، وانظر الحديث عن (أولى) في : الشعر ١٨ / ١ - ٢١ .

قال ابن السيرافي : « كانت الرُّبَاب قد أوقعت ببني عامر في غزوة غزوها ، وهموا بقصد فزاره ، فقال : كادت فزارة تشقى بنا ، أي : كادت تقع فيما تكره من إيقاعنا بها فسلمت ، ثم تهدأهم وحذرهم من التعرض لهم » . شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢١ .

وانظر : المفضليات ٤١٦ ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، تأويل مشكل القرآن ٢٣٦ ، الاختيارين ٤٨٧ ، الأصول ٣٦٢ / ١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٦ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢١ ، الصاحبي ٣٨٢ ، إعجاز القرآن ١٠٦ ، ضرائر الشعر للقرناز ١٤١ ، النكت ١ / ٥٧٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣١ ، شرح اختيارات المفضل ٣ / ١٦٧٠ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٨٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفضل ٢١٧ أ .

(١) القطامي : (... - نحو ١٣٠ هـ) .

عمرو بن شُيَيم بن عمرو أحد بني بكر بن حبيب بن عمرو بن غنم بن تغلب ، عدو ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين .

انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٣٤ ، الشعر والشعراء ٢ / ٧٢٣ ، الموشح ٢٠٨ .

(٢) صدر مطلع قصيدة من الوافر ، وعجزه :

ولايك موقف منك الوداعا

قالها القطامي يمدح زُفر بن الحارث الكلابي بعد فك أسره .

انظر : ديوانه ٣١ ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، المقتضب ٤ / ٩٤ ، الأصول ١ / ٨٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٠ ، الجمل ٤٦ ، الإيضاح العضدي ١٣٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٤٤ ، المنتخب من أشعار العرب ٢ / ٢٠ ، ضرائر الشعر للقرناز ١٤٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣١ ، الحلل ١ / ٥١ ، الفصل ٢٦٣ ، كشف المشكلات ٢ / ٥٣٩ ، التخمير ٣ / ٢٨٥ ، شرح المفضل ٧ / ٩١ ، نضرة الإغريض ٢٧٠ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٤ ، شواهد التوضيح ٣٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفضل ٦٦ ب ، ١٨١ أ ، شرح الكافية ١ / ١٥١ ، البسيط ١ / ٥٣٧ ، اللسان ٨ / ٣٨٥ (ودع) ، الارتشاف ٣ / ١٦٢ ، المغني ٢ / ٤٥٣ ، القاموس المحيط ٣ / ٥٦ (ضبع) ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٩٥ ، الهمع ١ / ١١٩ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٩ ، معاهد التنصيص ١ / ١٧٩ ، نتائج التحصيل ٣ / ١١٩٢ ، الخزانة ٢ / ٣٦٧ ، شرح أبيات المغني ٦ / ٣٤٥ ، شرح ألفاظ سيبويه ب .

(٣) هُدْبَة : (... - ٥٥٠ هـ) .

أبو سليمان هُدْبَة بن خَشْرَم بن كُرْز بن أبي حية من بني الحارث بن سعد هُدَيم ، من بادية الحجاز ، كان يروي للحطيفة ، قُتل في أيام معاوية رضي الله عنه .

انظر : الأغاني ٢٤ / ٨٤٩١ وما بعدها ، الخزانة ٩ / ٣٣٤ - ٣٤٠ . وقد أخذ الشارح بما في (الكتاب) . / =

عُوجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَافَاطِمَا ^(١) ؟

وَلِمَ كَانَ تَرْخِيمُ مَا فِيهِ الْهَاءُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَقْوَى ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ مِمَّا يَتَغَيَّرُ فِي الْوَصْلِ عَنْ حَالِهِ فِي الْوَقْفِ ، فَقَوِي تَغْيِيرُهُ بِالْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ مَا لَزِمَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ يُؤَنَسُ بِمَثَلِهِ فِي الْحَذْفِ ؟ ^(٢) .

وَهَلْ يَجُوزُ فِي (حَرَمَلَةٍ) : يَاحَرَمَلُ ، فِي الْوَقْفِ ، مِنْ غَيْرِ هَاءٍ ؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ ؟ وَهَلْ جَوَازُهُ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَلْحَقُهُ اخْتِلَالُ بَتْرِكِ هَاءِ الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لَزِيادَةٍ بَيَانٍ يَقْوَى سَبَبُهُ ، فَإِنْ تَرِكَ فَلَلَا سَتِغْنَاءُ بِصِغَةِ الْأِسْمِ فِي الْأَصْلِ ، وَإِنْ ذُكِرَ فَلَزِيادَةٍ الْبَيَانِ عَنْ

/ = وَعُزِي الشَّاهِدُ - أَيْضاً - إِلَى زِيَادَةِ بَنِ زَيْدِ بَنِ مَالِكٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بَنِ سَعْدِ هُدَيْمٍ ، قَتَلَهُ هُدَيْبَةُ ؛ لَتَعْرِضُهُ بِأَخْتِهِ . انْظُرْ : أَسْمَاءُ الْمُغْتَالِينَ (فِي نَوَادِرِ الْخَطُوطِ) ٢ / ٢٥٦ - ٢٦٢ ، جُمُهرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٤٤٨ .

وَالرَّاجِحُ عِنْدِي أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ زِيَادَةٌ ؛ لَمَّا يَأْتِي :

أ - أَنَّ الْمَوَادَّ الَّتِي أوردتْ مَنَاسِبَةَ الْبَيْتِ نَسَبَتْهُ إِلَى زِيَادَةٍ . انْظُرْ : أَسْمَاءُ الْمُغْتَالِينَ (فِي نَوَادِرِ الْخَطُوطِ) ٢ / ٢٥٦ ، الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٢ / ٦٩١ ، الْأَغَانِي ٢٤ / ٨٤٩٥ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ١ / ٤٦١ ، شَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٢ / ١٣ ، تَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ ٤٦١ - ٤٦٢ ، الْخَزَانَةُ ٩ / ٣٣٥ .

ب - أَنَّ (فَاطِمَةَ) الْمَشْبُوبَ بِهَا فِي الْبَيْتِ أَخْتُ هُدَيْبَةَ . انْظُرْ : الْمَوَادُّ السَّابِقَةَ .

ج - أَنَّ لِهَدَيْبَةَ بَيْتًا يَتَّفِقُ مَعَ بَيْتِ زِيَادَةٍ فِي الشَّاهِدِ ، وَالْبَحْرِ ، وَأَكْثَرُ الْأَلْفَاظِ ، عَرَضٌ فِيهِ بِأَخْتُ زِيَادَةٍ ، وَهُوَ :

عُوجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَافَاطِمَا

وَطَارِفَةٌ : أَخْتُ زِيَادَةٍ . انْظُرْ شَعْرَ هَدَيْبَةَ ١٣٦ .

فَاحْتِمَالُ الْخِلَاطِ بَيْنَ الشَّاعِرِينَ كَبِيرٌ ؛ لِاتِّحَادِ الْمَنَاسِبَةِ .

(١) مَطْلَعُ أَرْجُوزَةٍ ، وَبَعْدَهُ :

مَادُونُ أَنْ يَرَى الْبَعِيرُ قَائِمًا

يَقُولُ : تَوَقَّفِي عَلَيْنَا ، وَارْفَقِي فِي السَّيْرِ ؛ حَتَّى نَسْتَمْتَعَ بِالنَّظَرِ إِلَيْكَ ، وَلَا تَقْفِي كُلَّ الْوُقُوفِ فَيَشْعُرُ النَّاسُ بِمَا

صَنَعْتَ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ سَائِرُونَ ، فَإِنْ أَوْقَفْتَ بَعِيرَكَ وَلَمْ تَسِيرِ عَلِمُوا أَنَّكَ إِنَّمَا وَقَفْتَ مِنْ أَجْلِي .

و (مَا) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لـ (اَرْبَعِي) ، أَيْ : اَرْبَعِي الرَّبْعَ الَّذِي هُوَ دُونَ الْقِيَامِ . انْظُرْ : شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِابْنِ

السِّيْرَافِيِّ ١ / ٤٦١ .

انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢ / ٢٤٣ ، أَسْمَاءُ الْمُغْتَالِينَ ٢ / ٢٥٦ ، الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٢ / ٦٩١ ، الْأَغَانِي ٢٤ / ٨٤٩٥ ،

شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِلنَّحَاسِ ٢٥١ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ٦٦ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ

١ / ٤٦٠ ، النَّكْتُ ١ / ٥٧٧ ، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١ / ٣٣١ ، شَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٢ / ١٣ ، الْأُمَالِي

الشَّجَرِيَّةُ ٢ / ٣٠٨ ، الْإِرْتِشَافُ ١ / ٤٠٧ ، تَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ ٤٦٢ ، الْخَزَانَةُ ٩ / ٣٣٥ .

(٢) هَذَا سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : « وَإِنَّمَا كَانَ الْحَذْفُ لِلْهَاءَاتِ أَلْزَمَ فِي الْوَصْلِ وَفِيهَا أَكْثَرُ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحُرُوفِ فِي

النَّدَاءِ » إِلَى قَوْلِهِ : « إِذْ كَانَ مُتَغَيِّرًا لَا مُحَالَةً » . الْكِتَابُ ١ / ٣٣١ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٤٤ (هَارُون) .

حركته التي كانت فيه قبل حذف هاء التأنيث ؟ ^(١).

وماترخيم (طائفية) ؟ ولم وجب فيه : ياطائفي أقبلي ، وفي (مرجانة) :
يامرجان أقبلي ، وفي (رعشنة) ^(٢) : يارعشن أقبلي ، وفي (سعلاة) ^(٣) : ياسعلا
أقبلي ؟ ^(٤).

ولم [لا] ^(٥) يجوز حذف شيء من هذه الزوائد مع الهاء ؟ وهل ذلك لأنها أثبتت
من الهاء ، ولا يتبع الأثبت ما ليس بأثبت ؟ ^(٦).

وماترخيم رجل سمي ^(٧) : عثمانة ؟ ولم لا يجوز فيه : ياعثم ^(٨) أقبل ؟ ^(٩).
وهل يلزم من حذف شيئاً من هذه الزوائد مع الهاء أن يحذف الأصلي ، فيقول
في ترخيم (فاطمة) : يفاط لا تفعلني ؟ ولم لزم ذلك / وهل لأنه حذف الأثبت ،
فجعله تابعاً لما ليس بأثبت ؟ ^(١٠).

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وسمعنا الثقة من العرب يقول : ياحرمل ، يريد : ياحرمله ، كما قال بعضهم :
أرم ، يقفون بغير هاء » . الكتاب ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٤ (هارون) .

(٢) الرعشنة : الناقة السريعة ، والنون زائدة . انظر : الحكم ١ / ٢٢٧ (رعش) .

(٣) السعلاة : الغول . انظر : اللسان ١١ / ٣٣٦ (سعل) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك في (طائفية) : ياطائفي أقبلي ، وفي (مرجانة) : يامرجان
أقبلي ، وفي (رعشنة) : يارعشن أقبلي ، وفي (سعلاة) : ياسعلا أقبلي » . الكتاب ١ / ٣٣٢ (بولاق) ،
٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ (هارون) .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) تقدم السؤال في أول الباب .

(٧) ب : يسمي .

(٨) ب : عيم .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو حذف ما قبل الهاء كحذفك إياه وليس بعده هاء لقلت في رجل يسمي
(عثمانة) : ياعثم أقبل ؛ لأن الهاء لو لم تكن هاءنا لقت : ياعثم أقبل ، فإنما الكلام أن تقول : ياعثمان
أقبل ، فأجر ترخيم هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعدما هو من نفس الحرف » . الكتاب ١ / ٣٣٢ (بولاق) ،
٢ / ٢٤٥ (هارون) .

(١٠) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومن حذف الزوائد مع الهاء فإنه ينبغي له أن يقول في (فاطمة) : يفاط
لا تفعلني إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٥ (هارون) .

الجواب :

الذي يجوز في ترخيم ما آخره الهاء حذف [الهاء] ^(١) ، على أنه أقوى من كل ما يُحذف للترخيم ؛ لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فلا يلحق الاسم المرخم بحذفها وهن كما يلحق بحذف غيرها ^(٢) ، ولا يجوز أن يحذف معها شيء من الزوائد التي قبلها ؛ لأنها أثبتت منها ^(٣) ، كما أن الأصلي أثبت من الزائد ، ولا يتبع الأثبت مالميس / ٢٠٧ أ بأثبت .

ويجوز ترخيم ما هو على ثلاثة أحرف مع هاء التانيث ؛ من قبل قوة الحذف في الهاء ، فلا يقع بالاسم اختلال ^(٤) إذا حذفت ؛ لأنه يرد إلى الأصل المستعمل في النفس ، والنظائر ، وليس كذلك الحرف الأصلي ؛ فلهذا جاز : يا شا أرجني ، ويأثب ^(٥) أقبلي ، في شاة ، وثبة ، ولم يجر في (عمر) : ياعم أقبل ^(٦) ؛ لما بينا من الفرق بين الهاء ، والحرف الأصلي ؛ إذ الأصلي أثبت من الزائد ، والزائد الذي بمنزلة ما وقع في حشو الاسم ، ودخل في بنيته أثبت من الزائد الذي على تقدير المنفصل منه ^(٧) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) علل الشارح قوة حذف تاء التانيث للترخيم بعلمين في موضعين مختلفين :

الأولى : المذكورة في هذا الموضع . وتقدم أن سيوييه لم يذكرها . انظر ص : ٢٤٩ هـ .

والثانية : أن التاء تتغير ، فتكون في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء ، وهذا يؤنس بالحذف . وستأتي بعداً . انظر ص : ٢٦٠ .

وذكر السيرافي هاتين العلمين في موضع واحد . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٥ ب - ١٦٦ ، وقد نقله الأعلام دون إشارة إليه . انظر : النكت ١ / ٥٧٥ - ٥٧٦ .

ويدل على أن تاء التانيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم عدم الاعتداد بها في الزيادة ، فتدخل على الاسم الخماسي المزيد بحرفين ، نحو : قرعبلانة ، والاسم لا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف .

(٣) يعني أن الزوائد أثبتت من تاء التانيث .

(٤) ب : اختلاف .

(٥) ثابت .

(٦) أجاز ترخيم الثلاثي محرك الوسط الفراء ، وأصحابه ، والجرمي . انظر : الأصول ١ / ١٦٥ ، شرح عيون الإعراب ٢٦٩ - ٢٧٠ ، الإنصاف ١ / ٣٥٦ .

(٧) قال الرضي : « وإنما لم يبال ببقاء نحو (ثبة) ، و (شاة) بعد الترخيم على حرفين ؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم ، بل مع التاء - أيضاً - كان ناقصاً عن ثلاثة ؛ إذ التاء كلمة أخرى ، لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الإعراب » . شرح الكافية ١ / ١٥٠ .

وقال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي^(١)

فهذا رَحِمَ ما كان نكرة يُعرَفُ بالنداء ، وتأولَه أبو العباسِ على إجازةِ سيبويه ترخيم النكرة ، وخالفه في ذلك ، فقال : لا يجوزُ ترخيم النكرة^(٢) .

وليس^(٣) في هذا خلافٌ عندي ؛ وإنما هو سوءُ تأويلٍ ؛ لأنَّ سيبويه إنما أراد النكرة التي تتعرَّفُ بالنداء^(٤) ، ويوضِّحُ ذلك إطلاقُ سيبويه في الباب الذي تقدَّم أنَّه لا يجوزُ ترخيمُ مافيه التَّنوين^(٥) ، والنكرة التي لم تتعرَّفُ بالنداءِ تُنَوَّنُ ، فلا ترخيمُ فيها .

ويجوز : يَاسَلَمَةَ أَقْبَلُ ، على هاءِ الإقحام^(٦) ، وقال النابغة :

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٠٨ .

(٢) انظر ص : ٢٥٠ .

وقد وافق المبرِّدُ على هذا الترجيحِ أبو عليٍّ في : المسائل المنثورة ٢٢١-٢٢٢ .

أما في : التعليقة ١ / ٣٧٤ ؛ فأجاز أن يكون سيبويه أراد بالنكرة ما تعرَّفَ بالنداء .

(٣) ب : فليس .

(٤) انظر ص : ٢١٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٠ .

(٦) هنا أمران يحسن الوقوف عندهما : أحدهما : تعريف الإقحام ، والآخر : أصل تاء الإقحام .

فأما تعريف الإقحام : فهو عند البصريين الدخول بين شيئين ، وعند الزَّجاج دخول الشيء في غير موضعه ، وعند الشَّارح ذكر الشيء مكرراً على تقدير الطَّرَح . انظر : شرح الرُّماني ٢ / ١٨٦ ب ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٧ ، شرح الصفار ١ / ٨٨ ب - ٨٩ أ ، التدريب في تمثيل التقريب ١٥٣ .

والحكم بإقحام التاء على قول البصريين مشكَّلٌ ؛ لأنه لم يأت بعدها حرفٌ ، لكن وجه الفارسي ذلك بأن التاء مقحمة بين الحرف وحركته . انظر : التعليقة ١ / ٨٧ - ٨٨ ، شرح الصفار ١ / ٨٩ . وذكر ابن الشجري أن أبا علي قال بأن التاء زيدت بين حركتها والحرف ، وهو مخالفٌ لما في (التعليقة) . انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٨ .

وأما أصل التاء فقليل : إنها تاء التانيث المحذوفة للترخيم ، أقحمت توكيداً ، فلم يعتدَّ بها . وهذا قول الفراء ، وثعلب ، والزجاجي ، والفارسي ، ومكي القيسي ، وعزاه الفارسي إلى سيبويه ، وهو ظاهر كلامه . انظر : الكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، شرح القصائد السبع ٤٣ ، اللامات ١٠٢ ، البغداديات ٥٠١ - ٥٠٥ ، الحجة ٤ / ٣٩٠ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ .

وقال الشارح : هي تكرير للتاء المحذوفة للترخيم . انظر : شرح الرمانى ٢ / ١٨٦ ب .

ويضعفُ قوله أن تكرير تاء التانيث لم يسمع .

كليني لهم يا أميمة ناصب^(١)

وإنما فُتِحَتْ هاءُ الإقحام ؛ لأنها وَقَعَتْ آخِرَ الاسم الذي لا يكون إلا مفتوحاً بعد حَذْفِ هاءِ التَّأْنِيثِ ، فعومَلَتْ معاملة الآخِرِ ، فهاءُ الإقحام مفتوحةٌ أبداً في النداء^(٢) .

ومن النحويين مَنْ يَذْهَبُ إلى أَنَّها فُتِحَتْ ؛ لأنَّ تقديرَ هاءِ التَّأْنِيثِ بَعْدَها ، فهي تَفْتَحُها في التَّقديرِ كما تَفْتَحُها لو ذُكِرَتْ بَعْدَها ، كأنَّها تُذَكَّرُ على طريقِ التَّكريرِ لها^(٣) .

وإنما جاء زيادةُ هاءِ الإقحام في موضعِ الحَذْفِ والتَّخفيفِ ؛ للتأكيدِ المبينِ أنَّ المُقدَّرَ بمنزلةِ المذكورِ .

وبعضُ العربِ يقولُ : يَاسَلَمَه^(٤) ، ويَاطْلَحَه ، في الوقْفِ ، فإذا وَصَلَ حَذَفَ ؛

(١) تقدم تخريجه في ص : ٢٥٠ .

(٢) هذا قول الخليل وسيبويه وجمهور النحويين ، وأحد قولي الفراء وثعلب ، والفارسي ، والأنباري . انظر : الكتاب ٢/ ٢٠٧ ، شرح القصائد السبع ٤٣ ، الحجة ٤/ ٣٩٠ ، الأزهية ٢٣٧ ، مشكل إعراب القرآن ٣٧٨/ ١ ، البيان ٣٣/ ٢ ، شرح الصفار ١/ ٨٨ .

(٣) ذكر الشارح قبلاً في باب (تكرير المضاف في النداء) أن ابن شقير حكى له هذا الرأي ، ولم يبين هل ارتضاه شيخه ، أو لا . انظر : شرح الرماني ٢/ ١٨٦ ب - ١٨٧ أ . وماورد في (الخلى ٥٧) يدلُّ على أن ابن شقير يرتضي قول سيبويه والجمهور . وفي المسألة أقوال آخر ، منها :

أ - أن الأصل : يا أميمته ، ويأسلمته ، حذفت الألف ، وبقيت الفتحة المناسبة لها ، وهذا أحد قولي الفراء ، وثعلب ، وعليه تكون التاء غير مقحمة ، والكلمة غير مرخمة . انظر : شرح القصائد السبع ٤٣-٤٤ ، وانظر : الخلى ٥٧ ، إعراب القراءات السبع ١/ ٢٩٨ .

ب - أن التاء فُتِحَتْ إتياعاً لحركة الحرف الذي قبلها . وهذا قول السيرافي ، وجامع العلوم ، وابن مالك ، وأحد قولي الأنباري . انظر : شرح السيرافي ١/ ١٦٣ أ ، كشف المشكلات ١/ ٥٩٧ ، البيان ٣٣/ ٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٨ .

ج - أن التاء أقحمت بين الحرف وحركته ، فوقعت عليها الحركة ، وفتح الحرف ؛ لأنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً . وهذا أحد قولي الفارسي . انظر : التعليقة ١/ ٨٧ - ٨٨ .

وأقرب هذه الأقوال عندي قول السيرافي ومن تحا نحوه ؛ لأنه مبنيٌّ على شيءٍ ظاهر ، أما الأقوال الأخرى فمبنيةٌ على أشياء مقدرة .

(٤) ب : سلمة .

لأن هذه الهاء لبيان الحركة مع العوض من المحذوف^(١) ؛ ولذلك لم يكن في الحذف وتركه على التخيير^(٢) ؛ لاجتماع السببين^(٣) اللذين قد ثبتت بأحدهما^(٤) في : سلطانية ، ونحوه .

وقياسها كقياس (ارمه) في أنها لبيان الحركة مع العوض من المحذوف ، فأما (قه) فهو أوكد سبباً ؛ لأنه - مع ذلك - على حرف واحد .

ويجوز في ضرورة الشاعر حذف هاء الوقف^(٥) ؛ لأن حرف الوصل عوض منها ، كما قال ابن الخرع :

كادت فزارة تشقى بنا . . فأولى فزارة أولى فزارا^(٦)

(١) ظاهر كلام سيويه والشارح أن هذه الهاء هي هاء السكت . انظر : الكتاب ٢/ ٢٤٢ .
وذهب القزاز وابن مالك إلى أنها تاء التأنيث قد أعيدت . انظر : ضرائر الشعر للقزاز ١٤٢ ، شرح التسهيل ٤٢٩ / ٣ .

ويضعف قولهما أنه يذهب الفرق بين المرخم وغير المرخم ، وأن الغرض من جلب الهاء - هنا - تبين الحركة عند الوقف ، وهذا هو سبب لحاق هاء السكت .

(٢) ذكر أبو حيان أن هذا الحكم خاص بمن رخم على لغة من ينتظر ، أما من لا ينتظر ، فلا يلحق الهاء . انظر : الارتشاف ١/ ٤٠٧ .

(٣) ب : الشيتين .

(٤) يعني بالسببين : بيان الحركة ، والعوض من المحذوف ، وفي (سلطانية) جلبت هاء السكت لبيان الحركة فقط .

(٥) ماذهب إليه الشارح هو مذهب سيويه ، وذهب السيرافي إلى أن حذف الهاء جائز في السعة ، واستدل بقول

سيويه : « وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حرملم ، يريد : يا حرملمه » . الكتاب ٢/ ٢٤٤ ، وانظر : شرح السيرافي ٣/ ٦٦ ب ، وقد نقله الأعلام دون إشارة في النكت ١/ ٥٧٦ - ٥٧٧ .

وذكر أبو حيان أن الجواز ظاهر قول سيويه ، ولعله نظر إلى النص المتقدم . انظر : الارتشاف ٣/ ١٦١ - ١٦٢ .

والذي صرح به سيويه هو أن الجواز خاص بالشعر ، إذ قال : « ولم يجعلوا المتكلم بالخيار ، وحذف الهاء عند

الوقف ، وإثباتها » ، وقال : « واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف » . الكتاب ٢/ ٢٤٢ .

ويظهر أن منشأ الخلاف بين سيويه والسيرافي في هذه المسألة هو أن سيويه يجعل ماورد في الشعر ، وهو نادر في الكلام من ضرورة الشعرية . انظر - مثلاً - : الكتاب ٣/ ٣٩ - ٤٠ .

أما السيرافي فيرى أنه ليس ضرورة .

وفصل ابن مالك المسألة . فجعل الحذف مع التعويض بالألف كما في الأبيات مشهوراً . ومع ترك التعويض

قليلاً . انظر : شرح التسهيل ٣/ ٤٢٩ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٢٥٢ .

وأنبه على أن النحاس جعل وجه الاستدلال بهذا البيت ومابعده ترخيم ماختم بتاء التأنيث . انظر : شرحه

لأبيات سيويه ٢٥٠ - ٢٥١ .

وقال القطامي :

قفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعاً^(١)

وقال هُدبَةُ بنُ خَشْرَم :

عُوجِي عَلَيْنَا وارْبَعِي يا فاطمًا^(٢) ٢٠٧/ب

وترخيمُ مافيه الهاءُ أَكْثَرُ وأَقْوَى ؛ لأنَّ الهاءَ تَتَغَيَّرُ ، فتكونُ في الوَصْلِ على خلافِ حالِها في الوقْفِ ، فيؤنَّسُ ذلكُ بالْحَذْفِ ، ولا يُوحِشُ كإيحاءِ حَذْفِ الحرفِ الأصليِّ^(٣) .

ويجوزُ : يا حَرَمَلُ^(٤) ، في الوقْفِ ، مِنْ غيرِ هاءِ السَّكْتِ ؛ لأنَّ صيغةَ الاسمِ يجوزُ أنْ يُسْتَغْنَى بها دونَ زيادةِ البيانِ عَنْ حركتهِ ، وإنَّ قَوِيَّ سَبَبِهِ ؛ لأنَّ الاسمَ لا يَخْتَلُ بذلكُ^(٥) .

وتقولُ في ترخيمِ (طائفيَّة) : ياطائفيُّ أَقبلي ، وفي (سَعْلَةٍ) : ياسَعْلَا أَقبلي ، وكذلك كلُّ زائدٍ قَبْلَ الهاءِ ، وكذلك في رجلٍ سُمِّيَ^(٦) (عثمانة) : يا عُثْمانَ أَقبِلُ .

ولا يجوزُ الحذفُ في شيءٍ من الزوائدِ قَبْلَ الهاءِ ؛ لأنَّه لا يَتَّبَعُ الأَثْبَتُ ما ليسَ بِأَثْبَتٍ .

/ = وأنَّ ابنَ السَّيرافي جعل وجه الاستشهاد ببيت ابن الخرجِ ترخيمِ (فزارة) على لغة من ينتظر . انظر : شرحه لأبيات سيويه ٢ / ٢١ .

وما ذكره لا يَحَقِّقُ مذهب سيويه المتقدم في ص : ٢٥٩ هـ .

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٥٣ .

(٢) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٥٤ .

(٣) هذه العلة الثانية لقوة حذف التاء للترخيم ، والعلة الأولى تقدَّمت في ص : ٢٥٦ .

(٤) هذا قولٌ حكاه سيويه عن الثَّقة من العرب . انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٤ .

(٥) قول الشَّارح - هنا - يُفهم منه أنَّ حذفَ هاءِ السَّكْتِ مما يبقى على أزيد من حرفين بعد حذفِ التاء للترخيم جائزٌ في السَّعة ، وهذا يخالف ما ذهب إليه في الأبيات ، إذ جعلها ضرورةً شعريةً .

(٦) ب : يُسَمَّى .

أيا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله . . . جرير ولكن في كليب تواضع^(١) ؟
فلم لا يكون على اختصاص النداء ؟ وهل يمنع من ذلك أمران : أنه نكرة ، وأن
معه حرفاً من حروف النداء ، وكلاهما لا يجوز في المختص على طريقة النداء ؟ ولم
حمله الخليل على أنه غير منادى ، ولكن على حذف المنادى ، كأنه قال : يا قائل
الشعر شاعراً ؟ وهل ذلك لأن الافتخار لا يصح إلا على هذه الجهة ، كأنه لما نادى
قال : حسبك به شاعراً ، فصار مفسراً بمنزلة هذا القول لو أفصح به ، فقل : حسبك
به شاعراً ؟^(٢)

ومناظيره في الحذف من قولهم : تالله رجلاً ، على معنى : تالله لا أرى رجلاً
كرجل أراه اليوم ؟^(٣)
ومناظيره من قولهم : يالك فارساً ؟^(٤)

-
- (١) من الطويل ، من قصيدة حكم فيها بين جرير والفرزدق ، مطلعها :
أنا الصلتاني الذي قد علمتم . . . متى ما يحكم فهو بالحق صادق
ورواية (الكتاب) : يا شاعراً ، بالخرم ، ورواية (المستقصى) : أرى شاعراً ، ولا شاهد فيها .
جرير : رفع خبراً مبتدئاً محذوف ، والتقدير : هو جرير .
انظر : شعر الصلتان (في دراسات عربية وإسلامية) ٥٥٧ ، الكتاب ٢ / ٢٣٧ ، النقائض ٢ / ١٠٥٠ ،
طبقات فحول الشعراء ٢ / ٤٠٤ ، الشعر والشعراء ١ / ٥٠١ ، المقتضب ٤ / ٢١٥ ، الكامل ٣ / ٣٥٧ ،
أمالى القالي ٢ / ١٤٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ ، ١ / ٦٣ ، المؤتلف واختلف ١٨٦ ، التعليقة ١ / ٣٧٦ ،
الحجة ٣ / ٤٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٥ ، النكت ١ / ٥٧٢ ، تحصيل عين الذهب
١ / ٣٢٨ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٥١ ، المستقصى ٢ / ٣٤١ ، الحماسة البصرية ٢ / ٣٠٣ ، شرح الجمل
لابن عصفور ٢ / ٨٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٨ ب ، معاهد التنصيص ١ / ٧٦ ، الخزانة ٢ / ١٧٤ .
(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وسألت الخليل - رحمه الله - ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى . . . »
فزعمنا أنه غير منادى ، وإنما انتصب على إضمار ، كأنه قال : يا قائل الشعر شاعراً ، وفيه معنى : حسبك به
شاعراً ، كأنه حيث نادى قال : حسبك به . الكتاب ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧
(هارون) .
(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولكنه أضمره كما أضمرنا في قوله : تالله رجلاً ، وما أشبهه » . الكتاب
١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٧ (هارون) .
(٤) هذا القول نظر به سيبويه للبيت الآتي ، وهما متفقان في معنى التعجب ولفظه ، والإضمار ، والمقدر ، أما
بيت الصلتان فيشاركهما في التعجب ، والإضمار . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٧
(هارون) .

وما الشاهد في قول شريح بن الأخص الكلابي^(١):

تَمَنَّا نِي لِيلَقَانِي لَقِيْطٌ . . . أَعَامَ - لَكَ - ابْنُ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ^(٢) ؟
فَمِنْ أَيْنَ دَخَلَ مَعْنَى التَّعَجُّبِ ؟ وهل ذلك لأنه نَبَّهَ بالنداءِ على معنى يُتَعَجَّبُ مِنْ مثله
بعد قوله :

تَمَنَّا نِي لِيلَقَانِي لَقِيْطٌ . . .

(١) في النسختين : الكلبى . وهو سهو .

والبيت عزي إلى ثلاثة شعراء جاهليين من كلاب :

الأول : الذي ذكره الشارح ، وهو شريح بن الأخص ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن
صَعْصَعَةَ ، كان رأساً في قومه ، وبه كان يكنى أبوه ، وهو قاتل لقيط بن زُرارة المذكور في البيت يوم جيلة .

انظر : جمهرة النسب ٣١٥ ، أيام العرب ٢/ ٢٤٨ - ٢٤٩ ، الخبر ٣٣٨ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٤ ، هذا
ماورد في كتب النسب ، أما كتب النحو ، فقد اختلفت في اسمه :

فقليل : هو شريح بن الأخص الكلابي . انظر : الكتاب ١/ ٣٢٩ (بولاق) .

وقيل : هو الأخص بن شريح . انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٧ (هارون) .

وقيل : هو شريح بن الأخص . انظر : شرح السيرافي ٣/ ٦٣ .

وقيل : هو الأخص بن شريح . انظر : المقاصد النحوية ٤/ ٣٠٠ .

والثاني : الأخص أبو شريح المتقدم ، من رؤوس بني عامر بن صَعْصَعَةَ ، كان يوم جيلة شيخاً كبيراً ، قد وقع
حاجباه على عينيه ، وترك الغزو ، غير أنه يدير أمر الناس . انظر : أيام العرب ٢/ ٢٣٩ ، الاشتقاق ٢٩٦ ،
ونسب إليه البيت الأعلَم . انظر : تحصيل عين الذهب ١/ ٣٢٩ .

والثالث : يزيد بن عمرو بن الصُّعْق خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَةَ ، وهو
الذي أسر وبرّ بن رومانس الكلبى أخا النعمان بن المنذر لأمه يوم القُرَتَيْن .

انظر : أيام العرب ٢/ ١٧٥ ، معجم الشعراء ٤٨٠ ، الخزائن ١/ ٤٣٠ .

ونسب إليه الشاهد المبرّد في : الكامل ٣/ ٣٥٧ .

(٢) من الوافر ، وورد في المصادر فرداً .

لقيط : هو ابن زُرارة التميمي من بني دارم ، أعام : ترخيم : عامر . يريد : يا قومي أعجب لكم من تمّني لقيط
لقائي . قال المبرد : « فدعا بني عامر بن صَعْصَعَةَ ، وهم بنو صَعْصَعَةَ بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ويقال : إنَّ

عامر بن صَعْصَعَةَ هو ابن سعد بن زيد مناة بن تميم ، لا ابن معاوية ، وإنهم ناقلة في قيس » . الكامل
٣/ ٣٥٧ .

انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٨ ، الخبر ٣٣٨ ، الكامل ٣/ ٣٥٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٩ ،
شرح السيرافي ٣/ ٦٣ ب ، المسائل البصريات ١/ ٣٢٥ ، التعليقة ١/ ٣٧٨ ، النكت ١/ ٥٧٣ ، تحصيل

عين الذهب ١/ ٣٢٩ ، توضيح المقاصد ٤/ ٤٦ ، المقاصد النحوية ٤/ ٣٠٠ ، التصريح ٢/ ١٨٤ ، الهمع
١/ ١٨١ ، شرح الأشموني ٢/ ١٨٠ ، الدرر اللوامع ٣/ ٥٠ ، رغبة الآمل ٨/ ٦٠ .

كأنه قال : يا عجباً له ؟^(١) .

وما الشاهد في قول الشاعر^(٢) :

أيام جُمْلٌ خليلاً لو يخاف لها . . صُرماً لخولط منه العقل والجسد^(٣) ؟

وعلام نصّب (خليلاً) ؟ وهل ذلك على اختصاص النداء ، أم على : حسبك بها خليلاً^(٤) ، ثم قال : لو يخاف لها صُرماً ، أي : لو يخاف هذا الإنسان لها صُرماً ؛ لخولط منه العقل والجسد ؟ ولم لم يكن^(٥) على الاختصاص ؟ وهل ذلك لأن (خليلاً) نكرة ، كأنه قال : أيام جُمْلٌ خليلاً لو يخاف خليلها لها صُرماً ؛ لخولط منه العقل والجسد ؟ وما خبر (جُمْلٍ) ؟ وهل هو مدلول عليه ؛ إذ فيه معنى : حسبك بها خليلاً ؟

وما الشاهد في قول الشاعر^(٦) :

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما دعا لهم تعجباً ؛ لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى : أفعل به ،

يعني : يالك فارساً » . الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٨ (هارون) .

(٢) القائل هو الأخطل : (١٩ - ٩٠ هـ) .

أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت من بني تغلب ، كان مداحاً لبني أمية ، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الإسلام ، مات على النصرانية .

انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٢٩٨ ، الموشح ١٧٦ - ١٨٨ ، الخزائن ١ / ٤٥٨ - ٤٦٣ .

(٣) من البسيط ، وقبله :

وقد أراها وشعب الحي مجتمعة . . وأنت صبّ بمن علقت معتمد

الشعب : القبيلة العظيمة ، المعتمد : الذي عمده الحزن ، أي : أثر فيه ، الصرم : الهجران .

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٢ ، اللسان ١ / ٥٠٠ (شعب) ، ١٢ / ٣٣٤ (صرم) .

أيام : متعلق بـ (أرى) ، وجُمْلٌ : مبتدأ خبره دل عليه المعنى ، وهو : حسبك بها خليلاً .

ويروى الشاهد بجر (جمل) مضافاً إليها (أيام) ، كما يروى برفع (خليل) ، قال ابن السيرافي : « وفي شعره : أيام جمل خليل ، جمل : مبتدأ ، خليل : خبره ، وأضاف الأيام إلى جملة الكلام » . شرح أبيات سيبويه ١ / ٥١٢ ، ولم أقف على البيت في ديوان الأخطل برواية السكري . ولا شاهد في هذه الرواية .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٨ ، الانتصار ١٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢ ، ٦٣ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١١ ، الخاطريات ١٥٠ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٧ ، النكت ١ / ٥٧٣ ، تحصيل عين

الذهب ١ / ٣٢٩ ، الإفصاح ٣٣٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٥ ب .

(٤) يعني : على التمييز .

(٥) في النسختين : يكون .

(٦) لم أقف عليه .

يَاهِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ ^(١) ؟

ولم رفع بالتنوين : هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ ؟ ولم لا يجوز أن يكون على عطف البيان ، كما تقول : يازيدُ زيدٌ أَقْبَلُ ؟ وهل ذلك لأنه وصفها بالنكرة ^(٢) ؟ فصارت نكرةً ، ولا يكون عطف البيان على المعرفة بالنكرة ^(٣) ، لأنه لا يجري مجرى الصفة ؟ ولم جعله على : أنت هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ ؟ وهل ذلك لأن (بين خَلْبٍ) إذا كان صفة (هِنْدٍ) ؛ فلا بُدَّ لها من مُبتدأ ؛ لأنها حينئذٍ خبرٌ مبتدأ محذوف ^(٤) ؟ .
وهل يجوز أن تكون معرفة على معنى / ٢٠٣ ب الإقبال على غيرها ممن تحدّثه ، فتقول : هِنْدُ هذه بين خَلْبٍ وَكَبِدٍ ، فتكون معرفة على هذا الوجه ^(٥) ؟ .

الجواب :

الذي يجوز في الاختصاص على طريقة النداء في النصب نصب المضاف ،

(١) من الرجز ، وبعده :

أَسْقَاكَ غَيْثٌ هَزَمَ الرُّعْدُ بَرْدَ

الخلب : حجاب القلب ، أراد أن ذكرها على قلبه ، فكانها حاصلة بين كبده وقلبه ، والهزم : السحاب الذي لرعده صوت شديد ، أراد : أسقاك سحاب هزم الرعد ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، والبرد : الذي فيه برد . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٩ - ٥٢٠ .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٩ ، الأمثال لمؤرج السدوسي ٧٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢ ، التعليقة ١ / ٣٨٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٩ ، التمام ٧٦ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦ ب ، اللسان ١ / ٣٦٤ (خلب) ، ٣ / ٨٤ (برد) ، التاج ١ / ٢٣٩ (خلب) .

(٢) النكرة هي شبه الجملة . انظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٣) اتفق البصريون والكوفيون على امتناع تخالف التابع والمتبوع في عطف البيان تعريفاً وتنكيراً ، وخالفهم الزمخشري . انظر : الكشف ١ / ٤٤٧ .

قال أبو حيان : « وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين ، فلا يلتفت إليه » . البحر المحيط ٣ / ٢٧٢ . وانظر : الارتشاف ٢ / ٦٠٥ ، الدر المنصون ٣ / ٣١٩ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال في قول الشاعر أنه أراد : أنت بين خَلْبٍ وَكَبِدٍ ، فجعلها نكرة » . الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز أن تقول بعد النداء مقبلاً على من تحدّثه : هِنْدُ هذه بين خَلْبٍ وَكَبِدٍ ، فيكون معرفة » . الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .

ومافيه الألف واللام على عامل لا يظهر كما لا يظهر في النداء ؛ لأنه لو ظهر لخرج عن طريقة الاختصاص الذي للنداء إلى معنى الخبر^(١).

ولا يجوز امتناع الألف واللام من الاسم فيه كما يمتنع في النداء^(٢) ؛ لأن الذي كان يُعرفُ المنادى من حرف النداء قد امتنع في الاختصاص ، فلم يكن بُدًّا للنكرة من معرفٍ فيه .

وتقول : إنا - معشر العرب - نفعل كذا وكذا ، فتَنْصِبُه كما تَنْصِبُ المضاف في النداء ، ولا يجوز أن يظهر العامل ، [وإن]^(٣) كان تقديره : أعني معشر العرب ؛ لأنه لو ظهر ؛ لخرج^(٤) عن طريقة النداء إلى الخبر ، والألف واللام لا يخرجُه عن طريقة النداء أصلاً ؛ لأن مابقي فيه من العلامة التي هي النصب من غير إظهار العامل دليلٌ على طريقة النداء^(٥) ، وكذلك لو قلت في النداء : عبدالله ، وأظهرت العامل ، فقلت : أعني عبدالله ؛ لأخرجته عن حدِّ النداء .
وقال عمرو بن الأهتم :

إنا - بني منقر - قوم ذوو حسَبٍ . . . فينا سراة بني سعدٍ وناديها^(٦)

(١) قال السيرافي : « ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينصب في باب التعظيم والشتم ، غير أن سيويه أجراه على ما النداء عليه ؛ لأنه لم يستعمل إلا في التكلم والخطاب ، وهما حاضران ؛ ولأنهم قد استعملوا في الباب الذي قبله الحرف الذي لا يكون إلا في النداء ، وهو (أيها) ، و (أيتها) » . شرح السيرافي ٣ / ٦٢ ب .

(٢) جواز وقوع مافيه (أل) مخصوصاً بامتناع حرف النداء في الاختصاص وجهان من الأوجه التي يخالف فيها الاختصاص النداء .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، المقتضب ٣ / ٢٩٩ ، الأصول ١ / ٣٦٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢ أ-ب ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٧٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ٦٥ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : يخرج .

(٥) قال السيرافي : « النصب في هذا الباب علي مذهب ما يوجبُه النداء من النصب بفعلٍ غير مُستعملٍ إظهاره ، والدليل على ذلك أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم ، ومن الدليل عليه - أيضاً - دخول الألف واللام عليه كقوله : نحن العرب أقرى الناس لضييف ، فأدخل

الألف واللام ، ونصب » . شرح السيرافي ٣ / ٦٢ أ-ب .

(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٢٢٤ .

فهذا على الافتخار ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ في الجملة ، فإنَّما يُفَرَّدُ بالذِّكْرِ للافتخارِ أو الانتقاصِ الذي قد بان به من الجملة ، وكذلك التَّحْقِيرُ أو التَّعْظِيمُ يجري هذا المجرى .
وقال الفرزدقُ :

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ . . . زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ ^(١)
فهذا افتخارٌ بالأبِ المعظمِ .
وقال رؤبةُ :

بِنا - قميماً - يُكشِفُ الضَّبَابُ ^(٢)

فهذا افتخارٌ موجهٌ إلى ذِكْرِ المعظمِ بعينه .
وقالوا : نحنُ - العربُ - أَقْرَى النَّاسِ لَضَيْفٍ ، فهذا على الافتخارِ بما للعربِ ممَّا ^(٣) ليس لغيرهم من البيانِ العظيمِ ، وهو مَوْجَهٌ إليهم بأعيانهم على الاختصاصِ لهم ، ولا يجوزُ فيه إلا النَّصْبُ على أَصْلٍ مَا يَجِبُ ^(٤) في النداءِ للمضافِ والموصولِ ^(٥) .
ومالمَ يقعَ موقعَ المنادى على معنى النداءِ وفيه الألفُ واللامُ ؛ فهو يجري هذا المجرى ؛ لأنَّه يَجِبُ أَنْ يُعْرَبَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ ليس مخاطباً يُشَبِّهُ المكنيَّ ^(٦) ، فلَمَّا خَرَجَ عن شَبِّهِ المكنيِّ بأنَّه ليس بمخاطبٍ ، مع أنَّ فيه الألفَ واللامَ ؛ جرى مَجْرَى المضافِ في الخُروجِ إلى النَّصْبِ الذي هو الأَصْلُ في النداءِ .

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٢٥ .

(٢) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٢٦ .

(٣) ب : بما .

(٤) ب : عيب .

(٥) الموصول هو الشَّيْبَةُ بالمضاف .

(٦) المقصود بالمكنيِّ ضميرُ مخاطبٍ ، ووجه الشبه بينه وبين المنادى المبني الخطابُ ، والتعريفُ ، والإفرادُ (عدم الإضافة) ، وقد ذكر هذه العلة المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، والجرجاني ، وعلي بن فضال الجاشعي ، وابن عصفور . كما ذكرها الشارح قبلاً في (باب النداء) . انظر : شرح الرماني ١٧٠ / ٢ ب .

وكلامهم مرسلٌ ، إذ لم يقيّدوا المشبّه به بأحد ضمائر الخطاب .

وذهب السخاوي إلى أن المشبّه به هو (أنت) فقط .

وجعله الرضي الكاف فقط ، وقوله أقرب ؛ لأنَّ الموضع موضع نصب .
= /

ولو قال شاعرٌ : يا العرب^(١) ؛ لَرَفَعَ ؛ لأنه قد وَقَعَ مَوْقِعَ / ٢٠٤ أ المنادى المخاطب ، وهو معرفة مفردٌ ، فَشَبَّهُ الكناية فيه قائمٌ ، فيجِبُ أَنْ يُضَمَّ لهذه العلة ، وإنْ كانت ضَمَّتْهُ ضَمَّةُ إعرابٍ ؛ لدُخُولِ الألفِ واللامِ فيه ، وكذلك التَّشْبِيهُ في الاختصاصِ منصوبةٌ ، وفي النِّداءِ مرفوعةٌ^(٢) ، كقوله في

= / وفي المسألة أقوالٌ آخر ، وهي :

- أ - قول الفراء ، وهو أن : يازيدُ ، أصله : يازيدا ، فحذفت الألف وهي مرادة ، والمنادى متعلِّقٌ بها تعلُّقَ المضاف بالمضاف إليه ، فأشبهه (قبل) ، و (بعد) إذا حذف ما أضيفا إليه ونوي .
وقد ردَّ قوله السيرافيُ بأمور أبرزها أن سبيل النَّدْبَةِ والنِّداءِ واحد ، وفي النَّدْبَةِ يقال : واعبد الملكاه ، فإذا حذفت الألف ، قيل : واعبد الملك ، بالجر ، ولم يبن على الضم .
ب - قول السيرافي ، وهو أن المنادى المفرد المعرفة أشبه شيئين مبنيين : ضمير المخاطب ، وأسماء الأصوات في تنبيهه المخاطب .

ج - مانقله السيوطي عن ابن عصفور ، وهو وقوع المنادى موقع الفعل ، وهذا مخالف لما ذكره ابن عصفور في شرحه على (الجمل) ، وإن ثبت عنه فهو قول ضعيف ؛ لأن الواقع موقع الفعل هو حرف النداء .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٩١ .

انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، المقتضب ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، الأصول ١ / ٣٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٣٤ - ٣٥ ب ، الإيضاح العضدي ٢٤٦ ، المقتصد ٢ / ٧٦١ ، شرح عيون الإعراب ٢٥٦ ، أسرار العربية ٢٢٤ ، سفر السعادة ٢ / ٨٤٩ ، شرح الجمل ١ / ١٠٥ ، ٢ / ٨٦ - ٨٧ ، شرح الكافية ١ / ١٣٣ ، الأشباه والنظائر ٣ / ٥١ .

(١) مؤدَّى قوله : لو قال شاعرٌ ؛ أن نداء مافيه (أل) لا يكون إلا في الشعر ، وقصرُ نداء مافيه (أل) على الضرورة إلا لفظ الجلالة ، وماسمِّي به من الجمل المصدرة بـ (أل) مذهب البصريين ، وزاد ابن سعدان ، وابن كيسان اسم الجنس المشبه به .

أما جمهور الكوفيين فيجيزون ذلك مطلقاً .

انظر : الكتاب ٢ / ١٨٧ ، المقتضب ٤ / ٢٣٩ ، الأصول ١ / ٣٣١ ، الإنصاف ١ / ٣٣٥ ، الارتشاف ٣ / ١٢٧ ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٢) مذهب الشارح في المنادى المخلئ بال مفرداً ومثنى قد يلتقي مع قول الكسائي وجمهور الكوفيين ما عدا الفراء في المنادى المفرد المعرفة ، إذ يرون أنه مرفوعٌ مطلقاً ؛ لعدم وجود سبب البناء . انظر : الإنصاف ١ / ٣٢٣ ، شرح الكافية ١ / ١٣٢ .

وقد سكت جمهور النحويين عن ذكر حكم مافيه (أل) ، وهذا يدلُّ على أنهم يلحقونه باب المفرد المعرفة ، فيجعلونه مبنياً . أما قول سيبويه : « فالميم في هذا الاسم [يعني : اللهم] حرفان أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة ؛ لأنه وقع عليها الإعراب » . الكتاب ٢ / ١٩٦ ، فمعناه : أن الهاء تُضَمُّ ؛ لأنها آخر الاسم ، وهو يستعمل الرفع مرادفاً للضم كثيراً . انظر : الكتاب ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٥ .

ثم انظر : المقتضب ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٣ ، الأصول ١ / ٣٣٨ ، إعراب القرآن ١ / ٣٦٥ ، الجمل ١٥١ ، = /

الضرورة^(١):

فيا الغلامان اللذان قرأ^(٢)

فكذلك لو قال : نحنُ - الغلامين - أجسرُ الناسِ على عزيمةٍ ؛ لكان بالنَّصْبِ .
وإنما جاز دخولُ (أي) وحدها في الاختصاصِ ، ولمَّ يَجْزُ غيرها من أدواتِ
النِّداءِ ؛ لأنها وصلةٌ إلى ذكرِ ما فيه الألفُ اللّامُ في مَوْقعٍ لا يدخلُهُ الألفُ واللامُ .
ويصلحُ ذكرُها وتركُها في النِّداءِ ، كقولك : يا أيُّها الرَّجُلُ ، ويارَجُلُ ، وليس
كذلك حروفُ النِّداءِ ؛ لأنها تطلُبُ إقبالَ مخاطبٍ عليك ، فيجوزُ : إني - أيُّها الرَّجُلُ
- أفعلُ كذا ، ويجوزُ إني - الرَّجُلُ - أفعلُ كذا ، كما قالوا : نحنُ - العَرَبُ - أقرى
النَّاسِ لضيِّفٍ ، ولو قيل : أيُّها العَرَبُ أقرى النَّاسِ لضيِّفٍ ؛ لجازَ .
وقال لبيدٌ :

نحنُ بنو أمِّ البنين الأربعة^(٣)

فهذا لا يجوزُ إلا بالرفعِ على الخبرِ ، ولا يجوزُ على الاختصاصِ الذي على طريقِ

/ = شرح السيرافي ٢١٥/٢ ب ، ٣/٤٢-٤٣ أ ، التعليقة ١/٣٤٠ ، التبصرة والتذكرة ١/٣٤٥-٣٤٧ ،
٣٥٥-٣٥٧ ، شرح الكافية ١/١٤٥-١٤٦ ، توضيح المقاصد ٣/٢٨٧ ، المساعد ٢/٥٠٢ .
ومن المصادر التي نصّت على أنها مبنية : معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٣ ، الإنصاف ١/٣٤١ ، حاشية
الصبان ٣/١١٢ .

وقول الشارح - رحمه الله - في هذا الموضع مرجوحٌ ؛ لما يأتي :

أ - أنه وافق الجمهور على أن نحو (يا زيد) مبنيٌّ في محل نصب ، فيلزمه أن يبيّن الفرق بينه وبين ما فيه
(أل) حتى ينصب الأول ويرفع الثاني ، إلا إن كان يريد أن ما فيه (أل) مرفوعٌ لفظاً منصوبٌ محلاً ،
وهو قول بعيد ؛ لعدم النظر .

ب - أنه علّل حركة الإعراب بعلة موجبة للبناء ، وهي مشابهة الضمير ، والإعراب والبناء نقيضان .

ج - أن كلامه يفهم منه أن علة بناء المفرد المعرفة على الضم دون الفتح والكسر والسكون هي مشابهة
الضمير ، وهذا لا وجه له ، وهو مخالف لأقوال النحويين في سبب الضم . انظر : شرح عيون الإعراب
٢٥٦-٢٥٧ ، أسرار العربية ٢٢٤-٢٢٥ .

(١) ب : في كقوله الضرورة .

(٢) ب : قرا ، والبيت تقدّم تخريجه في ص : ٢٢٧ .

(٣) تقدّم تخريجه في ص : ٢٢٨ .

النِّداء ؛ لأنه ليس ممَّا يُفْتَحَرُّ به أن يكونوا بني أم البنين ؛ لكثرة هذا في الناس ، مع احتمال التَّوضيح ، فلا معنى للافتخار بهذا ^(١) .

وتقول : إنا ^(٢) - معشر الصعاليك - لأقوة بنا على المروءة ، فهذا على تصغير الشأن الذي يجري على طريقة نقيضه من تعظيم الشأن ، وعلى ذلك تقول : نحن - المساكين - مرحومون ، ونحن - الضُّعفاء - مُعَرَّضُونَ للمكاره .

وأما قولهم : بك - الله - نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ؛ فهذا على اختصاص النِّداء ، إلا أنه لا يُذكر فيه حرف النِّداء ؛ ليؤذن ذلك بأنه على اختصاص النِّداء ، دون أن يكون فيه مُنادى .

(١) ذكر سيبويه أن الرواة لا ينشدون البيت إلا رفعاً ، ثم علل ذلك بما ذكره الشارح ، انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٥ .
وتمن اختار الرفع ثعلب ، والسِّيرافي ، وابنه . انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٣٧٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٣ ،
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٦ .

وأجاز المبرد النصب على وجهين :
أحدهما : أن أم البنين امرأة شريفة ، وبنوها الأربعة كلهم سيّد ، فيكون النصب على الفخر . وهذا الوجه أخذ
به أبو بكر بن الأنباري ، والشريف المرتضى .

والآخر : أنه منصوب بـ (أعني) المضمّر من غير مدح ولا ذم .

وجعل خبر (نحن) قوله :

المطعمون الجفنة المددعة

انظر : مسائل الغلط ١٥٢ - ١٥٣ ، الزاهر ٢ / ١٨١ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢ ب - ٦٣ أ ، أمالي المرتضى
١٣٧ / ١ ، ويعضد قول المبرد شيان :

أ - أن البيت روي بالنصب في : المعارف ٨٩ ، مجالس ثعلب ٢ / ٣٧٥ ، الزاهر ٢ / ١٨١ ، الأغاني
١٦ / ٥٧٢٣ ، أمالي المرتضى ١ / ١٣٦ ، الروض الأنف ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، شرح العيون ١٣١ .

ب - أن الافتخار ليس بالأثم . ولا بأن بنيها أربعة ، وإنما هو بالبنين أنفسهم ، وكلهم مشهود لهم بالنجاة
والشجاعة .

وعلى الرغم من ذلك فإن في قوله إشكالاً ، وهو العطف على الجملة قبل أن تتم ؛ ذلك أن قوله : المطعمون
.... ، جاء بعد قوله :

ونحن خيرُ عامرٍ بن صَعَصَعَة

وفي (الأغاني) بعد الشاهد :

سيوفُ حَزَّ وحِفَانٌ مَّتْرَعَة

وعليه يكون (سيوف) هو الخبر ، ويزول الإشكال .

(٢) ب : أيا .

ولايجوز : إني - هذا - أفعل ، على اختصاص النداء ؛ لأنه مبهم ، والمبهم لا يصلح أن يوجه الافتخار إليه ؛ للتقصير به عما يوفي حقه من توجيهه إليه بعينه على المعنى الذي يدل على الافتخار ؛ ولهذا لم يحسن في النكرة ؛ لأنه يحتاج إلى جمع أمرين : البيان عن معنى يفتخر بمثله ، وليس ذلك في المبهم ، مع توجيه الافتخار إلى مستحقه [بعينه ؛ لأن خلاف ذلك تقصير به ^(١)] .

ولو جاز : إنا - قوماً كراماً - نرى الجود فضلاً واجباً ، على اختصاص النداء ؛ لجاز : إنا - قوماً - نرى الجود فضلاً لازماً ؛ لأنه إذا اقتصر ^(٢) على دلالة مفهوم الكلام على الشيء بعينه ؛ جاز أن يقتصر - أيضاً - في الشيء الذي يفتخر بمثله على دلالة مفهوم الكلام .

ويكثر في هذا الباب : بنو فلان ، ومعشر كذا ، وأهل البيت ، وآل فلان ^(٣) ؛ لأن جميع ذلك مضاف إلى المعظم الشأن في مجرى كلام الناس .

ولايجوز : إنهم فعلوا أيتها العصابة ؛ لأنه على معنى الماضي / ٢٠٤ ب ، وإنما يجري على اختصاص ^(٤) النداء المتكلم ؛ لأنه حاضر كحضور المنادى . وقال الصلتان العبدى :

أيا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله . . . جرير ولكن في كليب تواضع ^(٥)

فليس هذا على اختصاص النداء ؛ لأنه نكرة ، ولا على نداء النكرة ؛ لأنه لا يفتخر بذكر النكرة المنادى ، ولكنه على حذف المنادى ، بتقدير : يا قائل الشعر شاعراً ،

(١) ساقط من : ب .

(٢) ب : اقصر .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٦ . وقال الفارسي : « وحكى أبو عمر عن الأصمعي عن أبي عمرو ، قال : العرب تنصب في الاختصاص أربعة أشياء . ولا ينصبون غيرها : بني فلان ، وآل فلان ، وأهل ، ومعشر » . المسائل البصريات ١/ ٣٢٥ . وانظر : الأشباه والنظائر ٣/ ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٤) أ ، ب : الاختصاص . وما أثبتته مقتضى السياق .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٢٣١ .

كأنه قال : حَسْبُكَ به شاعراً ، فجاء على [تفسير]^(١) حال المعظم في : حَسْبُكَ به ، ولم يكن هو الدليل على المعظم بعينه ؛ لأنه نكرة^(٢) .

والحذف فيه كقولهم : يالك فارساً ! ، كأنه قال : يا إنسان حَسْبُكَ به ، أو أَكْرَم به فارساً !^(٣) .

وكثرة الحذف [فيه]^(٤) ككثرته في قولهم : تالله رجلاً^(٥) ؛ لأن دلالة الحال ،

(١) ساقط من : ب .

(٢) ظاهر كلام الخليل ويونس وسيبويه والشارح أن (شاعراً) منصوبٌ على التمييز ، وأن المنادى محذوفٌ ، وهو غير الشاعر المذكور ، والتقدير : يا قاتل الشعر حَسْبُكَ بجريـر شاعراً . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٧ .

وفي الشاهد توجيهات آخر ، منها :

أ - يرى الفارسي أن التقدير : يا قاتل الشعر أراك شاعراً ، والمنادى غير الشاعر المذكور ، و (شاعراً) منصوب على الحال . انظر : التعليقة ١ / ٣٧٨ .

ولا يخفى ما في تقديره من قلق .

ب - أجاز السيرافي وابنه وابن عصفور أن يكون (شاعراً) منصوباً على الإغراء ، والمنادى المحذوف غير الشاعر المذكور ، والتقدير : يا قاتل الشعر عليك أو الزم شاعراً .

انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٦ ، شرح الجمل ٢ / ٨٦ .

ج - أضاف السيرافي وجهاً رابعاً ، وهو أن ينصب (شاعراً) على الحال ، والمنادى المحذوف هو الشاعر المذكور ، انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٣ - ب ، وقد نقل التبريزي كلامه ولم يشر إليه . انظر : شرح الحماسة ٢ / ٥١ - ٥٢ .

د - وذكر ابن السيرافي وجهاً خامساً ، وهو نصب (شاعراً) على النداء ، والمراد به جرير ، وأنشد أبياتاً نكر فيها المنادى ، والمراد به واحد بعينه ، وعُزي هذا الرأي إلى ثعلب . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٦ ، الخزانة ٢ / ١٧٥ .

وهذا الوجه قريب ؛ لسببين :

أحدهما : أنه لا حذف فيه .

والآخر : أن التأكيد يأتي - أحياناً - لسر بلاغي ، وهو التعظيم ، وإن كان المراد واحداً بعينه . انظر : عروس الأفراح ١ / ٣٥٣ ، شرح التلخيص للبابرتي ٢٩٤ .

(٣) قال السيرافي : « وأما قوله : يالك فارساً ؛ فكأنه نادى مضمرأً وأضمر معه فعلاً حذفه كله لعلم المخاطب ، كأنه قال : يا هذا أعجب لك فارساً ، ومعناه : أعجب بك فارساً ، وما أعجبك فارساً ، ومن التحوين من قال : يالك ، كقولك : يا يزيد ، والكاف في موضع (زيد) و (فارساً) الحال على معنى : أستغيث بك فارساً » . شرح السيرافي ٣ / ٦٣ ب .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) قال سيبويه : « وإنما أراد : تالله ما رأيت رجلاً ، ولكنه يترك الإظهار استغناءً ؛ لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمّر فيه هذا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم إياه » . الكتاب ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

مع ماتضمن من دلالة القول ؛ يفهم بها هذا المعنى .

وقال شريح بن الأخص :

تمناني ليلقاني لقيط . . . أعام - لك - ابن صغصة بن سعد^(١)

فهذا تعجب ؛ لأنه نبه على معنى يتعجب من مثله لما قال :

تمناني ليلقاني لقيط

تعجب بطريق النداء ، كأنه قال : يا عجباً لذلك^(٢) .

وقال الشاعر :

أيام جمل خليلاً لو يخاف لها . . . صرماً خولط منه العقل والجسد^(٣)

فليس هذا على اختصاص النداء ؛ لأنه نكرة ، ولكنه كأنه قال : أيام جمل حسبك

بها خليلاً ، لو يخاف خليلها لها صرماً ؛ خولط منه العقل والجسد ، فعلى هذا معنى

الكلام^(٤) .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٢٣٢ .

(٢) قال السيرافي : « وعجب شريح قومه من أنفسهم حيث تمناهم لقيط ، وهم أمنع منه وأعز وأشد بأساً ، كأنه قال : يا عامر بن صغصة أعجب لك من تمنني لقيط إياك ، وتمني لقيط لشريح هو كتمني له عامر ، والعرب تستعمل حذف فعل التعجب ، وتكتفي باللام ، وقد قيل في قوله تعالى ﴿ لا يلاف قريش ﴾ : أعجب لإيلاف قريش . » شرح السيرافي ٦٣/٣ ب .

ويفهم من كلام سيبويه والسيرافي والشارح أن (عامراً) منادى ، ومن النحويين من جعله مستغاثاً . انظر : توضيح المقاصد ٤٦/٤ .

وهو قول مرجوح ؛ لسببين :

أ - أن المستغاث تلزمه (يا) . انظر : الكتاب ٢٣١/٢ .

ب - أن فيه ضعفاً من جهة المعنى ؛ لأنه يقلل من شأن الشاعر .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٢٣٣ .

(٤) مذهب سيبويه والشارح أن (خليلاً) منصوب على التمييز ؛ انظر : الكتاب ٢٣٨/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥١٢/١ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٧ .

ونقل الأعلام عن بعض النحويين أن سيبويه احتج بالشاهد لنصب (أيام) على الاختصاص ، وهو قول بعيد لأن (أيام) منصوبة على الظرف بالفعل المذكور في البيت السابق للشاهد . انظر : تحصيل عين الذهب ٣٢٩/١ . والمسألة من المسائل التي نقد فيها المبرد سيبويه ، وذهب إلى أن (خليلاً) منصوب على الحال . وشبهه بنحو : لقيته يوم عبد الله قائماً .

وقد رد قوله تلميذه ابن ولاد بأن الحال لا يعمل فيها إلا ما عمل في صاحبها . انظر : الانتصار ١٥٤-١٥٥ . =

وقال الشاعرُ :

ياهندُ هندُ بينَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ^(١)

فـ (هندُ) ليس على النداءِ على عَطْفِ البيانِ ؛ لأنَّ قولَكَ (بينَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ) إمَّا صفةٌ لـ (هند) ، فتكونُ نكرةً ، وإمَّا خبرٌ ، فتكونُ جُمْلَةً تَخْرُجُ^(٢) عن عَطْفِ البيانِ ، كأنَّهُ قالَ مَنْ يُحَدِّثُهُ : هِنْدٌ هَذِهِ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ ، وعلى الوجهِ الآخرِ كأنَّهُ قالَ : أَنْتِ هِنْدٌ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ . لا يَصْلُحُ إِلَّا ذَلِكَ على صِفَتِها بالنِّكرةِ^(٣) .

/ = والحجة التي ذكرها ابن ولاد فيها خلافٌ ، فالأكثرون يوجبون اتحاد العامل ، ومن النحويين مَنْ يجيز اختلافه .
انظر : المساعد ٣٩ / ٢ .

ونقل السِّيرافي عن المبرد وجهاً آخر ، وهو نصب (خَلْباً) مفعولاً به لفعل مضمر ، تقديره (أعني) .
انظر : شرح السِّيرافي ٦٣ / ٣ ب .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٢٣٤ .

(٢) ب : فخرج .

(٣) قال الفارسي : « تأويلُ الخليل أنه أراد أن قوله : (هندُ) على ضربين من التقدير : يحتملُ بأن تكون (هند) نكرةً ، وتكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنَّهُ قالَ : أَنْتِ هِنْدٌ بَيْنَ خَلْبٍ ، فالمبتدأ الذي هو (أَنْتِ) محذوف ، وخبره (هند) ، وجعلها نكرةً ، و (بين) على هذا التقدير صفةٌ لـ (هند) .

والضرب الآخر : أن يكون لما نادى ، فقال : يا هندُ ؛ أَقْبَلْ على مَنْ كان بحضرته يحدثه : هِنْدٌ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ ، فـ (هند) على الوجه الثاني معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف ، بل هي نفسها مبتدأ ، وخبرها (بين) .
التعليقة ٣٨١ / ١ .

واختار ابن السِّيرافي الوجه الأول ، فقال : « وجعلها نكرةً أحبُّ إليَّ ؛ لأنها إذا كانت نكرة فهي مخاطبة ، كأنه قال : أَنْتِ هِنْدٌ مِنَ الْهِنُودِ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ ، وقوله : يا هندُ ، هو نداء لها وخطاب ، وبعد هذا البيت خطابٌ لها أيضاً . وهو إذا جعلها معرفة أخرجها عن أن تكون مخاطبة ، وحدث غيرها عنها ، وبعد هذا البيت ما يشهد لهذا ، وهو قوله :

أَسْقَاكَ غَيْثٌ هَزِمَ الرُّعْدُ بَرْدُ

شرح أبيات سيويه ٥١٩ / ١ ، وانظر : شرح أبيات سيويه والمفصل ١٩٦ ب .

باب التَّرخيم^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّرخيمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في التَّرخيمِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لا يجوزُ التَّرخيمُ إلا في النداءِ ؟^(٣).

ولمَ لا يجوزُ / ٢٠٥ أترخيمُ كلَّ منادى ؟ وهل ذلك للإخلالِ بما لم يُغيَّرْه
النداءُ بالإخراجِ من الإعرابِ إلى البناءِ ، والإجحافِ بما كان على أقلِّ عدَّةِ
الأسماءِ ؟^(٤).

وما التَّرخيمُ ؟^(٥).

وما نظيرُ التَّرخيمِ مِنْ حَذْفِ التَّنوينِ ، وحَذْفِ ياءِ الإضافةِ في النداءِ ؟^(٦).

ولمَ [لا]^(٧) يرخَّمُ المضافُ إليه ، ولا الصِّفَةُ ؟ وهل ذلك لأنَّه غيرُ منادى ؟^(٨).

-
- (١) انظر : الكتاب ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ - ٢٤١ (هارون) .
(٢) تضمَّنَ الباب تعريف الترخيم ، وموضعه ، وحكم ترخيم غير المنادى ، وغير ذلك .
(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أنَّ يضطرَّ شاعرٌ ، وإنَّما كان ذلك في
النداء ؛ لكثرة في كلامهم » . الكتاب ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .
(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولا ترخَّم مضافاً ولا اسماً منوناً في النداء » إلى قوله : « بمنزلة التنوين من
الاسم » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٠ (هارون) .
وسعيد الشارح السؤال مفصلاً بعد أسطر .
(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والترخيم : حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من
كلامهم تخفيفاً » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .
(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء من (قومي) ونحوه في
النداء » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .
(٧) ساقط من : ب .
(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ، ولا في وصف ؛ لأنَّهما غيرُ
مناديين » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٤٠ (هارون) .

وَلَمْ لَا يُرَخَّمُ الْاسْمُ الْمُنُونُ فِي النَّدَاءِ ؟ وَلَمْ لَا يُرَخَّمُ الْمُضَافُ ، وَلَا الْمُسْتَغَاثُ بِهِ ؟^(١) .

وَلَمْ لَا يُرَخَّمُ الْمُنْدُوبُ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِثَلَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ حَذْفُ عَلَامَةِ النَّدْبَةِ مَعَ حَذْفِ آخِرِ الْاسْمِ ؟ وَلَمْ لَا يُرَخَّمُ مَعَ إِثْبَاتِ عَلَامَةِ النَّدْبَةِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَالْتَّنْوِينِ مَعَ أَنَّ النَّدْبَةَ مَوْضِعُ تَفْخِيمٍ ، وَتَعْظِيمٍ كَالِاسْتِغَاثَةِ ؟^(٢) .

وَمَاحِكُمُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْخُذُوفِ فِي التَّرْخِيمِ ؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهُ أَنْ يُتْرَكَ عَلَى حَالِهِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى الْخُذُوفِ مِنْهُ ؟^(٣) .

وَلَمْ جَازَ أَنْ يُضَمَّ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ صَارَ فِي مَوْقِعِ آخِرِ الْاسْمِ فِي النَّدَاءِ ؟^(٤) .
وَلَمْ جَازَ فِي (حَارِثِ) : يَاحَارِ ، عَلَى أَنَّهُ الْوَجْهُ ، وَجَازَ : يَاحَارُ ، عَلَى جَعْلِ الْاسْمِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُحَذَفْ مِنْ شَيْءٍ ؟^(٥) .

وَمَاتَرِخِيمُ (سَلَمَةَ) عَلَى : يَاحَارِ ، وَ يَاحَارُ ؟^(٦) .

وَمَاتَرِخِيمُ (بُرْثَنَ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ ؟^(٧) .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَلَا تُرَخَّمُ مُضَافاً وَلَا اسماً مُنُوناً فِي النَّدَاءِ ، ... » إِلَى قَوْلِهِ : « وَلَا تُرَخَّمُ مُسْتَغَاثاً بِهِ إِذَا كَانَ مَجْرُوراً ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٣٠ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٤٠ (هَارُونَ) .
وَيُلْحَظُ أَنَّ سِيبَوِيهَ قَيَّدَ مَنَعَ تَرْخِيمِ الْمُسْتَغَاثِ بِكَوْنِهِ مَجْرُوراً ، وَالشَّارْحُ أَطْلَقَ الْمَنَعَ هُنَا ، اسْتَغْنَاءً بِمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْجَوَابِ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَلَا تُرَخَّمُ الْمُنْدُوبُ ؛ لِأَنَّ عَلَامَتَهُ مُسْتَعْمَلَةٌ ، فَإِذَا حُذِفُوا لَمْ يَحْمَلُوا عَلَيْهِ مَعَ الْحَذْفِ التَّرْخِيمَ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٣٠ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٤٠ (هَارُونَ) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَلِي مَاحَذَفَتْ ثَابِتٌ عَلَى حَرَكَتِهِ الَّتِي كَانَتْ فِيهِ قَبْلَ أَنْ تُحَذَفَ إِنْ كَانَ فَتْحاً أَوْ كَسْراً أَوْ ضَمْماً أَوْ وَقْفاً ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرَدِّ أَنْ تَجْعَلْ مَا بَقِيَ مِنَ الْاسْمِ اسماً ثَابِتاً فِي النَّدَاءِ وَغَيْرِ النَّدَاءِ ، وَلَكِنَّكَ حَذَفْتَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ تَخْفِيفاً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَبَقِيَ الْحَرْفُ الَّذِي يَلِي مَاحَذَفَ عَلَى حَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَنْدهُمْ حَرْفُ الْإِعْرَابِ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٣٠ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٤١ (هَارُونَ) .

(٤) لَمْ يَذْكُرْ سِيبَوِيهَ فِي هَذَا الْبَابِ لُغَةً مِنْ لَا يَنْتَظَرُ الْخُذُوفَ ، وَقَدْ عَقِدَ لَهَا بَاباً . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢ / ٢٤٥ (هَارُونَ) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « حَذَفْتَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ تَخْفِيفاً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَبَقِيَ الْحَرْفُ الَّذِي يَلِي مَاحَذَفَ عَلَى حَالِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَنْدهُمْ حَرْفُ الْإِعْرَابِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (حَارِثِ) : يَاحَارِ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٣٠ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٤١ (هَارُونَ) .

وَيُلْحَظُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ سِوَى وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ انْتِظَارُ الْخُذُوفِ .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَفِي (سَلَمَةَ) : يَاسَلَمَ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٣٠ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٤١ (هَارُونَ) .
وَلَمْ يَذْكُرْ - هُنَا - سِوَى لُغَةٍ مِنْ نَوَى الْخُذُوفِ .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَفِي (بُرْثَنَ) : يَابُرْثُ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٣٠ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٤١ (هَارُونَ) .
وَيُلْحَظُ فِيهِ مَا لَحِظَ فِي سَابِقِهِ .

وماترخيم (هرقل) ؟ ^(١).

الجواب :

الذي يجوز في الترخيم حذف آخر الاسم في النداء من غير إخلال ، ولا إجحاف ، ولا يجوز الترخيم في غير النداء [لأن النداء] ^(٢) موضع تخفيف وتغيير ، إذ هو مفتاح كلام ؛ ليقبل عليك مخاطب ، فتخبره ، أو تستخبره ^(٣) ، أو تأمره ، أو تنهاه .

ولا يجوز ترخيم كل منادى ؛ لما يلحق بذلك من الإخلال ، أو الإجحاف . أما الإخلال ؛ فلما قد وجب له بعلة صحيحة أن يجري على أصله في الإعراب ، فلو رخم ؛ لأخل به ذلك ؛ لمخالفة مقتضى العلة الصحيحة التي أوجبته له الإعراب . وإنما يجوز أن يرخم ماغيره النداء بالإخراج عن الإعراب إلى البناء ، فيطرق عليه ذلك تغيير الترخيم ؛ لأنه لما قوي على التغيير إلى البناء ^(٤) ؛ قوي على التغيير إلى الترخيم ، ولما ضعف عن التغيير بالإخراج عن الإعراب ؛ ضعف عن التغيير بالإخراج عن صيغة الاسم .

والترخيم : حذف آخر الاسم للتخفيف من غير إخلال ، ولا إجحاف ، فهذا حقيقة الترخيم ، والأصل الذي يعمل عليه في بابه ^(٥) . ونظير الترخيم حذف التنوين مع البناء ؛ لأنه موضع تخفيف ، وكذلك حذف ياء الإضافة بما لا يحسن في غير النداء ، ويقوى كقوته ^(٦) في النداء .

(١) هذا سؤال عن قول سيويه : « وفي (هرقل) : ياهرَق » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ب : يسخيره .

(٤) ب : البنان .

(٥) ب : بانه .

(٦) ب : كقويه .

ولايجوزُ ترخيمُ المضافِ إليه ؛ لأنه ليس بمنادى ، وكذلك الصِّفَةُ لايجوزُ ترخيمُها ؛ لأنها صِفَةُ المنادى ، وليست / ٢٠٥ ب بمنادى .
فإن قال قائلٌ : إذا كان الثاني في الصِّفَةِ هو الأوَّلُ ، فنودي الأوَّلُ ؛ فقد نودي الثاني .

قيل له : لايجبُ ذلك على الوجه الذي يَصِحُّ فيه ؛ لأنه ليس بمنادى بالصِّغَةِ التي تُنبئُ عنَّ أنه المنادى ، وإنما له صِغَةُ الصِّفَةِ ، ويوضح ذلك دخولُ الألفِ واللامِ في الصِّفَةِ ، وامتناعُها من المنادى ، فليست الصِّفَةُ هي المنادى بالصِّغَةِ التي تدلُّ على أنه المدعوُّ ، وعلى هذا قيل : ليس بمنادى .

وليس كُلُّ اسمٍ للشيءِ يَنْعَقِدُ بِمعنى النداءِ ، وإنما يَنْعَقِدُ به ماوُضِعَ في الموضعِ الذي هو للمنادى على معنى النداءِ ، فإذا قيل : ليس بمنادى بهذا الاسمِ ، أو هذا المعنى ؛ فهو صحيحٌ ؛ لأنه لم يَنْعَقِدْ فيه [مع] ^(١) الحرفِ .
ولايرخَّمُ المضاف ^(٢) ، ولا المستغاثُ به ؛ لأنه جرى ^(٣) .

وإن كان قد عُقِدَ بِاسْمِهِ الآخِرِ ؛ كندائه بكُنْيَتِهِ ^(٤) ، وتركِ ندائه بِاسْمِهِ ؛ فهو منادى بـ (أبي عبدالله) وليس بمنادى بـ (زيد) ، فكذلك هو منادى بِالاسْمِ ، وليس بمنادى بالصِّفَةِ ^(٥) .

(١) أ ، ب : من . وهو تحريفٌ .

(٢) هذا مذهب البصريين ، أما الكسائي والفراء وأصحابهما فأجازوا ترخيم المضاف ، وأوقعوا الترخيم في آخر المضاف إليه . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٤ ب ، الإنصاف ١ / ٣٤٧ .

(٣) أي : أعرب ، والمستغاث به يعرب إذا جرَّ باللام ، أو كان مضافاً .

(٤) ب : تكيته .

(٥) هذا حديثٌ متعلِّقٌ بمنع ترخيم صفة المنادى ، وكان حقُّه أن يذكر قبل الحديث عن ترخيم المضاف والمستغاث به ، وآثرت أن أبقيه كما ورد في النسختين ؛ وإن كان فيه اضطرابٌ - لأنَّ الشَّارحَ كان يملِي شرحه على تلاميذه ، فلعلَّه لما انتهى من الحديث عن ترخيم المضاف إليه والصِّفَةِ ، وشرع في مسألة ترخيم المضاف ؛ ظهر له هذا التنظير ، فذكره ، ولم يضعه تلاميذه في موضعه ، أو يكون أحد تلاميذه أثار إشكالاً في ترخيم الصفة ، فعاد إليها .

ولا يجوز ترخيم الاسم المنون في النداء^(١) ؛ لأن التَّنوينَ يَمْنَعُ من ذلك ؛ إذ العلةُ التي أوجبت زيادته تَمْنَعُ من حَذْفِ ما هو على أصله في الإعرابِ بعلَّةٍ صحيحة ، والترخيمُ يذهبُ الإعرابَ الذي قد وَجَبَ للاسم ، فلا يجوز ذلك .
ولا يجوز ترخيم المندوب ؛ لأنه لا يُجْمَعُ عليه حَذْفُ علامة النُدبة ، وحذفُ آخره ، ولا تثبتُ علامة النُدبة مع الترخيم ؛ لأنها بمنزلة التَّنوينِ في الزيادة ، والمعاقبة .

والحرفُ الذي قَبْلَ المحذوفِ في الترخيمِ يجوزُ فيه وجهان :
الأجودُ منهما تركُّه على حاله ؛ لأنه أدلُّ على المحذوفِ منه .
ويجوزُ أن يُضَمَّ ؛ لأنه قد وَقَعَ مَوْقِعَ آخرِ الاسمِ الذي يَسْتَحِقُّ الضَّمَّ .
وترخيمُ (حارث)^(٢) : يا حارِ ، فهذا الأجودُ ؛ لما بيَّنا ، ويجوزُ : يا حارُ .
وترخيمُ (سَلَمَة) على (يا حارِ) : يا سَلَمَ أَقْبِلْ ، وعلى (يا حارُ) : يا سَلَمَ أَقْبِلْ .
وترخيمُ (بَرَّثَن) : يا بَرَّثُ ، على الوجهين .
وترخيمُ (هِرْقَل) : يا هِرْقَ أَقْبِلْ ، على (يا حارِ) ، ويا هِرْقُ ، على (يا حارُ)^(٣) .

(١) المقصود بالاسم المنون في النداء : النكرة غير المقصودة ، والشبيه بالمضاف .

(٢) ب : حارب .

(٣) أ : برثن .

(٤) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، أما الفراء فذهب إلى أن الاسم الذي قبل آخره ساكنٌ صحيح ، يُحذفُ منه حرفان ، الحرفُ الأخير ، والساكن ، نحو : ياهرُ ، في : ياهرُقْلُ ، واحتج بأن بقاء الساكن يجعل الاسم مشبهاً للحروف وما أشبهها من الأسماء نحو : كَمْ ، ومن . انظر رأي الفراء في : شرح السيرافي ٣ / ٦٥ أ ، الباب للعكبري ١ / ٣٤٨ .

وقد ردَّ قولَه السَّيرافي ؛ فقال : « فيقال للمحتجِّ عنه : أخبرنا عما يبقى من حروف المرخَّم الذي قبل آخره متحرِّكٌ ، أليس تُبْقَى حركته كما كانت من كسرٍ ، وفتحٍ وضَمٍّ ، فمن قوله : نعم ، نحو : يا حارِ ، ويا أَمَامَ ، ويا بَرَّثُ ، فيقال له : أليس إنَّما خالفت بين هذه الحركات ؛ لأنَّك قدَّرتَ الاسمَ بكماله ، وطلبتَ تمامه وأبقيتَ ماتبقية على أنَّه الحركة التي كانت في الاسم . فمن قوله : نعم . وإن لم يكن على هذا التقدير فينبغي أن يكون المرخَّم كلُّه يُحرِّكُ بحركة واحدة ، فإذا كنَّا إنَّما ننوي الاسمَ ، فالساكن والمتحرِّكُ كما يبقى بمنزلة . ويقال له أيضاً : إذا كنت لاتبقى الساكن لئلا يكون كالأدوات ؛ فلا تبقى المكسور ؛ لئلا يبقى كالمضاف إلى المتكلَّم ، بل تجنَّبَ المكسور أولى ؛ لأنه لبسٌ في معنى » . شرح السيرافي ٣ / ٦٥ أ ، وانظر : الباب ١ / ٣٤٨ .

بابُ ترخيمِ ما آخره هاءُ التَّأْنِيثِ (١)

الغرضُ فيه :

أن يُبيِّنَ ما يجوزُ في ترخيمِ ما آخره الهاءُ ممَّا لا يجوزُ .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ ما آخره هاءُ التَّأْنِيثِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .
ولمَ لا يجوزُ حَذْفُ شيءٍ من الزَّوائدِ مع هاءِ التَّأْنِيثِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لا يَتَّبِعُ
الهاءُ في الحذفِ زائدٌ غيرها ، كما يَتَّبِعُ ما زِيدَ للمدِّ آخرَ الاسمِ في (عَمَّار) وبابه ؛
لأنَّ التَّابِعَ إِنَّمَا يَتَّبِعُ بِضَعْفِهِ / ٢٠٦ أ مِنْ جِهَةِ سَكُونِهِ ، وزيادته ، وما قَبْلَ هاءِ
التَّأْنِيثِ مُتَحَرِّكٌ أَبَدًا ، وهاهنا التَّأْنِيثُ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ مِنْ كُلِّ زَائِدٍ يَقَعُ آخِرَ الاسمِ ، وإِنَّمَا
يَتَّبِعُ ما هو أَحَقُّ بِالْحَذْفِ لما هو أَثْبَتُ إِذَا حُذِفَ ؟ (٢) .

ولمَ جازَ ترخيمُ ما هو على ثلاثة أَحْرَفٍ مع هاءِ التَّأْنِيثِ ؟ (٣) .
ولمَ كانتْ هاءُ التَّأْنِيثِ أَحَقَّ بِالْحَذْفِ في التَّرخيمِ ؟ وهل ذلك لأنَّها مُنْفَصِلَةٌ
بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، فلا يَلْحَقُ بحذفِها ضَعْفُ الاسمِ الأوَّلِ كما يَلْحَقُ بِغيرِها ؛
لأنَّه رُدُّ إلى الأَصْلِ المُسْتَعْمَلِ في نَفْسِهِ ، ونظائره ؟ (٤) .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : بابُ ما أواخرُ الأسماءِ فيه الهاءُ . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٠ - ٣٣٢ (بولاق) ،

٢ / ٢٤١ - ٢٤٥ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ هاءَ التَّأْنِيثِ إِذَا كانتْ بعدَ حرفٍ زائدٍ لو لم تكن بعده حُذِفَ ، أو بعدَ
حرفين لو لم تكن بعدهما حُذِفَا زائدين ؛ لم يُحذفْ ؛ من قَبْلِ أَنَّ الحروفَ الزوائدَ قَبْلَ الهاءِ في التَّرخيمِ بمنزلةِ
غيرِ الزوائدِ من الحروفِ » . الكتاب ١ / ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٤ (هارون) .

والنَّصُّ أوردَه سيبويه في الثلث الأخير من الباب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ كُلَّ اسمٍ كانَ مع الهاءِ ثلاثة أَحْرَفٍ أو أكثر من ذلك فَإِنَّ حَذْفَ الهاءِ
منه في النَّداءِ أَكثَرُ في كلامِ العربِ » إلى قوله : « فنحو قولك : يا شارجني ، ويأئبُ أقبلي ، إِذَا أردتَ : شاةٌ
وثبةٌ » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .

وسعيد الشارح السؤال الثاني في ص : ٢٥٠ .

(٤) لم يذكر سيبويه هذه العلَّةَ في هذا الباب ، غير أنَّه علَّلَ بها في مواضع من كتابه اختصاص تاء التَّأْنِيثِ ببعض
الأحكام . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٨ ، ٣ / ٤١٩ ، ٣٢٣ (هارون) .

وما الشاهد في قول العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ^(١) ؟

وهل رَحِمَ النُّكْرَةَ ، أَمْ كَانَ نَكْرَةً تَعْرِفُ بِالنَّدَاءِ ^(٢) ؟ وَلِمَ وَجَّهَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى أَنَّهُ شَاهِدٌ فِي تَرْخِيمِ النُّكْرَةِ ؟ ^(٣) .

وَلِمَ جَازَ : يَاشَا ارْجُنِي ^(٤) ، وَيَاثِبَ أَقْبِلِي ، وَلِمَ يَجْزُ تَرْخِيمُ (عَمْرُو) ، وَنَحْوَهُ تَمَّا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؟ ^(٥) .

وهل يجوز : يَاسَلَمَةَ أَقْبِلْ ؟ وَلِمَ جَازَ ؟ ^(٦) .

وما شاهده من قول النابغة ^(٧) :

كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ . . . وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ ^(٨) ؟

(١) تقدّم تخريجه في ص : ٢٠٨ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما الاسم العام فنحو قول العجاج » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢٤١ / ٢ (هارون) .

(٣) يعني الشارح : أن المبرّد وجه كلام سيبويه على أنه استشهد بالببيت لترخيم النكرة . وهذا التوجيه ذكره المبرّد في (مسائل الغلط) ، إذ يقول : « وقد وضع [في] باب الترقيم ما فيه هاء التانيث كلّ على أنه نكرة ، وهذا خطأ ، وتخطئته قول أبي عثمان قال محمد : وقوله في باب الترقيم : ياشاء ارجني ، ويأثب أقبلي ، وما أشبه ذلك ، إنما هو : يآيتها الشاة ، ويآيتها الثبة ، وما وضعه على النكرة خطأ ؛ لما ذكرت لك » . مسائل الغلط ١٥١ .

وسيدكر الشارح في الجواب أن هذا التوجيه غير صحيح .

(٤) ب : ارجي .

يقال : شاة راجن : مقيمة في البيوت . انظر : اللسان ١٣ / ١٧٦ (رجن) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء ، فنحو قولك : ياشا ارجني ، ويأثب أقبلي ، إذا أردت : شاة ، وثبة » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢٤١ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أن ناساً من العرب يثبتون الهاء ، فيقولون : ياسلّمة أقبل ، وبعض من يثبت يقول : ياسلّمة أقبل » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢٤٢ / ٢ (هارون) .

(٧) النابغة الذبياني : « ... - نحو ١٨ ق . هـ » .

زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب من بني سعد بن ذبيان ، يكنى أبا أمانة ، من الطبقة الجاهلية الأولى . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١ ، الشعر والشعراء ١ / ١٥٧ ، الأغاني ١١ / ٣٧٨٩ وما بعدها .

(٨) مطلع قصيدة من الطويل ، يمدح فيها عمرو بن الحارث الأعرج .

وقد أنشد الشارح البيت في باب تكرير المضاف في النداء شاهداً على إقحام التاء بعد حذف تاء التانيث لترخيم . انظر : المجلد الثاني ١٨٥ ، كما سيدكر الشاهد مرة أخرى في جواب مسائل هذا الباب . / =

وما هذه الهاء التي في قوله : يا أميمة ؟ وهل هي هاء الإقحام ؟ وهل ذلك لأنها أُجريت مجرى آخر الاسم في ترخيمه بعد ذهاب هاء التأنيث منه ، فعوملت معاملة الهاء من (طلحة) ، إذا قلت : ياطلح أقبل ؟^(١).

وما وجه قول بعض العرب : يأسلمه^(٢) ، وياطلحه^(٣) ، في الوقف ، فإذا وصل ؛ حذف ، فقال : يأسلم ، وياطلح ؟ وهل هذه الهاء لبيان الحركة في الوقف ، فإذا وصل الاسم ؛ سقطت ؛ للاستغناء عنها بحرف الوصل ؟^(٤).

وما وجه هاء لحاق الإقحام مع حذف هاء التأنيث للترخيم ؟ وهل ذلك للتأكيد المبين أن المقدّر في النية بمنزلة المذكور ، ولولا ذلك لم تصح في موضع الحذف للتخفيف زيادة يستغنى عنها ، ولكن فيها بيان أن المقدّر بمنزلة المذكور ؛ لتمكين^(٥).

= / انظر : ديوانه ٤٠ ، الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، ٣ / ٣٨٢ (هارون) ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، المحلى (وجوه النصب) ٥٧ ، شرح القصائد السبع ٤٣ ، اللامات ١٠٢ ، الجمل ١٧٢ ، إعراب القرآن ٢ / ٣١١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٦ أ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٢٩٨ ، الحجة المنسوب لابن خالويه ١٩٢ ، البغداديات ٥٠١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٤٥ ، الأزهية ٢٣٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣١٥ ، الإفصاح ١٠٨ ، الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٤١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٦ ، كشف المشكلات ١ / ٥٩٧ ، البيان ٢ / ٣٣ ، التخمير ١ / ٣٥١ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٧ ، معيار النظار ١ / ٩٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨١ ب ، الخزانة ٢ / ٣٢١ .

(١) لم يقف سيبويه في هذا الباب عند مسألة هاء الإقحام وشاهدها ؛ استغناء بما ذكره قبلاً في باب ما يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر ، إذ يقول : « وزعم الخليل - رحمه الله - أن قولهم : ياطلحة أقبل ، يشبه : ياتيم تيم عدي ؛ من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ، وقال النابغة الذبياني :
كليني لهم

فصار : ياتيم تيم عدي ، اسماً واحداً ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في (طلحة) ، تحذف مرةً ويُجاء بها أخرى ، والرفع في (طلحة) ، و : ياتيم تيم عدي ، القياس . الكتاب ١ / ٣١٥-٣١٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٠٧-٢٠٨ (هارون) .

(٢) ب : سلمة .

(٣) ب : طلحة .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : يأسلمه ، وياطلحه ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٢ (هارون) .

(٥) ب : لتمكين .

٢١٢ ب يا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ . . . إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقَى وَمُنْتَظَرٌ^(١)
فَحَذَفَ الْأَلْفَيْنِ مِنْ : أَسْمَاءَ .

وترخيمُ رجلٍ اسمه (مُسْلِمِيٌّ) : يَامُسْلِمِ أَقْبِلْ ، عَلَى حَذْفِ يَاءِ النَّسَبِ ؛
لأنَّهما زائِدَانِ زَيْدًا مَعًا^(٢) . وكذلك رجلٌ اسمه (مُسْلِمَانِ) : يَامُسْلِمِ أَقْبِلْ ، وفي
رجلٍ اسمه (مُسْلِمُونَ)^(٣) : يَامُسْلِمِ أَقْبِلْ .

وكلُّ زائدين زيدا معًا فالأوَّلُ منهما ساكنٌ^(٤) ، وكلُّ زائدين لم يَزِدَا^(٥) معًا فإنَّ
الثَّانِي يتعاقبُ عَلَى الْأَوَّلِ كَتَعاقِبِ الهاءِ عَلَى : أَرْطَاةَ ، وَأَرْطَى .

وتقولُ فِي تَرْخِيمِ رَجُلٍ اسْمُهُ (رَعَشَنَانِ) : يَارَعَشَنَ أَقْبِلْ ، فَلَا تَحْذِفُ النُّونَ
الزَّائِدَةَ مِنْ (رَعَشَنٍ) ؛ لِأَنَّهَا أُثْبِتُ مِنْ عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ .

ولو كانت الواو فِي (مسلمون) زِيدَتْ أَوَّلًا ، ثُمَّ لَحِقَتْهَا الزَّائِدَةُ الثَّانِيَةُ ؛ لَمْ
تَكُنْ حَرْفَ الْإِعْرَابِ^(٦) ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَجْرِي مَجْرَى : أَرْطَى ، وَأَرْطَاةٍ^(٧) .

(١) تقدّم تخريجه في ص : ٢٩٠ .

(٢) يلحق بِيَاءِ النَّسَبِ مَا أَشْبَهَهُمَا كِيَاءِ (كَرَسِيٍّ) ، وَ (بُخْتِيٍّ) . انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير
٩٦٦/٣ ، شرح الكافية ١٥١/١ .

(٣) مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ - إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا - مِلْحَقَانِ بِالْمُثْنَى وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٦١/٢ ، شرح السيرافي ٣/٧٤ ب .

وينضاف إلى هذا أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ مَدًّا . انظر : الكتاب ٢٦٢/٢ ، الملخص ٤٧٩ .

(٥) ب : يَزِدَادُ .

(٦) وافق الشَّارِحُ سَبِيوِيَهَ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ حَرْفَا الْإِعْرَابِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ . انظر : الكتاب ٢٥٩/٢ .

وفي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ ، تَفْصِيلُهُ فِي : الْمُقْتَضَبِ ١٥١/٢ - ١٥٣ ، الْإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النُّحُو ١٣٠ -
١٣٤ ، شرح السيرافي ١/٢١٩ (مطبوع) ، عِلَلُ التَّثْنِيَةِ ٤٨ وَمَابَعْدَهَا .

(٧) فِي شَيْئَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَدْخُلَ النُّونُ عَلَى الْوَاوِ تَارَةً ، وَتَتْرَكَ تَارَةً كَمَا أَنَّ التَّاءَ فِي (أَرْطَاةَ) كَذَلِكَ . وَهُوَ مَاسِمَاءُ الشَّارِحِ
فِي الْمَسَائِلِ التَّعَاقُبِ .

وَالْآخَرُ : أَنْ تَكُونَ النُّونُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ كَمَا أَنَّ التَّاءَ فِي (أَرْطَاةَ) كَذَلِكَ .

وتقول في ترخيم رجل اسمه (بنون) : يابنؤ أقبل ، فلا تحذف الواو ؛ لئلا
يبقى الاسم على أقل من ثلاثة أحرف . ومن قال : ياحار ؛ قال : يابني ؛ لوقوع الواو
في آخر الاسم ، وقبلها ضمة ^(١) .

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٥٩ ، الأصول ١/ ٣٦٠ ، المستوفى ١/ ٣٤٢ ، الملخص ٤٧٩ .

الجوابُ عن البابِ في ترخيمِ الاسمِ الذي قبلَ آخره زائداً :
الاسمُ الذي قبلَ آخره زائداً يكونُ معه ^(١) بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ يُحذفُ الآخرُ مع الزائدِ في الترخيمِ ^(٢).

ولا يجوزُ حذفُ الآخرِ دونَ الزائدِ ؛ لأنه ساكنٌ ميّتٌ ، قد جاورَ الأصليُّ الذي هو أثبتُّ منه ، فَلَزِمَ أَنْ يَتَّبَعَهُ في الحذفِ كما يَتَّبَعُ الزائدُ الذي بعده زائداً في الحذفِ ، فاتَّبَعَ الأصليُّ أحقُّ من اتَّبَعَ الزائدُ ^(٣).

-
- (١) أي : مع الآخر .
(٢) يُشترطُ لهذا الحذفِ أن يكونَ الزائدُ حرفَ مدٍّ ، وأن يبقى الاسمُ بعد الحذفِ على ثلاثة أحرفٍ فأكثر ، ولم يذكر سيبويه والشارح ذلك استغناءً بالأمثلة . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، وانظر : الأصول ١ / ٣٦٠ ، الإيضاح ٢٥٢ - ٢٥٣ ، المقتصد ٢ / ٧٩٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٠ .
ونُقِلَ عن الفراء أنه لم يشترط الشرطين ، وعن الجرمي أنه لم يشترط الأول . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٣ ، شرح الكافية ١ / ١٥٢ ، الارتشاف ٣ / ١٥٦ ، الهمع ١ / ١٨٣ .
(٣) تقدّم في المسائل أن سيبويه علّل حذفَ الزائدِ الذي قبلَ الأصليِّ بمشابهته الزائدَ الأول من الزائدين معاً . انظر ص : ٢٩٣ .
أما علة الإتيان التي ذكرها الشارح فقد أشار إليها ابنُ السراج في قوله : « ولم يكن ليحذف الأصل ويبقى الزائد » . الأصول ١ / ٣٦٠ .
كما علّل بها الفارسيُّ فقال : « وإن كان قبلَ آخر الاسمِ حرفٌ مدٌّ زائداً أتبعته الزائدُ في الحذف » . الإيضاح ٢٥٢ . يعني أن الزائدَ أتبع الأصليَّ .
وأرجع الفرخان حذفَ حرفِ المدِّ الزائد بعد ثلاثة أحرفٍ وأكثر إلى أن بقاءه لا طائل له ؛ ذلك أنه جُلِبَ لإقامة الوزن ، فإذا حُذِفَ الأصليُّ اختلَّ الوزن ، ولم يحتج إلى الزائد لتكملة الحروف الباقية ، فحذف . انظر : المستوفى ١ / ٣٤٢ .
ولاتناقض بين هذه العلل ، فإن قال قائلٌ : علة الإتيان غير مطردة ؛ لامتناع حذفِ الزائد إذا لم يسبق بثلاثة أحرفٍ فأكثر . قيل : قد حصل موجبٌ للإبقاء أقوى من الإتيان ، وهو تكملة حروف الاسم .
وهناك قولٌ رابع فهمه الجرجاني من نصِّ الفارسيِّ السَّابِق ، وذكر الفرخان أنه ظاهر كلام أكثر النحويين ، وهو أن الأصليَّ أسقط تبعاً للزائد . انظر : المقتصد ٢ / ٧٩٥ ، المستوفى ١ / ٣٤٣ .
وهذا قول ضعيف لسببين :
أحدهما : أن الأصليَّ حُذِفَ للتخيم ؛ لأنه طرف .
والآخر : أن المتبوع - وهو حرف المدِّ الزائد - يمتنع حذفُه إذا لم يسبق بثلاثة أحرفٍ فأكثر ، وذلك يستلزم امتناع حذفِ الأصليِّ ؛ لعدم وجود العلة ، فلما لم يمتنع حذفه قُدِحَ في العلة ؛ لتخلُّف العكس .

وتقول في ترخيم (منصور) : يامنصُ أقبلُ ، وفي (عمار) : ياعمُ ، وفي (شمال) : ياشملُ ، وفي (عنتريس) : ياعنترُ ، إذا كان اسم رجل .
فإن قال قائل : هلا جاز حذف الزائدين معاً ؛ ليُشاكل^(١) حال الحذف حال الثبوت ، ولم يجب مثل ذلك في الأصلي مع الزائد ؟^(٢) .
قيل له : يجب ذلك لقوة الأصلي^(٣) على الزائد ، حتى يُحذف الزائد على جهة الإتياع ، والانفراد ، ولا يكون مثل هذا في الأصلي ، كقولك في الإتياع : يامنصُ ، وفي الانفراد : هذا نصر^(٤) ، فتُحذف الزائد على الانفراد في التصرف ، وتُبقى الأصلي . فهذا نظير تلك العلة في إيجاب^(٥) الحكم^(٦) .

-
- (١) ب : شاكل .
(٢) يعني : لما كانت علة حذف الزائدين معاً هي مشكلة حال الحذف حال الثبوت ، فهلا لم يجب حذف الزائد مع الأصلي لعدم تحقق تلك المشكلة .
(٣) غير واضحة في أسباب من الرطوبة .
(٤) يعني بالإتياع حذف الترخيم ، ويعني بالانفراد تجريد الكلمة من الزوائد .
(٥) ب : إيجاب .
(٦) يريد : أن قوة الأصلي على الزائد بما ذكر توجب حذف الزائد ؛ إتياعاً للأصلي في الترخيم ، كما أوجبت مشكلة حال الحذف حال الثبوت حذف الزائد إتياعاً للزائد الثاني في نحو : ياعثم .

بابُ تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ^(١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ ، مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ ؟ وما الذي لَا يجوزُ ؟

ولِمَ ذلك ؟

ولِمَ لَا يجوزُ حَذْفُ الزَّائِدِ مَعَ الْأَصْلِيِّ ؛ إِذْ قَدْ حُذِفَ مَا هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ ؟ وهل /
٢١٣ أَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُلْحَقَ لَمَّا كَانَ فِي حُكْمِ الْأَصْلِيِّ ؛ لَمْ يَتَّبَعَ فِي الْحَذْفِ كَمَا لَا يَتَّبِعُ
الحرفُ الْأَصْلِيُّ ؟^(٣) .

وما تَرْخِيمُ (قَنُورٍ)^(٤) ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ : يَاقَنُورٌ أَقْبَلُ ، وَفِي (هَبِيخٍ)^(٥) :
يَاهَبِي أَقْبَلُ ؟^(٦) .

ومادليلُ أَنَّ الْمُلْحَقَ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ مِنْ صَرَفِ (أَرطى) ، و (مِعزى) ،
وَمِنْ لَحَاقِ الزَّوَائِدِ لِلْمُلْحَقِ كَمَا تَلْحَقُ الْأَصْلِيُّ فِي قَوْلِهِمْ : جِلْوَاخُ^(٧) ،

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ تكونُ الزَّوَائِدُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ . الكتاب ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ (هارون) .

ومراد الشَّارحُ بِالزَّائِدِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ حَرْفُ الْإِلْحَاقِ .

(٢) تحدُّثُ سيبويه في هذا الباب - أيضاً - عن الغرض من لحاق الحرف المُلْحَق ، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه في آخر الباب : « فَأَجْرُوا هَذِهِ الزَّوَائِدَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ فَكِرْهُوا أَنْ يَحْذِفُوهَا إِذْ لَمْ يَحْذِفُوا مَا شَبَّهَهَا بِهِ وَمَا جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهِ » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦١ (هارون) .

(٤) الْقَنُورُ : الضَّخْمُ الرَّأْسُ . انظر : الصَّحَاحُ ٢ / ٧٩٩ (قنر) .

(٥) الْهَبِيخُ : الْأَحْمَقُ الْمُسْتَرْخِي ، وَالْوَادِي الْعَظِيمُ ، وَالْعَلَامُ النَّاعِمُ . انظر : الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ١ / ٢٨٢ .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (قَنُورٍ) : يَاقَنُورُ أَقْبَلُ ، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ (هَبِيخٌ) : يَاهَبِي أَقْبَلُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي فِي (قَنُورٍ) ، وَالْيَاءُ الَّتِي فِي (هَبِيخٍ) بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ الَّتِي فِي (جَدُولٍ) ، وَالْيَاءُ الَّتِي فِي (عَثِيرٍ) » . الكتاب ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٠ (هارون) .

(٧) ب : جَاوَاخ .

وَالْجِلْوَاخُ : الْوَادِي الْوَاسِعُ الْمَمْتَلِيُّ ، وَالتَّلْعَةُ الَّتِي تَعْظُمُ حَتَّى تُصِيرَ مِثْلَ نِصْفِ الْوَادِي أَوْ ثُلُثِيهِ ، وَمَابَانٌ مِنَ الطَّرِيقِ وَوَضَحٌ . انظر : اللِّسَانُ ٣ / ١٢ (جُلخ) .

وجريال^(١) ، فالواو في موضع الدال من (سرداح)^(٢) ، وكذلك الياء؟^(٣) .
 وهل (قنور) بمنزلة : فدوكس^(٤) ، وخفيدد^(٥) ، في الإلحاق بسفرجل ،
 وبمنزلة : سميدع^(٦) ؟

وهل يلزم - لو حذف من (سميدع) حرفان - أن يحذف من (مهاجر) حرفان ، فيقال : يامها أقبل ؟ ومن أين لزم هذا ؟ وهل ذلك لأنه حذف حرفين أصليين مما هو على خمسة أحرف ؟ ولم لا يجوز مثل هذا ؟ وهل ذلك لأنه إجحاف بالاسم من جهة حذف حرفين أصليين ؟^(٧) .

-
- (١) الجريال : الحمر الشديدة الحمرة . انظر : اللسان ١٠٨/١١ (جرل) .
 (٢) السرداح : الناقة الطويلة ، وجمع (سرداحة) وهي الطلحة ، ومكان . انظر : اللسان ٤٨٢/٢ (سردج) .
 (٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ويدلّك على أنها بمنزلة ألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة منونة كما ينون ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو : معزى ، ومع ذلك أن الزوائد تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادة ، نحو : جلواخ ، وجريال ، وقرواح ، كما تقول : سرداح » . الكتاب ٣٣٩/١ (بولاق) ، ٢٦٠/٢ (هارون) .
 (٤) الفدوكس : الشديد ، والأسد ، وحي من تغلب . انظر : اللسان ١٥٩/٦ (فدكس) .
 (٥) الخفيدد : السريع ، والظليم الخفيف . انظر : اللسان ١٦٣/٣ (خفد) .
 (٦) السميدع : الشجاع ، والأسد ، انظر : التكملة للصغاني ٢٨٣/٤ (سمدع) .
 والسؤال عن قول سيبويه : « وتقدم قبل هذه الزيادة الياء والواو زائدتين كما تقدم الحرف الذي من نفس الحرف في : فدوكس ، وخفيدد ، وهي الواو التي في (قنور) الأولى ، والياء التي في (هبيخ) الأولى بمنزلة ياء (سميدع) ، فصار (قنور) بمنزلة (فدوكس) ، و (هبيخ) بمنزلة (سميدع) » . الكتاب ٣٣٩/١ (بولاق) ، ٢٦٠/٢ - ٢٦١ (هارون) .
 ويلحظ أن سيبويه جعل (هبيخاً) بمنزلة (سميدع) ، و (قنوراً) بمنزلة (فدوكس) ، وكذلك فعل الشارح في الجواب ، أما في المسائل فجعل (قنوراً) بمنزلة (سميدع) في الإلحاق بالخماسي . وسيأتي تفصيل في الجواب .
 (٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو حذفوا من (سميدع) حرفين لحذفوا من (مهاجر) حرفين ، فقالوا : يامها ، وهذا لا يكون ؛ لأنه إخلالٌ مفروض بما هو من نفس الحرف » . الكتاب ٣٣٩/١ (بولاق) ، ٢٦١/٢ (هارون) .

بابُ تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ مُتَحَرِّكٌ لَيْسَ بِمُلْحَقٍ^(١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ مُتَحَرِّكٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في تَرْخِيمِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ مُتَحَرِّكٌ ؟ وما الذي لَا يَجُوزُ ؟ وَلِمَ ذلك ؟ .
وَلِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَحَرِّكِ الزَّائِدِ قَبْلَ آخِرِ الْأِسْمِ ؟ وهل ذلك لِقُوَّتِهِ بِالْحَرَكَةِ ،
فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَتَّبَعَ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ حَيٌّ قَوِيٌّ بِالْحَرَكَةِ ؟^(٣) .
وما تَرْخِيمُ (حَوْلَايَا)^(٤) اسْمَ رَجُلٍ ، أَوْ (بَرْدَرَايَا)^(٥) ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ :
يَا حَوْلَايَ أَقْبَلْ ، وَيَا بَرْدَرَايَ أَقْبَلْ ؟^(٦) .

وما الفرقُ بَيْنَ هَذَا الزَّائِدِ الَّذِي قَبْلَ أَلِفِ التَّأْنِيثِ ، وَبَيْنَ الزَّائِدِ الَّذِي يَكُونُ مَعَ
الْأَلِفِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ؟ وهل ذلك لِأَنَّهُ مَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْحُرُوفِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ
وَاحِدٍ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ يَصْلُحُ أَنْ يَتَّبَعَ الْمُتَحَرِّكُ ؛ لِضَعْفِهِ ؟^(٧) .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ تكونُ الزَّوَائِدُ فِيهِ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ . انظر : الكتاب ٣٣٩ / ١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ (هارون) ، و ترجمة الشَّارِحِ أدقَّ .

(٢) تكلَّم سيبويه - أَيْضًا - عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الزَّائِدِينَ مَعًا ، وَالزَّائِدِينَ اللَّذِينَ لَمْ يَزِدَا مَعًا ، كَمَا وَازَنَ بَيْنَ الْأَلِفِ الزَّائِدَةِ لِلتَّأْنِيثِ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ بَعْدَ حَرْفِ زَائِدٍ نَحْوِ (دِرْحَامَةٍ) ، وَأَقَامَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ .

(٣) هذا سؤالٌ بَنَاهُ الشَّارِحُ عَلَى جُمْلَةٍ كَلَامِ سَبِيوِيهِ فِي الْبَابِ .

(٤) حَوْلَايَا : قَرْيَةٌ كَانَتْ مِنْ أَعْمَالِ النَّهْرَوَانِ ، وَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ زَائِدَةِ الْأَلْفَانِ وَالْيَاءِ . انظر : التَّكْمِلَةُ لِلصَّنْعَانِي ٣٢٩ / ٥ (حَوْلِ) .

(٥) بَرْدَرَايَا : مَوْضِعٌ ، قَالَ الزُّبَيْدِيُّ : أَظَنَّهُ بِالنَّهْرَوَانِ مِنْ بَغْدَادَ ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ زَوَائِدِ الْأَلْفَانِ وَالْيَاءِ . انظر : تَاجُ الْعُرُوسِ ٣٦ / ٣ .

(٦) هذا السُّؤَالُ عَنِ قَوْلِ سَبِيوِيهِ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ (حَوْلَايَا) ، أَوْ (بَرْدَرَايَا) : يَا بَرْدَرَايَ أَقْبَلْ ، وَيَا حَوْلَايَ أَقْبَلْ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ لَوْ جِيءَ بِهَا لِلتَّأْنِيثِ وَالزِّيَادَةِ الَّتِي قَبْلُهَا لَا زِمَةَ لَهَا يَقَعَانِ مَعًا لَكَانَتِ الْيَاءُ سَاكِنَةً وَمَا كَانَتْ حَيَّةً ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يُجْعَلُ وَمَا بَعْدَهُ زِيَادَةً وَاحِدَةً سَاكِنٌ لَا يَتَحَرَّكُ ، وَلَوْ تَحَرَّكَ لَصَارَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَلِجَاءِ بِنَاءِ آخَرٍ » . الْكِتَابُ ٣٣٩ / ١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦١ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعْلِيلِ سَبِيوِيهِ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ .

ولم صار الألف في (حَوَلَايَا) بمنزلة الهاء في (دِرْحَايَة) ^(١) ؟ وهل ذلك لأنَّ إلزامه الحركة يُوجبُ أنه مُنفصلٌ من الزائد ؛ لاستغنائه عنه بحركته ؛ إذ المتحرِّكُ يَسْتَغْنِي عن الساكن ، ولا يَسْتَغْنِي الساكنُ عن المتحرِّكِ ؟ ^(٢) .

ومافي قولهم ^(٣) : سَعِيلِيَّة ، من الدَّلِيلِ على أنَّ الألفَ في (سَعِلَاة) ^(٤) ليست مع الهاء بمنزلة حَرْفٍ واحدٍ ؟ وهل ذلك لأنها لو كانت بمنزلة حَرْفٍ واحدٍ ؛ لجرتْ مَجْرَى (سُرِيحِينَ) في السُّكُونِ ؟ ^(٥) .

ومافي قولهم : حَوَلَايَا ، كقولك في (دِرْحَايَة) : دِرْحَائِي ، من الدَّلِيلِ على أنَّ الألفَ ليست مع الزائد الذي قبلها بمنزلة حَرْفٍ واحدٍ ؟ وهل ذلك لأنها لو كانت معه بمنزلة حَرْفٍ واحدٍ ، ولم يَصْلَحْ أَنْ يُحذفَا جميعاً ؛ قُلِبَ الثاني كما يُقْلَبُ في : خُنْفَسَاوِي ؟ ^(٦) .

(١) الدِّرْحَايَة : العظيم البطن ، القصير . انظر : الجيم ٢٦٦ / ١ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولكن هذه الألف بمنزلة الهاء التي في (دِرْحَايَة) ، وفي (عَفَارِيَة) ؛ لأنَّ الهاءَ إنما تَلْحَقُ للتَّأْنِيثِ ، والحرف الذي قبلها بائنٌ منها قد لَزِمَ ما قبله قبلَ أَنْ تَلْحَقَ ، وكذلك الألفُ التي تجيءُ للتَّأْنِيثِ إذا جاءت وحدها ؛ لأنَّ حالَ الحرف الذي قبلها كحالِ الحرف الذي قبل الهاءِ » . الكتاب ٣٣٩ / ١ (بولاق) ، ٢٦١ / ٢ (هارون) .

(٣) ذهبت بعض حروفها في أسباب من الرطوبة .

(٤) السَّعِلَاة : الغول ، وقيل : ساحرة الجن . انظر : اللسان ٣٣٦ / ١١ (سعل) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم تقل (سَعِيلِيَّة) ، ولكانت في التحقيرياء مجزومة كالياء التي تكون بدل ألف (سرحان) إذا قلت : سُرِيحِينَ » . الكتاب ٣٣٩ / ١ (بولاق) ، ٢٦٢ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ويدلُّك على أنَّ الألف التي في (حَوَلَايَا) بمنزلة الهاء أنك تقول : (حَوَلَايَا) ، كما تقول : (دِرْحَائِي) ، ولو كانت وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لم تحذف الألف كما لا تحذفها إذا قلت : خُنْفَسَاوِي » . الكتاب ٣٣٩ / ١ (بولاق) ، ٢٦٢ / ٢ (هارون) .

الجواب^(١):

الذي يجوز في ترخيم ما قبل آخره زائد بمنزلة الأصل حذف آخره دون الزائد ؛ لأنه / ٢١٣ ب ملحق ، والملحق بمنزلة الأصلي^(٢) ، فلا يجوز أن يحذف البتة ، كما لا يجوز أن يحذف الأصلي ؛ لقوته بأنه أصلي أو بمنزلة ، فلا يتبع غيره في الحذف . وترخيم (قنور)^(٣) : ياقنوا أقبل ، على حذف الراء فقط ، وترخيم (هبيخ) : ياهبي أقبل ، على حذف الحاء^(٤) .

والدليل على أن الملحق بمنزلة الأصلي صرف (أرطى)^(٥) ، وامتناع صرف (علقى) إذا كانت ألفها للتأنيث^(٦) .

ودليل آخر ، وهو أن الملحق تلحقه الزيادة كما تلحق الأصلي ، نحو (جلواخ) ، و (جريال) ، فقد لحقت الألف الواو ، والياء ، كما لحقت الدال من (سرداج)^(٧) . و (قنور) بمنزلة (فدوكس) ، و (هبيخ) بمنزلة (سميدع) في الإلحاق بسفرجل^(٨) ، إلا أن (قنور) ، و (هبيخ)^(٩) خرجا من الثلاثة إلى الخمسة^(١٠) ،

(١) الجواب عن مسائل باب ترخيم ما قبل آخره زائد بمنزلة الأصلي .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، التعليقة ٨ / ٢ .

(٣) ب : قنور . (٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٠ ، الأصول ١ / ٣٦٠ .

(٥) أرطى عند سيبويه والشارح وكثير من النحويين ملحقه بـ (جعفر) والحرف الملحق الألف . انظر ص : ٢٩١ هـ .

(٦) ذهب الشارح قبلاً إلى أن ألف (علقى) للإلحاق ، انظر ص : ٢٩١ هـ .

والمراد بهذا الدليل أن ألف (أرطى) لما كانت ملحقه لم يعتد بها في منع الصرف كما لم يعتد بالحرف الأخير في الاسم الملحق به وهو الراء من (جعفر) ، فدل ذلك على أن الحرف الملحق بمنزلة الأصلي .

أما ألف (علقى) - إن جعلت زائدة للتأنيث - فيعتد بها في منع الصرف . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٣ ب ، التعليقة ٨ - ٧ / ٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٣ ب ، التعليقة ٨ / ٢ .

(٨) كلام الشارح إن حمل على ظاهره فلا وجه لتفريقه بين هذه الأسماء ؛ لأنها كلها ملحقه بسفرجل إلا أن مراده أنها مختلفة في الحرف الملحق . كما أن ما ذكره لا يحقق غرض سيبويه ، وهو الاستدلال على أن الحرف الملحق ينزل منزلة الأصلي بأن الياء والواو يزادان للإلحاق قبل الحرف الملحق كما يزادان قبل الأصلي ، فالواو الأولى في (قنور) زيدت قبل الحرف الملحق وهو الواو الثانية كما زيدت قبل الأصلي في (فدوكس) وهو الكاف ، وكذلك الياء الأولى في (هبيخ) زيدت قبل الحرف الملحق كما زيدت قبل الأصلي في (سميدع) . انظر :

الكتاب ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ - ب .

(٩) كذا في النسختين ، ولو قال : أن قنوراً ، وهبيخاً . بالنصب ؛ لكان أولى .

(١٠) أجاز سيبويه في الثلاثي الملحق بحرفين أن يقال : إنه ملحق بالخماسي ، أو ملحق بالرباعي الملحق بالخماسي .

انظر : الكتاب ٤ / ٢٩٧ ، ٣٠١ - ٣٠٢ .

و (فَدَوَّكَسَ) ، و (سَمَيْدَعُ) خرجا من الأربعة إلى الخمسة ^(١) .
وَيَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ حَرْفَيْنِ مِنْ (سَمَيْدَعِ) مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ (مُهَاجِرِ) ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ
حَرْفَيْنِ أَصْلِيَيْنِ مِمَّا هُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ إِجْحَافٌ بِالْأَسْمِ ؛ إِذَا
حَذَفَ حَرْفٌ هُوَ أَقَلُّ مَا يُخَفَّفُ بِهِ الْأَسْمُ فَلَا يُجْحَفُ ، فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَجْحَفَ ^(٢) .

(١) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٧٣ - ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٢٦١ ، التعليقة ٢/ ١٠ .

الجوابُ عن ترخيمِ ما قبلَ آخرِهِ زائدٌ مُتَحَرِّكٌ :

الذي يجوزُ في ترخيمِ ما قبلَ آخرِهِ زائدٌ مُتَحَرِّكٌ حَذَفُ الآخرِ فَقَطْ ، ولا يجوزُ حَذْفُ المتحرِّكِ ؛ لقوَّتِهِ بالحركة ، فلا يَتَّبِعُ وهو حيٌّ قويٌّ كما يَتَّبِعُ المِيتُ الضَّعِيفُ بسكونِهِ ؛ لأنَّهُ إِنَّمَا احْتَمَلَ ذلكَ الزَّائِدُ لضعْفِهِ من جهةِ سكونِهِ ، فإذا خَرَجَ إلى [القُوَّةِ] ^(١) بحركتِهِ ، أو كونه مُلْحَقاً بمنزلةِ الحرفِ الأصليِّ ؛ امتنعَ لقوَّتِهِ أَنْ يَتَّبِعَ ^(٢) . وترخيمُ (حَوَلَايا) اسمَ رجلٍ : يا حَوَلَايَ أَقْبِلْ ^(٣) ، وكذلك (بَرْدَرَايا) : يا بَرْدَرَايَ تَعَالَ ^(٤) .

والفرقُ بينَ الزَّائِدِ الذي قَبْلَ الألفِ ، وهو معها بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، وبينَ هذا الزَّائِدِ أَنْ الذي يكونُ معها بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ على حالٍ ضَعْفٍ يَصْلُحُ أَنْ يَتَّبِعَهَا في الحذفِ ، ولا يكونُ على حالٍ قُوَّةٍ ، فيقومُ بنفسِهِ ، ولا يكونُ معها بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ . فالألفُ في (حَوَلَايا) بمنزلةِ الهاءِ في (دِرْحَايَةِ) في الامتناعِ أَنْ تكونا بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، أما الهاءُ فلأنَّها لا تكونُ - أصلاً - مع ما قبلَها بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ ، [وأما الألفُ ؛ فلأنَّ الزَّائِدَ الذي قَبْلَها قويٌّ بالحركة ، فقد امتنعَ عليها أَنْ يكونَ معها بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ] ^(٥) .

(١) بياضٌ في : ب .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب .

(٣) ب : ولاي قبل .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦١ ، الأصول ١ / ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب .

ويحسنُ التنبيه - هنا - على أمرين :

الأول : أَنْ ما ذكره الشَّارِحُ مذهبُ البصريين ، أما الكوفيون فيحذفون ثلاثة الزوائد ، فيقولون : يا حَوَلْ ، ويا بَرْدَرْ . انظر : شرح الكافية ١ / ١٥٣ .

والثَّاني : أَنْ الشَّارِحَ قصر حديثه - هنا - على لغة : يا حار ، وكذلك سيبويه . ومقتضى القياس على لغة : يا حار ، إبدالُ الياء همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة . فيقال : يا حَوَلَاءُ ، ويا بَرْدَرَاءُ .

انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٣ .

(٥) ساقط من : ب .

وانظر : الكتاب ٢ / ٢٦١ ، الأصول ١ / ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب .

والدليل على أن المتحرك أقوى من الساكن أن الساكن لا يستغني عن المتحرك ، حتى إنه لا يمكن أن ينطق به ساكناً ، إلا ومعه متحرك ، وليس يحتاج المتحرك إلى الساكن .

وقولهم : سَعِيلِيَّة ، يدلُّ على أن الهاء ليست مع الزائد الذي قبلها / ٢١٤ أ بمنزلة حرف واحد ؛ لأنها لو كانت كذلك ؛ لجرت مجرى (سُرِيحِينَ) في سكون ما قبله ^(١) .

وقولهم : حَوْلَائِي ، كما قالوا في (دِرْحَايَةِ) : دِرْحَائِي ، دليل على أن الألف ليست مع الزائد الذي قبلها بمنزلة حرف واحد ؛ لأنها لو كانت كذلك ، ولم يصلح أن يُحذفاً جميعاً ؛ لقلب الثاني كما يُقلب في : خُنْفَسَاوِي ، ولم يَجُزْ حذفه دون ما هو معه بمنزلة حرف واحد ^(٢) .

(١) قال السيرافي : « واستدل سيبويه بأن الهاء وما قبلها لا تكون بمنزلة زائدة واحدة أنهم يقولون في تصغير (سَعْلَاة) : سَعِيلِيَّة ؛ لأن ألف (سَعْلَاة) زائدة للإحاق كالف (مَعَزَى) و (أَرطَى) ثم دخلت الهاء عليها كما تدخل على الحروف الأصلية ، فإذا صغرتها صغرت (سَعْلَا) ، ولم تعد بالهاء ، فصارت (سَعِيلِي) ، ثم أدخلت الهاء وهي يفتح ما قبلها ، فصارت (سَعِيلِيَّة) ، ولو كانت الهاء وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لوجب أن يقال : سَعِيلِيَّتْ ، أو سَعِيلَاة ؛ لأن (سَعْلَاة) تصير كـ (سِرْحَانِ) ، فكما يُصَغَّر (سِرْحَانُ) على (سُرِيحِينَ) يجب أن تُصَغَّر (سَعْلَاة) على (سَعِيلِيَّتْ) ، أو يقال : سَعِيلَاة ، فيُصَغَّر الصدر الذي هو السَيْن والعَيْن واللام ويزاد فيه لفظ الزائدين الأخيرين كما يقال في تصغير (عَثْمَان) : عَثِيمَان ، وفي تصغير (حَمْرَاء) : حُمَيْرَاء . شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب - ٧٥ أ . وانظر : التعليقة ٢ / ١٢ .

(٢) قال أبو علي الفارسي : « لو كانت الألف في (حَوْلَايَا) مع الياء التي قبلها للتأنيث لما وجب أن تحذف الألف إذا نسبت إلى الاسم كما لم يجب أن تحذف الألف التي قبل الهمزة في (حَمْرَاء) ، بل كان يجب أن تقلبها واواً ، فتقول : حَوْلَاوِي ، كما قلت : حَمْرَاوِي » . التعليقة ٢ / ١٢ - ١٣ .

بابُ تَرْخِيمِ مَا يُرَدُّ إِلَيْهِ بَعْدَ الحَذْفِ حَرْفٌ ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في ترخيمِ ما يُرَدُّ إليه بعدَ الحذفِ حَرْفٌ ممَّا لا يجوزُ ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ ما يُرَدُّ إليه بعدَ الحذفِ حَرْفٌ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

وماترخيمُ رجلٍ اسمه (قَاضُونَ) ^(٣) ؟ ولمَ وَجَبَ فيه : ياقاضي ، بِرَدِّ الياءِ ^(٤) ؟ وهَلَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ ﴿ قِمِّ آلَيْلٍ ﴾ ^(٥) في أَنَّهُ لَا يُرَدُّ المَحذُوفُ ؛ لِزَوَالِ مَالِهِ حَذْفٌ ؟ وهل ذلك لِأَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ عَارِضٌ ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا السَّاكِنُ الَّذِي فِي الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ ، مع أَنَّ الْقِيَاسَ فِيمَا وَجَبَ مِنَ الْحُكْمِ لِعِلَّةٍ أَنْ يَزُولَ [بِزَوَالِ] ^(٦) الْعِلَّةِ ، ومع أَنَّ المَحذُوفَ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ ، وهو مَوْضِعٌ لَا يَقْوَى عَلَى التَّغْيِيرِ كَقَوَّةِ لَامِ الْفِعْلِ ، فَبِاجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ انْفَصَلَ ﴿ قِمِّ آلَيْلٍ ﴾ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؟ ^(٧) .

يتلوه - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وماترخيمُ رجلٍ اسمه (ناجي) .

الحمدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَآلِهِ ، وَصَحْبِهِ ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

(١) عنوان الباب عند سيبويه : هذا بابٌ ما إذا طُرِحَتْ مِنْهُ الزَائِدَتَانِ اللَّتَانِ بِمَنْزِلَةِ زِيَادَةِ وَاحِدَةٍ رَجَعَتْ حَرْفًا . الكتاب ٣٤٠ / ١ (بولاق) ، ٢٦٢ / ٢ - ٢٦٣ (هارون) .

(٢) نَحْذُثُ سِيبَوِيهَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الْمُنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ الْمُجْمُوعِينَ عَلَى حَدِّ التَّنْثِيَةِ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قوله في رجلٍ اسمه (قاضون) : ياقاضي أَقْبَلُ » . الكتاب ٣٤٠ / ١ (بولاق) ، ٢٦٢ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وَإِنَّمَا رَدَدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لِأَنَّكَ لَمْ تَبْنِ الْوَاحِدَ عَلَى حَذْفِهَا كَمَا بُنِيَتْ (دَمٌّ) عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ ، وَلَكِنَّكَ حَذَفْتَهُنَّ لِأَنَّهُ لَا يَسْكُنُ حَرْفَانِ مَعًا ، فَلَمَّا ذَهَبَ فِي التَّرْخِيمِ مَا حَذَفْتَهُنَّ لِمَكَانِهِ رَجَعْتَهُنَّ ، فَحَذَفَ الْوَاوُ وَالنُّونُ هَاهُنَا كَحَذْفِهَا فِي (مُسْلِمِينَ) ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِأَنَّهُ لَا يَسْكُنُ حَرْفَانِ مَعًا ، وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ - يَعْنِي فِي : قَاضِي ، وَمُصْطَفَى - تَثْبِيتَانِ كَمَا تَثْبِيتُ الْمِيمِ فِي مُسْلِمِينَ » . الكتاب ٣٤٠ / ١ (بولاق) ، ٢٦٢ / ٢ - ٢٦٣ (هارون) .

(٥) تمامها : ﴿ ... إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الْمَزْمَلُ : ٢ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

[الجزء السادس والعشرون من شرح كتاب سيبويه ، إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي ، رحمه الله عليه]^(١)

ج ٣ ب ١^(٢) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، رَبِّ يَسِّرْ بِفَضْلِكَ .
وماترخيمُ رجلٍ اسمه (ناجي)^(٣) ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ : يَناجِي ، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ مَعَ حَذْفِ يَاءِ النَّسَبِ ؟^(٤) .
وماترخيمُ رجلٍ اسمه (مُصْطَفَوْنَ)^(٥) ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ : يَامُصْطَفَى أَقْبَلُ ؟ .
وما الوقفُ في ﴿ غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ ﴾^(٦) إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ ﴿ الصَّيْدِ ﴾ ؟ وَلَمْ كَانَ (مُحَلِّي) بِيَاءٍ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِطُلَانِ^(٧) السَّاكِنِ الَّذِي حُذِفَ لِأَجْلِهِ ، مَعَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفِعْلِ ؟^(٨) .

الجواب :

الذي يجوزُ في ترخيم ما يُرَدُّ إليه حَرْفٌ بَعْدَ الْحَذْفِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَرْفٌ قَدْ حُذِفَ فِي الْأِسْمِ ؛ لِالتَّعَاثُفِ السَّاكِنِينَ ، ثُمَّ بَطَلَ السَّاكِنُ^(٩) بِالْحَذْفِ ؛ رُدَّ حَرْفُ الْأَصْلِ ؛

- (١) زيادة يقتضيها منهج الشارح .
- (٢) من هنا يبدأ المجلد الثالث ، وبداية الترفيم هنا منه .
- (٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وفي رجلٍ اسمه (ناجي) : يَناجِي أَقْبَلُ ، أَظْهَرَتِ الْيَاءُ حَذْفَ الْوَاوِ وَالنُّونِ » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٢ (هارون) .
- (٤) هذا سؤال عن قول سيبويه المتقدم .
- (٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وفي رجلٍ اسمه (مُصْطَفَوْنَ) : يَامُصْطَفَى أَقْبَلُ » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٢ (هارون) .
- (٦) قمامها : ﴿ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ رَبِّي أَنْ تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتَامَى ﴾ المائدة : ١ .
- (٧) ب : لتكلاّن .
- (٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك ﴿ غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ ﴾ ، فَإِذَا لَمْ تُذَكَّرْ ﴿ الصَّيْدِ ﴾ قُلْتُ : ﴿ مُحَلِّي ﴾ » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ (هارون) ، وفيه بعد الآية الكريمة : « وهذا قول الخليل رحمه الله » .
- (٩) يعني : الساكن الثاني .

لذهابِ ما لأجله حُذِفَ ، إذا كان في مَوْضِعِ اللَّامِ الذي يقوى فيه التَّغْيِيرُ^(١) .
ولا يجوزُ أَنْ يَجْرِيَ فِي تَرْكِ الرَّدِّ مَجْرَى ﴿ قِمِ الْيَلِّ ﴾ ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي مَوْضِعِ
عَيْنِ الْفِعْلِ وَهُوَ مَوْضِعٌ يَضْعُفُ فِيهِ التَّغْيِيرُ .

وتقولُ في ترخيمِ (قَاضُونَ) اسمِ رجلٍ : ياقَاضِيْ أَقْبِلْ ، فتردُّ الياءُ ؛ لذهابِ
ما لأجله حُذِفَتْ^(٢) .

وفي ترخيمِ رجلٍ اسمُهُ (نَاجِي) : يانَاجِيْ أَقْبِلْ ، فتحذفُ ياءُ النِّسَبِ ؛
لأنَّهما زِيدَا معاً ، وتردُّ الياءُ التي هي لَامُ الْفِعْلِ ، فتقولُ : يانَاجِيْ أَقْبِلْ^(٣) .
وفي ترخيمِ رجلٍ اسمُهُ (مُصْطَفَوْنَ) : يامُصْطَفَىْ أَقْبِلْ ، فتردُّ الألفُ المحذوفةُ ؛
لذهابِ ما لأجله حُذِفَتْ^(٤) .

فأما ﴿ غَيْرَ مُحَلِّيِ الصَّيْدِ ﴾ ؛ فلو وَقِفَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ﴿ الصَّيْدِ ﴾
لَكَانَ ﴿ غَيْرَ مُحَلِّيِ ﴾ بِالياءِ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ يَقْوَى فِيهِ
التَّغْيِيرُ عَلَى قِيَاسِ مَا بَيْنَا^(٦) .

(١) أرسل الشَّارِحُ كَلَامَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ سَيَبَوِيهِ وَابْنُ السَّرَّاجِ وَالسَّيْرَافِيُّ ، وَلَعَلَّ هَذَا مَا جَعَلَ ابْنَ أَبِي
الرَّبِيعِ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ لَغَتِي التَّرْخِيمِ سَوَاءً فِي هَذَا الْحُكْمِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ مِنْ يَنُوي فَالظَّاهِرُ أَلَّا يَرُدَّ الْحَذُوفُ
كَمَا لَا يَقْلِبُ الرَّوَّافِي (طَفَّار) ؛ لِأَنَّ النَّاءَ مَنْوِيَّةٌ ، وَهُوَ مُقْتَضِي الْقِيَاسِ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ ، بَيِّدَ أَنَّهُ أَجَازَ فِي
لُغَةٍ مِنْ لَمْ يَنُوي وَجْهَيْنِ : رَدُّ الْحَذُوفِ ، وَتَرْكُهُ ، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي مَا يَعْضُدُ الرَّجْعَ الثَّانِي .

انظر : الكتاب ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ ، الأصول ١/٣٦٣ ، شرح السيرافي ٣/١٧٥ ، شرح الجمل ٢/١١٧ ،
شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٢٥ ، الملخص ١/٤٨١ - ٤٨٢ ، الارتشاف ٣/١٥٩ .

(٢) أصل (قَاضُونَ) : قَاضِيُونَ ، اسْتَثْقَلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ فَحَذَفُوهَا ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ : الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، فَحَذَفُوا
الْيَاءَ ، وَضَمُّوا الضَّادَ ؛ لِتَسْلَمِ وَאוُ الْجَمْعِ ، وَلَمَّا حَذَفْتَ وَاوُ الْجَمْعِ لِلتَّرْخِيمِ عَادَتِ الْيَاءُ ؛ لِزَوَالِ سَبَبِ حَذْفِهَا .
انظر : شرح السيرافي ٣/١٧٥ ، وانظر : المسائل المنثورة ٢٢٦ .

(٣) أصل (نَاجِي) : نَاجِيِيْ ، اسْتَثْقَلَتِ الْكُسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ ، فَسَكَّنَتْ وَبَعْدَهَا الْيَاءُ الْأُولَى مِنْ
يَاءِ النِّسَبِ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، فَسَقَطَتِ لَامُ الْكَلِمَةِ ، وَأُعِيدَتْ فِي التَّرْخِيمِ ؛ لِزَوَالِ سَبَبِ سَقُوطِهَا بِحَذْفِ يَاءِ
النِّسَبِ . انظر : شرح السيرافي ٣/٧٥ ب .

(٤) أصل (مصطفون) : مصطفون ، حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ولما سقطت الواو للترخيم عادت الألف .
انظر : شرح السيرافي ٣/٧٥ ب .

(٥) الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه من وقف الضرورة ، وهو قبيحٌ . انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١١٩/١ ،
المكتفى في الوقف والابتداء ١١١ .

(٦) انظر : الملخص ٤٨٢ .

بَابُ تَرْخِيمِ مَا يُحَرِّكُ فِيهِ الْحَرْفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ^(١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي تَرْخِيمِ مَا يُحَرِّكُ فِيهِ الْحَرْفُ ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في تَرْخِيمِ مَا يُحَرِّكُ فِيهِ الْحَرْفُ ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؟ وما الذي لَا يَجُوزُ ؟ وَلِمَ ذَلِكَ ؟ .

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيمَا لَهُ أَصْلٌ^(٣) فِي الْحَرَكَةِ إِلَّا أَنْ يُرَدَّ إِلَى أَصْلِهِ ؟^(٤) .

وماترْخِيمُ رَجُلٍ اسْمُهُ (رَادٌّ) ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ : يَارَادَ أَقْبَلُ ؟^(٥) .

وماترْخِيمُ (مَفْرٌ) اسْمَ رَجُلٍ ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ : يَامْفَرٌ أَقْبَلُ ، بِالسُّكُونِ ؟^(٦) .

وماترْخِيمُ (مُحْمَارٌ) ، أَوْ (مُضَارٌ) ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ : يَامُضَارٍ ، وَيَامُضَارٍ ، بِالْكَسْرِ

وَالْفَتْحِ ؟^(٧) .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يُحَرِّكُ فِيهِ الْحَرْفُ الَّذِي يَلِيهِ الْخُذُوفُ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ . انظر :

الكتاب ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٧ (هارون) .

(٢) تحدّث سيبويه في هذا الباب عن ترخيم الأسماء التي آخرها مدغمٌ وقبله ساكنٌ يمتنع تحريكه وهو الألف ، كما

تحدّث عن الحركة التي يُحَرِّكُ بِهَا مَا بَعْدَ الْأَلْفِ فِي نَوْعِهِ : الْأَوَّلُ مَا أَصْلُهُ الْحَرَكَةُ ، وَالثَّانِي مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ ، وَنَظَرُ لِلثَّانِي بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُضَاعَفِ الْمَجْزُومِ . وَغَيْرَ ذَلِكَ .

(٣) غير واضحة في : أ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فَلَمَّا احْتَجَّتْ إِلَى تَحْرِيكِهِ كَانَ أَوَّلَى الْأَشْيَاءِ بِهِ مَا كَانَ لَازِمًا لَهُ لَوْ لَمْ يُدْغَم » .

الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وَهُوَ قَوْلُكَ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ (رَادٌّ) : يَارَادَ أَقْبَلُ ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْكَسْرَةُ أَوَّلَى

الْحَرَكَاتِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يُدْغَمْ كَانَ مَكْسُورًا » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وَأَمَّا (مَفْرٌ) فَبِإِذَا حُذِفَتْ مِنْهُ وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ لَمْ تَحْرُكْ الرَّاءَ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا

مَتَحَرِّكٌ » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وَإِنْ حُذِفَتْ مِنْ اسْمِ (مُحْمَارٌ) أَوْ (مُضَارٌ) قُلْتَ : يَامُحْمَارٍ ، وَيَامُضَارٍ »

إِلَى قَوْلِهِ : « كَأَنَّكَ حَذَفْتَ مِنْ (مُضَارٍ) » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ (هارون) .

وماترخيم / ٢ أ (محمّر) اسم رجلٍ ؟ ولمَ جاز فيه : يامُحمّر ، بالسُّكون ؟^(١) .
 وهل يلزم من ذهب إلى أن الزائد في المضاعف هو الأول أن يحذفه مع الثاني في
 الترخيم ؟ ولمَ لا يلزم ذلك ؟^(٢) وهل تبين^(٣) أنه لا يجري مجرى حروف المد واللين
 أنه لو جرى مجراها ؛ لجاز : مُحِمِرٌ ، كما يجوز : مُحِمِيرٌ^(٤) ، ولجاز في الجمع :
 مُحَامِرٌ ، كما يجوز : مُحَامِيرٌ ؟^(٥) .

وماترخيم (إسحار) اسم رجلٍ ؟ ولمَ وجب فيه : ياإسحار أقبل ، بالفتح ؟
 وهل ذلك لأنه يلي الألف التي منها الفتحة ، فجرى على الإتياع ؛ ليستمر اللسان
 في جهة واحدة ، كما وقع الإتياع في : لم يرد ، ولم يرد ، ولم يفر ، وكذلك : لم
 يضار ، فلو بني (إسحار) ؛ لكان قياسه أن يبنى على الفتح كما بني : لم يضار ،
 ولو احتيج إلى تسكينه ، وتحريك الأول ؛ لنقلت الحركة كما نقلت في :
 (مد) ؟^(٦) .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما (مُحمّر) إذا كان اسم رجلٍ فإنك إذا رخصته تركت الراء الأولى مجزومة ؛
 لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٤ (هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومن زعم أن الراء الأولى زائدة كزيادة الواو والياء والألف فهو لا ينبغي له أن
 يحذفها مع الراء الآخرة » إلى قوله : « وإنما جاء زائداً في التضعيف ؛ لأنه إذا ضوعف جرى مجرى
 المضاعف الذي ليس فيه زيادة » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٤ (هارون) .

(٣) ب : تبين .

(٤) بعده في ب : « واللين أنه لو جرى مجراها » . وهو تكرار لما سبق .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت في التحقير والجمع الذي
 يكون ثالثه ألفاً ؛ ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادة نحو (جردحل) وما أشبه
 ذلك » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٤ (هارون) .

(٦) الأسحار : بفتح الهمزة وكسرهما ، بقل يسمن عليه المال ، واحدته : إسحارة . انظر : اللسان ٤ / ٣٥٢
 (سحر) . وانظر : عمدة الطبيب ١ / ٧٤ .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما رجلٌ اسمه (إسحار) فإنك إذا حذف الراء الآخرة لم يكن لك بد من
 تحريك الراء الساكنة » إلى قوله : « وكذلك تقول : ياإسحار أقبل ، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء
 الآخرة لو ثبت الراءان ، ولم تكن الآخرة حرف الإعراب ، فجرى عليها ما كان جارياً على تلك كما جرى على
 ميم (مد) ما كان بعد الدال الساكنة ، و (امد) هو الأصل » . الكتاب ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ (بولاق) ،
 ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ (هارون) .

ويحسن التنبيه على أن في الطبعين : « وكذلك تقول : ياإسحار » بالتشديد ، وما أثبتته مقتضى سياق كلام
 سيبويه ، وموافق لما في : شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ .

وهل يجوز أن يفتح : يا إسحار على فتحة اللام من قولك : انطلق ، ولم يلد^(١) ؛
لأنه لما كان موضع يُغَيَّرُ فيه للتخفيف ؛ طُلِبَ له أخف الحركات ، فالترخيم
للتخفيف كما أن التَّسْكِينَ في (انطلق) للتخفيف ؟^(٢) .

وما الشاهد في قول رجلٍ من أزد السراة^(٣) :

الأرب مؤلودٍ وليس له أب وذو ولدٍ لم يلدْه أبوان^(٤)

ولم لا يجوز : يا إسحار ، كما يجوز : يامحمار ؟ وهل ذلك لأن (إسحار) :
إِفْعَالٌ ، وَقَعَ مُدْغَمًا لا أَصْلَ له في الحركة ، كما أن (الحمر) : فَعْلٌ ، على ذلك ،

(١) أ ، ب : يكد .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت على فتحة : انطلق ، ولم يلد ، إذا جزموا الكلام » . الكتاب ١ / ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٥ (هارون) .

(٣) هكذا ورد في الكتاب ، والأصول ، وشرح السيرافي ، وذكر العيني أن الفارسي حكى أن القائل هو عمرو الجنبى من اليمن ، وقال السيوطي : « وقيل هي لعمرو الجنبى » ، ويبدو أنه عن العيني أخذ . انظر : المقاصد النحوية ٣ / ٣٥٥ ، شرح شواهد المغني ١ / ٣٩٩ .

وهذا العزو مرجوح ؛ لأن نص الفارسي - كما نقل البغدادي - يفهم منه أن البيت لشاعر غير الجنبى ، والنص هو : « إن عمراً الجنبى سأل امرأة القيس عن مراد الشاعر ، فأجابه » . الخزانة ٢ / ٣٨٢ .

وما يستأنس به أن الفارسي أنشد البيت في موضعين ، وقدم له فيهما بقوله : « ما أنشد الخليل » ، ولم يذكر اسم الشاعر . انظر : الحجة ١ / ٣١٠ ، التكملة ١٧٢ .

(٤) من الطويل ، وبعده :

وذي شامة سوداء في حروجه مخلدة لاتنقضي لأوان
ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان

أراد في البيت الأول عيسى بن مريم ، وأدم عليهما السلام . وأراد بذي شامة : القمر ، وشامته المسحة التي فيه . وأراد بكمال شبابه في خمس وتسع صيرورته بداراً في الليلة الرابعة عشرة ؛ لأنه حينئذ في غاية البهاء والضياء ، وأراد بهرمه ذهاب نوره ونقصان ذاته في الليلة التاسعة والعشرين ، فإن السبعة والثمانية - وهي خمسة عشر - إذا انضمت مع الخمسة والتسعة - وهي أربعة عشر - صارت تسعة وعشرين . انظر : الخزانة ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، ٤ / ١١٥ ، الكامل ٣ / ١٧٧ ، الأصول ١ / ٣٦٤ ، شرح أبيات للنحاس ٣٤٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ ، التكملة ١٧٣ ، الموشح ١٢٥ ، الخصائص ٢ / ٣٣٣ ، النكت ١ / ٥٩٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤١ ، الإفصاح ٣٥٢ ، المفصل ٣٥٣ ، المصباح ٥٦٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٣ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٥٧ ، التخمير ٤ / ٢٩٠ ، شرح الملوكي ٤٥٦ ، شرح المقدمة الجزولية ١ / ٤١٥ ، نضرة الإغريض ٢٧٤ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٥ ، شرح الشافية ١ / ٤٥ ، ٢ / ٢٣٨ ، شرح الجاربردي ١ / ١٥٨ ، المغني ١ / ١٣٥ ، ربط الشوارد ١٠٨ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٢٢ .

وكذلك (شَرَّابٌ) : فَعَّالٌ ، لا أَصْلَ لرائه الأولى في الحركة ، إلا أن مثل هذا يَقَعُ في العين أكثر من وقوعه ^(١) في اللام ؟ ^(٢) .

الجواب :

الذي يجوز في ترخيم ^(٣) ما يُحَرِّكُ فيه الحرف ؛ لالتقاء الساكنين رَدُّه إلى أَصله في الحركة ، إن كان له أَصلٌ فيها ^(٤) ، وإن لم يكن له أَصلٌ فيها ؛ حَرَّكَ بِأَقْرَبِ الحركات منه ؛ للإتباع ^(٥) .

ولا يجوز فيما له أَصلٌ إلا الرَدُّ ^(٦) إليه ؛ لأنه أَحَقُّ إذا احتِيجَ إلى حَرَكته ، فحركة الأَصْلِ أَحَقُّ به ؛ لأنَّ الكلامَ يَنْبَغِي أن يجري على أَصله إلا أن يعْرِضَ عارضٌ يَمْنَعُ منه . وترخيمُ (رادٌ) اسم رجلٍ : يارادٍ أَقْبَلُ ، بالكسر ؛ لأنه الأَصْلُ ؛ إذ هو (فاعِلٌ) من : رَدٌّ ، يَرُدُّ ، فهو رادٌّ ^(٧) .

-
- (١) ذهبت بعض حروفها في : أ .
 (٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما منع (إسحاراً) أن يكون بمنزلة (مُحمَّراً) أن أَصْلَ (محمَّراً) : مُحمَّراً . . . » إلى آخر الباب . انظر : الكتاب ١ / ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ (هارون) .
 (٣) الحديث في الباب مقصور على لغة من نوى المحذوف ، أما من لم ينو فإنه يضم الساكن للبناء . انظر : الملخص ٤٨٢ .
 (٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٣ ، الأصول ١ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ ، شرح الجمل ٢ / ١١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٤ ، شرح الكافية ١ / ١٥٤ ، الملخص ٤٨٢ ، الارتشاف ٣ / ١٥٨ .
 (٥) هذا قول سيبويه وابن السراج ، وأجاز الزجاج والثعلبي وابن أبي الربيع الكسر على أصل التقاء الساكنين ونقل عن الفراء ، ولا يظهر مانع يمنع ؛ ولذا قال السيرافي : « وما رأيت أحداً يأبى الكسر فيه ؛ لأنَّ الكسر هو الأَصْلُ كما لم يأبوا كسر : لم يَرُدُّ ، ولم يُضَارَّ » . شرح السيرافي ٣ / ٧٧ ب .
 ونقل عن الفراء - أيضاً - حذف كل ساكن يبقو بعد الأخير حتى ينتهي إلى متحرك ، فيقول في (إسحار) ياء إسح . وهذا القول فيه تكلف حذف أكثر من حرفين ، كما أنه قد يلبس .
 انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ، الأصول ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٤١ ، شرح الجمل ٢ / ١١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٤ ، شرح الكافية ١ / ١٥٤ ، الملخص ٤٨٣ ، الارتشاف ٣ / ١٥٨ .
 (٦) ذهب أكثر حروفها في : أ .
 (٧) جاز التقاء الساكنين في (رادٌ) ونحوه ؛ لتحقيق شرطي الجواز ، وهما : أن يكون الأول حرف مدٍّ ، ويكون الثاني مدغماً في مثله ، وفي الترخيم فقد الشرط الثاني ، فوجب تحريك الساكن الثاني ؛ لتعذر تحريك الساكن الأول . انظر : المسائل المنثورة ٢٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٤ ، الملخص ٤٨٢ .

وترخيم (مَفَرٌّ) اسم رجل : يامَفَرُّ أَقْبِلْ ، بالسُّكُونِ ؛ لأنه / ٢ ب لا يحتاج إلى الحركة في هذا ؛ إذ لم يلتق فيه ساكنان ^(١) .

وترخيم (مُحَمَّرٌ) ، أو (مُضَارٌّ) يجوز فيه وجهان : يامُضَارٌّ ، ويامُضَارٌّ ، على : مُضَارِّر ، ومُضَارَّر ^(٢) .

فأما (مُحَمَّرٌ) ؛ فتقول فيه : يامُحَمَّرٌ ، بالسُّكُونِ ؛ لأن الذي قبله متحرك ^(٣) .

ومن ذهب إلى أن الزائد في المضاعف هو الأول ؛ لم يلزمه أن يحذفه مع الثاني ؛ لأنه ليس من حروف المدِّ واللَّين التي تتبع الأَصْلِيَّ في الحذف ^(٤) ؛ لقوتها في التغيير ، وشبهها بالحركات التي تتعاقب على الحرف ^(٥) . ولو لزم ذلك ؛ لجاز في تصغير (مُحَمَّرٌ) : مُحِمِّرٌ ، كما يجوز في (مُحَمَّرٌ) : مُحِمِّيرٌ ، ولجاز في الجمع (مُحَامِرٌ) كما يجوز : مُحَامِيرٌ ، وهذا يدلُّ على أن زيادة التضعيف تجري مجرى الحرف الصحيح ^(٥) .

-
- (١) هذا قول جمهور النحويين ، وذهب الفراء إلى رد حركة الساكن ، فيقول في (مَفَرٌّ) : يامَفَرٌّ ، وفي (مُحَمَّرٌ) : يامُحَمَّرٌ . وقوله مقتضى قياس مذهب النحويين في ترخيم نحو (قاضين) ، وهو وجوب رد الياء ؛ لزوال سبب حذفها . إلا أن ابن السراج أجاب عن هذا بأن حركة المضاعف لم ترد في غير الترخيم ، والياء قد رُدَّت في بعض المواضع . والجواب عن جوابه - رحمه الله - أن المعتمد في حذف ياء المنقوص وحركة المضاعف وردُّهما هو وجود سبب الحذف وزواله ، فالياء لم ترد إلا في المواضع التي زال فيها سبب الحذف نحو : رأيت قاضياً ، وحذفت في المواضع التي وجد فيها السبب كـ (قاضين) ، أما حركة المضاعف فلم تذكر في غير الترخيم ؛ لأن السبب - وهو الإدغام - موجود ، وزواله بالترخيم يقتضي رد الحركة .
- انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، الأصول ١ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٦ ب ، المسائل المنثورة ٢٢٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠١ ، شرح الكافية ١ / ١٥٤ ، الملخص ٤٨٣ ، الارتشاف ٣ / ١٥٨ .
- (٢) الكسر على أنه اسم فاعل ، والفتح على أنه اسم مفعول . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ .
- (٣) مثل (منصور) ، فإن الواو تتبع الراء في الحذف . وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٢٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٦ ب ، التعليقة ٢ / ١٤ .
- (٤) قال ابن جنِّي : « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدِّ واللَّين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة » . سر الصناعة ١ / ١٧ .
- (٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٦ ب ، التعليقة ٢ / ١٤ - ١٥ .

وترخيم (إسحار^(١)) اسم رجل : يا إسحار أقبل ، بالفتح ، تحركه بأقرب الحركات منه ، والألف كالفتحة ؛ لأن الفتحة منها ، فالإتباع أحق بهذا ، كما يقولون : لم يضار ، فيفتحون على الإتياع^(٢) ، وبين الحرفين حرف ساكن ، فالذي يلي الألف أحق بالإتياع^(٣) .

ولو بني مثل (إسحار) لبني على الفتح ؛ ليكون على قياس : لم يضار^(٤) ، ولو احتيج إلى تسكين الثاني ، وتحريك الأول ؛ لنقلت الحركة إلى الأول على قياس (مد) في نقل الحركة^(٥) .

-
- (١) هذا مثال لترخيم ما ليس له أصل في الحركة . انظر : ص : ٣١٤ .
- (٢) الإتياع أحد مذاهب بني تميم وكثير من العرب إذا أدغموا الفعل المضاعف ، وكان آخره ساكناً للجزم في المضارع ، أو للبناء في الأمر . أما أهل الحجاز فلا يدغمون .
- انظر : الكتاب ٣ / ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، دقائق التصريف ١٨٨ ، التكملة ١٦٨ - ١٦٩ ، شرح الشافية ٢ / ٢٤٣ .
- (٣) يعني : أن الفتح إتياعاً لحركة ما قبل الألف في : يا إسحار ، أولى منه في : لم يضار ؛ لأن الراء في : يا إسحار وليت الألف ، والراء الثانية في : لم يضار ، فصلت عنه بحرف ساكن ، وهو الراء الأولى . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٧ ب .
- (٤) الجامع بين (لم يضار) ، و (إسحار) - لو بني - ثلاثة أشياء ليس أحدها البناء : الأول : أن آخرهما مضاعف مدغم . والثاني : أن ما قبل الحرف المضاعف منهما ألف . والثالث : أن في آخرهما حرفين ساكنين ، أحدهما سكن للإدغام ، والثاني سكن للجزم في (يضار) ، وللبناء في (إسحار) .
- وانظر : التعليقة ٢ / ١٥ - ١٦ .
- (٥) يعني أن (إسحار) لو بني ، واحتيج إلى تسكين رائه الثانية وتحريك الأولى ؛ لنقلت الحركة ، فقبل : إسحار ، كما نقلت حركة الدال الأولى في (أمد) إلى الميم لما احتيج إلى تسكينها للإدغام ، فقبل : مد . وما ذكره تفسير لقول سيبويه : « وكذلك تقول : يا إسحار أقبل ، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبت الراءان ، ولم تكن الآخرة حرف الإعراب ، فجرى عليها ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميم (مد) ما كان بعد الدال الساكنة ، و (أمد) هو الأصل » . الكتاب ٢ / ٢٦٥ (هارون) .
- وظاهر هذا النص أن الفتح إتياعاً للألف جرى على راء (إسحار) في الترخيم ، وعلى الراء الثانية في غير الترخيم لو بني الاسم مع الفصل بينها وبين الألف بساكن وهو الراء الأولى ، كما أتبع الدال الثانية الميم في (مد) عند بعض العرب ، وبينهما فاصل ساكن وهو الدال الأولى . وانظر : شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٣ .

وفيه وجه آخر ، وهو أن يُحرَّكَ بالفتح على قياس : انطلق ، ولم يلد^(١) ؛ لأنه لما كان موضع تخفيف ؛ طُلب له أخف الحركات^(٢) ، فيكون على هذا القياس ، لأن الترخيم للتخفيف ، كما أن التسكين في هذا للتخفيف .
وقال رجل من أزد السراة :

ألا رب مولود وليس له أب . . . وذو ولد لم يلد له أبوان^(٣)
فَسَكَّنَ [العين]^(٤) من قوله : لم يلد له ، ثم فتح اللام^(٥) .

ولا يجوز في : يا إسحار ، ماجاز في : يامحمار^(٦) ؛ لأن هذا له أصل رُد إليه ، وليس كذلك (إسحار) ؛ لأنه قد وقع مدغماً في أول حاله ، لا أصل لرائه الأولى في الحركة ، بمنزلة : الحُمَر ، وشراب^(٧) ، إلا أن هذا يقع في العين أكثر منه في اللام ؛ لأن التضعيف في العين من قولك : (فعل) يدل على معنى التكثير^(٨) ، وليس كذلك اللام .

(١) أ ، ب : تكَّد .

وأصل انطلق ، ولم يلد : انطلق ، ولم يلد ، أسكنوا عينيها للتخفيف تشبيهاً بـ (فخذ) في لغة تميم ، وفتحوا اللام ؛ لالتقاء الساكنين . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٧ ب - ٧٨ أ ، التعليقة ٢ / ١٦ ، شرح الشافية ٢ / ٢٣٨ .

(٢) علل الشارح فتح القاف والدال من : انطلق ، ولم يلد ، بخفة الفتحة ، والعلّة عند سيبويه وابن السراج والفارسي الإتيان لحركة أقرب المتحركات منهما . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، الأصول ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، التكملة ١٧٢ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٧ ب - ٧٨ أ ، شرح الملوكي ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٣) سبق تخريجه في ص : ٣١٣ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) أي : لام الكلمة .

(٦) الذي جاز في (محمار) : يامحمار ، ويامحمار . الفتح على أنه اسم مفعول ، والكسر على أنه اسم فاعل .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٨) انظر في تضعيف العين ، والغرض منه : الخصائص ٣ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

بابُ ترخيمِ الاسمِ المركَّبِ من اسمَيْنِ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبيِّنَ ما يجوزُ في ترخيمِ الاسمِ المركَّبِ من اسمَيْنِ ممَّا لا يجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ / ٣ أ الاسمِ المركَّبِ من اسمَيْنِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

ولم لا يجوزُ حذفُ أكثرَ من الاسمِ الثاني ؟ فهلاً حذفتُ هاءَ التَّأْنِيثِ معه في مثل : خَمْسَةَ عَشَرَ ؟ .

وماترخيمُ : حَضْرَمَوْتَ ، وَمَعْدِي كَرْبَ ، وَبُخْتَ نَصْرَ^(٣) ، وَمَارَسَرَجِسَ ؟ .
وماترخيمُ : خَمْسَةَ عَشَرَ ، اسمَ رجلٍ ؟ وماترخيمُ : عَمْرَوِيهِ ؟^(٤) .
ولم وَجَبَ في ذلك كَلَّةُ حذفِ ماضٍ إلى الصَّدْرِ من الاسمِ الثاني فقط ، أو الصوتِ في : عَمْرَوِيهِ ؟ .

وما نظيرُ ذلك من تحقيرِ الصَّدْرِ من غيرِ أنْ يَعْرِضَ للاسمِ الثاني ، كقولك :
حُضِيرَمَوْتُ ؟ ولم وَجَبَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ هاءِ التَّأْنِيثِ ؟ وهل ذلك لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الاسمِ

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب الترخيم في الأسماء التي كلُّ اسمٍ منها من شيئين كانا بائنين فضمُّ أحدهما إلى صاحبه فجعلاً اسماً واحداً بمنزلة : عَنَتْرِيْس ، وَحَلَكُوكَ . الكتاب ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٩ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب - أيضاً - عن أوجه الشُّبْهِ بين الجزء الثاني من المركب وتاء التَّأْنِيثِ ، وبين حكم ترخيم المركب الإسنادي .

(٣) كذا ورد في الكتاب ، وذكر الفيروزآبادي أَنَّهُ : بختُ نَصْرَ ، بضم التاء . انظر : القاموس المحيط ١ / ١٤٨ (بخت) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك مثلُ : حَضْرَمَوْتَ ، وَمَعْدِي كَرْبَ ، وَبُخْتَ نَصْرَ ، وَمَارَسَرَجِسَ ، ومثلُ رجلٍ اسمه : خَمْسَةَ عَشَرَ ، ومثلُ : عَمْرَوِيهِ ، فزعم الخليل أَنَّهُ يحذفُ الكلمة التي ضُمَّتْ إلى الصَّدْرِ رأساً » . الكتاب ١ / ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٧ (هارون) .

مَنْصَلَةٌ^(١) بوجودها له بَعْدَ تَمَامِ صِيغَتِهِ ؟^(٢) .
 ومانظيرُ ذلك من النَّسَبِ إِلَى الصَّدْرِ^(٣) ، وَحَذْفِ الثَّانِي ، فهو في كلِّ هذا يُعَامَلُ
 مُعَامَلَةَ الهاءِ ؟^(٤) .
 وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَاءُ التَّأْنِيثِ تُلْحَقُ بِنَاءٍ بِنَاءً ؟ وهل ذلك لِأَنَّهَا تَجِيءُ بَعْدَ
 تَمَامِ الْاسْمِ ، وَالْمُلْحَقُ يَجْرِي مَجْرَى الْأُصُولِ ؟^(٥) .
 وَلَمْ لَا يُغَيَّرُ لِهَاءِ التَّأْنِيثِ بِنَاءً ، كَمَا يُغَيَّرُ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمُقْصُورَةِ ، وَالْمَمْدُودَةِ ،
 وَكَمَا يُغَيَّرُ لِيَاءِ^(٦) النَّسَبَةِ فِي مِثْلِ : حَنْفِيٌّ ، وَنَمْرِيٌّ ؟ وهل ذلك لِلْإِيْذَانِ^(٧) بِأَنَّهَا
 تُلْحَقُ بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ ؟^(٨) .
 وهل منزلةُ الاسمِ المركَّبِ كمنزلةِ المضافِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَرْكَبَ أُدْخِلَ فِي الْأَوَّلِ
 بِالْبِنَاءِ مَعَهُ ، حَتَّى صَارَ كِبَعْضِ حُرُوفِهِ ، فَالْمُضَافُ دَاخِلٌ فِي الْأَوَّلِ بِمَعَاقِبَةِ التَّنْوِينِ الَّذِي

(١) أ : مفصلة .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال [الخليل] : أراه بمنزلة الهاء ؛ ألا ترى أنني إذا حقرته لم أغير الحرف الذي
 يليه كما لم أغير الذي يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يحقر ، وذلك قولك في (تمر) :
 تُمِيرَةٌ ، فحالُ الرَاءِ واحدة ، وكذلك التَّحْقِيرُ فِي (حَضْرَمُوت) تقول : حَضِيرَمُوتٌ » . الكتاب ١ / ٣٤١ (بولاق)
 ٢٦٧ / ٢ (هارون) .

(٣) ب : الضرر .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال : أراني إذا أضفت إلى الصدر وحذفت الآخر فأقول في (معدي كَرَبَ) :
 مَعْدِيٌّ ، وأقول في الإضافة إلى (أربعة عشر) : أَرْبَعِيٌّ ، فحذف الاسم الآخر بمنزلة الهاء ، فهو في الموضع الذي
 يُحذف فيه ما يثبت في الإضافة أجدر أن يُحذف إذا أردت أن ترحم » . الكتاب ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ (بولاق) ،
 ٢٦٧ / ٢ - ٢٦٨ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وهذا يدل على أن الهاء تُضم إلى الأسماء كما يُضم الاسم الآخر إلى الأول ؛ ألا
 ترى أنها لا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة ، كما أن هذه الأسماء الآخرة لم تُضم إلى الصدر
 لتُلحق الصدر بنات الأربعة ولا تُلحقه بنات الخمسة ، وذلك لأنها ليست زائدات في الصدر ، ولا هي منها ،
 ولكنها موصولة بها وأجريت مجرى (عنتريس) ونحوه » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢٦٨ / ٢ (هارون) .

(٦) ب : ياء .

(٧) ب : الإيْذَان .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولا يُغَيَّرُ لَهَا بِنَاءً كَمَا لَا يُغَيَّرُ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ أَوْ أَلْفِ التَّأْنِيثِ ، أَوْ لغيرها من
 الزِّيَادَاتِ ، كما أن الأسماء الآخرة لم تُغَيَّرْ بِنَاءً الْأَوَّلَى عَنْ حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تُضَمَّ إِلَيْهَا ، لَمْ تُغَيَّرْ (خمسة)
 فِي : خمسة عشر ، عَنْ حَالِهَا » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢٦٨ / ٢ (هارون) .

هو منه ، والمركبُ داخلٌ فيه بهذا^(١) الوجه ، وبالبناء معه ؟^(٢) .

وماترخيم (خَمْسَةَ عَشَرَ) اسمَ رَجُلٍ^(٣) ؟ وَلَمْ جاز فيه : ياخَمْسَةَ أَقْبَلُ ، ولم يَجْزُ حَذْفُ الهاءِ ؛ لأنَّهُما بمنزلةِ زائدين زيدا معاً ؟ وهل ذلك لأنَّ الهاءَ أثبتُ من الاسمِ الثاني ؛ إذ كانت تثبتُ في إفرادِهِ وتركيبِهِ ؟ وَلَمْ لا يجوزُ : ياخَمْسَةَ ، في الوقفِ ؛ لأنَّ الاسمَ الثاني في النيةِ ؟ وهل ذلك لأنَّها الهاءُ التي في (خمسة) ، وقد وَقِفَ عليها في الترخيم كما يُوقَفُ عليها إذا قُطِعَتْ عن كلامٍ بعدها ؟^(٤) .

وماترخيم (مُسْلِمَتَيْنِ)^(٥) اسمَ رَجُلٍ ؟ وَلَمْ جاز فيه : يامُسْلِمَةً ، في الوقفِ ؟^(٦) .
وماترخيم رَجُلٍ اسمُهُ : اثنا عشر ؟ وَلَمْ وَجَبَ فيه : ياثنن ، بحذفِ الألفِ مع (عَشَرَ) ، وَلَمْ يجبَ حَذْفُ الهاءِ مع (عَشَرَ) ؟ وهل ذلك لأنَّ (عَشَرَ) بمنزلةِ النونِ ، والألفُ مصاحبةٌ / ٣ ب للنونِ ؛ لأنَّهُما زيدا معاً ، فيُحذفانِ معاً كما زيدا معاً ، وليستِ الهاءُ بدلاً من حرفٍ هذه منزلته ؟^(٧) .

(١) ب : هذا .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالهاءُ وهذه الأسماءُ الآخرةُ مضمومةٌ إلى الصدرِ كما يُضَمُّ المضافُ إليه إلى المضافِ ؛ لأنَّهُما كانا بائنين ، وُصِلَ أحدهما بالآخر ، فالآخرُ بمنزلةِ المضافِ إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه ، وهما من الإعرابِ كاسمٍ واحدٍ لم يكن آخره بائناً من أوله » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٨ (هارون) .
(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا رُخِّمَتْ رجلاً اسمُهُ (خمسةُ عشر) قلت : ياخَمْسَةَ أَقْبَلُ » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وفي الوقفِ تبيينُ الهاءِ - يقول لاجتماعها تاءً - لأنَّها تلك الهاءُ التي كانت في (خمسة) قبل أن تُضَمَّ إليها (عَشَرَ) » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ (هارون) .

(٥) مذكره الشارح موافق لما في نسخة السيرافي ، وفي نسخة الفارسي (سلمتين) . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٨ ب ، التعليقة ٢ / ١٧ .

ومؤداهما واحدٌ ؛ لأنَّهُما في الترخيم مختومان بتاءِ التانيث ، ويوقف عليهما بالهاءِ كما وقِفَ على (خمسة) مرخِّم (خمسةُ عشر) .

وفي بولاق ١ / ٣٤٢ ، وهارون ٢ / ٢٦٩ (مُسلمين) ، وهي مرجوحة ؛ لأنَّ سيبويه نظر بهذا المثال للوقف بالهاءِ على (خمسة) ترخيم (خمسةُ عشر) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما أنَّك لو سمَّيت رجلاً (مُسلمتين) قلت في الوقفِ : يامُسْلِمَةً ؛ لأنَّ الهاءَ لو أبدلت منها تاءً لتلحقَ الثلاثةُ بالأربعةِ لم تحرك الميم » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما (اثنا عشر) فإذا رُخِّمَتْ حذفت (عشر) مع الألفِ ؛ لأنَّ (عشر) بمنزلةِ نون (مسلمين) ، والألفُ بمنزلةِ الواو ، وأمره في الإضافةِ والتحقيرِ كأمير (مسلمين) » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ (هارون) .

وما حُكِّمَ الحكاية في الترخيم ؟ ولمَ لا يجوز أن تُرَخِّمَ الحكاية ؟ وهل ذلك لأنه ليس مما يُغَيِّرُه النداء ، نحو^(١) : تَأْبَطُ شَرًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، ففيه إعرابٌ لا يغيِّره النداء ، فجرى مجرى المضاف ، والموصول ؟^(٢) .

وهل يلزم على ترخيم الحكاية أن يُرَخِّمَ رجلٌ يُسمَّى :

يَادَارَ عِبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي^(٣) ؟

وهل ترخيمٌ مثل هذا يُبْطِلُ مَا لِأَجْلِهِ جازت الحكاية ؛ لأنه يُغَيِّرُ الكلامَ عن صورته ؟ .

الجواب :

الذي يجوز في ترخيم الاسم المركب حذف الثاني فقط^(٤) ، ولا يجوز أن يُحذفَ

(١) ب : ونحو .

(٢) يعني بالموصول الشبيه بالمضاف .

والسؤال عن قول سيبويه : « واعلم أن الحكاية لا تُرَخِّمُ ؛ لأنك لا تريد أن تُرَخِّمَ غيرَ منادى وليس مما يُغَيِّرُه النداء ، وذلك نحو : تَأْبَطُ شَرًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ (هارون) .

(٣) السؤال عن قول سيبويه : « ولو رُخِّمَتِ هذا لِرُخِّمَتِ رجلاً يُسمَّى بقول عنتره » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ (هارون) .

والبيت من الكامل ، وهو مطلع معلقة عنتره على أحد الأقوال ، وعجزه :

وَعِمِي صَبَاحاً دَارَ عِبْلَةَ وَأَسْلَمِي

الجواء : واد في ديار عيس أو أسد في أسافل عدنة . انظر : الأماكن ١ / ٢٧٨ ، معجم البلدان ٢ / ١٧٤ ، وانظر : شرح القصائد السبع ٢٩٦ .

انظر : الديوان ١٣ ، الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٣ ، جمهرة أشعار العرب ١ / ٤٧٢ ، الأصول ٢ / ٣٩١ ، شرح القصائد السبع ٢٩٦ ، شرح القصائد المشهورات ٢ / ٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٧ ، سر الصناعة ٢ / ٥٢١ ، تحصيل عين الذهب ٢ / ٣٠٢ ، شرح المعلقات للزوزني ٢٣٤ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٦٤ ، سفر السعادة ٢ / ٨٦٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦ أ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٢٣٨ .

(٤) ذكر أبو حيان أن مافي الباب من قياس النحويين ، ولم يسمع عن العرب . انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٤ ، وانظر :

شرح التسهيل للمرادي ٥٠٩ ، وانظر أيضاً : الكتاب ٢ / ٢٦٧ ، الأصول ١ / ٣٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٨ - ١٧٩ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٢ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣ ، شرح الكافية ١ / ١٥٣ .

ونقل عن ابن كيسان منع حذف الجزء الثاني ، والاكتفاء بحذف حرف أو حرفين . انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٥ .

معه زائد قبله على طريق التبع له ؛ لأن الزائد الذي قبله أثبت منه ؛ من أجل أنه يثبت في الأفراد ، والتركيب ، وليس كذلك الاسم المركب^(١) .

فترخيم^(٢) رجل اسمه (خمسة عشر) : يا خمسة أقبل ، لا تحذف الهاء ؛ لأنها أثبت من الاسم الثاني^(٣) .

وترخيم (حضر موت) : يا حضر أقبل ، وكذلك : بخت نصر ، ومارسرجس ، ومعدى كرب ، تجعله بمنزلة ما لم يكن فيه إلا الصدر خاصة ، فتقول : يامعدى أقبل^(٤) .

وتقول في ترخيم (عمرويه) : يا عمر أقبل ، فتحذف الصوت كما يحذف الاسم ؛ لأنه ضم إلى الأول كما يضم الاسم الثاني إلى الأول^(٥) .

ونظير ذلك تحقير الصدر في (حضير موت) كما يحقر ما فيه الهاء على ذلك الحد ، كقولك : ثمرة ، ودجيجة في : دجاجة ، وتمر^(٦) .

فالاسم بمنزلة هاء التانيث في اللحاق بعد تمام الاسم الأول ، وأنه على تقدير المنفصل ، ولا يغير له البناء ، ولا يلحق ببناء ببناء ؛ لأنه يجيء بعد تمام الاسم على تقدير المنفصل ، والملحق يجري مجرى ما هو من نفس الكلمة^(٧) .

(١) انظر ماسبق في باب ترخيم ما آخره زائدان زيда معاً .

(٢) ب : فترخم .

(٣) جواز ترخيم العدد المركب - إذا سمي به - مذهب البصريين ، ونقل عن الفراء المنع . انظر : الكتاب ٢٦٧/٢ ، الأصول ٣٦٣/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٧٢/١ ، شرح المفصل ٢٣/٢ ، الارتشاف ١٥٤/٣ ، شرح التسهيل للمراي ٥٠٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٦٧/٢ ، الأصول ٣٦٣/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٦٧/٢ ، الأصول ٣٦٣/١ ، شرح المفصل ٢٣/٢ .

ونقل عن الفراء أنه لا يحذف إلا الهاء فيقول في (عمرويه) : ياعمروا ، بقلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها . انظر : الارتشاف ١٥٥/٣ ، شرح التسهيل للمراي ٥٠٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٦٧/٢ ، المقتضب ٢٠/٢ - ٢١ ، شرح السيرافي ١٧٩/٣ ، شرح المفصل ٢٣/٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، شرح السيرافي ١٧٩/٣ ، المقتصد ٧٩٧/٢ ، كشف المشكلات ١٥١/١ ، شرح المفصل ٢٣/٢ .

ومنزلة الاسم المركب بمنزلة المضاف إلا أنه أدخل في الأول ؛ لأنه دخل فيه بوجهين : معاقبة التنوين ، والبناء . ودخل المضاف بوجه واحد^(١) .

وتقول في الوقف : ياخمسه ، ولايجوز الوقف على التاء^(٢) وإن كان المحذوف للترخيم في النية^(٣) ؛ لأنه بمنزلة الوقوف عليه وإن كان الكلام المتصل به في النية ، قياسهما واحد^(٤) .

/ ٤أ وكذلك ترخيم (مُسَلِّمَتَيْنِ) اسم رجل ، يُقال^(٥) فيه : يامسلمه ؛ لأنها هاء التانيث التي يلزمها هذا الحكم في الوقف^(٦) .

وأما ترخيم رجل اسمه (اثنا عشر) ؛ فتقول فيه : ياثن أقبل ، بحذف الألف مع (عشر) ؛ لأن (عشر) بمنزلة النون المصاحبة للألف في أنهما زيدا معاً ، ويحذفان معاً كما زيدا معاً^(٧) ، وليس كذلك هاء التانيث ؛ لأنها ليست ببدل مع الأول بمنزلة شيء واحد ، وهي أثبت من الاسم الثاني في المركب^(٨) .

(١) وهو معاقبة التنوين .

(٢) ب : البناء .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٢٦٨ - ٢٦٩ ، الأصول ١/ ٣٦٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١١٨ ، شرح الكافية ١/ ١٥٣ ، شرح التسهيل للمراي ٥٠٩ .

(٤) يريد أن الوقف على الهاء في هذه المسألة مع نية المحذوف ، بمنزلة الوقف عليها إذا كان الكلام الذي بعدها في النية .

(٥) أ : يقول .

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ٢٦٩ ، شرح الكافية ١/ ١٥٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٢/ ٢٦٩ ، المقتضب ٢/ ١٦٠ ، شرح السيرافي ٣/ ١٧٩ - ب ، الحلبيات ٣٠٨ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٧٢ ، شرح المفصل ٢/ ٢٣ ، شرح الكافية ١/ ١٥٣ ، الارتشاف ٣/ ١٥٥ ، شرح التسهيل للمراي ٥١٠ .

(٨) غرض الشارح - كما ورد في مسائل الباب - تعليل امتناع حذف التاء مع (عشر) كما حذفت الألف ، وعبارته مشكلة ، وبيانها أن الألف حذفت مع (عشر) ؛ لأن (عشر) بمنزلة النون في (اثنين) ، ولم تحذف التاء مع (عشر) ؛ لعلتين :

الأولى : أن (عشر) مع التاء لم تعاقب حرفاً يكون مع ما قبله بمنزلة حرف واحد كما كانت في (اثني عشر) .
والثانية : أن التاء أثبت من (عشر) ، ولايتبع الأثبت في الحذف للترخيم ما كان دونه كما أصل قبل . انظر ص : ٢٩٣ .

وعلى هذا التأويل يكون الضمير في (لأنها) يعود على (عشر) في : خمسة عشر ، ونحوه ، و (هي) يعود على التاء .

والحكاية لا تُرَخَّم ؛ لأنَّ التَّرخيمَ يُخْرِجُهَا عَمَّا لِأَجْلِهِ جازَتْ ، وهو تأديةُ الصَّيْغَةِ التي كان عليها الكلامُ ، وأيضاً فلأنَّها مُعَرَّبَةٌ لا يُغَيِّرُهَا النِّداءُ بالإخراجِ عن الإعرابِ إلى البناءِ ، كما لا يُغَيِّرُ المضافُ ، ولا الموصولُ ، ولا النِّكرةُ ، فقياسُ هذه الأشياءِ كُلِّها سواءٌ في أنَّها لا تُرَخَّمُ^(١) .

وَيُلْزَمُ مَنْ رَخَّمَ (تَأَبَّطَ شَرًّا) ، أَوْ (بَرَقَ نَحْرُهُ) أَنْ يُرَخَّمَ :

يَادَارَ عِبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي^(٢)

إذا كان اسم رجل^(٣) ، وذلك فاسدٌ ، يُبْطَلُ مَا لِأَجْلِهِ جازَتْ التَّسْمِيَةُ بهذا الكلامِ على طَوْلِهِ ؛ لأنَّ التَّرخيمَ يُغَيِّرُهُ عَنْ صَيْغَتِهِ ، مع أنَّه يُلْزَمُ الحذفُ الكثيرَ الذي يُجَحِّفُ^(٤) به ؛ ليردَّه إلى طريقةِ الاسمِ المفردِ ، ففَسَدَ لِفْسَادِ مَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ^(٥) .

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٦٩ ، شرح الفصل ٢/ ٢٣ ، شرح الكافية ١/ ١٤٩ - ١٥٠ ، الملخص ٤٨٥ .

(٢) سبق تخريجه في ص : ٣٢١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٢٦٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥١٧ ، شرح الفصل ٢/ ٢٣ - ٢٤ .

(٤) ب : يخفف .

(٥) انظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦ أ .

بَابُ التَّرْخِيمِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ^(١)

الغرض فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في التَّرخيمِ في ضرورةِ الشعرِ مما لا يجوزُ .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ الشاعرِ في الضُّرورةِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟

ولمَ لا يجوزُ أن يُرَخِّمَ للضرورةِ على : يا حارِ ؟^(٢) .

وما الشَّاهدُ في قولِ الرَّاجِزِ^(٣) :

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلًا^(٤)

وقولِ ابنِ أَحْمَرَ^(٥) :

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً . الكتاب ١ / ٣٤٢ - ٣٤٤

(بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٤ (هارون) .

(٢) سيأتي في الجواب أن قولَ الشَّارحِ في هذه المسألة مخالفٌ لمذهب سيبويه .

(٣) القائل هو غيلان بن حريث الربعي . انظر : مجاز القرآن ١ / ٥٩ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٥٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩ .

(٤) من الرجز ، وبعده :

صَيَّابَهَا وَالْعَدَدَ الْخَجَلَا

وسطت : توسطتهما في الشرف ، ومالك هو ابن حنظلة بن تميم ، وهو أبو دارم بن مالك . وحنظلة هو ابن مالك بن زيدمنة بن تميم . والصَّيَّاب : خالص القوم . والمَجْلَل : الكثير . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠ ، تحيل عين الذهب ١ / ٣٤٢ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، مجاز القرآن ١ / ٥٩ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٥٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ ، العضديات ١٩٦ ، الصحاح ٣ / ١١٦٧ (وسط) ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧١ ، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٥ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٠٥ ، النكت ١ / ٥٩١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٤ / ٢٨ ، الأملالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، الحماسة البصرية ١ / ٢٦٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧ ، اللسان ٧ / ٤٢٩ (وسط) ، التاج ٥ / ٢٤١ (وسط) .

(٥) ابن أحمر : «... - ...» .

هو عمرو بن أحمر بن العمرد بن تميم بن ربيعة بن حرام الباهلي ، شاعرٌ مخضرمٌ ، عدّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من الإسلاميين . قيل : مات في عهد عثمان رضي الله عنه ، وقيل : أدرك عبد الملك بن مروان . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٧١ ، من اسمه عمرو من الشعراء ١٢٩ - ١٣١ ، الخزنة ٦ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

أبو حنّش يُورّقنا وطلّق . . . وعمّار وآونة أثّالا^(١) ؟

وما الخلافُ فيه ؟ ولم حمّله على معنى (أثّالة)^(٢) ، وحمّله أبو العباس على :
يا أثّالة^(٣) ؟ وما الذي يُقوي قول سيّويه من تفسير الأصمعي^(٤) : « إن هؤلاء من قومه
يراهم في النوم ، إذا أغفى ؛ لأنّه يتشوّق إليهم ، فهذا يدلّ على أنّه ليس فيه
نداء ؟ »^(٥) .

(١) من الوافر ، من قصيدة أولّها :

أغدوا وأعدّ الحى الزّبالا . . . وشوقاً لأبيالي العين بالآ

ذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام وأقاموا بها . انظر : شرح أبيات سيّويه لابن السيرافي ٤٨٧/١ .
الغدو : البكور ، والزّبال : الفراق . انظر : اللسان ٣١٦/١١ (زيل) ، ١١٨/١٥ (غدا) .
ولبيت الشاهد روايات مختلفة لا أثر لها في الاستشهاد به .

انظر : شعر ابن أحمر ١٢٩ ، الكتاب ٢/٢٧٠ ، شرح أبيات سيّويه للنحاس ٢٥٨ ، مايحتمل الشعر من
الضرورة للسيرافي ٩٨ ، شرح السيرافي ٣/٧٩ ب ، المسائل الشيرازيات ٩٨ أ ، العضديات ١٧٧ ، المسائل
العسكرية ١٦٦ ، البصريات ٢/٧٧٤ ، ٨٩٠ ، الخصائص ٢/٣٧٨ ، ضرائر الشعر للقرّاز ١٤٤ ، الأزمنة
والأمكنة ١/٢٤٠ ، ٢٩٨ ، تحصيل عين الذهب ١/٣٤٣ ، شروح سقط الزند ١/١٢٧ ، ٤/١٦٦٢ ،
١٦٦٣ ، ١٦٦٤ ، الأمالي الشجرية ١/١٩٢ ، ٢٠٧ ، شرح الصّفار ١/٤١ أ ، شرح التسهيل لابن مالك
٣/٤٣٠ ، المقاصد النحوية ٢/٤٢١ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيّويه : « يريد : أثّالة » . الكتاب ٢/٢٧٠ (هارون) والعبارة ساقطة من (بولاق) .

(٣) لم أجد فيما بين يديّ من كتب المبرد حديثاً عن بيت ابن أحمر ، كما لم تذكر المصادر التي وقفت عليها ماعزاه
إليه الشارح ، وإنما عزت إليه تأويلين :

أحدهما : أن (أثّالاً) مرخّم على (ياحار) ، ونُصب لأنّه معطوف على مفعول (يورق) . انظر : شرح
السيرافي ٣/٨٠ أ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ٩٩ ، النكت ١/١٤١ ، شرح الصّفار ١/٤١ أ ، شرح
الجمل لابن عصفور ٢/٥٧٢ .

والآخر : أن (أثّالاً) غير مرخّم . انظر : شروح سقط الزند ٤/١٦٦٢ - ١٦٦٣ ، الإنصاف ١/٣٥٥ .
وسيأتي بيان المسألة في الجواب .

(٤) الأصمعي : (١٢٣ - ٢١٦ هـ) .

عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهليّ ، أبو سعيد ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، والخليل . ومن
أعلم الناس بالشعر ، وأتقنهم للغة ، له الأصمعيّات ، واشتقاق الأسماء ، والأضداد . انظر : مراتب النحويين
٨٠ - ١٠٥ ، أخبار النحويين البصريين ٧٢ - ٨٠ ، طبقات الزُّبيدي ١٦٧ - ١٧٤ ، الأصمعيّ وجهوده في
رواية الشعر ١٣ ومابعدها .

(٥) قال السيرافي : « ابن أحمر يكي قوماً من عشيرته ماتوا أو قُتلوا ، فيهم أبو حنّش وطلّق وعبّاد وأثال ، فرفع
الأسماء المرفوعة بـ (يورقني) ، فدلّ (يورقني) على أنّه يتذكّرهم ؛ لأنّهم لا يورّقونه إلا وهو يذكّرهم ،
فنصب (أثّالاً) بـ (أذكر) الذي قد دلّ عليه (يورقني) ، وهذا قولُ أظنّ الأصمعيّ قاله في تفسير شعره » .
مايحتمل الشعر من الضرورة ٩٩ - ١٠٠ ، وانظر : المسائل العسكرية ١٦٧ ، شرح أبيات سيّويه لابن
السيرافي ١/٤٨٧ ، شرح الصّفار ١/٤١ أ .

وقول جرير^(١):

ألا أضحت حبالكم رما . . وأضحت منك شاسعة أماما^(٢) ؟
 وهل الخلاف / ب فيه كاخلاف في الذي قبله ؟ ولم أنشد البيت الثاني ؟
 وهل ليدل ذلك^(٣) على أنه مفتوح ، فقال :
 يشجُّ بها العساقل منجدات^(٤) . . وكلُّ عرندسٍ ينفي اللُّغاما^(٥)

(١) جرير (٢٨ - ١١٠ هـ) .

ابن عطية بن حذيفة الخطفي ، من بني كليب بن يربوع ، شاعر أموي ، من فحول شعراء الإسلام ، وأشردهم قافية . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٦٤ - ٤٧٠ ، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٦٧ - ٧١ ، وفيات الأعيان ٣٢١ / ١ - ٣٢٧ .

(٢) مطلع قصيدة من الوافر ، مدح فيها هشام بن عبد الملك ، ورواية الديوان :
 أصبح وصل حبلكم رما . . وماعد كعهديك يا أماما
 ولا ضرورة فيها .

الرَّمَام : جمع رَمَّة ، وهي قطعة من الحبل بالية . انظر : اللسان ١٢ / ٢٥٢ (رم) .
 انظر : الديوان ١ / ٢٢١ ، الكتاب ٢ / ٢٧٠ ، النوادر ٢٠٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٨ ، الجمل ١٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩٤ ، ضرائر الشعر للقرزاز ١٤٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٣ ، الحلل ٢٤٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، أسرار العربية ٢٤١ ، الإنصاف ١ / ٣٥٣ ، التخمير ١ / ٣٦٥ ، شرح الصفار ١ / ٤١ أ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، شرح الكافية ١ / ١٤٩ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥٨ ، المساعد ٢ / ٥٦١ ، الخزانة ٢ / ٣٦٣ .

(٣) ب : ذلك يدل .

(٤) لم يرد البيت في أصول ديوان جرير ، وأثبتته المحقق عن سيبويه ، وروايته :
 يشجُّ بها العساقل مؤجدات

وفي الديوان بيت قافيته (اللُّغاما) ، وهو :

من العيدي في نسب المهاري . . تطيرُ على أخشثها اللُّغاما

وبينه وبين الشاهد سبعة وعشرون بيتاً .

يَشْجُ وَيَشْقُ : يعلو ، وضمير (بها) لأمامة ، والعساقل : جمع عَسْقَلَة أو عُسْقُول وهو تلمع السراب واضطرابه ، ومراد الشاعر الفلوات ، والمنجدات : جمع مُنْجِدَة ، وهي الناقة الطويلة العنق ، مأخوذ من (أنجد) إذا ارتفع ، والنُجود من الإبل : الطويلة العنق ، والمُؤْجِدَات : جمع مُؤْجِدَة وهي الناقة القوية الحكمة ، والعرندس : الجمل الشديد ، واللُّغام : ما يطرحة البعير من الزبد لنشاطه . انظر : اللسان ٢ / ٣٠٤ (شجج) ، ٣ / ٤١٥ ، ٤١٦ (نجد) ، الخزانة ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، التكملة للزبيدي ٢ / ٣١٧ (نجد) .

انظر : الديوان ١ / ٢٢٤ ، ٢ / ١٠٦٩ ، الكتاب ٢ / ٢٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ ب ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٣ ، النكت ١ / ٥٩٢ ، الحلل ٢٤٩ ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٨٢ ، الخزانة ٢ / ٣٦٥ .

وقول زهير^(١):

خُذُوا^(٢) حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا . . . أَوَاصِرْنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ^(٣)

وقول ابن حبناء^(٤):

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ . . . أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(٥)

(١) زهير: (١٣ - ... ق هـ).

هو ابن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مضر، معدود في الطبقة الجاهلية الأولى، وأحد أصحاب المعلقات. انظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، الأغاني ٣٧٥٢/١٠ - ٣٧٨٠، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٥٥ - ٥٦.

(٢) أ: حذرا.

(٣) من الطويل، من قصيدة قالها لبني سليم لما بلغه أنهم يريدون الإغارة على غطفان وكانت محلته في بلادهم، ومطلعها:

رَأَيْتُ بَنِي آلِ امْرِئِ الْقَيْسِ أَصْفَقُوا . . . عَلَيْنَا ، وَقَالُوا إِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُ

بنو آل امرئ القيس: سليم وهوازن، وهما آل عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان، ويلتقون مع غطفان في النسب إلى قيس. وأصفقوا: اجتمعوا، والأواصر: جمع أصرة، وهي القرابة. يقول: خذوا حظكم من ودنا، واذكروا الرحم التي بينكم وبين غطفان. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٦٣/١، الديوان بشرح الأعلام ١٥٩ - ١٦٠.

انظر: الديوان ١٥٩، الكتاب ٢٧١/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٨، شرح السيرافي ١٦٥/٣، ٧٩ ب، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٦٢/١، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧١، التبصرة والتذكرة ٣٧٢/١، النكت ٥٩٣/١، تحصيل عين الذهب ٣٤٣/١، الأمالي الشجرية ١٩١/١، الإنصاف ٣٤٧/١، التبیین ٤٥٤، شرح الصفار ١٤١/١، شرح المفصل ٢٠/٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٤ ب، المقاصد النحوية ٢٩٠/٤، الخزانة ٣٢٩/٢.

(٤) ابن حبناء: (٩١ - ... هـ).

هو المغيرة بن عمرو بن ربيعة، أحد بني ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وحبناء أمه، وقيل: لقب غلب على أبيه؛ لحبن كان أصابه، شاعر أموي، استشهد بخراسان يوم نسف. انظر: الأغاني ١٣/٥٩٦ - ٤٦١٣، معجم الشعراء ٢٧٣، اللالكئ ٧١٥/٢ - ٧١٦.

وعزا العيني الشاهد إلى أوس بن حبناء، ولم أجده عند غيره. انظر: المقاصد النحوية ٢٨٣/٤ - ٢٨٤.

(٥) من البسيط، من قصيدة في مدح المهلب بن أبي صفرة، أولها:

أَمِنْ رُسُومِ دِيَارِ هَاجِكَ الْقَدَمُ . . . أَقَوْتُ وَأَقْفَرُ مِنْهَا الطُّفُّ وَالْعَلَمُ

الطُّفُّ: فناء الدار، والعلَم: ما يبنى في جواد الطريق من المنازل يُستدل به على الطريق. انظر: اللسان ١٢/٤١٩ (علم)، التكملة للزبيدي ١٠٧/٥ (طفف).

وابن حارث ذكر الأعلام أنه حارثة بن بدر الغداني اليربوعي، وهو شاعر. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٤٣/١، وانظر: النسب لأبي عبيد ٢٣٦.

ويُعبده مناسبة القصيدة، ولعل المراد حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأسد، فهو أحد آباء المهلب المدوح. انظر: نسب معد واليمن الكبير ٢/٤٦٦، المقتضب لياقوت ٢٣٦ - ٢٣٧ = /

وما الشاهد في قول الأسود بن يعفر^(١) :

أودى ابن جُلهم عبَادَ بصرمته . . . إن ابن جُلهم أمسى حية الوادي^(٢) ؟
فلم لا يكون على ترخيم (جُلهمَة) ؟ وهل ذلك لأنه أراد أمه ، والعرب تُسمي
المرأة (جُلهم) ، والرجل (جُلهمَة)^(٣) ؟ فلم جرى هذا على القلب مما يقتضيه
التأنيث ؟ وهل ذلك لأنه جرى على العلم الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين المؤنث
والمذكر ، كما يسمي الرجل (طَلحة) ، والمرأة (دَعْد) ، فيسمى المذكر بالاسم^(٤)
الذي فيه علامة ، والمؤنث بالاسم الذي ليس فيه علامة ؛ ليدل على أن التأنيث فيه
يكون في الاسم فقط ؟ .

/ = ورواية المبرد وأبي الفرج : إن المهلب . . . ، وذكر ابن السيرافي أنها رواية الديوان ، ولا شاهد فيها . انظر :
الكامل ٤١٤ / ٣ ، الأغاني ٤٦٠٠ / ١٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٢٨ / ١ .
انظر : شعره ١٠٠ ، الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، الأصول ٤٥٨ / ٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٥ ، ٧٩ ب ، التبصرة
والتذكرة ١ / ٢٧٣ ، ضرائر الشعر للقرظ ١٤٤ ، رسالة الصاهل ولشاجح ٤٨٨ ، رسالة الغفران ٣٢٢ ،
النكت ١ / ٥٩٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩١ ، الإنصاف ١ / ٣٥٤ ، شرح الصفار ١ / ٤١ ب ، المقرب
١ / ١٨٨ ، قواعد المطارحة ٤٦ أ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٩ أ ، الارتشاف ٣ / ١٦٤ ، شرح
التسهيل للمراي ٥١٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥٨ .

(١) أ : معفر .

(٢) بيت مفرد من البسيط ، وأدخله جامع شعر الأعشى في مفضلية الأسود التي مطلعها :

نام الخلي وما أحس رقادي . . . والهم محتضر لدي وسادي

وليس منها ؛ لأنها من البحر الكامل .

الصرمة : القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، وأودى بها : ذهب بها ، وأمسى حية الوادي : يريد أنه
يحمي ناحيته ، ويتقى منه كما يتقى من الحية الحامية لواديها المانعة منه . انظر : تحصيل عين الذهب
١ / ٣٤٤ .

انظر : الديوان ٣٣ ، الصبح المنير ٢٩٨ ، الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، الأصول ١ / ٣٦٦ ، شرح أبيات سيبويه
للنحاس ٢٥٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ ب ، رسالة الشياطين ١٠٤ ، المحكم ٤ / ٣٤١ (جُلهم) ، شرح
مشكل شعر المتنبي ١١٥ ، النكت ١ / ٥٩٣ ، الإنصاف ١ / ٣٥٢ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٦ ، اللسان
١٢ / ١٠٤ (جُلهم) ، الخزانة ٢ / ٣٢٩ - ٣٤٥ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإنما أراد أمه جُلهم » ، والعرب يسمون المرأة جُلهم والرجل جُلهمَة . الكتاب

١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٢ (هارون) .

(٤) في النسختين : باسم .

وما الشاهد في قول رجل من بني يشكر^(١):

لها أشارير^(٢) من لحم تتمره . . من الثعالي ووخر من أرانيها^(٣) ؟

ولم لايجوز أن يكون في هذا على الترخيم ، والعوض من المحذوف^(٤) ؟ وهل ذلك لأن الترخيم موضع تخفيف بالحذف ، لا يستحق عوضاً ؛ لمناقضته لعلّة

جوازه ؟ .

(١) القائل مختلف فيه على النحو الآتي :

- أ - قيل : هو أبو كاهل شبيب بن حارثة بن حسل اليشكري ، والد سويد بن أبي كاهل الشاعر الخضرم .
انظر : الأغاني ١٣ / ٤٦١٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٠ ، تهذيب الألفاظ ٢ / ٦٠٦ ، التنبيه والإيضاح ٢ / ٩١ ، ١٣٨ (تمر ، شرر) التخمير ٤ / ٣٤٣ ، اللسان ٤ / ٩٣ ، ٤٠١ ، ٤٢٨ / ٥ (تمر ، شرر ، وخر) ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٤٤٤ .
ب - وقيل : هو النمر بن تولب اليشكري . وجمع العيني بين القولين . فذكر أن القائل أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري .

قال البغدادى : « وهذا غير جيد منه » . شرح شواهد الرضي والجاربردي ٤٤٦ ، وانظر : المقاصد النحوية ٤ / ٥٨٣ .

- ج - وقيل : هو يزيد بن أبي كاهل اليشكري ، ذكره الكوفي في : شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٤ أ .
د - وقيل : ذو الرمة . انظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٤ ، ولم أجده في ديوانه بشرح أبي نصر ، ولا في ملحقه .

(٢) ب : أشارير .

(٣) من البسيط ، وقيله :

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَفْوَاءَ حَادِرَةٍ . . ظَمِيَاءَ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا

شبه ناقته في سرعتها بالعقاب ، وهي الشفواء ، والرَّحْلُ للابل أصغر من القتب ، من مراكب الرجال ، والحادرة من الحدور وهو النزول من عالٍ إلى أسفل ، والظمياء : العطشى إلى دم الصيد ، والخوافي : أربع ريشات قصار مما يلي الإبط ، تخفى إذا ضم الطائر جناحه ، والأشارير : جمع إشارة وهي القطعة من اللحم المقدد ، وتتمر : تجفف . والوخر : الشيء القليل ، والثعالي : الثعالب ، والأراني : الأرانب ، أبدل من الباء فيهما ياء للضرورة . انظر : التنبيه والإيضاح ٢ / ٩١ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٤٤٤-٤٤٥ .

انظر مع المصادر السابقة : الكتاب ٢ / ٢٧٣ ، الشعر والشعراء ١ / ١٠١ ، المقتضب ١ / ٣٨٢ ، مجالس ثعلب ١ / ١٩٠ ، الأصول ٣ / ٤٦٧ ، الجمهرة ١ / ٣٩٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٠ ، الإبدال لأبي الطيب ١ / ٩٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٥٧ ، الموشح ١٣٠ ، سر الصناعة ٢ / ٧٤٢ ، الصحاح ٢ / ٦٠٢ (تمر) ، ٦٩٦ (شرر) ، ٩٠١ / ٣ (وخر) ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٤ ، المفصل ١٠ / ٢٤ ، شرح الملوكي ٢٥٤ ، المتع ١ / ٣٦٩ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٢١٢ ، شرح الجاربردي ١ / ٣١٨ ، شرح الشافية لنقره كار ٢ / ٢٢٤ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) .

وماوجهُ قوله ^(١) : من الثَّعَالِي ، ومن أَرَانِيهَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ تَرْخِيماً ؟ وهل ذلك على البدل ^(٢) ؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ يُبَدَلَ الْيَاءُ مِنَ الْبَاءِ ؟ وهل ذلك لِأَنَّ الْبَاءَ مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ التي هي أُخْتُ الْيَاءِ ؟ .

وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣) :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ . . . وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ ^(٤) ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يُبَدَلَ الْيَاءُ مِنَ الْعَيْنِ ، فَقَالَ : ضَفَادِي ، فِي مَوْضِعٍ : ضَفَادِعَ ؟ وهل ذلك لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ التي هي أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ وَالْإِبْدَالِ إِلَّا الْيَاءُ ، فَأَبْدَلَهَا مِنَ الْعَيْنِ ، وَإِنْ بَعْدَ مَخْرَجِهَا مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْمَدَّ الَّذِي فِيهَا يُقَارِبُ وَصْلَهَا بِمَخْرَجِ الْعَيْنِ ؟ ^(٥) .

/ ٥ أ وهل يَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ لِلتَّرْخِيمِ ، وَعَوَّضَ فِي هَذَا أَنْ يُجِيزَ الْعَوَّضَ فِي تَرْخِيمِ

(١) ب : قول .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فزعم أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الياء أبدلها مكان الباء كما يُبدلها مكان الهمزة » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٣ (هارون) .

(٣) قيل : الشاهد مصنوعٌ ، خلف الأحمر . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٤ . وخلف هو ابن حيَّان الأحمر « ... - نحو ١٨٠ هـ » ، يُكنى أبا محرز ، ومعدودٌ في الطبقة الثالثة من اللغويين البصريين ، كان يقول القصائد الغرَّ ويدخلها في دواوين الشعراء ، فيما قيل . انظر : طبقات الشعراء لابن المعتز ١٤٦ - ١٤٨ ، طبقات الزُّبَيْدِي ١٦١ - ١٦٥ ، البغية ١ / ٥٥٤ .

(٤) البيتان من الرجز . المنهل : المورد . والحوازيق : جمع حازق وحازقة ، والحزق الحبس ، يعني أن هذا المنهل ليست له جوانب تمنع الماء أن ينسبط حوله ، ويجوز أن يريد : ليست حروفه تمنع الواردة ، بل جوانبه سهلة لمن يريده ، والجَم : الكثير . والنقائق : جمع نَقْنَقَة ، وهي صوت الضفدع . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٢ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٤٤٢ - ٤٤٣ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٣ ، الشعر والشعراء ١ / ١٠٢ ، المقتضب ٢ / ٣٨٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦١ ، الإبدال لأبي الطيب ٢ / ٣٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ ب ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٥٨ ، الموشح ٣١ ، سر الصناعة ٢ / ٧٦٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٤ ، التخمير ٤ / ٣٤١ ، شرح المفصل ١٠ / ٢٤ ، الممتع ١ / ٣٧٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٤ أ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٣١٢ ، شرح الجاربردي ١ / ٣١٨ ، شرح الشافية لنقره كار ٢ / ٢٢٤ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنما أراد الضفادع ، فلما اضطرَّ إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الجر والرفع » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) ، ومراده بالوقف - هنا - السكون .

(حارث) على : يا حار ، فيجيز : يا حاري ، وفي (مروان) : يا مروني ؟^(١) .
 وهل لزيمه ذلك ؛ لأن العوض إن لم يستحقه الأصل ، فالفرع^(٢) أجدر أن
 لا يستحقه ، فلا وجه للعوض ؛ لأنه قد منع منه مانع في الأصل ، والمانع^(٣) موجود في
 الفرع ، وهو مناقضة ما لأجله جاز الترخيم ؟^(٤) .

الجواب :

الذي يجوز في ترخيم الشاعر للضرورة حذف الهاء في غير النداء ؛ لقوة
 الترخيم باطراده في النداء ، مع قوة حذف الهاء ؛ لأنها موضع تغيير ، يكون حالها
 في الوقف على خلاف حالها في الوصل^(٥) ، فهذا الذي وجد في أشعار العرب ، وكثر
 فيها ، ولو جاء في غير الهاء^(٦) لم يمتنع^(٧) .

[ولا يجوز الترخيم إلا على : يا حار^(٨) ؛ لأنه لما كان له في النداء طريقتان :
 أحدهما يكون الاسم فيه بمنزلة ما لم يحذف منه شيء^(٩) ، والآخر ليس كذلك^(١٠) ؛

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه ، لو كان ذلك لعوضت
 (حارثاً) الياء حيث حذفت التاء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف ، وذلك حيث
 قلت : يا حار ، ولو قلت هذا لقلت : يا مروني ، إذا أردت أن تجعل ما بقي من (مروان) بمنزلة ما بقي من
 (حارث) حين قلت : يا حار » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) .

(٢) ب : والفرع .

(٣) ب : فالمانع .

(٤) هذا السؤال مبني على ما قبله .

(٥) يعني أن تاء التانيث تكون في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء .

(٦) قد جاء في أشعار العرب ، كقول امرئ القيس :

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره . . . طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

انظر : ديوانه ١٤٢ ، وقد صرح بذلك الشارح ، وأنشد البيت في ص : ٢٨٦ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، الأصول ١ / ٣٦٦ ، الجمل ١٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ ب ، ضرائر الشعر
 للقرزاق ١٤٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٩ ، شرح الكافية ١ / ١٤٩ ،
 الارتشاف ٣ / ١٦٣ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) يعني لغة من لا ينتظر .

(١٠) يعني لغة من ينتظر .

كان الاسم الذي لم يُحذف منه شيء أحقَّ بأن يُحمَلَ عليه غير النداء ، فإن جاء شيء على خلاف ذلك ؛ فهو شاذٌّ في الضرورة^(١) .
وقال الرَّاجزُ :

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكاً وَحَنَظَلًا^(٢)

فهذا على ما يطرّد في الضرورة .

وقال ابنُ أَحْمَرَ :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنَا وَطَلَّقَ . . . وَعَمَّارٌ وَآوَنَةُ أَثَالًا^(٣)

فاختلفوا في هذا ، فذهب سيبويه إلى أنه ترخيمٌ في غير النداء على (حار)^(٤) ، وأبى ذلك أبو العباس ، وقال : إنَّ المعنى : يَأْثَالَة ، فهو ترخيمٌ في النداء^(٥) ، ولم يُجزِ الترخيم في غير النداء على : يا حار^(٦) .

(١) قسّم الشارح الضرورة في الباب قسمين : ضرورة مطردة وهي ما كان على لغة : يا حار ، وضرورة شاذة وهي ما جاء على لغة : يا حار ، وهذا مذهب وسط بين قول سيبويه الذي أطلق الجواز ، وقول المبرد الذي قيّد الجواز بكون الترخيم على : يا حار ، وأوّل شواهد سيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ وما بعدها ، شرح السيرافي ١٨٠ / ٣ .

وأنبه على أن الشارح في باب ترخيم ما فيه الهاء على : يا حار ، المتقدم قد أطلق منع ترخيم غير المنادى على : يا حار . انظر ص : ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٣٢٥ .

(٣) سبق تخريجه في ص : ٣٢٦ .

(٤) هذا مافهمه السيرافي - أيضاً - من كلام سيبويه ، ومقتضاه أن (أثالاً) معطوف على فاعل (يورّق) . انظر : شرح السيرافي ١٨٠ / ٣ .

ولم أجد في تعليق سيبويه على البيت ما يقطع بما ذكره . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٠ .

(٥) انظر ص : ٣٢٦ هـ .

ورد السيرافي الاستشهاد بالبيت ، وذكر أن (أثالاً) اسم تام غير مرخم ، وأنه لا يعلم في أسماء العرب أو المواضع (أثالة) . انظر : شرح السيرافي ١٨٠ / ٣ .

وقد تعقبه ابن عصفور ، فذكر أنه إذا لم يحفظه فقد حفظه غيره . انظر : شرح الجمل ٢ / ٥٧٢ ، وقد نقل كلامه الصفار ، ولم يشر إليه . انظر : شرح الصفار ١ / ٤١ ب .

وفي : اللسان ١٠ / ١١ (أثل) : « وأثالة اسم » .

(٦) لم أقف على هذا الرأي في مصادر من كتب المبرد ، وقد عزي إليه في كثير من كتب النحو . انظر - مثلاً -

شرح السيرافي ١٨٠ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩٥ ، إصلاح الخلل ٤٠٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، شرح الجمل ٢ / ٥٧١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، شرح الكافية ١ / ١٤٩ ، الارتشاف ٣ / ١٦٤ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥٧ ، المساعد ٢ / ٥٦١ .

وفسر الأصمعيُّ هذا البيت بما يدلُّ على قولِ سيبويه ، فقال : هؤلاء من قومه ، يراهم في النوم إذا أغفى ؛ لأنه يتشوق إليهم^(١) .

وقد بينا في الأصل أنه لا يمتنع في الهاء أن يجيء الترخيم على : يا حار ؛ لقوة حذف الهاء ، فيجيء على طريق النادر^(٢) .

واختلفوا - أيضاً^(٣) - في قول جرير :

ألا أضحت حبالكم رماماً . . . وأضحت منك شاسعةً أماماً^(٤)

فذهب أبو العباس إلى أنه على : يأمامة^(٥) ، وذهب سيبويه إلى أنه على : أضحت أمامة / ٥ ب منك شاسعة^(٦) . وقد بينا وجه القول في التأويلين^(٧) .

وأنشد سيبويه البيت الثاني ؛ ليدل على أنه مفتوح مطلق^(٨) ، فقال :

يشجُّ بها العساقل منجدات . . . وكلُّ عرندس ينفي اللغاما^(٩)

(١) انظر ص : ٣٢٦ هـ . ووجه الاختلاف بين تفسير الأصمعيِّ وتأويل المبرد أن (أثلاً) على الأول مؤرقٌ وعلى الثاني غير مؤرق .

(٢) يعني بالأصل ما ذكره في أول الجواب ، وجرت عادته أن يبين فيه الأصل الذي تبنى عليه أحكام الباب ، وهو جواب عن السؤال العام الذي يورده في أول المسائل بصيغة : ما الذي يجوز . . . ؟ وما الذي لا يجوز . . . ؟ ولم ذلك ؟ . وإحاطته - هنا - على قوله : « فإن جاء شيء على خلاف ذلك فهو شاذ في الضرورة » . انظر ص : ٣٣٣ .

(٣) ب أنها .

(٤) سبق تخريجه في ص : ٣٢٧ .

(٥) لم أجد في كتب المبرد حديثاً عن بيت جرير ، ولا يفهم مما عزا إليه الشارح أنه يرد رواية سيبويه ، أما مانقله عنه تلميذه الأخفش الصغير في تعاليقه على النوادر وكثير من النحويين ؛ فهو رد رواية سيبويه وإنشاد البيت عن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير برواية :

وماعهد كعهذك يأماما

وهي رواية الديوان ١ / ٢٢١ .

انظر : النوادر ٢٠٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٠ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩٥ ، الإفصاح ٣٦٤ - ٣٦٥ ، الحلل ٢٤٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، شرح الجمل ٢ / ٥٧١ ، شرح الصفار ١ / ٤٤١ أ ، شرح التسهيل لالن مالك ٣ / ٤٣٠ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥٩ ، المساعد ٢ / ٥٦١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٠ ب .

(٧) يريد حديثه عن بيت ابن أحرمر .

(٨) ب : منطلق .

(٩) تقدّم تخريجه في ص : ٣٢٧ .

ولولا ذلك لجاز أن يكون (أمام) على الضم ، وإطلاق القافية^(١) .
وقال زهير :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا . . . أَوَاصِرْنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ^(٢)
فلا خلاف في هذا أنه ترخيم في غير النداء للضرورة^(٣) .
وقال ابن حبناء :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيَيْتِهِ . . . أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(٤)
يريد : ابن حارثة ، فرخم^(٥) في غير النداء للضرورة^(٦) .
وقال الأسود بن يعفر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَادُ بَصِرْمَتِهِ . . . إِنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي^(٧)
يريد بقوله : (جُلْهُم) أمه ، ولا يجوز أن يكون - مع ذلك - ترخيم (جُلْهُمَة) ؛
لأنَّ الْعَرَبَ تَسْمِي الْمَرْأَةَ (جُلْهُم)^(٨) ، وَالرَّجُلَ (جُلْهُمَة)^(٩) ، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلِمَ

(١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٠ ب .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٣٢٨ .

(٣) هذا على قول البصريين ، أما على قول الكوفيين فليس في البيت ضرورة ؛ لأنهم يجيزون ترخيم المنادى المضاف ويوقعون الترخيم في آخر المضاف إليه ، ومن شواهدهم بيت زهير هذا . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٤ ب ، الإنصاف ١ / ٣٤٧ ، الباب للعكبري ١ / ٣٤٦ .

(٤) تخريجه قد تقدم في ص : ٣٢٨ .

(٥) ب : فترخم .

(٦) ذكر السيرافي أن سيبويه استشهد ببيت زهير وابن حبناء لحجاء الترخيم في الضرورة على : يا حار ، وأن المبرد أولهما . فجعل (عكرم) ، و (حارث) مرخمين على : يا حار ، ومنعا من الصرف لأن المراد بهما القبيلة . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٠ ب . وانظر : الأمالي الشجرية ١ / ١٩٤ . ولم أجد في كلام سيبويه ما يقطع بما عزا إليه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧١ ، كما لم أقف على تأويل المبرد في كتبه التي بين يدي .

(٧) سبق تخريجه في ص : ٣٢٩ .

(٨) في النسختين : جُلْهُمَة . والتصحيح من مسائل الباب . والكتاب ٢ / ٢٧٢ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، اخكم ٤ / ٣٤١ (جُلْهُم) ، شرح مشكل شعر المتنبي ١١٥ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٦ ، اللسان ١٢ / ١٠٤ (جُلْهُم) .

وذكر ابن السراج والنحاس وأبو العلاء المعري والأنباري أن (جُلْهُم) في البيت ترخيم (جُلْهُمَة) . انظر : الأصول ١ / ٣٦٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٠ ، رسالة الشياطين ١٠٤ ، الإنصاف ١ / ٣٥٣ . وماذكروه وجه ، ولكن البيت لا يصلح شاهداً للمسألة ؛ لاحتماله الوجهين .

لايحتاج فيه إلى الفرق بين المؤنث والمذكر ، إلا أنه سُمي ^(١) به المذكّر بما فيه علامة التّأنيث ؛ ليدلّ على أنّ التّأنيث قد يكون في الاسم فقط .
وقال رجل من بني يشكر :

لها أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّ . . . مِنْ الثَّعَالِي وَوَخَزٌ مِنْ أَرَانِيهَا ^(٢)
فهذا لايجوز أن يكون على الترخيم والعوض من المحذوف ؛ لأنّ الترخيم موضع تخفيف بالحذف ، فلا يجوز العوض من المحذوف فيه ؛ لمناقضته التخفيف الذي لأجله جاز ^(٣) ، ولكنه على البدل ^(٤) ، وإنما جاز أن تبدل الياء من الباء ؛ لأنّ الباء من مخرج الواو ^(٥) التي هي أخت الياء ^(٦) ، والأصل فيه : من الثعالب ، ومن أرابها ^(٧) ، فأبدل حرفاً لا تدخله الكسرة كما لا تدخل الألف ^(٨) .

وقال الشاعر :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ . . . وَلِضَفَادِي جَمَّةٌ نَقَاتِقُ ^(٩)
يريد : لضفادع ، فأبدل الياء من العين ؛ لأنه لا يصلح في هذا الموضع من حروف المد

-
- (١) ب : يسمّى .
(٢) قد تقدّم مخرجاً في ص : ٣٣٠ .
(٣) يعني : جاز الترخيم .
(٤) يعني : الثعالي ، في البيت .
(٥) الباء والواو يخرجان مما بين الشفتين . انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، سر الصناعة ١ / ٤٨ .
(٦) قال المبرد : « واعلم أنّ الياء والواو بمنزلة ماتدانت مخرجيه ؛ وذلك لأنهما مشتركتان في المدّ واللين ، وأنهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا وكان قبل كلّ واحدٍ منهما فتحة » . المقتضب ١ / ٣٥٦ ، وانظر : الكتاب ٤ / ٥٥٣ ، شرح الصناعة ٢ / ٥٨٤ .
(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٣ ، الشعر والشعراء ١ / ١٠٢ ، المقتضب ١ / ٣٨٢ ، مجالس نعلب ١ / ١٩٠ ، الأصول ٣ / ٤٦٨ ، الإبدال لأبي الطيب ١ / ٩١ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ١٥٨ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣١٦ .
وذكر ابن جني في (الثعالي) أنها تحتمل أن تكون جمع (ثعالة) على القلب من (ثعائل) . انظر : سر الصناعة ٢ / ٧٤٣ .
(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، المقتضب ١ / ٣٨١ ، الأصول ٣ / ٤٦٨ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ١٥٨ .
(٩) تخريجه قد تقدم في ص : ٣٣١ .

واللّين التي هي أحقُّ بالزيادةِ إلا الياءُ ؛ لأنَّه احتيجَ إلى حَرْفٍ لا تدخُلُه الحركةُ ^(١) وقبله كسرةٌ ، ومع ذلك / ٦ أفانَّ الياءَ بالمدِّ الذي فيها تُقاربُ الاتِّصالَ بمَخْرَجِ العينِ ^(٢) .

ويلزِمُ مَنْ حَذَفَ في هذا للترخيمِ وعَوَّضَ أَنْ يُجيزَ في ترخيمِ (حارثِ) :
يا حاري ، وفي ترخيمِ (مروانِ) : يامروني ^(٣) ؛ لأنَّه إنَّما يمتنعُ في الأصلِ لعلَّةٍ
موجودةٍ في الفرعِ ، فإذا لم يَلْتَفِتْ إليها في الفرعِ ؛ لزمه ألا يَلْتَفِتْ إليها في الأصلِ ؛
وهذا لأنَّ العِوضَ مُناقِضٌ لما لأجله جاز الترخيمُ ^(٤) .

(١) المقصود بالحركة كسرة الجر . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٢ ، سر الصناعة ٢ / ٧٦٣ .

(٢) الياء تخرج من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى ، والعين من وسط الحلق ، فبينهما ثلاثة مخارج : أدنى الحلق ، وأقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، وأسفل من ذلك من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى . انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، سر الصناعة ١ / ٤٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ .

(٤) يعني : أنَّ العِوضَ مُناقِضٌ لعلَّةِ التخفيف التي جاز من أجلها الترخيم ، وهي موجودة في الأصل وهو ترخيم المنادى ، وفي الفرع وهو ترخيم غير المنادى في الضرورة .

بَابُ النَّفْيِ بِلَا^(١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ بِلَا مَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

- ما الذي يجوزُ في النفي بلا ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .
ولمَ لا يجوزُ أَنْ تعملَ إلا في نكرة^(٣) ؟ وهل ذلك لأنها تنفي نفيًا عامًا على الجملة ، والتفصيل ، كما يكونُ في (مِنْ) إذا دَخَلَتْ لاستغراقِ الجنسِ في قولك :
مَامِنْ رَجُلٍ فِيهَا ؟ .
ولمَ عملتِ النَّصْبُ في النكرة ؟ ولمَ حُذِفَ التَّنْوِينُ فيها ؟ وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ صَارَ
النَّصْبُ فِيهَا كَالنَّصْبِ فِي (إِنَّ) ؟^(٤) .
ولمَ بُنِيتْ مع ما عملت فيه^(٥) ؟ وهل ذلك لأنها جوابُ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ،
وما كان على طريقته ؟ .
ولمَ وَجَبَ أَنْ (لَا) وَمَا تَعْمَلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ^(٦) ؟ وهل ذلك لأنها نقيضةُ

(١) انظر : الكتاب ٣٤٥ / ١ (بولاق) ، ٢٧٤ / ٢ - ٢٧٦ (هارون) .

(٢) تحدثُ سيبويه في الباب عن أمور منها : عمل (لا) النافية للجنس ، وعلة بناء اسمها المفرد ، وموضعها معه من الإعراب ، وسبب اختصاصها بالنكرات ونظيراتها في ذلك ، وحكم إضممار خبرها وإظهاره ، وحكم الفصل بينها وبين اسمها .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « (لا) لاتعمل إلا في نكرة » . وقوله : « (لا) لاتعمل إلا في نكرة » ؛ من قِبَل أنها جوابُ - فيما زعم الخليل رحمه الله - لقوله : هل من عبدٍ أو جارية ؟ فصار الجوابُ نكرةً كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة . الكتاب ٣٤٥ / ١ (بولاق) ، ٢٧٤ / ٢ ، ٢٧٥ (هارون) .

(٤) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « (لا) تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إِنَّ) لما بعدها » . الكتاب ٣٤٥ / ١ (بولاق) ، ٢٧٤ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتركُ التَّنْوِينِ لما تعملُ فيه لازمٌ ؛ لأنها جُعِلَتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لاتشبه سائر ما ينصبُ بما ليس باسم ، وهو الفعل وما أُجْرِيَ مجراه ؛ لأنها لاتعمل إلا في نكرة » . الكتاب ٣٤٥ / ١ (بولاق) ، ٢٧٤ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « (لا) وما تعملُ فيه في موضع ابتداء » ، وقوله : « واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجلٍ ؛ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ » . الكتاب ٣٤٥ / ١ (بولاق) ، ٢٧٤ / ٢ ، ٢٧٥ (هارون) .

[إِنْ] ^(١) ؟

ومانظيرها من (رُبَّ) ، و (كَمْ) ^(٢) ؟ وَلِمَ لَا تَعْمَلُ (رُبَّ) إِلَّا فِي نَكْرَةٍ ؟ وهل ذلك لأنها تدخل على واحد في موضع جميع ؛ لتدلُّ على تقليل الجميع الذي هذا واحده ؟ وهل (كَمْ) نظيرها في الخبر ، لأنها لتكثير الجميع الذي النكرة واحده ؟ وَلِمَ خَرَجَتْ (رُبَّ) عَنْ طَرِيقَةِ أَخَوَاتِهَا ؟ وهل ذلك لما تَضَمَّنَتْ مِنَ التَّخْلِيلِ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ ؟

ومانظيرها من (أَيُّهُمْ) في مخالفة (الذي) في حذف المبتدأ من الصلة ، فُبْنِيَتْ بِنَاءَ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ ؛ لِلحذفِ الَّذِي وَقَعَ فِيهَا ، عَلَى خِلَافِ مَا يَصْلُحُ فِي أَخَوَاتِهَا ؟ ^(٣) .
ومانظير ذلك من قولهم : يَا أَلَلَّهُ ^(٤) ؟ وَلِمَ خَالَفَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي النَّدَاءِ ؟ وهل ذلك لأنها عَوِضٌ مِنْ حَرْفِ أَصْلِيٍّ فِي الْأَسْمَاءِ ؟
وَلِمَ بُنِيَ (لَارْجُلَ) عَلَى الْفَتْحِ ، وَلَمْ يُبْنِ عَلَى مَالِيسٍ لَهُ بِحَقِّ الْإِعْرَابِ ، كَمَا لَزِمَ ذَلِكَ فِي ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ^(٥) ؟ وهل ذلك لأنه مُرَكَّبٌ مِنْ شَيْئَيْنِ ، وَالْمُرَكَّبُ مُخْتَارٌ لَهُ الْفَتْحُ عَلَى قِيَاسٍ : خَمْسَةَ عَشَرَ ؟ ^(٦) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « (لا) لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ كَمَا أَنَّ (رُبَّ) لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ ، وَكَمَا أَنَّ (كَمْ) لَا تَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ إِلَّا فِي النُّكْرَةِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَذْكُرُ بَعْدَ (لا) إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً شَيْئاً بَعِيْنَهُ كَمَا لَا تَذْكُرُ ذَلِكَ بَعْدَ (رُبَّ) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (رُبَّ) إِنَّمَا هِيَ لِلْعِدَّةِ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ) » . الْكِتَابُ ١ / ٣٤٥ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هَارُونَ) . وَالْأَسْئَلَةُ الْخَمْسَةُ الَّتِي تَلِيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فَخُولِفَ بِلَفْظِهَا حِينَ خَالَفَتْ أَخَوَاتِهَا كَمَا خُولِفَ بـ (أَيُّهُمْ) حِينَ خَالَفَتْ (الَّذِي) » . الْكِتَابُ ١ / ٣٤٥ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هَارُونَ) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وَكَمَا قَالُوا : يَا أَلَلَّهُ ، حِينَ خَالَفَتْ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٤٥ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هَارُونَ) .

(٥) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِي يَضْحَجُ بَيْنَيْنِ لِلَّهِ الْآمَرُ . . . وَيَوْمَئِذٍ يَقَرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الرُّومُ : ٤ .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فَجُعِلَتْ وَمَا بَعْدَهَا كَخَمْسَةِ عَشَرَ فِي اللَّفْظِ ، وَهِيَ عَامِلَةٌ فِيْمَا بَعْدَهَا » . الْكِتَابُ ١ / ٣٤٥ (بُولَاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هَارُونَ) .

ومانظيرُ ذلك من قولهم : يابنُ أم^(١) ، وإنما موضعُ (أم) جرٌّ؟^(٢) .
 ٦ / ب ولم وجبَ فيها أن تكونَ جواباً لقوله : هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟^(٣) .
 ولم غلبَ عليها حذفُ الخبرِ كما غلبَ في قولهم : مامنٌ رجلٍ ، ومامنُ شيءٍ^(٤) ؟ وماتقديرُهُ في الإظهارِ ؟ وهل ذلك على قولك : [في]^(٥) زمانٍ ، أو مكانٍ ، بتقديرٍ : لارجلٍ في مكانٍ ، ولاشيءٍ في زمانٍ؟^(٦) .
 ومافي قولِ أهلِ الحجازِ : لارجلٌ أفضلُ منك ، من الدليلِ على أن (لارجل) في موضعِ اسمٍ مبتدأ؟^(٧) ولم جازَ هذا ولم يَجُزْ : رُبُّ رجلٍ أفضلُ منك ؟ .
 ولم جازَ : مامنٌ رجلٍ أفضلُ منك ؟^(٨) .
 وماحكمُ (لا) في الفصلِ بينها وبين الاسمِ الذي تعملُ فيه^(٩) ؟ ولم لايجوزُ

- (١) شاهده قوله تعالى ﴿ قَاتِلْهُمْ يَبْتَنَتُوا بَكَ تَغْلُبُكَ يَلْعَنُوكَ يَرْآئِيكَ... ﴾ طه : ٩٤ .
 (٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما قالوا : يابنُ أم ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأولَ عاملٌ في الآخر » .
 الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .
 (٣) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « ف (لا) لاتعملُ إلا في نكرةٍ ؛ من قبل أنها جوابٌ - فيما زعم الخليل رحمه الله - لقوله : هل من عبدٍ أو جاريةٍ ؟ » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .
 (٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : مامنٌ رجلٍ ، ومامنُ شيءٍ ، والذي يُبنى عليه في زمانٍ أو في مكانٍ ، ولكنك تُضمّره » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .
 (٥) تكملة يقتضيها سياق الكلام .
 (٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت أظهرته ، وكذلك : لارجلٍ ، ولاشيءٍ ، إنما تُريد : لارجلٍ في مكانٍ ، ولاشيءٍ في زمانٍ » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .
 (٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والدليلُ على أن (لارجل) في موضعِ اسمٍ مبتدأ ، و (مامنٌ رجلٍ) في موضعِ اسمٍ مبتدأ في لغة تميم قولُ العرب من أهلِ الحجاز : لارجلٌ أفضلُ منك » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .
 والسؤال الذي يليه مبنيٌّ عليه .
 (٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول : مامنٌ رجلٍ أفضلُ منك ، وهل من رجلٍ خيرٌ منك ، كأنه قال : مارجلٌ أفضلُ منك ، وهل رجلٌ خيرٌ منك » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .
 (٩) السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنك لاتفصلُ بين (لا) وبين المنفي كما لاتفصلُ بين (من) وماتعملُ فيه ؛ وذلك أنه لايجوزُ أن تقول : لافيها رجلٌ ، كما أنه لايجوزُ لك أن تقول في الذي هو جوابه : هل من فيها رجلٍ؟ » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .

ذلك كما يجوزُ في (إنّ) ^(١) ؟ ولمَ وجَبَ أن يكونَ بمنزلةٍ : هل من فيها رجلٍ ، لو قلتَ : لافيهما رجلٌ ؟ ^(٢) .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في النَّفي بلا أن تعملَ النَّصبَ في النكرةِ بغيرِ تنوينٍ ^(٣) ، وإنَّما عملتَ النَّصبَ ؛ لأنَّها نقيضة (إنّ) ، والنَّقِيضَانِ يَجْرِيَانِ فِي الإِعْرَابِ مَجْرَى وَاحِدًا ، كقولك : ضربتُ زيدًا ، وماضربتُ زيدًا ^(٤) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة (خمسَ عشرَ) ، فقُبِحَ أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوزُ أن يفصلوا بين (خمسَ) و (عشرَ) بشيءٍ من الكلام ؛ لأنها مشبهةٌ بها » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاقي) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن نص سيبويه المتقدم في الصفحة السابقة هـ ٩ .

(٣) سيصرِّحُ الشارحُ بعد أسطر أن حركة اسم (لا) المفرد بناءً ، وعبارته - هنا - هي عبارة سيبويه في : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، وقد فهم منها السيرافي وابن إياز أن سيبويه يجعل الحركة إعراباً . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٢ ب ، قواعد المطارحة ٢٨ ب .

والراجع أن مراد سيبويه هو أن (لا) عملت النصب في الموضع ، واللفظ مبنيٌّ ، فعبر عن البناء بقوله : بغير تنوين ، والدليل ما يأتي :

أ - أنه قال بعد هذه العبارة : « وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسَ عشرَ » . الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، و (خمسَ عشرَ) مبنيٌّ .

ب - أنه نصَّ بعد ذلك على أن اسم (لا) المفرد النكرة بمنزلة المنادي المفرد المعرفة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٨ .

ج - أن المبرد استعمل مصطلح (بغير تنوين) للبناء ؛ لأنه ذكره في أول حديثه عن (لا) ، ثم صرح بالبناء بعداً . انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، ٣٦٠ . وانظر مناقشة العكبري للعبارة في : المتبع ١ / ٢٩٣ .

(٤) قال بهذا الوجه وحده الصِّمَرِيُّ تلميذ الشارح ، والجرجاني ، والمجاشعي ، وابن الشجري ، وحيدرة ، والأنباري . انظر : التبصرة ١ / ٣٨٦ ، المقتصد ٢ / ٧٩٩ ، شرح عيون الإعراب ١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٢٨ ، كشف المشكل ١ / ٣٤٧ ، ٣٦٧ ، أسرار العربية ٢٤٦ .

وذكر المبرد أن وجه الحمل المشابهة في الدخول على المبتدأ والخبر . انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ .

ولانتفاض بين الوجهين ؛ ولذا ذكرهما معاً ابن يعيش ، وأوردتهما العكبري وابن مالك مع أوجه أخرى .

انظر : الباب للعكبري ١ / ٢٢٦ ، المتبع ١ / ٢٩٢ ، شرح الفصل ١ / ١٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٤ ، وانظر : قواعد المطارحة ٢٨ ب ، الجنى الداني ٢٩٢ .

وعملت بغير تنوين ؛ لأنها مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد^(١) ؛ لتدل على أنها جواب ما هذه منزلته من قولك : هل من رجل في الدار^(٢) ؟ ونحوه ، فبنيت مع ما عملت فيه ، ولم يبن (من) مع ما عمل فيه ؛ لأن الجر يدل على أن العامل والمعمول بمنزلة اسم واحد ، [وليس كذلك النصب ؛ لأن أكثر الكلام على أن الناصب والمنصوب ليس بمنزلة اسم واحد]^(٣) ، فلم يكن بد من البناء^(٤) ؛ ليدل أنه مع

(١) في تحليل بناء اسم (لا) أقوال :

- أ - منها ما ذكره الشارح ، وقال به سيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم .
انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٤ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤ - ٢٥ ، المقتضب ٤/ ٣٥٧ ، المسائل المنشورة ٨٥ .
ب - وأرجع بعضهم البناء إلى تضمن الكلام معنى (من) .
انظر : شرح عيون الإعراب ١١٣ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٥٢٩ ، أسرار العربية ٢٤٦ ، شرح المفصل ١/ ١٠٦ ، أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٢ ، شرح الكافية ١/ ٢٥٦ ، رصف المباني ٣٣٦ ، تعليق الفرائد ٤/ ٩٤ .
ج - وزاد بعضهم وجهاً ثالثاً ، وهو مخالفة (لا) سائر حروف النفي من وجهين : أنها جواب لما هو استفهام ، واختصاصها بالنكرات .
انظر : الباب ١/ ٢٢٨ .
د - ونقل ابن إياز وجهاً آخر ، وهو شبه (لا) بلام الاستغراق .
انظر : قواعد المطارحة ٢٨ ب .

(٢) وقوع (لا) جواباً لقولهم : هل من رجل ؟ ذكره سيبويه وغيره . انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٥ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥ - ٢٦ ، المقتضب ٤/ ٣٥٧ ، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٩ ، الأصول ١/ ٣٧٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٨ - ١٧٩ ، المسائل المنشورة ٨٤ ، التبصرة ١/ ٣٨٦ .
وقد جعله الشارح علة العلة ، وهي عند سيبويه مخالفة (لا) للفعل و (إن) وأخواتها في الاختصاص بالنكرة . انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

(٣) ساقط من : ب .

وانظر مسألة دلالة الجر على أن العامل والمعمول بمنزلة اسم واحد ، وعدم دلالة النصب على ذلك في : شرح السيرافي ٣/ ٨٢ أ .

(٤) نص الشارح - هنا - على أن حركة اسم (لا) بناء ، وعزا إليه أبو حيان أنها إعراب . انظر : الارتشاف ٢/ ١٦٤ .

والبناء قول سيبويه والأخفش والمبرد وجمهور أصحابهم ، أما الإعراب فقال به الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والأزهري ، ولكل في حذف التنوين تحليل . انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٨ ، معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٠ ، ٢/ ٣٨٥ ، معاني القرن للأخفش ١/ ٢٥ ، المقتضب ٤/ ٣٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٧٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، الأصول ١/ ٣٨٠ - ٣٨١ ، أغلبي ١٧ ، الزاهر ١/ ١٢ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٢ - ب ، علل القراءات ١/ ٣١ ، التعليقة ٢/ ١٨ - ١٩ ، المسائل المنشورة ٨٤ - ٨٥ ، الإنصاف ١/ ٣٦٦ ، الباب للعكبري ٢٢٧/ ٢ - ٢٢٩ ، قواعد المطارحة ٢٨ ب - ١٢٩ ، شرح الكافية ١/ ٢٥٥ ، الارتشاف ٢/ ١٦٤ .

مَاعْمَلٍ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ .

ولا يجوزُ أَنْ تَعْمَلَ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ ؛ لِأَنَّهَا نَفْيُ أَعْمِ الْعَامِّ ^(١) عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ ،
كَمَا أَنَّ (مِنْ) فِي اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، فَلَوْ دَخَلَتْ عَلَى مَعْرِفَةٍ بَعَيْنِهَا ؛
لَبَطَلَ مَعْنَاهَا فِي النَّفْيِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ^(٢) .

و (لَا) مَعَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ ^(٣) ، كَمَا أَنَّ [إِنَّ] ^(٤) بِهِذِهِ
الْمَنْزِلَةِ ^(٥) . وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ : لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ^(٦) ،

-
- (١) أعم العام هو الجنس . انظر : الحروف للفارابي ١٦٦ .
(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٧٥ ، المقتضب ٤/٣٥٧ ، ٣٦٢ ، الجمل ٢٣٧ ، المتبع ١/٢٩٣ ، شرح الفصل ١/١٠٥ ، أمالي ابن الحاجب ١/٤١٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٣ .
(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٧٥ ، الأصول ١/٣٨٥ ، المسائل المنثورة ٨٤ ، التبصرة ١/٣٨٦ ، المقتصد ١/٨٠٢ ،
اللباب للعكبري ١/٢٣٣ ، شرح الفصل ١/١٠٦ ، الارتشاف ٢/١٦٥ .
وذكر حيدرة اليميني أَنَّ الموضع لاسم (لَا) . انظر : كشف المشكل ١/٣٦٧ .
(٤) ساقط من : ب .
(٥) التنظير بـ (إِنَّ) مستقيمٌ على مذهب الشارح ، وهو أَنَّ موضع الرفع لـ (إِنَّ) واسمها . انظر : المجلد الثاني ١٤٩ أ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢ .
أما مَنْ جعل الموضع لاسم (إِنَّ) فقط ؛ فلا يستقيم على قوله هذا التنظير ؛ لِأَنَّ الْمَنْظُرَ لَهُ مُخَالَفٌ الْمَنْظَرُ بِهِ ،
وَمَنْ قَالَ بِهِذَا الْكِسَائِي وَالْفَرَاء وَالْمَبْرَدُ عَلَى مَا حَقَّقَهُ الشَّيْخُ عَضِيمَةَ ، وَفِي كَلَامِ سَيَبَوِيهٍ مَا يُشْعِرُ بِهِ .
انظر : الكتاب ٢/١٤٤ ، معاني القرآن للفراء ١/٣١٠ - ٣١١ ، المقتضب ٤/١١٢ هـ ، معاني القرآن
وإعرابه ٢/١٩٢ ، شرح الكافية ٢/٣٥٢ - ٣٥٣ .
على أَنَّ تَنْظِيرَ الشَّارِحِ - هُنَا - مُخَالَفٌ لَتَنْظِيرِ سَيَبَوِيهٍ الَّذِي قَالَ : « كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ، فَالْكَلَامُ
بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ ، وَكَذَلِكَ : مَا مِنْ رَجُلٍ » . الكتاب ٢/٢٧٥ .
(٦) لغة الحجازيين جواز إثبات الخبر وحذفه ، وذكر بعض النحويين أَنَّ الحذف أكثر ، أما لغة التميميين والطائيين فهي
التزام الحذف ، واستثنى الجزولي الظرف ، واستثنى الشلوبين وابن مالك مالا دليلاً عليه . انظر : الكتاب
٢/٢٧٦ ، الأصول ١/٣٨٦ ، شرح السيرافي ٣/٨٣ أ ، الفصل ٣٠ ، الجزولية ٢٢٠ - ٢٢١ ، شرح
المقدمة الجزولية ٣/١٠٠٥ - ١٠٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٦ ، الارتشاف ٢/١٦٦ - ١٦٧ .
واستدلال سيبويه والشارح - هُنَا - مستقيمٌ على مذهبهما ، وهو أَنَّ (لَا) إِذَا رُكِبَتْ مَعَ اسْمِهَا لَا تَعْمَلُ فِي
الْخَبَرِ ، فَ (أَفْضَلُ) عِنْدَهُمَا خَبَرٌ (لَارْجُلٍ) بِرُمْتِهِ ، أَمَا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَالْمَازَنِيِّ وَالْمَبْرَدِ وَالْمَجَاشِعِيِّ
وَالزَّمْخَشَرِيِّ وَابْنِ الْخَشَّابِ ؛ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ (لَا) فِي الْخَبَرِ مُطْلَقاً ، فَيَجُوزُ - عَلَى قَوْلِهِمْ - أَنْ
يَكُونَ (أَفْضَلُ) خَبَرٌ (لَا) . انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٢٤ ، المقتضب ٤/٣٥٧ ، شرح السيرافي
٣/٨٣ أ ، شرح عيون الإعراب ١١٣ ، الفصل ٧٤ ، المرجل ١١٧ ، المتبع ١/٢٩٩ ، شرح المقدمة الجزولية
٣/١٠٠٥ ، الارتشاف ٢/١٦٥ .

وكذلك يقولون : مامن رجل أفضل منك^(١) .
ولا يجوز : رب رجل أفضل منك^(٢) ؛ لأن حرف الجر لا يعمل فيه إلا فعل^(٣) ،
فليس في موضع اسم مبتدأ .
ونظير (لا) في أنها لا تعمل إلا في نكرة (رب) ، و (كم)^(٤) ، وإن اختلفت
العلل ، فقد استوت في الحكم بأنها لا تعمل إلا في نكرة .
فعلة (رب) قليل جملة يدل عليها واحد منكور^(٥) ؛ إذ كل واحد من الجملة له
مثل اسمه ، وهذا شرط النكرة .
١٧ / وعلة (كم) تكثير جملة يدل عليها واحد منكور^(٦) ، يكون كل واحد من
الجملة له مثل اسمه .

-
- (١) ظاهر كلام الشارح أن القول للحجازيين ، أما سيبويه فذكر أن يونس حكى القول عن بعض العرب ، ولم
يسمهم . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ .
- (٢) الوجه الممتنع أن يكون (رب رجل) في موضع اسم مبتدأ ، و (أفضل) خبره ، وإن جعل (أفضل) صفة
(رجل) جاز الرفع على الموضع . انظر : المقتضب ٣ / ٥٧ ، الأصول ١ / ٤١٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٨ .
- (٣) يفهم من تعليل الشارح هنا أن لـ (رب) متعلقاً ، وقد صرح بذلك قبلاً . انظر : الشرح ٢ / ٤٢ ب .
وعزا إليه أبو حيان أنها لا تتعلق . انظر : الارتشاف ٢ / ٤٥٩ ، تذكرة النحاة ٧ .
- (٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، وهناك شبه بين (لا) ، و (رب) ، و (كم) لم يذكره الشارح ، وهو وقوعهن
صدراً . انظر : التعليقة ١ / ٣٠٠ ، ٢ / ٢١ .
- (٥) انظر : الأصول ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، اشتقاق أسماء الله ٣٨ ، ونقل ابن خروف وابن مالك عن سيبويه أن
(رب) للتكثير ، واستدل بما ذكره في باب (كم) ، وهو أن معنى (كم) الخبرية هو معنى (رب) . انظر :
الكتاب ٢ / ١٥٦ ، ١٦١ ، شرح التسهيل ٣ / ١٧٧ - ١٧٨ .
- والراجح أن مراد سيبويه أن ما بعدهما غير معين ، ويدل على ذلك أن المبرد قال في باب (كم) : فأما (كم)
التي تقع خبراً فمعناها معنى (رب) . « المقتضب ٣ / ٥٧ ، وفسر هذا المعنى بأن المتكلم لم يعن بما بعدهما
واحداً بعينه ، ثم صرح بعداً بأن (رب) للتقليل . انظر : المقتضب ٣ / ٥٨ - ٥٩ ، ٤ / ١٣٩ ، ٢٨٩ .
وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١ ب ، التعليقة ١ / ٣٠٠ ، المسائل والأجوبة ٢٣٦ .
- وفي المسألة خلاف بين النحويين . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٢٠ - ٨٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك
٣ / ١٧٧ - ١٧٩ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، المغني ١ / ١٣٤ .
- (٦) يفهم من كلام الشارح أن التنظير بـ (كم) الخبرية فقط ، وسيبويه نظر بالخبرية والاستفهامية
٢ / ٢٧٤ .

وَقَدْ خَرَجَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مِنْ (لَ) ، و (رَبُّ) ، و (كَمْ) عَنْ حُكْمِ أَخَوَاتِهَا ^(١) بَعْلٍ تَخْتَصُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا .

وكذلك (أَيُّهُمْ) ، إِذَا حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ ؛ خَرَجَ عَنْ حَدِّ (الَّذِي) بِاطِّرَادِ الْحَذْفِ فِيهِ ^(٢) ، وَبُنِيَ ؛ لِیُؤْذَنَ الْبِنَاءُ بِأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضُ الْأَسْمِ ، وَبَعْضُ الْأَسْمِ مَبْنِيٌّ ^(٣) .

وكذلك قولهم : يَا أَلَلَّهُ ^(٤) ، خَالَفَ أَخَوَاتِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ فِي النَّدَاءِ ، وَتَثْبُتُ فِي : يَا أَلَلَّهُ ؛ لِأَنَّهَا عَوَضٌ مِنْ حَرْفِ أَصْلِيٍّ ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ فِي : (إِلَه) ^(٥) ، فَثَبَّتَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، كَمَا يَثْبُتُ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ فِي الْأَسْمِ إِذَا قُلْتُ : يَا إِلَهِي ^(٦) .

وَبُنِيَ (لِارْجَلِ) عَلَى الْفَتْحِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ عَلَى حُرُوكَةِ لَيْسَتْ لَهُ بِحَقِّ الْإِعْرَابِ كَمَا يُبْنَى (قَبْلُ) و (بَعْدُ) ؛ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، فَجَرَى مَجْرَى (خَمْسَةَ عَشَرَ)

(١) أخوات (لا) أدوات النفي العاملة ، وأخوات (رَبُّ) حروف الجر . انظر : التعليقة ٢ / ٢٠-٢١ . وأخوات (كم) أدوات الاستفهام ، ولا يصح أن يُريد كُنَايَاتِ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَشَارِكُ (كم) فِي التَّكْثِيرِ وَالِدُخُولِ عَلَى النُّكْرَةِ ، وَهُوَ (كَايْنٌ) . انظر : الارتشاف ١ / ٣٨٥ .

(٢) وجه خروج (أَيٍّ) عَنْ حَدِّ (الَّذِي) عِنْدَ سَيَبُويهِ وَالشَّارِحِ - أَنَّ لَهَا حَالَتَيْنِ : الْإِعْرَابَ وَالْبِنَاءَ ، وَسَبَبُهُ عِنْدَهُمَا اطِّرَادُ حَذْفِ صَدْرِ صَلَاتِهَا . انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ . وانظر ص : ٧١٠ .
ووجه خروجها - عِنْدَ الْفَارَسِيِّ - أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ ، و (الَّذِي) مَبْنِيَّةٌ ، وَسَبَبُهُ أَنَّ (أَيًّا) يُلْزَمُهَا فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ أَنْ تَكُونَ بَعْضًا مِنْ كُلِّ . انظر : التعليقة ٢ / ٢١ .

(٣) جواز بناء (أَيٍّ) الْمَوْصُولَةِ إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا مَذْهَبُ سَيَبُويهِ وَالشَّارِحِ . وَسَتَاتِي الْمَسْأَلَةُ مَفْصَلَةٌ فِي بَابِ (أَيٍّ) ص : ٧٠٨ وَمَابَعْدَهَا .

(٤) ب : بِاللَّهِ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٩٥ ، الْأَغْفَالُ ١ / ١٣ ، وَذَكَرَ سَيَبُويهِ سَبَبًا آخَرَ قَدَّمَهُ عَلَى الْعَوَضِ وَهُوَ كَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ . انظر : الكتاب ٢ / ١٩٥ ، وَانْظُرْ مَنَاقِشَةَ الْفَارَسِيِّ لَهُ فِي : الْأَغْفَالُ ١ / ١٤ ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ (إِلَه) ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي سَيَبُويهِ ، وَقَوْلُهُ الْآخَرُ أَنَّ الْأَصْلَ (لَاه) . انظر : الكتاب ٢ / ١٩٥ ، ٣ / ٤٩٨ ، وَتَبَعَهُ الشَّارِحُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ . انظر : الشرح ٢ / ١٨٢ ، ٤ / ١٠٦ ب - ١١٠٧ .

وانظر المسألة في : الْمُقْتَضَبُ ٤ / ٢٤٠ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٥ / ١٥٢ ، الْإِنْتِصَارُ ٢٣٣ - ٢٣٤ ، اِشْتِقَاقُ أَسْمَاءِ اللَّهِ ٢٣ - ٢٩ ، الْأَغْفَالُ ١ / ٣ - ٣٤ .

(٦) انظر التنظير ب - (يا أَلَلَّهُ) فِي : الْكِتَابُ ٢ / ٢٧٥ ، الْعِلْقَةُ ٢ / ٢٢ .

في اختيار الفتح ؛ لأنه أخف^(١) .
وكذلك قولهم : يابن أم^(٢) ، وإن كان موضع (أم) جرّاً ، إلا أنه عدل به في البناء إلى الفتح كما بينا^(٣) .
والغالب على النفي بلا حذف الخبر^(٤) ؛ لأن عموم النفي يقتضي معنى الخبر ويدل عليه كقولك : لارجل ؛ أي : في زمان ، أو مكان .
ولم يجب مثل ذلك في (إن) ، بل الغالب عليها ذكر الخبر ؛ لأن الإيجاب لا يدل على معنى الخبر .
ولا يجوز أن يفصل بين (لا) وماعملت فيها^(٥) ؛ لأنها بمنزلة (خمسة عشر) في البناء معه ، فلو جاز : لافيها رجل ؛ لجاز : مامن فيها رجل^(٦) ، بل هو في المركب أقبح وأبعد من الصواب ، كما أنه في التفريق بين بعض الاسم وبعض أقبح منه في المركب^(٧) ، وكل^(٨) ذلك قبيح لا يجوز في الكلام^(٩) .

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٥ ، أسرار العربية ٢٤٦ ، وانظر : المقتصد ٢/ ٧٩٩ - ٨٠٠ ، اللباب ١/ ٢٣٠ ، شرح الكافية ١/ ٢٥٦ .

(٢) هذا التنظير مبني على رأي البصريين ، وهو أن (ابن أم) مبني على فتح الجزأين ؛ لأنه بمنزلة اسم واحد ، ورأي الكوفيين أنه معرب ، وفتحت (أم) ؛ لأن الأصل : يأمأ ؛ بقلب الياء ألفاً ، فحذفت الألف وبقيت الفتحة ، وأجاز المازني الوجهين . انظر : الكتاب ٢/ ٢١٤ ، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٩ ، مجاز القرآن ٢/ ٢٥ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣٨ ، المقتضب ٤/ ٢٥١ ، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٧٨ ، الأصول ١/ ٣٤١ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٠٩ - ٢١٠ ، الحلبيات ٣١٣ ، الحجة ٤/ ٨٩ - ٩٢ ، المقتصد ٢/ ٧٨٦ ، كشف المشكلات ١/ ٤٧٦ - ٤٧٧ ، الارتشاف ٣/ ١٣٦ - ١٣٧ ، البحر المحيط ٥/ ١٨٢ .

(٣) انظر التنظير بـ (يابن أم) في : الكتاب ٢/ ٢٧٥ ، المقتضب ٤/ ٣٥٨ ، التعليقة ٢/ ٢٣ ، الحلبيات ٣١٦ ، المسائل المنثورة ٨٤ - ٨٥ ، المقتصد ٢/ ٨٠٠ .

(٤) هذا الحكم يشعر به قول سيبويه : « والذي يبنى عليه في زمان أو مكان ، ولكنك تضره ، وإن شئت أظهرته » . الكتاب ٢/ ٢٧٥ ، وانظر : المقتصد ٢/ ٨٠٠ .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الحذف والإثبات سواء . انظر : التعليقة ٢/ ٢٤ .
(٥) أتى بضمير المؤنث ؛ لأنه يعود على النكرة .

(٦) انظر هذا التعليل في : الكتاب ٢/ ٢٧٦ ، المقتضب ٤/ ٣٦١ ، وانظر أيضاً : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٥ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦ .

(٧) انظر : تفسير المسائل المشكلة ٩٦ .

(٨) ب : هل .

(٩) نص الشارح هنا على عدم جواز الفصل بين (لا) وماعملت فيه ، وعزا إليه أبو حيان والدمامي أنه يجيز الفصل ، ولكنه يبطل البناء ويرجع إلى النصب . انظر : الارتشاف ٢/ ١٦٤ ، تعليق الفرائد ٤/ ٩٤ .

باب النفي بلام الإضافة^(١)

الغرض فيه :

أن يُبين ما يجوز في النفي مما لا يجوز^(٢) .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في النفي بلا ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
ولم لا يجوز أن يذهب النون مع لام الإضافة إلا إذا كانت مقحمة في النفي أو النداء ؟^(٣) .

وما اللام المقحمة ؟ وهل هي الزائدة على تقدير الطرح ؟^(٤) ولم جاز أن تزداد على هذه الجهة ؟ وهل ذلك ليكون الاسم في حال بين المنفصل والمضاف ؟^(٥) .
وهل الإضافة المحضة بحق الأصل ، والانفصال المحض بحق الأصل ، والحال بين الإضافة المحضة والانفصال بحق الشبه للإضافة اللفظية^(٦) ؛ إذ اللفظ على الإضافة

-
- (١) هذا المصطلح استعمله ابن السراج في : الأصول ١ / ٣٨٨ ، الموجز ٩٠ ، والباء فيه تفيد المصاحبة .
وترجمة الباب عند سيبويه : باب النفي المضاف بلام الإضافة . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .
- (٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمور منها : إقحام اللام بين اسم (لا) والمضاف إليه ، والخلاف بين الخليل ويونس إذا فصل بين النفي واللام ، وإقحام اللام بين المعطوف على اسم (لا) والمضاف إليه ، والحكم إذا كانت اللام غير مقحمة كما تكلم عن اسم (لا) المفرد إذا كان مثنى أو جمعاً على حد التثنية ، والعطف على الاسم من غير تكرير (لا) ، والأوجه الجائزة إذا كررت (لا) ، وحكم الاسم بعد (ولا سيما) .
- (٣) هذا سؤال عن قوله سيبويه : « فالنفي في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في النداء » . الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٨ (هارون) .
وسعيد الشارح السؤال بعداً .
- (٤) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذ قالوا : ياطلحة أقبل ، فكأنهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من (طلحة) لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق كما لا تغير الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلحق » . الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٨ (هارون) .
- (٥) هذا السؤال مأخوذ من قول سيبويه : « وإنما ذهب النون في : لا مسلمي لك ، على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام » . الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٨ (هارون) .
- (٦) الباء في (بحق) سببية ، والمسبب الحال الوسط بين الإضافة المحضة والانفصال المحض ، وهي للإضافة اللفظية .

٧/ ب المحضة ، والمعنى على الانفصال ، فكذلك هذا الباب اللفظ على الانفصال ،
والمعنى على الإضافة المحضة^(١) ؟
ولم جاز [في]^(٢) : لا غلام لك ، الإعراب والبناء ؟ وهل ذلك لأنه في إقحام
اللام بمنزلة : لا مثل زيد^(٣) .
وما في قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ، من الدليل^(٤) ؟
ولم جاز : لا أباك ، في معنى : لا أبالك ؟ وهل ذلك على الإضافة اللفظية^(٥) ؟
وما نظير اللام من قولهم^(٦) :
يأتيهم تيم عدي....^(٧)

- (١) هذا السؤال مبني على ما قبله . وقول الشارح : « والمعنى على الإضافة المحضة » فيه نظر ؛ لأن الإضافة المحضة
تفيد التعريف ، و(لا) لا تعمل في المعرفة ، ولعل مراده : والتقدير على الإضافة بغير لام ، من غير النص على
أنها محضة ؛ لأنه سيقدر في الجواب أن الإضافة لفظية .
(٢) ساقط من : ب .
(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع
من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .
(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك » . الكتاب ١ / ٣٤٥
(بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .
(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك ، في معنى : لا أبالك ،
فعلّموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في : لا مثل زيد ، فلما جاؤوا بلام الإضافة تركوا
الاسم على حاله قبل أن يجيء اللام ؛ إذ كان المعنى واحداً ، الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧
(هارون) .
(٦) القائل جرير .
(٧) جزء بيت من البحر البسيط ، وقامه :

.... لا أبالكُم لا يُوقعنكُم في سوءةِ عمرُ

وهو من قصيدة قالها في هجاء عمر بن لجأ التيمي الشاعر ، ومطلعها :

هاج الهوى وضمير الحاجة الذكُر واستعجم اليوم من سلومة الخبر

يريد تيم بن عبد مناة ، وهم قوم عمر بن لجأ ، وأضافهم إلى إختهم عدي احترازاً ، والمعنى : امنعوا عمر من
التعرض لي حتى تأمنوا هجائي . انظر : شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١ / ١٤٢ - ١٤٣ ، الخزائن
٢ / ٢٩٨ .

وقد استشهد سيبويه والشارح بالبيت قبلاً على إقحام الاسم بين المنادى والمضاف إليه تأكيداً ، وترك الكلام
على ما كان عليه وهو وجه التنظير هنا . انظر : الكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ، شرح الرمازي ١ / ٢٢٢ ،
٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

ورواية الديوان : يأتيهم تيم عدي ... برفع الأول ، ولا شاهد فيها ، وذكر المبرد أنها الأجود . انظر : المقتضب
٢٢٩ / ٤ .

في الإقحام ، ومن قولهم : يا طلحة أقبل ؟^(١) .
 وهل الإقحام كله بمنزلة التكرير للتأكيد ؟^(٢) .
 وما الشاهد في قول النابغة :
 كليني لهم يا أميمة ناصب^(٣)
 وقول الآخر^(٤) :

..... يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام ؟^(٥)
 ولم جاز الإقحام في النفي والنداء ، دون غيرهما من الكلام ؟^(٦) .
 ولم صار النفي موضع تخفيف ؟

- =/ انظر : الديوان ٢١٢/١ ، النقائض ٤٨٨/١ ، الكامل ٢١٧/٣ ، الأصول ٣٤٣/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٢ ، اللامات للزجاجي ١٠١ ، الجمل ١٥٧ ، شرح السيرافي ٤٦/٣ ، شرح عيون كتاب سيبويه ٦٦ ، تحصيل عين الذهب ٢٦/١ ، الخلل ٢٠٨ ، الأمالي الشجرية ٣٠٧/٢ ، شرح الصفار ٨٩/١ ، أ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥٧ ب ، شرح شواهد المغني ٨٥٥/٢ .
- (١) انظر : الكتاب ٥٣/١ ، والسؤال عن قول سيبويه : « وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تُني به في النداء ، ولم يُغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء ، وذلك قولك : ياتيم ... ، وبمنزلة الهاء إذ الحقت (طلحة) في النداء ، لم يُغيروا آخر (طلحة) عما كان عليه قبل أن تلحق » . الكتاب ٣٤٦/١ (بولاق) ، ٢٧٧/٢ (هارون) .
- (٢) قد أشار سيبويه إلى هذه المسألة في باب يُكرّر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر . انظر : الكتاب ٣١٥/١ (بولاق) ، ٢٠٦/٢ (هارون) .
- (٣) وعجزه :

وليل أفاقيه بطيء الكواكب

وقد تقدم تخريجه في ص : ٢٥٠ .

(٤) هو النابغة الذبياني .

(٥) عجز بيت من البسيط ، صدره :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد

وهو مطلع قصيدة قالها لبني عامر بن صعصعة ، وقد تقدم بيت منها .

- انظر : الديوان ٨٢ ، الكتاب ٢٧٨/٢ ، الأصول ٣٧١/١ ، الجمل ١٧٢ ، اللامات للزجاجي ١٠٩ ، شرح السيرافي ٨٦/٣ ، البصريات ٥٥٩/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١٨/٢ ، التمام ٧٧ ، الخصائص ٣٠٦/١ ، المختص ٢٥١/١ ، اللامات للهروي ٥٢ ، تحصيل عين الذهب ٣٤٦/١ ، الخلل ٢٤٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠٣/٢ ، ٣٠٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٥٨٣/٢ ، قواعد المطارحة ١٠٥ ب ، الخزانة ١٣٠/٢ .

(٦) تقدم السؤال في ص : ٣٤٧ ، وإيراده هنا موافق لترتيب كلام سيبويه .

ولم صار النداء موضع تخفيف ؟ وهل ذلك لما يلزمه من حرف النفي ، وأن
النداء مفتاح الكلام بما يقتضي الإيجاز قبل الدخول في غرض الكلام ؟ .
ولم جاز : لا مُسلمي لك ، على تقدير حذف اللام ، ولم يجر : لا مُسلميك ؟
وهل ذلك لأنه من المفسرات التي لا يصلح استعمالها للخلف^(٢) اللازم منها ؟^(٣) .
وما حكم : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك ؟ ولم كان الوجه في هذا
إثبات النون ؟^(٤) وهلا كان الفصل بالظرف كالفصل باللام ؟ وهل ذلك ؛ لأن اللام
لو طرحت ؛ اتصل الاسم على الإضافة المحض ، وليس كذلك مع الفصل بالظرف ؟ .
ولم صار القبح في : لا يدي بها لك ، بمنزلة القبح في : لا مثل بها زيد ؟^(٥) .
ولم جاز في الضرورة : لا أخا هذين اليومين [لك] ؟^(٦) .
وما الشاهد في قول ذي الرمة :

كان أصوات من إيغالهن بنا . . . أواخر الميس أصوات الفراريج^(٧) ؟

- (١) هذا السؤال مبني على ما قبله .
- (٢) الخلف يريد به هنا الالتباس . انظر : الكليات ٣٠١ / ٢ .
- (٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما ذهبت النون في : لا مُسلمي لك ، على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة مالمو
حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنهم لو
لم يجيئوا باللام قالوا : لا مُسلميك ، فعلى هذا الوجه حذفوا النون في : لا مُسلمي لك ، وإذا تمثيل وإن لم
يتكلم بـ : لا مُسلميك » الكتاب ٣٤٦ / ١ (بولاق) ، ٢٧٨ / ٢ - ٢٧٩ (هارون) .
- (٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك ، إثبات النون أحسن ، وهو
الوجه » . الكتاب ٣٤٦ / ١ (بولاق) ، ٢٧٩ / ٢ (هارون) .
- (٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك أنك إذا قلت : لا يدي لك ، ولا أبالك ؛ فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه
وبين المضاف إليه شيء ؛ نحو : لا مثل زيد ، فكما قبح أن تقول : لا مثل بها زيد ، فتفصل ، قبح أن تقول : لا
يدي بها لك » الكتاب ٣٤٦ / ١ - ٣٤٧ (بولاق) ، ٢٧٩ / ٢ (هارون) .
- (٦) تكملة من الكتاب يقتضيها السياق ، والسؤال عن قول سيبويه : « ولو قلت هذا لقلت : لا أخا هذين اليومين
لك ، وهذا يجوز في الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه » الكتاب ٣٤٧ / ١
(بولاق) ، ٢٨٠ / ٢ (هارون) .
- (٧) من البسيط ، من قصيدة مطلعها :

يا حاديني بنت فضاض أما لكما . . . حتى تكلمها هم بتعريج

بنت فضاض : امرأة من بكر بن وائل ، يريد : أما لكما هم بإقامة ؟ فأقما . انظر : الديوان بشرح أبي نصر ٩٨١ / ٢ .
الإيغال : الإبعاد في السير ، والميس : خشب تعمل منه الرحال . والمراد به هنا الرحل ، والمعنى : قد طال
السير ، فبعض الرحال يحك بعضاً فيصوت مثل أصوات الفراريج ، وأصل الكلام : كان أصوات أواخر الميس
من إيغالهن بنا أصوات الفراريج . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٣ / ١ .
= /

وما نظير ثبات النون في : لا يَدَيْنِ بها لك ، في قولهم : كَمَ بها رجلاً مصاباً؟^(١) .

وما وجه قول يونس في : لا يَدَيَّ بها لك ، و كَمَ بها رجل مصاب : يجوز ؛ لأنَّ الكلام لا يَسْتَغْنِي ؟ وهل ذلك لأنه إذا كان ناقصاً ؛ اقتضى مُتَمِّماً كما يقتضي المضاف مُتَمِّماً ؟^(٢) .

ولم خالفه سيبويه في هذا ، وذهب إلى أن ما يستغني به الكلام ، وما لا يستغني به قُبْحُهُما واحدٌ ، وهل ذلك لأنَّ / ٨ أ الفصل قد وَقَعَ بما هو بمنزلة الفصل بين بعض الاسم ، وبعض ، فلا يَعَصِمُ من ذلك أن الذي لا يَسْتَغْنِي أشبه بالمضاف ؟^(٣) .
وهل مذهب الخليل ، وسيبويه في هذا واحدٌ على خلاف مذهب يونس ؟^(٤) .
وما حُكْمُ : لا غلامَيْنِ ، ولا جَارِيَتَيْنِ لك ؟ .

ولم جاز في الثاني [إثبات] ^(٥) النون وحذفها ، ولم يَجْزُ في الأول إلا

= / انظر : الديوان ٢ / ٩٩٦ ، الكتاب ٢ / ٢٨٠ ، الحيوان ٢ / ٣٤٢ ، المقتضب ٤ / ٣٧٦ ، الأصول ١ / ٤٠٣ ، عيار الشعر ٧٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤ ، ٢٣١ ، اللامات للزجاجي ١٠٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٩ ، ١٨٤ ، البغداديات ٥٦٢ ، سر الصناعة ١ / ١٠ ، تفسير المسائل المشككة ٩٨ ، الصناعتين ١٦٤ ، أسرار البلاغة ٩١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٩٢ ، شروح سقط الزند (ابن السيد) ٤ / ١٥٣٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٣ ، إبراز المعاني ٣ / ١٥٠ ، الانتخاب ٢٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥ ب ، الخزانة ٤ / ١٠٨ - ١١٢ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما اختير الوجه الذي تُثَبَّتُ فيه النون في هذا الباب كما اختير في (كَمَ) - إذا قلت : كَمَ بها رجلاً مصاباً ، وأنت تُخبر - لغة من ينصب بها ؛ لفلا يُفَصِّلُ بين الجار والمجرور ، الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ (هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومن قال : كَمَ بها رجل مصاب ، فلم يُيَالِ القبح ، قال : لا يَدَيَّ بها لك ، ولا أخا يوم الجمعة لك ، ولا أباً فاعلم لك ، والجرُّ في : كَمَ بها رجل مصاب ، وترك النون في : لا يَدَيَّ بها لك ، قول يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت : كَمَ بها » الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ (هارون) وفيهما : كَمَ بها رجل ، وما أثبتته يقتضيه السياق ، وموافق لما في : شرح السيرافي ٣ / ١٨٤ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قُبْحُهُما واحد ... » إلى قوله : « وإنما يُفَرِّقُ بين الذي يحسن عليه السكوت ، وبين الذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا » الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨١ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإثبات النون قول الخليل ، رحمه الله » الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨١ (هارون) .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

إثباتها^(١) ؟ .

وما نظير اختصاص (لا) بالإقحام ، دون نظائرها من حروف النفي من اختصاص (لَدُنْ) مع : (غدوة) بما ليس لنظائر (غدوة) في قولهم : لَدُنْ غدوة ، ولا يجوز : لَدُنْ عشيّة ؟ وهل ذلك لكثرة (لَدُنْ) مع (غدوة) ، حتى صارت تقتضيها اقتضاء الناصب للمنصوب ، وكثرت مع (غدوة) بما ليس لـ (عشيّة) ؛ لأنّ (غدوة) ابتداء الأفعال في غالب الأمر ؟^(٢) .

وما نظيره من قولهم : ملامح ، ومذاكير^(٣) على تقدير أن واحده : مَلَمَحَة^(٤) ، ومذكّار ، من غير أن يجوز في الاستعمال ؟ وهل ذلك لتمكين المقدرات في الكلام ؟^(٥) .

وما نظيره من قولهم : عذيرك^(٦) ، على طريقة قولهم : ضرباً ، وضربك ، ولا يجوز تنكير : عذيرك ؟ وهل ذلك لأنّه مصدر لم يتمكّن بالإجراء على الفعل ، مع أنّه كالمثل الذي لا يُغَيَّرُ ؛ وذلك أن الثاني يقوله على حدّ ما قاله الأوّل من مصاحبة حال تدلّ على المبالغة في معنى : اعذر ، فمن هاهنا صار كالمثل ؟^(٧) .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : «وتقول : لا غلامين ولا جاريتي لك ، إذا جعلت الآخر مضافاً ، ولم تجعله خبراً له ، وصار الأوّل مضمراً له خبر ، كأنك قلت : لا غلامين في ملكك ولا جاريتي لك ، كأنك قلت : ولا جاريتيك ، في التمثيل ، ولكنهم لا يتكلّمون به» الكتاب ١/ ٣٤٧ - ٣٤٨ (بولاق) ، ٢٨١/ ٢ ، (هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : «فإنما اختصّت (لا) في (الأب) بهذا كما اختصّ (لَدُنْ) مع (غدوة) بما ذكرت لك» الكتاب ١/ ٣٤٨ (بولاق) ، ٢٨١/ ٢ ، (هارون) .

(٣) مذاكير : جمع ذكر على غير قياس ، والذكر هو العضو المعروف ، انظر : اللسان ٤/ ٣١١ (ذكر) .
(٤) أ ، ب : ملحمة .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : «ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم ، نحو قولهم : ملامح ، ومذاكير لا يستعملون لا مَلَمَحَة ، ولا مذكاراً» الكتاب ١/ ٣٤٨ (بولاق) ، ٢٨١/ ٢ - ٢٨٢ (هارون) .

(٦) منه قول عمرو بن معدي كرب :

أريد حياءه ويريد قتلي . . . عذيرك من خليلك من مراد

انظر : شعره ١٠٧ ، الكتاب ١/ ٢٧٦ .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : «وكما جاء : عذيرك ، على مثال ما يكون نكرة ومعرفة نحو : ضرباً ، وضربك ، ولا يتكلّم به إلا معرفة مضافاً» . الكتاب ١/ ٣٤٨ (بولاق) ، ٢٨٢/ ٢ ، (هارون) .

ولم لو جاز : تيم تيم عدي ؛ لم يستقم إلا أن تقول : ذاهبون ، فتأتي بخبر ؟ وما في ذلك من الدليل على أن : لا أبالك ، لابد من أن يكون له خبر قد حذف ، كأنك قلت : لا أبالك في مكان ؟^(١) .

وما الشاهد في قول الشاعر ، وهو نهار بن توسعة اليشكري^(٢) :

أبي الإسلام لا أب لي سواه . . . إذ افتخروا بقيس أو تميم ؟^(٣)

وهلا قال : لا أبالي ؟ .

ولم حذف التنوين للبناء مع (لا) ؛ ولم يحذف النون ، حتى جاز : لا غلام عندك ، ولا يجوز^(٤) : لا غلامي عندك ؟ وهل ذلك لأن النون أقوى من التنوين بالحركة ؟^(٥) .

ولم جاز إقحام اللام ، ولم يجرز إقحام (في) ، وكلاهما من حروف الإضافة ، فجاز : لا أبالك ، ولم يجرز : لا أبا فيها ؟ وهل لأن الإضافة المحضة فيها معنى

(١) هذان سؤالان عن قول سيبويه : « ألا ترى أنه لو جاز : تيم تيم عدي ، في غير النداء ، لم يستقم لك إلا أن تقول : ذاهبون ، فإذا قلت : لا أبالك ؛ فهذا إضمار مكان ، ولكنه يترك استخفافاً واستغناء » الكتاب ٣٤٨ / ١ (بولاق) ، ٢٨٢ / ٢ (هارون) .

(٢) نهار بن توسعة « ... ٨٣ هـ » .

من بني بكر بن وائل ، وكان أشعرهم بخراسان ، قال الأمدى : « وهو كثير الجيد » ، هجا قتيبة بن مسلم واستجار بأم قتيبة ، فترضت له ابنها فرضي عنه .

انظر : الشعر والشعراء ١ / ٥٣٧ - ٥٣٨ ، المؤلف والمؤلف ٢٥٤ ، اللآلئ ٢ / ٨١٧ .

وعزي الشاهد إلى عيسى بن فاتك الخطي ، منسوب إلى أمه ، وأبوه حدير أحد بني وديعة بن مالك بن تيم اللات بن ثعلبة من بكر بن وائل ، وهو شاعر خارجي . انظر : معجم الشعراء ٩٥ - ٩٦ ، ديوان شعر الخوارج ٧٢ (إحسان) ، شعر الخوارج ١٥٥ (معروف) .

كما عزي أيضاً إلى قراد بن أكرم الفزاري ، شاعر أموي ، انظر : الحماسة البصرية ٥١ / ٢ .

(٣) أول ثلاثة أبيات من الوافر .

انظر : شعر نهار بن توسعة (المورد ٤ م ٤ ص ١٠١) الكتاب ٢ / ٢٨٢ ، الشعر والشعراء ١ / ٥٣٧ ، الكامل ٣ / ١٧٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٤ ب ، النكت ١ / ٥٩٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٨ ، المفصل ٧٨ ، التخمير ١ / ٥٠٦ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٠ أ ، الهمع ١ / ١٤٥ ، جواهر الأدب ٢٤٤ ، الدرر اللوامع ٢ / ٢١٨ .

(٤) أ : ولا يجرز .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر (خمسة عشر) ، كما أذهب من المضاف ... إلى قوله « ولم يحذفوا النون ؛ لأنها لا تجيء على حد التنوين ، ألا تراها تدخل في الألف واللام ومالا ينصرف » الكتاب ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ (بولاق) ، ٣٨٣ / ٢ (هارون) .

- اللام ، وليس فيها معنى (في) ؟^(١) .
- وما حُكْمُ : لا غلامَ وجاريةً فيها ؟ ولمَ لا يجوزُ الثاني إلا بالتَّوْنين ؟^(٢) .
- وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ :^(٣)
- فلا أبَ وابناً مثلاً مروانَ وابنه . . إذا هوَ بالجِدِ ارتدَى وتَأَزَّرا ؟^(٤)
- وكمَ وجهاً / ٨ بَ يجوزُ في : لا رجلَ ولا امرأةً ؟^(٥) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «إنما صارت الأسماءُ حين وليت (لك) بمنزلة مضاف ؛ لأنهم كانوا ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً ...» إلى قوله : «فمن ثمَّ صارت اللامُ بمنزلة الاسم الذي يُثنى به» الكتاب ١ / ٣٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٤ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقول : لا غلامَ وجاريةً فيها ؛ لأن (لا) إنما تجعلُ وما تعملُ فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوزُ أن تفصل (خمس) من (عشر) كذلك لم يستقم هذا ؛ لأنه مُشَبَّه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل» الكتاب ١ / ٣٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٤ (هارون) .

(٣) اختلف فيه على أربعة أقوال :

- أ - قيل : هو رجلٌ من عبد مناة بن كنانة . انظر : المصباح ٢ / ٤٥٧ ، تخلص الشواهد ٤١٣ .
- ب - وقيل : الكميت بن معروف الفقعسي الأسدي ، شاعرٌ إسلامي ، على ما صحَّح جامع شعره ، انظر لترجمته : معجم الشعراء ٢٣٨ .

وعزى البيت له في : إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٤ ، وهو في شعره : ١٩٢ .

ج - وقال القيسي بعد أن عزا الشاهد للكميت بن معروف : «وينسب للكميت الأسدي» إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٤ ، يريد الكميت بن زيد (٦٠ - ١٢٦ هـ) أبا المستهل ، قال عنه الأصمعي : ليس بحجة ؛ لأنه موكد . انظر : فحول الشعراء ٦٩ ، معجم الشعراء ٢٣٨ - ٢٣٩ ، وهو هاشمي الهوى ، وله تعريضٌ ببني أمية ، ولم يمدحهم إلا في عهد هشام بن عبد الملك بعد أن طلبه وهرب منه عشرين سنة . انظر : العقد الفريد ١ / ٢٥٧ ، شعر الكميت ١ / ٢٢٣ .

ولذا يبعد أن يكون الشاهد له ، لأنه في مدح مروان وابنه عبد الملك . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٩ .

د - الفرزدق ، وعزى إليه الشاهد في : شرح شواهد الكشف ٣٩٨ ، وقد ردَّه محقق شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٢ هـ .

(٤) بيت مفرد من البحر الطويل ، ويروى : وابنٌ ، بالرفع عطفاً على موضع (لا) واسمها . انظر : تعليق الفرائد ٤ / ١٢١ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٠ ، المقتضب ٤ / ٣٧٢ ، شرح القصائد السبع ٢٨٨ ، الزاهر ١ / ١٤ ، اللامات للزجاجي ١٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٥ ب ، الإيضاح العضدي ٢٥٦ ، البصريات ١ / ٤٨٨ ، الأغفال ١ / ١٢٨ . ٥٦٠ ، اللمع ١٣٠ ، المقتصد ٢ / ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، التبع ١ / ٢٩٧ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١١ ب ، شرح الكافية ١ / ٢٦٠ ، الخزانة ٤ / ٦٧ - ٦٩ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقول لا رجلَ ولا امرأةً يافتي ...» إلى قوله : «وتقول : لا رجلَ ولا امرأةً فيها ، فتعيد (لا) الأولى» الكتاب ١ / ٣٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ (هارون) .

وما الشاهد في قول أنس بن العباس^(١) :
 لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الفَتَقُ على الرَّاتِقِ؟^(٢)
 وهل يجوزُ : لَيْسَ عبدُ الله ، وليس أخوه فيها؟^(٣) .
 ولمَ جاز في كلِّ ما تعملُ فيه (رُبَّ) أَنْ تَعْمَلَ فيه (لا) ؟^(٤) .
 وما حُكْمُ : ولا سَيِّما زيدٍ ؟^(٥) ولمَ أدخله في هذا الباب ؟ وهل ذلك لأنَّ (ما)

(١) البيت مختلف في قائله على النحو الآتي :

أ - قيل : هو أنس بن العباس ، وذكر ابن هشام أنه ابن العباس بن مرادس السلمي . انظر : تخلص الشواهد ٤٠٧ . وانظر : الكتاب ٢/ ٢٨٥ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٥ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٨٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١١ ب .

ب - وقيل : هو أبو عامر بن حارثة جد العباس بن مرداس السلمي ، شاعر جاهلي . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٨٤ ، فرحة الأديب ١٢٨ ، التنبيه والإيضاح ٢/ ١٩٣ ، حاشية بانت سعاد ٢/ ٥٧٧ .

(٢) من البحر السريع ، من قصيدة مطلعها :

أعرفُ أخوالي وأدعوهم . . . كأنَّ أمِّي ثمَّ من بَارِقٍ

بارق : أبو قبيلة من اليمن . انظر : شرح أبيات المغني ٤/ ٣٤٤ .

على أنَّ الشطر الثاني في بعض نسخ الكتاب وبعض المصادر :

اتَّسَعَ الخَرَقُ على الرَّاقِعِ

انظر : الكامل ٣/ ٧٥ ، الأصول ٣/ ٤٤٦ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٥ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٨٣ .

وهذا خلطٌ بين بيتين ؛ إذ الشطر المذكور من بيت لشُقران بن سلامان بن قضاة ، ويروى لابن حُمام الأزدي الجاهلي ، ولأنس بن العباس ، ولبعض اليشكرين ، وصدده :

كُنَّا نُدَارِيهَا فَقَدْ مُزِّقَتْ

انظر : ذيل الأمالي ٣/ ٧٢ ، المؤلف واختلف ١١٥ ، التنبيه والإيضاح ٢/ ١٩٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٢ أ ، شرح أبيات المغني ٤/ ٣٤٣ .

انظر - مع المصادر السابقة - : الأصول ١/ ٤٠٣ ، التبصرة ١/ ٣٨٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٦٧ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٤٩ ، شرح ملحمة الإعراب ٢٢٣ ، المفصل ٧٥ ، كشف المشكل ١/ ٣٧٣ ، شرح المفصل ٢/ ١٠١ ، شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٣ ، شرح الجمل ١/ ٢٥٣ ، المغني ١/ ٢٢٦ ، شرح اللؤلؤة ٢٢٠ ، شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١ - ٦٠٢ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما تقول : ليس عبدُ الله وليس أخوه فيها ، فتكون حالُ الآخرة في تثنيتهما كحالِ الأولى » الكتاب ١/ ٣٤٩ (بولاق) ، ٢/ ٢٨٦ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ كلَّ شيءٍ حَسَنٌ لك أنَّ تَعْمَلَ فيه (رُبَّ) حَسَنٌ لك أنَّ تَعْمَلَ فيه (لا) » الكتاب ١/ ٣٥٠ (بولاق) ، ٢/ ٢٨٦ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليل - رحمه الله - عن قول العرب : ولا سَيِّما زيدٍ ، فزعم أنه مثلُ قولك : ولا مثلُ زيدٍ ، و (ما) لغوٌ » الكتاب ١/ ٣٥٠ (بولاق) ، ٢/ ٢٨٦ (هارون) .

زائدة تُشبه اللَّامَ في الإقحام ؟ .

ولمَ جازَ : ولا سيِّماً زيدٌ ؟ وهل ذلك على تقديرٍ : ولا مثلَ شيءٍ هو زيدٌ ، كقولهم : دَعَ ما زيدٌ ؛ أي : دَعَ شيئاً هو زيدٌ ، وكقراءة مَنْ قرأ^(١) بالرفع : ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ ؟^(٢) .

وهل يجوزُ : ولا سيِّماً زيداً ؟ ولمَ أجازَهُ قومٌ^(٣) على معنى الاستثناءِ ، كقولك : إلا زيداً ، كما أنشدوا^(٤) :

..... ولا سيِّماً يوماً بدارةٍ جُلُجُلٍ^(٥)

على الأوجهِ الثلاثةِ ؟^(٦) .

(١) قرأ بالرفع الضحَّاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤية وقطرب . انظر : المحتسب ٦٤ / ١ ، الكشف ٢٦٤ / ١ ، البحر المحيط ١٩٨ / ١ ، الدر المنصون ٢٢٥ / ١ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَخْلُقَ مَا يَشَاءُ...﴾ . كَمَا كَتَبَهَا كَمَا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ . فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُحْسِلُ بِهِ كَثِيرًا وَتَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُحِصُّ بِعَدِِّ الْآفَاقِينَ ﴿البقرة : ٢٦﴾ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وقال : ولا سيِّماً زيدٌ ، كقولهم : دَعَ ما زيدٌ ، وكقوله : ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ » ، فـ (سي) في هذا الموضع بمنزلة (مثل) ، فَمِنْ ثَمَّ عملت فيه (لا) كما تعمل (رُبُّ) في (مثل) ، وذلك قولك : رُبُّ مثل زيدٍ . الكتاب ٣٥٠ / ١ (بولاق) ، ٢٨٦ / ٢ (هارون) .

(٣) هم الكوفيون ، وسيذكر الشارح ذلك في الجواب .

(٤) القائل امرؤ القيس .

(٥) عجز بيت من البحر الطويل ، وصدره :

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ

وهو من المعلقة وقد تقدَّم مطلعها .

دائرة جُلُجُلٍ : موضع بديار كندة ، يقال له : الحِمى ، وقيل : عند عين كندة . انظر : معجم ما استعجم ٣٨٩ / ٢ ، وانظر خبر يوم دائرة جُلُجُلٍ في : شرح القصائد السبع ١٣ - ١٥ .

انظر : الديوان ١٠ ، شرح القصائد السبع ٣٢ ، شرح القصائد المشهورات ٨ / ١ ، جمهرة أشعار العرب ٢٤٨ / ١ ، إعجاز القرآن للباقلاني ١٦٣ ، الفصول والغايات ١٣٦ ، معجم ما استعجم ٣٨٩ / ٢ ، شرح المعلقة للتبريزي ٣٣ ، المسائل والأجوبة ٢٤٧ ، الفصل ٦٩ ، اتفاق المباني واقتراح المعاني ١٦٠ ، التخمير ٤٦٨ / ١ شرح الفصل ٨٦ / ٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٩٩٨ / ٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٢٥ / ٢ ، شرح الكافية ٢٤٩ / ١ ، الجنى الداني ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، المغني ١٤٠ / ١ ، الخزائن ٤٤٤ - ٤٥٩ .

(٦) يريد أن (يوماً) روي بالجر والرفع والنصب والروايتان الأوليان ذكرهما ابن الأنباري والنحاس والتبريزي في شروحه على المعلقة . ورواية النصب وردت في نسخة أبي سعيد السكري . انظر : الديوان ٣٦٨ ، وهي رواية جمهرة أشعار العرب ، وأشار إليها الزمخشري والشلوبين وابن مالك وغيرهم ومن النحويين .

وما الشاهد في قول أبي محجن الثقفي^(١) :
يأرب مثلك في النساء غريرة^(٢) . . بيضاء قد متعتها بطلاق^(٣) ؟

الجواب :

الذي يجوز في النفي بلام الإضافة - إذا كانت مقحمة - حذف التنوين
والنون ؛ للإضافة^(٤) ؛ لأنها على تقدير الطرح^(٥) .

(١) القائل مختلف فيه :

أ - فقيـل : هو أبو محجن عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير الثقفي « ٣٠ هـ » ، ولد في الجاهلية ،
وشهد القادسية .

انظر : الشعر والشعراء ١/ ٤٢٣ - ٤٢٤ ، تاريخ الطبري ٤/ ٣٧٢ ، ٣٧٤ الفتح لابن أعثم ١/ ٢٠٧ -
٢٠٩ ، الإصابة ٤/ ١٧٣ - ١٧٦ .

ولم يرد البيت في ديوانه ، وعزي له في : الكتاب ٢/ ٢٨٦ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٥ ب ، شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٤٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١/ ٢٠١ .

ب - وقيل : هو غيلان بن سلمة بن معتب الثقفي « ٢٣ هـ » ، أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر ، ومات
في الشام بطاعون عمّاس في عهد عمر رضي الله عنه . انظر : الأغاني ١٣/ ٤٧١٢ - ٤٧٢٠ ، والبيت
معزوّ له في : الأغاني ١٣/ ٤٧١٥ ، فرحة الأديب ١٨٨ .

(٢) ب : عزيزة ، وهي رواية . انظر : الأشباه والنظائر للخالدين ١/ ٩٤ ، شرح ملحّة الإعراب ٥٢ ، شرح أبيات
سيبويه والمفصل ١٣٥ ب ، ١/ ٢٠١ .

(٣) من البحر الكامل ، وبعده :

لم تذر ما تحت الضلوع وغرّها منّي تجمل عشرين وخلاقي

انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٦ ، المقتضب ٤/ ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩٢ ، الأغاني ١٣/ ٤٧١٥ ،

شرح السيرافي ٣/ ٨٥ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٤٠ ، الفروق ١٦٦ ، التبصرة

والتذكرة ١/ ١٧٥ ، فرحة الأديب ١٨٨ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٠ ، المصباح ٢/ ٤٧٣ ، شرح المفصل

٢/ ١٢٦ ، قواعد المطارحة ١٠٦ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٣٥ ب ، ١/ ٢٠١ ، وصف المباني ٢٦٧ .

(٤) خالف في هذا هشام بن معاوية وابن كيسان وابن مالك ، فذهبوا إلى أن اللام ومجرورها في موضع الصفة

وحذفت النون أو التنوين لشبه الصفة بالمضاف إليه في أنهما مكملان للموصوف والمضاف . انظر : شرح

التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٠ - ٦٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١٨٢ ، شرح قصيدة كعب ٢٤٤ .

ونقل عن ابن الطراوة أن (أبا) اسم مفرد مبنيّ جاء على لغة القصر ، و (لك) هو الخبر ، وقيل : إنه مذهب

ابن يسعون وأحد قولي الفارسي . انظر : الارتشاف ٢/ ١٦٨ ، شرح قصيدة كعب ٢٤٤ ، وحاشية

البغداددي على شرح بانت سعاد ٢/ ٦٨٨ .

والذي نقله ابن يسعون عن تذكرة الفارسي قول آخر ، وهو أن (أبا) يجوز أن يكون غير مضاف ، ولكنه ردّ

فيه اللام ، و (لك) صفة له ، والخبر محذوف . انظر : المصباح ٢/ ٤٦٥ - ٤٦٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٨ ، الكامل ٣/ ٢١٨ ، اللامات للزجاجي ١٠٠ - ١٠٣ ، الإيضاح العضدي

٢٥٨ ، التبصرة ١/ ٣٩١ ، اللامات للهروي ٥٥ - ٥٦ . وانظر ماسيأتي في ص : ٣٥٩ هـ ٦ ، ٧ .

ولا يجوز أن تكون اللام مقحمة إلا في الموضع الذي يقوى فيه التغيير كالنفي والنداء ؛ ^(١) لأن إقحامها إنما يجب لها بحق الشبه ، لا بحق الأصل ^(٢) ؛ وذلك أن الإضافة التي بحق الأصل توجب معنى خلاف معنى الإضافة التي بحق الشبه ، وما كان بحق الشبه فإنما اللفظ فيه على الإضافة ، والمعنى على الانفصال ^(٣) ، فلما كان الشبه يقوى في الموضع الذي يقوى فيه التغيير ؛ أوجب الحكم ^(٤) ، ولما كان الشبه يضعف في غير ذلك الموضع ؛ لم يوجب حكماً .

وإنما قوي الشبه في الموضع الذي يقوى فيه التغيير ؛ لأنه موضع يطلب فيه التغيير ؛ للشبه ^(٥) ، فيظهر في الموضع الذي يطلب فيه ، ويخفى في الموضع الذي لا يطلب فيه ؛ لأنه ليس من مواضع التغيير ^(٦) .

واللام المقحمة هي الزائدة لزيادة البيان على طريقة التأكيد ، والنية بها

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٨ ، ٢٨٣ ، اللامات للزجاجي ١٠١ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٦ ، اللامات للهروي ٤٩ ، ٥٨ .

(٢) حق الشبه أن يكون اللفظ على الانفصال باللام ، والتقدير على الإضافة اللفظية المطلقة ، فالشبه به شيان الانفصال والإضافة اللفظية المطلقة ، أما حق الأصل فإن تكون اللام فاصلة في اللفظ والتقدير ، فيبطل حكم الإضافة . وقد أشار إليهما الزجاجي في : اللامات ١٠٠ ، وليس هذا الموضع من مواضع دخولها بحق الأصل .

(٣) هذا تعريف الإضافة اللفظية ، وهي لا تفيد سوى التخفيف ، أما الإضافة الحقيقية فهي التي يكون اللفظ والمعنى فيها على الإضافة ، وهي تفيد التعريف أو التخصيص . انظر : الحدود للشارح ٨٣ .

وحديثه هذا عن الإضافة المطلقة ، أي التي ليست بحرف الجر ، أما الإضافة التي بحرف الجر فهي قسمان : إضافة بحق الشبه ، وإضافة بحق الأصل ، وسيصرح بهما الشارح بعد قليل ، ويلحظ أنه لم يتقيد بهذه المصطلحات ، فقد أطلق على نوعي الإضافة المطلقة : الإضافة بحق الشبه للإضافة اللفظية ، والإضافة بحق الأصل للإضافة الحقيقية ، وأطلق على نوعي الإضافة بحرف الجر : الإضافة اللفظية للتي بحق الشبه ، والإضافة الحقيقية للتي بحق الأصل .

(٤) يريد بالحكم الإقحام ؛ إذ اللام - كما سيأتي - دليل على الإضافة اللفظية ، فلا يجوز سقوطها إلا في الشعر ، وفي قولهم : لا أباك ، والموضع الذي يقوى فيه التغيير النفي والنداء .

(٥) ب : للمشبه .

(٦) بني الشارح تعليله على أن التغيير يؤنس بالتغيير ، وهو قاعدة عامة ذكرها سيبويه في : الكتاب ٢/ ٢٤٤ ، وانظر : المقتضب ٤/ ٢٥٢ - ٢٥٣ ، تفسير المسائل المشكلة ٣٢٩ ، الإنصاف ١/ ٣٥٠ .

وملخص التعليق : أن النداء والنفي موضعاً تغيير والإقحام تغيير بزيادة اللام وحذف التنوين أو النون ؛ فلذا أقحمت اللام فيهما ولم تقحم في غيرهما ، وقد ذكر الشارح هذا قبلاً في باب تكرير المضاف في النداء ، انظر الشرح ٢/ ١٨٧ ، وانظر : الكتاب ٢/ ٢٧٨ ، التعليق ٢/ ٢٦ .

الطَّرْحُ ، على أصلٍ قياسٍ ما يُزادُ للتأكيد^(١) .
(ولما كانت الإضافة^(٢)) بغيرِ حرفٍ على وجهين : إضافة حَقِيقِيَّةٍ ، وإضافة لَفْظِيَّةٍ ؛ جاءت الإضافة بحرفٍ على وجهين : إضافة بحق / ٩ أ الأصل ، وإضافة بحق الشَّبه^(٣) .
فالإضافة بحق الأصل حَقِيقِيَّةٌ ، والإضافة بحق الشَّبه لَفْظِيَّةٌ ، وحُكْمُهُما مُخْتَلَفٌ^(٤) .

والإضافة بحق الشَّبه حالٌ^(٥) بين الحالين من الانفصال بحق الأصل والإضافة بحق الأصل ، وهذا القسمُ الثالثُ بين المنفصل والمضاف ؛ لأنَّ اللَّفْظَ على الانفصال باللام ، والتَّقديرُ على الإضافة بغير لامٍ^(٦) ، وإنَّ لَمْ يَجْزُ استعمالُ حذف اللام في هذا الباب^(٧) ؛ لأنَّها هي التي تَدُلُّ على الإضافة

- (١) معاد في : أ ، بعد «ولما كانت الإضافة» بلفظ : «على قياس ما يزداد للتأكيد» .
وقد ناقض الشارح هذه المسألة في باب تكرير المضاف في النداء . انظر : الشرح ١٨٥/٢ - ١٨٧ .
وانظر : المقتضب ٣٧٣/٤ ، ٣٧٤ ، اللامات للزجاجي ١٠٠ .
- (٢) معاد في : أ .
- (٣) ذكر الشارح قبلاً في باب الجر أن الإضافة قسمان : إضافة مطلقة وهي ما كانت بغير حرف ، وإضافة بوسطة ، وهي ما كانت بحرف الجر ، وعرف الأولى بأنها إضافة مصرحٌ بذكره إلى مصرحٌ بذكره ، والثانية بأنها إضافة مدلولٌ عليه من غير تصريحٍ إلى مصرحٌ بذكره . انظر : الشرح ٤٣/٢ أ .
وقد أشار سيبويه والمبرد إلى هذين القسمين . انظر : الكتاب ١٩/١ - ٤٢١ ، المقتضب ١٣٦/٤ .
- (٤) انظر : ص : ٣٥٨ هـ ٢ ، ٣ ، ومثال الإضافة الحقيقية : هذا غلامٌ لزيد ، فاللام جاءت على أصلها فاصلة بين المتضايقين في اللفظ والمعنى ، ومثال الإضافة اللفظية : لا أبالك ، فاللفظ على الانفصال باللام ، والتقدير على الإضافة اللفظية المطلقة .
(٥) ب : حال .
- (٦) انظر : الكتاب ٢٧٦/٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، المقتضب ٣٧٤/٤ ، اللامات للزجاجي ١٠٠ ، اللامات للهروي ٥٥ ، ٥٦ ، شرح المفصل ١٠٥/٢ - ١٠٦ .
وقد أشار سيبويه إلى أن هذه اللام غير معتد بها من وجه وهو حذف التنوين أو النون للإضافة ، ومعتد بها من وجه وهو عدم تعرف ما قبلها بما بعدها ، وذلك في قوله : «جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبت بعده اللام» الكتاب ٢٧٨/٢ ، وانظر : الإيضاح العضدي ٢٥٨ ، الخصائص ٣٤٢/١ ، المقتصد ٨١٠/٢ ، الأمالي الشجرية ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، اللباب للعكبري ٢٤١/١ ، جواهر الأدب ٢٤٣ .
- (٧) قال ابن الشجري : «وإنما ضَعُفَ حذفُ هذه اللام ؛ لأنها في هذا الكلام معتد بها من وجه ، وإن كانت غير معتد بها من وجه آخر ، فالاعتدادُ بها من حيث منعت الاسم ، لفصلها بينه وبين المجرور بها ؛ أن يتعرف بإضافته إليه ، فيكون اسمٌ (لا) معرفة ، وتركُ الاعتداد بها من حيث ثبتت الألف في (أب) ؛ ألا ترى أن الألف لا تثبت في هذا الاسم إلا في الإضافة ، نحو : رأيت أباك وأبا زيد ، فلولا أنه في تقدير الإضافة إلى الكاف / =

اللفظية^(١)، إذا كانت مُقَحَّمَةً، ولو كان دليلٌ غيرها؛ لجاز أن تسقط، كما يُقالُ : ضاربُ زيدٍ، فيكونُ على الإضافة اللفظية، ودليلُهُ وقوعُ (فاعلٍ) موقعَ (يفعلُ) .
وتقولُ : لا غلامَ لك، فيجوزُ على وجهين :

أحدهما : ذهابُ التنوين ؛ للبناء إذا كانت اللامُ غيرَ مُقَحَّمَةٍ، ولكنَّ على معنى الخبر في : لك .

ويجوزُ ذهابُ التنوين ؛ للإضافة إذا كانت اللامُ مقحمةً، ويكونُ على حذفِ الخبر^(٢) .
وقولُ العربِ : لا أبا لك، ولا مُسَلِّمِي لك، دليلٌ على أنَّ الإضافة باللامِ على جهة الإقحام^(٣) .

ويجوزُ : لا أباك^(٤)، على معنى : لا أبا لك؛ لأنَّه كثرَ حتى فهمَ منه معنى الإضافة اللفظية التي لا تُعرَّفُ الأوَّلُ بالثاني^(٥)، كما قال الشاعرُ^(٦) :

=/ في : لا أباك، لم تثبت الألف، وكذلك حكمُ اللامِ في قولك : لا غلامِي لك، ولا غلامِي لزيدٍ، فالاعتدادُ بها من حيث منعت (غلامَيْن) التعرُّفَ بالإضافة إلى المعرفة، وتركُ الاعتدادِ بها من حيث حُذفت نون (غلامَيْن)، فلو لم يُقدِّروا إضافتهما لما حُذفت النونُ «الأماشي الشجرية ١٢٨/٢ - ١٢٩» .

وانظر : الكتاب ٢٧٨/٢ - ٢٧٩، التعليقة ٢٩/٢ - ٣٠، الخصائص ٣٤٢/١، المقتصد ٨١٠/٢، الباب ٢٤١/١، شرح المفصل ١٠٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٦٣/٢، شرح الكافية ٢٦٥/١، جواهر الأدب ٢٤٣ .

(١) أي : عدم تعرُّف ما قبلها بما بعدها، وهذا وجه الاعتداد بها . انظر : ص : ٣٥٩ هـ .

وانظر حديث ابن مالك عن هذه المسألة في : شرح التسهيل ٦٠/٢ - ٦٢ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٨٥/٣، ١١٨٦، شرح المفصل ١٠٤/٢ - ١٠٥ .

(٣) وجه الاستدلال ثبات الألف في : لا أباك، وحذف النون من : لا مُسَلِّمِي لك، وهما من أحكام الإضافة .
انظر : الكتاب ٢٧٦/٢، اللامات للزجاجي ١٠٠ - ١٠١، شرح السيرافي ٨٦/٣، التعليقة ٢٥/٢، اللامات للهروي ٥٥ - ٥٦، الأماشي الشجرية ١٢٩/٢ .

(٤) هذه إحدى اللغات الواردة في : لا أباك . انظر : الكتاب ٢٧٨/٢، الكامل ٢١٨/٣، اللامات للزجاجي ١٠٣ - ١٠٧، الباب للعكبري ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٥) لم يتعرَّف الأب في هذا المثال؛ لأنَّه لم يُرد به الوالد في الحقيقة، وإنما المراد أنه لا أب لك من الآباء الأشراف أو من الآباء الخاملين، والأوَّل في مقام السبِّ، والثاني في مقام المدح . انظر : اللامات للزجاجي ١٠٤ - ١٠٥ .

وانظر : الكامل ٢١٦/٣ الفائق ٣٣٦/٣، شرح قصيدة كعب ٢٤٥، الخزانة ١٠٣/٤ - ١٠٧ .
وذكر ابن جني أنَّه كلامٌ مخرجٌ مخرج الدعاء؛ أي : أنت عندي مُنَّ يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه . انظر : الخصائص ٣٤٣/١ . وما ذكره غير مطَّرد .

(٦) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : هو أبو حيَّة النُميري : الهيثم بن الربيع من بني غير بن عامر بن صعصعة (... نحو ١٨٣ هـ) =/

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ ي . . . ملاقي^(١) لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(٢)
 ونظير إقحام أَلَامٍ قَوْلُهُمْ :
 يَأْتِيَمَ تَيْمَ عَدِي^(٣)
 وقولهم : يَاطْلُحَةُ أَقْبِلْ ، فَالْإِقْحَامُ كُلُّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرِيرِ لِلتَّأْكِيدِ^(٤) .
 وَقَالَ النَّابِغَةُ :
 كَلِّنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةً نَاصِبٍ^(٥)
 وَقَالَ الْآخَرُ :

..... . . . يَابُؤُسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ^(٦)

=/ من مخضرمي الدولتين . انظر : طبقات الشعراء ١٤٣ - ١٤٦ ، الأغاني ١٧ / ٦١٣٢ - ٦١٣٧ ، الخزنة ٢١٧ / ١ - ٢١٨ .

وعزي البيت له في : شعره ١٧٧ ، مجاز القرآن ١ / ٣٥٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٥ ، المصباح ٤٦٥ / ٢ .

ب - وقيل : هو عنصرة ، وليس في ديوانه . انظر : التبصرة ١ / ٣٩١ ، شرح الهداية ٢ / ٢٨٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٨١ .

ج - وقيل : هو الأعشى ميمون بن قيس ، أبو بصير ، من بني قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل ، أدرك الإسلام ولم يسلم . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٥٧ - ٢٦٦ ، معجم الشعراء ٣٢٥ - ٣٢٦ .
 وعزي البيت له في : مشكل إعراب القرآن ١ / ٤١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٨ ، ولم يرد في ديوانه .

(١) أ ، ب : ملاقي .

(٢) من الوافر ، وبعده :

دعي ماذا عَلِمْتَ سَأْتِقِيهِ . . . ولكنْ بِالْمَغِيبِ نُبَيِّنِي

انظر مع المصادر المتقدمة في تحقيق القائل : المقتضب ٤ / ٣٧٥ ، الكامل ٣ / ٢١٨ ، الأصول ١ / ٣٩٠ ، إيضاح الوقف الابتداء ١ / ٣٩٦ ، إعراب القرآن ٢ / ٣٨٣ ، اللامات للزجاجي ١٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٦ أ ، الإيضاح العضدي ٢٦٠ ، البصريات ١ / ٥٣٦ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ، اللامات للهروي ٦٣ ، المقتصد ٢ / ٨١١ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٠ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٣٤٨ .

(٤) تحدث الشارح عن الإقحام حديثاً أشف من هذا في باب تكرير المضاف في النداء . انظر : الشرح ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ .

وانظر : الكتاب ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٨ ، ٢٧٧ ، اللامات للزجاجي ١٠١ - ١٠٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٦ أ ، وانظر ص : ٢٥٧ هـ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٢٥٠ .

(٦) تقدم مخرجاً في ص : ٣٤٩ .

وإنما صار النفي موضع تخفيف ؛ لما يلزمه من زيادة حرف النفي مع الاستغناء في كثير من الكلام عن ذكر الخبر فيه ^(١) ، كقولك : لا ملجأ ، ولا ماء ، ولا كرى ^(٢) ، وما أشبه ذلك .

وصار النداء موضع تخفيف ؛ لأنه مفتاح الكلام الذي ندخل به إلى الغرض من الخبر ، والاستخبار ، والأمر ، والنهي ، ونحو ذلك ^(٣) .

وتقول : لا مسلمي لك ، على تقدير : لا مسلميك ، ولا يجوز هذا المقدّر ^(٤) ؛ لأنه لا دليل يدل على التأكيد كما تدل اللام بإيجابها الانفصال ، حتى يكون بمنزلة : (ضارب زيد) الذي هو على تقدير الانفصال / ٩ ب في : ضارب زيدا .

وتقول : لا يدين بها لك ^(٥) ، ولا يجوز إقحام اللام هاهنا ^(٦) ؛ للفصل الذي قد وقع بين الثاني والأول في قولك : (بها) ، وكذلك : لا يدين اليوم لك ^(٧) . ويجوز مثل هذا في الضرورة ^(٨) ، كما قال ذو الرمة :

كأن أصوات من إغالهبن بنا . . . أواخر الميس أصوات الفراريج ^(٩)

ونظير الفصل في هذا : كم بها رجلاً مصاباً ، فهو نظيره في المنع من الإضافة ^(١٠) .

(١) انظر : ص ٣٤٦ .

(٢) الكري : الذي يكري دابته ، وعشبة من المرعى . انظر : اللسان ١٥ / ١٢٩ ، ٢٢٢ (كرا) .

(٣) ذكر الشارح هذا قبلاً في باب تكرير المضاف في النداء : الشرح ٢ / ١٨٧ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٢٠٨ ، اللامات للزجاجي ١٠٩ ، الحروف للفارابي ١٦٢ - ١٦٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، التعليقة ٢ / ٢٩ .

(٥) المعنى : لا طالقة بها لك . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٦ ب ، الشعر ١ / ١٣٢ ، الشيرازيات ١١٦ أ .

(٦) يعني أن اللام في المثال ليست للإقحام .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٩ ، المقتضب ٤ / ٣٧٦ ، الأصول ١ / ٤٠٢ ، اللامات للزجاجي ١٠٦ ، التعليقة ٢ / ٢٦ ، المسائل المنشورة ٩١ .

(٨) انظر هذه المسألة في ص : ١٨٧ هـ .

(٩) تخريج الشاهد في ص : ٣٥٠ .

(١٠) يعني أن الفصل بين (كم) ومميزها يمنع إضافتها إليه ، ويوجب نصبه ، كما يمنع الفصل بين اسم (لا) واللام من إقحامها . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٠ ، التعليقة ٢ / ٢٨ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ .

وَيُونُسُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ : لَا يَدَيُّ بِهَا لَكَ ، وَكَمْ بِهَا رَجُلٌ مُصَابٍ ؛ لِأَنَّ
الْكَلَامَ لَا يَسْتَغْنِي ^(١) .

ووجه ذلك أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَغْنِي ؛ أَشْبَهَ الْمُضَافَ ، فَجَازَ مَعَ الْفَصْلِ ^(٢) ،
وَإِذَا كَانَ يَسْتَغْنِي ؛ لَمْ يَجُزْ مَعَ الْفَصْلِ ، كَقَوْلِكَ ^(٣) : لَا رَجُلَ فِيهَا لَكَ ^(٤) .

وَسَبَبُ يَهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَا يَسْتَغْنِي بِهِ الْكَلَامُ ، وَمَا لَا يَسْتَغْنِي قُبْحُهُمَا سَوَاءٌ ^(٥) .
ووجه ذلك أَنَّ مَا لَا يَسْتَغْنِي لَا يَخْتَصُّ ^(٦) الْمُضَافَ دُونَ الْمُرَكَّبِ ، وَالْمَوْصُولِ ،
وَالْمَوْصُوفِ ، فَلَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ لِلْإِضَافَةِ خَاصَّةً فَيُحْتَمَلُ لَهُ الْفَصْلُ ؛ إِذْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ
الْإِضَافَةِ وَغَيْرِهَا ^(٧) . وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ كَمَذْهَبِ سَبَبُ يَهُ ^(٨) .

وَتَقُولُ : لَا غُلَامَيْنِ وَلَا جَارِيَتَيْنِ لَكَ ^(٩) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَلَا جَارِيَتَيْنِ
لَكَ ^(١٠) ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ ^(١١) ؛ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا ثَبَاتُ النَّونِ .

وَنَظِيرُ اخْتِصَاصِ (لَا) بِالْإِقْحَامِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ اخْتِصَاصُ
(لَدُنْ) مَعَ (غَدُوَّة) ^(١٢) ، وَاخْتِصَاصُ : مَلَامِحَ ، وَمَذَاقِيرَ ، بِإِهْمَالِ وَاحِدِهِ ^(١٣) ،

(١) يعني أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَسْتَغْنِي بِـ (بِهَا) . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، الأصول ١ / ٤٠٣ ، شرح
السيرافي ٣ / ٨٦ ب ، البصريات ١ / ٥٣٣ - ٥٣٤ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٨ .
وذكر الفارسي أَنَّ (كَمْ بِهَا) قد يكونُ كَلَامًا تَامًا لِأَنَّ مَعْنَاهُ : رَجَالٌ كَثِيرٌ بِهَا ، فِي الْخَبَرِ . انظر : التعليقة
٢٨ / ٢ .

(٢) يريد أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ نَاقِصًا أَشْبَهَ الْمُضَافَ فِي اقْتِضَاءِ الْمُتَمِّمِ ، فَجَازَ إِقْحَامَ اللَّامِ مَعَ الْفَصْلِ .

(٣) ب : وَكَقَوْلِكَ .

(٤) انظر فِي تَوْجِيهِ قَوْلِ يُونُسَ : البصريات ١ / ٥٣٣ - ٥٣٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨١ . (٦) ب : يَخْصُ .

(٧) يعني أَنَّ عَدَمَ الْاسْتِغْنَاءِ لَا يَخْصُ الْمُضَافَ ، فَالْصَدْرُ مِنَ الْمُرَكَّبِ لَا يَسْتَغْنِي عَنِ الْعِجْزِ وَالْمَوْصُولِ لَا يَسْتَغْنِي عَنِ
الصَّلَةِ وَالْمَوْصُوفِ لَا يَسْتَغْنِي عَنِ الصِّفَةِ ، وَإِذَا لَمْ يَخْصِ الْمُضَافُ لَمْ يَصْلَحْ إِفْرَادُهُ بِالتَّشْبِيهِ ، وَانظر فِي مَرَاتِبِ
الْإِتِّصَالِ : تَفْسِيرُ الْمَسَائِلِ الْمَشْكَلَةِ ٩٦ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨١ . (٩) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨١ ، الأصول ١ / ٤٠٢ .

(١٠) قال سَبَبُ يَهُ : وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو «الكتاب ٢ / ٢٨٢ ، وانظر : الأصول ١ / ٤٠٢ ، التعليقة ٢ / ٣٠ .

(١١) يعني (لَا غُلَامَيْنِ) .

(١٢) يعني نَصَبَ (غَدُوَّة) بَعْدَ (لَدُنْ) قال سَبَبُ يَهُ : «كَأَنَّهُ أُلْحِقَ التَّنْوِينَ فِي لُغَةٍ مَنْ قَالَ : لَدُنْ الْكِتَابُ ١ / ٢١٠ ،
وَقَالَ الْفَارْسِيُّ : «جَعَلُوا النَّونَ فِي : لَدُنْ غَدُوَّةً ، بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ فِي (ضَارِبٍ) وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُعْمَلَةِ عَمَلِ
الْفِعْلِ» الشَّعْرُ ٩ / ٩ . وَانظر : قَوَاعِدُ الْمَطَارَحَةِ ٢٩٩ .

وَانظر التَّنْظِيرَ بِهَا فِي هَذَا الْبَابِ فِي : الكتاب ٢ / ٢٨١ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٦ .

(١٣) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٦ ب - ٨٧ أ ، وَذكر الْفَارْسِيُّ أَنَّ سَبَبُ يَهُ نَظَرَ بِهَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ = /

واختصاصُ (عذيرك) بالمعرفة دون النكرة^(١)، وكل^(٢) ذلك لعلل قد أشعرنا بها في السؤال^(٣).

وتقول: لا أب لك، فلا تحتاج إلى محذوف^(٤)، فإن قلت: لا أباً لك؛ فلا بد من محذوف؛ لأنه بمنزلة الاسم المفرد^(٥).
وقال نهار بن توسعة:

أبي الإسلام لا أب لي سواه . . . إذا افتخروا بقيس أو تميم^(٦).
فهذا على أن (لي) خبر^(٧)، ولو جعله مضافاً؛ لقال: لا أبالي سواه.

والنون تحذف للإضافة، ولا تحذف للبناء؛ لأنها أقوى من التنوين بالحركة؛ ولذلك ثبتت مع الألف واللام، وفي الوقف^(٨)، إلا أن المضاف إليه لما كان يقع موقع التنوين؛ لم يكن بد من حذف النون / ١٠ أ على المعاقبة؛ لأن موقعهما واحد، لا يصلح أن يجتمعا [فيه]^(٩)، فلا يجوز: لا غلامي عندك، كما يجوز لا غلام عندك^(١٠).
وأبو العباس يذهب [إلى]^(١١) أن النون لا تحذف للبناء؛ لأنه لم يقع تركيب

=/ يستعمل مفرداهما مجيء مافي الباب على تقدير حذف اللام، وعدم استعمال هذا المقدّر.

انظر: التعليقة ٢/ ٢٩، وانظر: الكتاب ٢/ ٢٨١ - ٢٨٢.

وقول الفارسي أقرب، على أن هناك جموعاً تشارك (ملاح) و (مذاكير) في عدم استعمال واحدها، ومنها (المقاليذ) جمع: إقليد على غير قياس، انظر: المنتخب ٢/ ٧٧٧ - ٧٧٨.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢، شرح السيرافي ٣/ ١٨٧.

(٢) ب: وكرر.

(٣) انظر: ص: ٣٥٢.

(٤) أي: إلى تقدير الخبر، وذلك إذا جعل (لك) خبراً، وإن جعل تبيناً فعلق بفعل محذوف تقديره: أعني؛ قدر الخبر.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٣، المقتضب ٤/ ٣٧٤.

(٥) أي: احتجت إلى تقدير الخبر؛ لامتناع جعل (لك) خبراً؛ إذ اللام مقحمة والاسم في التقدير مضاف إلى الكاف، انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢.

(٦) تقدّم في ص: ٣٥٣.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢.

(٨) زاد سيبويه دليلاً على قوة النون، وهو ثباتها في مثني مالا ينصرف وجمعه. انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٣، وانظر: شرح اللمع للتبريزي ١٢٩، شرح المفصل ٢/ ١٠٦.

(٩) بياض في: ب. وانظر معاقبة المضاف إليه للنون في: الكتاب ١/ ١٨٧، المقتضب ٤/ ١٤٤.

(١٠) أي: لا يجوز حذف النون للبناء كما حذف التنوين له.

(١١) بياض في: ب.

اسم مع اسم مثنى أو مجموع - أصلاً - في الكلام ، كما وقّع تركيب اسم مع اسم مفرد^(١) ، فإنما حمل هذا^(٢) على نظيره من تركيب الاسم مع الاسم .
وكلا^(٣) العلتين صحيح حسن^(٤) .

ويجوز إقحام اللام ، ولا يجوز إقحام غيرها من حروف الإضافة ؛ لأنها تصلح للتأكيد ؛ إذ كل إضافة بغير حرف فإنه يصلح فيها معنى اللام - وإن كان يوجد مع ذلك تعريف - إذا لم تكن الإضافة على معنى النوع من الجنس .
فالغالب على الإضافة أن تكون بمعنى اللام ؛ فلذلك صلح أن يقع بها الإقحام ؛ للتأكيد ، ولم يصلح بغيرها من حروف الإضافة^(٥) .

وتقول : لا غلام وجارية فيها ، بالتثنية في : جارية ، لا غير ؛ لأنه ليس فيه بناء ، ولا إضافة^(٦) ، وقال الشاعر :

(١) قد يفهم من كلام الشارح أن المبرد يوافق الخليل وسيبويه على أن المثنى والمجموع على حده هنا مبنيان ، وأنه يخالفهم في علة ثبات النون في البناء .

وهذا يخالف مفهوم كلام المبرد ، إذ يقول بعد ذكر مذهب الخليل وسيبويه : «وليس القول عندي كذلك ؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد» . المقتضب ٤ / ٣٦٦ . وانظر : الأصول ١ / ٣٨٣ .

فهو ينفي أن يكون المثنى والمجموع على حده مركبين مع ما قبلهما ، وكان قبل ذلك قد علل البناء في باب (لا) بتركيب (لا) مع اسمها ، وعلل نصب اسمها المضاف وعدم بنائه بامتناع تركيبه معها . انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، ٣٦٤ .

ومقتضى هذا أن التركيب إذا امتنع لم يبن الاسم .

وما ذكرته هو ما عزي له في : شرح اللمع للتبريزي ١٣٠ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٦ ، قواعد المطارحة ٢٩٩ - ب ، شرح الكافية ١ / ٢٥٦ ، المغني ١ / ٢٣٨ .

وأنبه - هنا - على أمرين :

أحدهما : أن الشارح قد علل قبل امتناع تركيب ألفاظ العقود مع ما عطف عليه بأن النون قوية فلا تحذف ، انظر ص : ٢٠٣ ، ومفهوم تعليقه أن التركيب يوجب حذف النون ، وهذا يقتضي أن يأخذ بقول المبرد في هذه المسألة .

والآخر : أن الفارسي ذهب مذهب المبرد في : المسائل المنشورة ٩١ ، وفي : التعليقة ٢ / ٣٢٢ أورد مذهب الخليل وسيبويه ولم يذكر له خلافاً ، أما في : الحلبيات ٣١٠ ؛ فقد أخذ بقولهما وعلل له .

(٢) يعني : لا رجل ، ونحوه من الأسماء غير المثناة أو المجموعة على حد التثنية .

(٣) كذا في النسختين ، والوجه أن يقول : كلتا .

(٤) هذا القول دليل على أن الشارح قصر الخلاف على العلة .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، المقتضب ٤ / ٣٧٦ ، الأصول ١ / ٣٨٩ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، المقتضب ٤ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، الأصول ١ / ٤٠٣ .

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنَهُ . . . إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(١)
وَتَقُولُ : لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً ، فَيَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ :
النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ إِذَا كَانَتْ (لَا) الثَّانِيَةَ مُؤَكَّدَةً ، وَالنَّصْبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا
كَانَتْ نَافِيَةً نَظِيرَةَ الْأُولَى ، وَالرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ عَطْفًا عَلَى الْمَوْضِعِ^(٢) ، وَقَالَ أَنَسُ بْنُ
الْعَبَّاسِ :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً . . . اتَّسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ^(٣)
وَتَقُولُ : لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَيْسَ أَخُوهُ فِيهَا ، فَيَجُوزُ عَلَى حَذْفِ خَبَرِ الْأَوَّلِ ،
فَكَذَلِكَ : لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً يَاهَذَا ، بِغَيْرِ تَنْوِينٍ^(٤) .
وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ (رُبُّ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ (لَا) ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا
لِلنَّكَرَةِ . أَمَّا (رُبُّ) فَلَأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهَا يَقَعُ مَوْقِعَ الْجَمِيعِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي
تَقْلِيلِ جُمْلَةٍ وَاحِدَهَا تِلْكَ النَّكَرَةُ ، وَأَمَّا (لَا) فَلِأَنَّهَا نَفْيُ أَعْمِ الْعَامِّ بِوَاحِدٍ يَقَعُ مَوْقِعَ
الْجَمِيعِ ؛ لِلتَّفْصِيلِ^(٥) .
وَتَقُولُ : وَلَا سَيِّمَا زَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ : وَلَا مِثْلَ زَيْدٍ ، وَ (مَا) فِي هَذَا الْوَجْهِ
صَلَةٌ^(٦) .

وَتَقُولُ : وَلَا سَيِّمَا زَيْدٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ هُوَ زَيْدٌ ، كَقَوْلِكَ :
/ ١٠ ب دَعُ مَا زَيْدٌ ؛ أَيْ : دَعُ شَيْئًا هُوَ زَيْدٌ^(٧) .

-
- (١) تقدّم مخرجاً في ص : ٣٥٤ .
 - (٢) ذكر سيبويه في هذا الباب الوجهين الأول والثاني ، وذكر الوجه الثالث بعداً في باب ما جرى على موضع المنفي .
انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٥ - ٢٨٦ ، ٢٩١ - ٢٩٢ ، وانظر : المقتضب ٤/ ٣٧١ ، الأصول ١/ ٣٨٦ ، التعليق ٢/ ٣٢ .
 - (٣) تقدّم في ص : ٣٥٥ .
 - (٤) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٦ .
 - (٥) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٦ ، وقد تقدمت المسألة في ص : ٣٤٤ .
 - (٦) أي : زائدة ، و (سَيِّ) مضافة إلى (زَيْد) . انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٦ ، الأصول ١/ ٣٠٥ ، شرح القصائد
السبع ٣٣ ، شرح القصائد المشهورات ١/ ٨ ، رسالة الغفران ٣١٧ ، شرح المفصل ٢/ ٨٥ .
 - (٧) يعني أن (ما) نكرة موصوفة ، و (زَيْدٌ) خبر لمبتدأ محذوف .
انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٦ ، رسالة الغفران ٣١٧ ، وعلى هذا التوجيه تكون (ما) نكرة موصوفة .
وذكر ابن السراج وابن الأنباري والنحاس أنها اسم موصول ، والتقدير : ولا سَيِّ الذي هو زيد . انظر : الأصول
١/ ٣٠٥ ، شرح القصائد السبع ٣٣ ، شرح القصائد المشهورات ١/ ٨ ، شرح المفصل ٢/ ٨٥ ، شرح
التسهيل ٢/ ٣١٩ .

ويجوزُ : ولا سِيَّما زَيْداً - فيما حكاه الكوفيون^(١) - على معنى : إلا زَيْداً^(٢) ،
وأنشدوا :

ألا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ . . . ولا سِيَّما يوماً بدارةٍ جُلُجِلٍ^(٣)
على الأوجه الثلاثة^(٤) .

ولم يذكر سيبويه النصب في هذا ، وليس بممتنع^(٥) على قياس قولهم : حاشا
زَيْداً ، كأنك تُخْرِجُه من الجملة المذكورة قبله منزهاً له^(٦) ، فكذلك تُخْرِجُ الثاني عن
الجملة المذكورة قبله بأنه قد فاقها ، وزاد عليها ، كهذا البيت فيما يقتضيه معناه من
إخراج (يوماً بدارةٍ جُلُجِلٍ) عن المذكور قبله بعظم شأنه عن ذلك الحد^(٧) .
وقال أبو محجن الثقفى :

يأربُ مثلك في النساءِ غريرةً^(٨) . . . بيضاء قد متعتها بطلاق^(٩)
فدلَّ على أن (مثلك) نكرة بدخول (رُبَّ) عليها^(١٠) .

(١) لم أقف على هذا الوجه فيما بين يدي من كتب الكوفيين ، وقد نُقل عن جماعة من النحويين ، منهم الأخفش ،
أن (لا سِيَّما) أداة استثناء ، وقد رده ابن مالك بأن (إلا) لا تقع موقعها ، و (إلا) أصل أدوات الاستثناء ، فما
وقعت موقعه وأغنت عنه فهو من أدواته ، ومالم يكن كذلك فليس منها ، وإنما لم تقع (إلا) موقع (لا سِيَّما)
لأن معنهما مختلف ، فالذي يلي (لا سِيَّما) داخل فيما قبله ومشهود بأنه أحقُّ بذلك من غيره ، والذي يلي
(إلا) خارج عما قبلها .

انظر : شرح التسهيل ٣١٨/٢ ، وانظر : الأصول ٣٠٥/١ ، الارتشاف ٣٢٨/٢ .

(٢) وجه بعض النحويين كالفارسي والشلويين النصب على التمييز ، فمنعوا نصب المعرفة . انظر : شرح المقدمة
الجزولية ٩٩٨/٣ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٣٥٦ .

(٤) انظر : رسالة الغفران ٣١٧ ، ووجه المعري النصب على المفعول فيه .

(٥) ب : يمتنع .

(٦) هذا الحديث عن : حاشا زَيْداً .

(٧) انظر : مناقشة هذا الترجيح في : الخزائن ٤٤٦/٣ - ٤٤٧ .

(٨) أ : عزيزة ، وهي رواية . انظر ص : ٣٥٧ هـ ٢ .

(٩) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٧ .

(١٠) أورد الشارح الشاهد في آخر الباب تبعاً لسيبويه ، وكان حقُّه أن يذكر مع الوجه الأول ، لأنه شاهد على عدم
تعرّف (مثل) بالإضافة إلى المعرفة ، (وسي) إذا جرُّها بعدها بمنزلة (مثل) في هذا ، ولذا عمل فيها (لا)
التبرئة .

بَابُ النَّفْيِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ فِي الْاسْمِ^(١)

[الغرض فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في النَّفْيِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ فِي الْاسْمِ]^(٢) ، ممَّا لَا يجوزُ^(٣) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الَّذِي يجوزُ في النَّفْيِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ فِي الْاسْمِ ؟ وما الَّذِي لَا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لَا يجوزُ في الاسمِ الموصولِ^(٤) إلا ثباتُ التَّنْوِينِ ؟ وهل ذلك لأنه قد امتنع البناءُ كما يمتنعُ من الموصولِ في النداءِ ؟^(٥) .

ولمَ جازَ : لَا خيراً منه لك ، وَلَا حسناً وجهه لك ، وَلَا ضارباً زيداً لك ، بالتَّنْوِينِ ، ولمَ يَجْزُ بحذفه ؟^(٦) .

ولمَ ذَكَرَ : لَا عِشْرِينَ درهماً لك ، في هذا الباب ، ولمَ تَثْبُتِ النُّونُ لأنه موصولٌ^(٧) ، إذ هو بمنزلةِ : لَا مُسْلِمِينَ ؟ وهل ذلك ليري أنه بمنزلة في أنه

(١) في : الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) : هذا باب ما يثبت فيه التَّنْوِينُ من الأسماء المنفية .

(٢) تكملة يقتضيها السياق ، ومنهج الشارح .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن اسم (لا) النافية للجنس الشبيه بالمضاف ، وعلة إعرابه ، وعن الفرق في المعنى بين البناء والنصب في : لا أمراً بالمعروف لك ، ونحوه مما كان المتمم فيه شبه جملة ، كما وازن بين اسم (لا) النافية للجنس والمنادي .

(٤) يعني الشبيه بالمضاف .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وذلك من قبل أن التَّنْوِينُ لم يَصِرْ منتهى الاسم ، فصار كأنه حرفٌ قبل آخر الاسم ، وإنما يحذف في النَّفْيِ والنداء منتهى الاسم» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وهو قولك : لَا خيراً منه لك ، وَلَا حسناً وجهه لك ، وَلَا ضارباً زيداً لك ؛ لأنَّ ما بعد (حسن) ، و (ضارب) ، و (خير) صار من تمام الأسماء ، فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأنَّ الحذف في النَّفْيِ في أواخر الأسماء» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) .

(٧) النفي - هنا - للعلّة ، والمعنى : أن ثبوت النون ليس سببه أن (عشرين) شبيه بالمضاف .

موصولٌ ، وإنْ كَانَ لَوْ لَمْ يُوصَلْ ؛ لَمْ يُحْذَفِ النَّونُ ؟^(١) .

وما حُكِمَ : لا آمراً بالمعروفِ لك ؟ وَلَمْ جَازَ بالتَّوْنِ ، وتركِ التَّنوينِ ؟ وما الفرقُ بَيْنَهُمَا في المعنى ؟ وهل أحدهما على نفي الأمرين بالمعروفِ خاصةً ، والآخَرُ على نفي الأمرين عامةً ، بالمنكر كان أو بالمعروفِ ؛ لأنَّ أحدهما مُطْلَقٌ ، والآخَرُ قد خَصَّصَتْهُ الإِضَافَةُ^(٢) ؟ .

وَلَمْ جَازَ : [لا]^(٣) آمراً يومَ الجمعةِ فيها ، بالتَّوْنِ ، وتركِ التَّنوينِ ؟ وما الفرقُ بينهما في المعنى ؟ وهل أحدهما على نفي آمري يومَ الجمعةِ خاصةً ، والآخَرُ على نفي الأمرين عامةً ، ويكونُ (فيها) / ١١ أخبراً ، و (يومَ الجمعةِ) متصلاً به ؟^(٤) .

وَلَمْ جَازَ : لا داعياً إلى الله لك ، بالتَّوْنِ ، وتركِ التَّنوينِ ؟ وما الفرقُ بينهما ؟ وهل أحدهما على نفي الدَّاعِي إلى الله خاصةً ، والآخَرُ على نفي الدَّاعِي عاماً ؛ لأنَّ أحدهما مُطْلَقٌ ، ويكونُ ذِكْرُ (إلى الله) على طريقِ البيانِ بعدَ ما قَدْ وَجَبَ البناءُ بعمومِ النَّفْيِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ - بعدَ ما قالَ : لا داعيَ لك - قالَ : يَدْعُو إلى الله عزَّ وجلَّ ، فهو على مَخْرَجِ عُمومِ النَّفْيِ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ ليس له مَنْ يَدْعُو إلى الله ،

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهماً لك» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢٨٧ / ٢ (هارون) .

(٢) يريد قد خَصَّصَهُ المَعْمُول . ولكنه تجوَّزَ في العبارة ، وسيبين ذلك في الجواب .
والسؤال عن قول سيبويه : «وقال الخليل ، رحمه الله : كذلك : لا آمراً بالمعروف لك ، إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم ، وجعلته متصلاً به ، كأنك قلت : لا آمراً معروفاً لك . وإن قلت : لا آمراً بمعروف ، فكأنك جئت (بمعروف) بعدما بنيت على الأول كلاماً» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢٨٧ / ٢ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وإن شئت جعلته كأنك قلت : لا آمراً يومَ الجمعةِ فيها ، فيصير المبني على الأول مؤخراً ، ويكون المُلَفَّى مقدماً» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢٨٧ / ٢ (هارون) .
وقوله : «وإن شئت قلت : لا آمراً يومَ الجمعةِ ، إذا نفيت الأمرين يومَ الجمعةِ ، لا مَنْ سواهم من الأمرين فإذا قلت : لا آمراً يومَ الجمعةِ ، فأنت تنفي الأمرين كليهما ، ثم أعلمت في أيِّ حين» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢٨٨ / ٢ (هارون) .

وكأنه قال - بعد قوله : لا داعي لك - : أعني إلى الله؟^(١) .
وما نظير ذلك من : سقياً لك ؟ وهل تقديره على الانفصال ؛ لكثرة ما يُقال :
سقياً ، وسقياً ورعياً ، من غير (لك) ، فكأنه استدرك بقول : لك ، فلم يجب العمل
مع الاستدراك ، كما لا يجب في : (ظننتُ) ، وأخواتها؟^(١) .
وهل ذلك بمنزلة : لا مغيراً على الأعداء لك ؟ وهل جواز ذلك على تقدير : لا
مغير لك ، بالوقف عليه ، ثم يستدرك ، فيقول : على الأعداء؟^(١) .
وما حكم : لا ضارباً يوم الجمعة ؟ وهل يجوز فيه الوجهان ؟ وما الفرق
بينهما؟^(٢) .

(١) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : وكذلك : لا داعياً إلى الله لك ، ولا مغيراً على الأعداء لك ، إذا كان الآخر متصلاً بالأول كاتصال (منك) بـ (أفعل) ، وإن جعلته منفصلاً من الأول كانفصال (لك) من : سقياً لك ؛ لم تُنَوَّن ؛ لأنه يصير - حينئذ - بمنزلة (يوم الجمعة) «الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاقي) ، ٢ / ٢٨٨ (هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : «إذا قلت : لا ضارباً يوم الجمعة ، فإنما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره ، وتجعل (يوم الجمعة) فيه منتهى الاسم ، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره ، نحو واو (مضروب) وألف (مضارب) ، فنوتت كما نوتت في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه» «الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاقي) ، ٢ / ٢٨٨ (هارون) .

بَابُ النَّفْيِ الَّذِي يُوصَفُ فِيهِ الْمَنْفِيُّ^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يُوصَفُ فِيهِ الْمَنْفِيُّ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢) .

مسائل هذا الباب :

١. ما الذي يجوز في النفي الذي يوصف فيه المنفي؟ وما الذي يجوز؟ ولم ذلك؟ .
٢. ولم لا يجوز في الصفة الثانية إلا التنوين^(٣)؟ .
٣. ولم جاز في صفة المنفي ثلاثة أوجه : النصب بغير تنوين ، والنصب بالتنوين ، والرفع بالتنوين؟ ولم كان النصب بالتنوين أكثر في الكلام^(٤)؟ .
٤. وما حكم : لا غلام ظريفاً لك؟ ولم جاز : لا غلام ظريف لك^(٥)؟ .
٥. ولم كان الأجود النصب بالتنوين ، ثم النصب بغير تنوين ، ثم الرفع^(٦)؟ .
٦. ولم جاز : لا غلام ظريفاً عاقلاً لك ، على الخيار في الصفة الأولى ، دون الثانية^(٧)؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : باب وصف المنفي . الكتاب ٣٥١ / ١ (بولاق) ، ٢٨٨ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن حكم صفة اسم (لا) المبني ، وصفته الثانية ، وعن الحكم إذا كرر اسم (لا) ثم جيء بالصفة .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولا يكون الثاني إلا منوناً ؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد » . الكتاب ٣٥١ / ١ (بولاق) ، ٢٨٩ / ٢ (هارون) ، وسعيد الشارح السؤال بعد أسطر .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نوتت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون » الكتاب ٣٥١ / ١ (بولاق) ، ٢٨٨ / ٢ (هارون) .

(٥) وهذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : لا غلام ظريفاً لك ، ولا غلام ظريف لك ... » إلى قوله : « ... فإنهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد » الكتاب ٣٥١ / ١ (بولاق) ، ٢٨٨ / ٢ - ٢٨٩ (هارون) .

(٦) هذا السؤال مبني على ما قبله .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا قلت : لا غلام ظريفاً عاقلاً لك ؛ فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منوناً ؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد » الكتاب ٣٥١ / ١ (بولاق) ، ٢٨٩ / ٢ (هارون) .

ولم لا يكون ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد؟ وهل ذلك لخروجه عن التعديل^(١)، ولا يلزم في الاسمين إذا جعلاً بمنزلة اسم واحد؛ لأنهما على أقل ما يصح به التركيب، فجرى الثاني مجرى زيادة هاء التأنيث؟^(٢).

ولم لا يجوز في قولك: لا غلام فيها ظريفاً، إلا التنوين؟^(٣).

وما حكم التكرير في هذا الباب؟ ولم جاز فيه ما يجوز في الصفة، إذا قلت: ١١ / ب لا ماء ماء بارداً، ولا ماء ماء بارداً؟ ولم لا يجوز عنده إلا التنوين في: البارد؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة الصفة الثانية؟^(٤).

وهل يتوجه على ترك التنوين فيه إذا كرر الأول بعينه، ولم يُقدر على غيره، فتقول: لا ماء ماء بارداً، كما تقول: إنَّ إنَّ زيدا مُنْطَلِقٌ، وضربتُ زيدا زيدا، لا^(٥) على تعدية (ضربت) إلى مفعولين، ولا على الإتياع^(٦)، ولكن على تكرير الأول بعينه في التقدير؟.

(١) يعني بالتعديل العدل والتوسط، ومراده أن كون الاسم مفرداً هو الأعدل، وكونه مركباً من كلمتين تعديل، وكونه مركباً من ثلاث كلمات خروج عن التعديل. انظر: المجلد الرابع ٢٢ ب، ٢٣، المجلد الخامس ٣٩ ب، ١٨٧، شرح المفصل ١٠٨/٢.

(٢) هذا السؤال مبني على نص سيبويه السابق.

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه: «ومثل ذلك: لا غلام فيها ظريفاً، إذا جعلت (فيها) صفة أو غير صفة» الكتاب ١/ ٣٥١ (بولاق)، ٢/ ٢٨٩ (هارون).

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه: «وإن كررت الاسم فصار وصفاً؛ فأنت فيه بالخيار، إن شئت نوئت، وإن شئت لم تنوئ، وذلك قولك: لا ماء ماء بارداً، ولا ماء ماء بارداً، ولا يكون (بارداً) إلا منوئاً؛ لأنه وصف ثانٍ» الكتاب ١/ ٣٥١ (بولاق)، ٢/ ٢٨٩ (هارون).

(٥) أ، ب: إلا.

(٦) يريد الإتياع في الإعراب، فمذهبه - فيما يظهر - أن تكرير اللفظ بعينه ليس تابِعاً لما قبله، وإنما اللفظ الأول أعيد بإعرابه، ويدل على هذا أنه أطلق عليه في مواضع آخر التكرير، وجعله مصطلحاً على حياله خارجاً عن التوكيد الذي هو أحد التوابع. انظر: المجلد الثاني ٤٥ ب، وانظر ما سيأتي في ص: ٣٧٨، وأشير إلى أن الإتياع يُطلق - أيضاً - على أحد نوعي التوكيد اللفظي، وهو تقوية اللفظ بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير، نحو، هنيئاً مريئاً، انظر: شرح الكافية ١/ ٣٣٣.

واحتمال إرادته - هنا - بعيد جداً؛ لأن ما ورد عن العرب من هذا الباب تخالف اللفظة الأولى فيه اللفظة الثانية في بعض حروفها.

الجواب^(١):

الذي يجوزُ في النفي الذي يثبتُ فيه التَّنوينُ في الاسم - إذا كان موصولاً بعمولٍ فيه - النَّصبُ بالتَّنوينِ ؛ لأنَّه قد امتنعَ البناءُ بأنَّ المَعمولَ من تمامِ الاسمِ العاملِ^(٢) ، ولا تُبنى ثلاثةُ أشياء ، فتُجعلُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ^(٣) ، فسبيلُ ذلك أن يُنَوَّنَ كما يُنَوَّنُ في النداءِ ؛ لأنَّه موصولٌ بعموله كما هو موصولٌ في النداءِ بعموله^(٤) ، ولا يجوزُ مثلُ ذلك فيما كان على معنى الخبرِ ؛ لأنَّه منفصلٌ من الاسمِ بأنَّه مذكورٌ للفائدة ، لا للبيان عن معنى الاسم^(٥) .

وتقولُ : لا خيراً منه لك ، ولا حسناً وجهه لك ، ولا ضارباً زيداً لك ، بالتَّنوينِ في جميع ذلك ، ولا يجوزُ حذفه^(٦) ؛ لأنَّ الثاني لا يتوجَّه إلا على أنَّه معمولُ الأوَّلِ .

فأما : لا عشرين درهماً لك ؛ فهو بمنزلة ما ذكرنا في أنَّه موصولٌ^(٧) ، وليس بمنزلة في ذهابِ النون^(٨) .

وتقولُ : لا أمراً بالمعروفِ لك ، فيجوزُ بالتَّنوينِ ، وتركِ التَّنوينِ ، والفرقُ

(١) الجواب عن باب النفي الذي يثبت فيه التَّنوينُ في الاسم .

(٢) هذا مذهب الجمهور ، وذهب ابن كيسان إلى جواز ترك التَّنوينِ ، ونُقل عن الكوفيين جواز البناء إذا طالت الصلة ، نحو : لا قائل قولاً حسناً ، انظر : الارتشاف ٢/ ١٦٩ - ١٧٠ .
وسياتي بعد أسطر أن ترك التَّنوينِ فيما كانت صلته شبه جملة يُغيِّرُ المعنى ، فيصير النفي مطلقاً بعد أن كان مقيداً بالعمول .

(٣) انظر امتناع مجيء ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد في : الكتاب ٢/ ٢٨٩ ، المقتضب ٤/ ٣٦٧ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٨ ، المسائل المنثورة ٩٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٧ ، المقتضب ٤/ ٣٦٥ ، الأصول ١/ ٣٩٠ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٨ ، المسائل المنثورة ٩٢ .

(٥) قد أشار سيبويه والمبرد وابن السراج إلى هذا . انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٧ ، المقتضب ٤/ ٣٦٥ ، الأصول ١/ ٣٩١ ، وانظر : الإيضاح العضدي ٢٦١ - ٢٦٢ ، المقتصد ٢/ ٨١٤ ، الباب للعكبري ١/ ٢٣٢ ، شرح الفصل ٢/ ١٠٠ ، شرح الكافية ١/ ٢٥٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٧ ، الأصول ١/ ٣٩١ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٨ ، المسائل المنثورة ٩٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٧ ، الأصول ١/ ٣٩١ ، الإيضاح العضدي ٢٦١ ، شرح الفصل ٢/ ١٠٠ .

(٨) قد تقدّم قريباً أنَّ النون لا تذهب للبناء كما ذهب التَّنوين ، انظر ص : ٣٦٤ .

بينهما أن أحدهما نفي عام ، والآخر نفي خاص بالمعمول ؛ إذ المعمول يُخصَّصُ كما تُخصَّصُ الإضافة ، وكما تُخصَّصُ الصِّفةُ ، وكلُّ ذلك مذكور للبيان عن معنى الاسم الأول ، وإذا جعل منفصلاً ؛ جرى الأول على عموم النفي ، وصار^(١) العامل في الثاني^(٢) عاملاً آخر ، إما مذكوراً أو محذوف^(٣) ، فالمذكور كقولك : (لك) على معنى الخبر ، كأنك قلت : لم يستقرّوا لك بالمعروف ، فليس العامل هو الاسم ، بل هو على عموم النفي في هذا الوجه^(٤) .

وكذلك : لا أمر يوم الجمعة فيها ، بالتَّوْنين ، وترك التَّوْنين ، على أن أحدهما على النفي العام ؛ لأنه مُطلق^(٥) ، والآخر على النفي الخاص ؛ لأنه مُقيّد بالمعمول اخصَّص له^(٦) ، ويصلح تقديم : يوم الجمعة / ١٢ أ على أنه ظرف ملغي^(٧) ، كأنك قلت : لا أمر فيها يوم الجمعة ، فالخبر (فيها) ، و (يوم الجمعة) متصل ، كقولك : زيد في الدار يوم الجمعة ، أي : يستقرُّ في الدار يوم الجمعة^(٨) .

وتقول : لا داعي إلى الله لك ، فيجوز بالتَّوْنين ، وترك التَّوْنين ، فالتَّوْنين على الأعمال ، وترك التَّوْنين على قطعهِ عن العمل ، كأنك أردت أن تقول : لا داعي

(١) ب : صار . دون واو .

(٢) يريد : بالمعروف .

(٣) ذكر الشارح العامل المذكور ، أما العامل المحذوف فتقديره (أعني) ، ويكون (بالمعروف) تبييناً . انظر : شرح السيرافي ١٨٨/٣ .

(٤) كلام الشارح في هذه المسألة وما بعدها مداره على أمرين : إعمال الاسم فيما بعده . وانفصاله عنه ، فعلى الأول يكون النفي مقيّداً بالمعمول ، والاسم منصوباً ، وعلى الثاني يكون النفي مطلقاً ، والاسم مبنياً . وانظر : الكتاب ٢٨٧/٢ ، الأصول ٣٩١/١ ، شرح السيرافي ١٨٨/٣ ، المقتصد ٨١٧/٢ .

(٥) ب : منطلق .

(٦) انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨ ، المقتضب ٣٦٥/٤ ، الأصول ٣٩١/١ ، شرح السيرافي ٨٨/٣ ب ، الإيضاح العضدي ٢٦٢ ، المقتصد ٨١٧/٢ ، الباب للعكبري ٢٣٢/١ .

(٧) ب : يلغى . ويريد بالإلغاء أنه ليس خبراً ، وأشار إلى أن (يوم الجمعة) لا يصلح أن يكون هنا خبراً ؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثث . انظر : الباب للعكبري ٢٣٢/١ .

(٨) انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ ، شرح السيرافي ٨٨/٣ ب ، الإيضاح العضدي ٢٦٢ ، المقتصد ٨١٧/١ -

لَكَ أَصْلًا ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَتَ بِالْبَيَانِ^(١) ، فَقُلْتَ : إِلَى اللَّهِ ؛ أَي : أَعْنِي إِلَى اللَّهِ^(٢) .
وكذلك : لَا مُغِيرًا عَلَى الْأَعْدَاءِ لَكَ ، يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : مِنَ التَّنْوِينِ ، وَتَرْكِ
التَّنْوِينِ^(٣) .

ونظيره : سَقِيًّا لَكَ ، فِي أَنَّ (لَكَ) لَيْسَ بِخَبَرٍ ، وَلَا مَعْمُولٍ (سَقِيًّا) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
كَثُرَ (سَقِيًّا) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ (لَكَ) ، فَإِذَا ذُكِرَ ؛ فَكَأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ بِهِ بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
(سَقِيًّا) عَلَى الْإِلْغَاءِ مِنَ الْعَمَلِ^(٤) .

وَتَقُولُ : لَا ضَارِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ ، فَيَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : عَلَى عَمُومِ نَفِي
الضَّارِبِينَ ، وَعَلَى خُصُوصِ نَفِي ضَارِبِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذَا نَصَبْتَ بِالتَّنْوِينِ ، فَقُلْتَ : لَا
ضَارِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ^(٥) .

(١) البَيَان ، وَيُسَمَّى التَّبْيِين : أَنْ لَا يَعْلُقَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِالْمَذْكُورِ ، وَإِنَّمَا بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ (أَعْنِي) ،
وَالْفَرَضُ مِنْهُ بَيَانٌ مَنْ يَعْنِي الْمَتَكَلِّمُ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٩٥ / ١ ، الشَّعْرُ ١٠١ / ١ ، التَّعْلِيقَةُ ٣٣ / ٢ - ٣٤ .

(٢) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٨٧ / ٢ - ٢٨٨ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ١٨٨ - ب .

(٣) انْظُرْ : الْمَصْدَرِينَ السَّابِقِينَ ، التَّعْلِيقَةُ ٣٣ / ٢ - ٣٥ .

(٤) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٨٨ / ٢ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ١٨٨ .

(٥) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٨٨ / ٢ ، الْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ٩٣ .